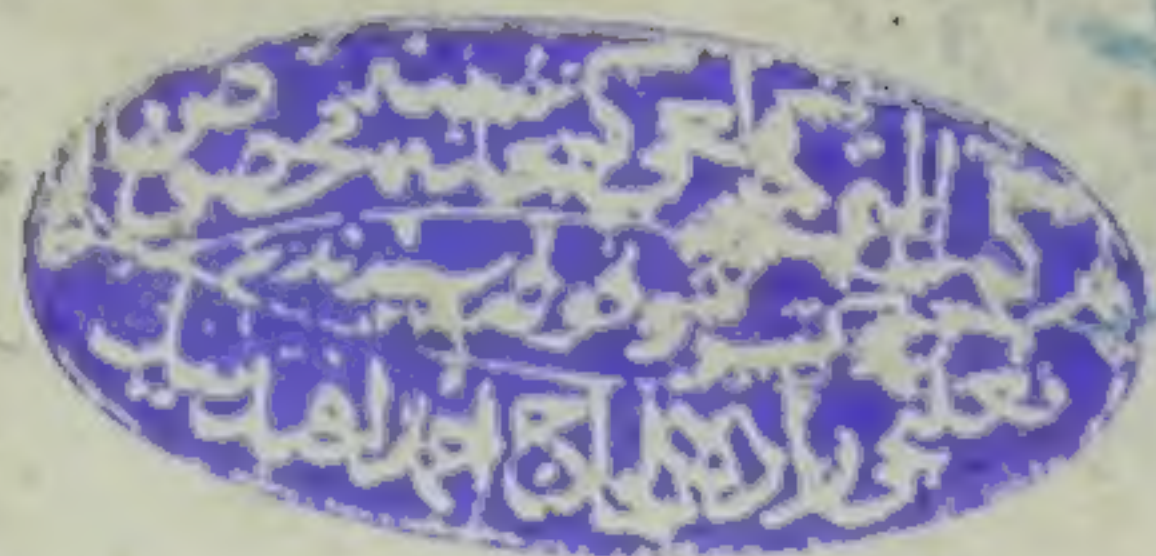




2522



من الامام الشافعي

3536

where 4955

اصول فقه

$$\frac{22}{11}$$

مجلسه در ۱۵ شهریور ۱۳۰۳
مجلسه در ۱۵ شهریور ۱۳۰۳

25

تعليم المتعلمين

21

لَنَا - الخَطَايَا


✓✓

بکریاں

42

835 7/18

22



12

11.

101

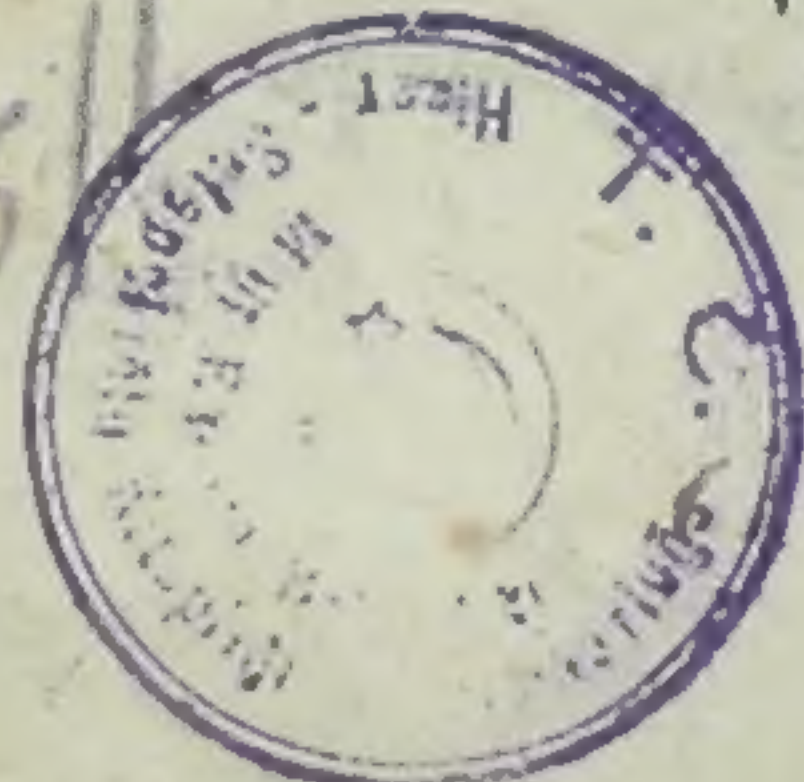
Seite 100 "Anhang"

1873 Izmir

Yellow ripe

835/1-9

2400



عبدالقيس باء بحمل الثانية يخضع الاعضاء ويحمل شمع الاضلاع
بعضا منه فكانه قيل ان بعض عناية في عبادة بيان الاحكام والاعمال

ن ل ه م و ا ح س ط ز

عبد القيس

كافية ولا يزال اصحابي المشاركون في البحث غفولاً
 وحراره والكشف عن وجوه خائنه وباركه يلتصق
 من ان الشرح فاعلم استغنى وهم يكررون الاقتراح و
 ما لون الالحاح فانسبل واستغنى حتى صار فعال
 مضرة للظنة او الكسل فعيت في العلل وضائق
 الخيل فاستغفرتهم بذلك وامليت عليهم شرحاً لادنى
 فيه نصحا ولول ان نجره جهداً وقد راعيت شريطة
 الاقتصار فيما اتمل ونجاءت عن طرفية كمال الخجل
 والتميل والله اسئل ان ينفع به ويجعل وسيلة الى
 الى الرحمة والغفران والله المستعان وعليه التكلان **قول**
 الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد واله
 اجمعين **ثم** قال لما رأيت قصور العلم لا كفا
 وميلها الى الاجازة والاقتضا صنفت مختصراً في
 اصول الحقائق اختصت على وجه يبيح وسبيل يمنع لا
 يصد اللبس عن تعليم صادق ولا يرد الادب عن تفقه

اي بالفتح مع يستعمل غانيا
 في الافعال الخمسة
 وبالكسر بالافعال
 النقصية يردية

عن تفهمه رآه اسئل الله ان ينتفع به وهو حسبي ونعم
 الوكيل ويخبر في المبادئ والادلة السمعية والترجيح
 والاجتهاد **اقول** يخبر المختص او العلم في امور اربعة الاول
 المبادئ وهي ما لا يتوقف مقصودا بالذات بل يتوقف عليه ذلك
 وعدمها جزء تطبيق لا يبعد الثاني الادلة السمعية لا
 التي استنباط الاحكام وانما يتوقف منها لان العقل لا يخل
 له في الاحكام عندنا الثالث الترجيح اذا لادلة الظنية قد
 تتعارض فلا يمكن الاستنباط الا بالترجيح وهو بمعرفة
 جهات الرابع الاجتهاد وهو الاستنباط الحق فلا بد من
 معرفة احكامه وشروطه واعلم ان المحرر في مثله استقر في
 ومن رام حراً عقلياً فقد ارتكب شططاً الا ان
 يقصده ضبط يقلل من الانتشار ويسهل الاستقراء فيها
 ما ينضمه الكتاب اما مقصود بالذات او لا الثاني المبادئ
 اذ لا بد ان يتوقف عليه الحق بالذات والا فلا حاجة اليه
 اصلاً والاول لما كان الغرض منه استنباط الاحكام فالبحث

شأنه
 اي كالتقسيم وقع في او اكتب المصنفين ثم بين النسخ والاشياء
 اي تجاوز عن الجدل لانه لا يخفى على الشق شرح

اما عن نقل الاستنباط وهو الاجتهاد او عما يستنبط من
 اما باعتبار تعارضها وهو الترجيح او لا وهو الادلة السمعية
قال فالبادي منه وفائدة الاستداده **اقول** قد ذكر
 من مبادئ العلم ثلاثة امور احدها انه لا طالب لكثرة
 تضبطها جهة واحدة حقه ان يعرفها بتلك الجهة اه ذ
 لو اندفع الى طلبها قبل ضبطها لم يامن ان يفوت ما يمينه
 ويضيع وقته فيما لا يفيده ولا شك ان كل علم مسائل
 كثيرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعدد علماء واحد
 يفرد بالتدوين والتعليم ومن تلك الجهة يؤخذ ترفيعه
 فان كانت حقيقة ^{اضافة بيانية} معهم ذلك كان حواله والافلا بد ان
 يستلزم تميزها فيكون ^{اضافة بيانية} رسما فاذا لا بد لكل طالب علم ان
 يتصوره او لا يحده او يرسمه ليقع على بصيرة في طلبه فان
 هو ركب من عمياء ضبط ضبط عشواء فان لم يتصور
 كذلك ركب من عمياء ضبط ضبط عشواء **وثانيا** فائدة
 يخرج عن العتق ويزداد جد طالبه في اذا كانت مهمة و

فان كانت من غير

وثلا يعرف فيه وقت اذا لم توافق غرضه وثالثا استداده
 اما اجمالا فبيننا ان من اتى علم يستمد اليه عند روم
 التحقيق واما تفصيلا فافادة شيء مما لا بد من تصور
 وتسليمه او تحقيقه لبناء العلم عليه **قال** اما احدها لها
 فالعلم بالقواعد التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية
 الفرعية عن ادلتها التفصيلية واما احدها مضافا فلا هو
 الادلة والفقه هو العلم بالاحكام الشرعية الفرعية عن
 ادلتها **اقول** اللقب علم يشترط اودم واصول الفقه
 علم لهذا العلم يشترط ببناء الفقه في الدين عليه وهو صفة
 مدح ثم انه منقول من مركب اضافي فله بكل اعتبار حداد
 حده لقب العلم بالقواعد التي يتوصل الى استنباط الشرعية
 الفرعية عن ادلتها التفصيلية والذي يكشف عن حقيقة
 ان الاحكام قد تؤخذ من الشرع كالتماثل والاختلاف
 وقد تؤخذ منه وتلك اما اعتقادية لا تتعلق بكيفية عمل
 وتسع اصلية او عملية تتعلق بها وتسع فرعية وهذه

لا تكاد تنافي فاستمع حفظا كلا الوقت الحاجة لكل فينبط
بادلة كلية من عمومها وعلى تفصيلية اكل مسألة مسألة
بدليل دليل لتستنبط منها عند الحاجة واذا ليس في وضع الكل
ايضا ان يتفهوا له لتوقفه على ادوات يستغرق تحصيلها
العموم كان يفضي الى تعطل غيره من المقاصد الدينية والدنيوية
فخص قوم بالانهاض من ادواتهم المجتهدين والباقيون يقدرون
فيه فروقوا ذكر سمو العلم الحاصل لهم من افعالهم وانهم
احتاجوا في الاستنباط الى مقدما كلية كالمقدمة من حيث
عليها الكثير من الاحكام وربما التبتت ووقع فيها الخلاف
فتشبهوا فيها اشعبا وتحزبوا اخر اباورثوا فيها املا
تحزبوا واحتجاجا وجوابا فلم يروا اهل العلم انهم
واعانة لهم على ترك الحق من بسهولة فدناها وسموا
العلم باصول الفقه فكان حده ما ذكرناه وفوائد القيد
قد ظهرت واما حده مضافا فلا بد في معرفة المركب من معرفة
مفرداته من حيث يجمع تركيبا واصول الفقه مفرداته الاصول

الاصول والفقه من حيث دلالة المراد على معنيهما فالاصول الادلة وكذا
لان الاصول في اللغة ما يبنى عليه الشيء ويقال في الاصطلاح
للمراجع يقال الاصول الحقيقية وللمتصنعين يقال تعارض الاصول
والطاول للقاعدة الكلية يقال لنا اصل وهو ان الاصل مقدم على الظاهر
والدليل يقال الاصول في هذه المسئلة الكتاب والسنة واذا
اضيف الى العلم فالمراد دليله والفقه العلم بالاحكام الشرعية الشرعية
المكتبة عندنا التفصيلية بالاستدلال وبهذا القيد الايضاحا
عمام عرف بالادلة ضرورة كعلم جبرائيل والرسول عليهما الصلوة و
السلام ومن لم يجعله عن الادلة ورأى ذلك مشعرا بالاستدلال فما
للتفريع بما علم التزاما واما لدفع الروع واما للبيان دون الاحتراز
وباقى القيود عرفت مما تقدم واعلم ان له جزءا اخر كالصوتة وهو
الاضافة واصناف اسم المفعول تفيد اختصاصا بالضاف بالضاف
اليه باعتبار ما دل عليه لفظ المضاف تقول مكتوب زيد والمراد
اختصاصه به بمكتوبية بخلاف اسم العين فانها تفيد الاختصاصا
مطلقا فاذا نصوص الفقه ادلة العلم من حيث هي ادلة ونقل الى
ما ذكرنا عرفا ولوحنا الاصول على معناه اللغوي حتى يتوهم انه مكنى
الفقه اليه يشتمل الا فم فلم يجتمع الى النقل **قال** واورد ان كان

المراد البعض لم يطرد لدخول المقلد وان كان الجميع لم ينكسر بثبوت
لا ادري واجيب البعض ويطرد لان المراد بالادلة الامارات
وبالجميع وينكسر لان المراد تهيؤ العلم للجميع او رد على
حد الفقه ان المراد بالاحكام ان كان هو البعض لم يطرد لدخول
المقلد اذ امر فبعض الاحكام كذكر لانا لا نريد به العام بل من يبلغ
درجة الاجتهاد وقد يتوهم انما يمكنه ذلك مع انه ليس بفقيه بقيقه
اجماعا وان كان هو الكل لم ينكسر لخروج بعض الفقهاء عنه ثبوت
عن هو فقيه بالاجماع تقول ان ما كما سئل عن اربعين مسألة فقلنا
في ستة وثلاثين لا ادري والجواب اننا نختار ان المراد البعض قوكم
لا يطرد لدخول المقلد فيه ثم اذا المراد بالادلة الامارات ولا يعلم شيئا
من الاحكام كذلك لا يجتهد بجمع بوجوب العمل بموجب ضبطه واما
المقلد فانما يظنه ظنا ولا يفتنه به الى علم لعدم وجوب العمل بالظن
عليه اجماعا ونختار ان المراد الكل قوكم لا ينكسر بثبوت لا ادري
قلنا لا يضر بثبوت لا ادري اذا المراد بالعلم بالجميع التسهيل وهو
ان يكون عنده ما يكفي في استعلامه بان يرجع اليه فيحكم وعدم
العلم في الحالة الراهنة لا ينافيه لجواز ان يتوهم ذكر لتعارف الادلة
اولا عدم التمكن من الاجتهاد في الحالة لاستعداد زمانا واما

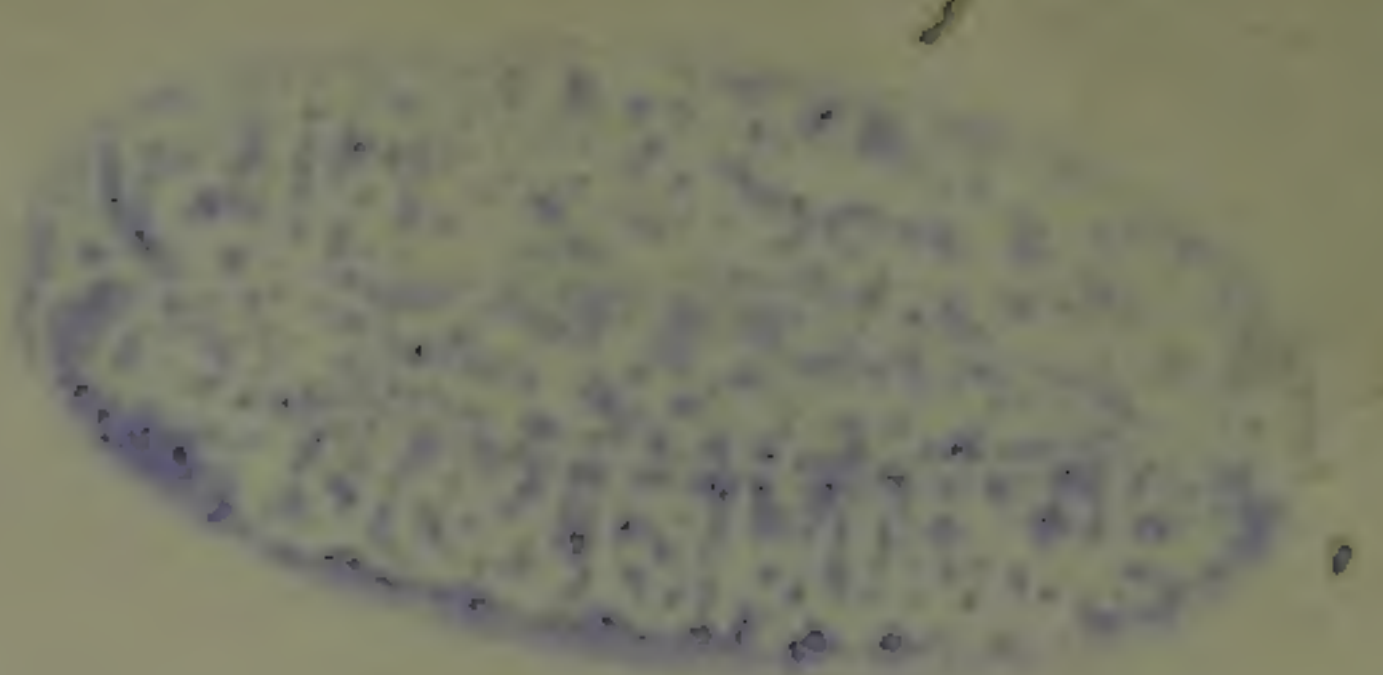
واما فائدة فالعلم بالاحكام الله تعالى فائدة اصول
الفقه معرفة احكام الله تعالى وهي سبب الفوق بالساعة
الدينية والدنيوية واما استداده من الكلام
والعربية والاحكام اما الكلام فلتوقف الادلة الكلية على
معرفة الباري وصدق المبلغ وهو يتوقف على دلالة
المجوعة واما العربية فلان الادلة من الكتاب والسنة
عربية واما الاحكام فالمراد تصورها يمكن اثباتها
ونفيها والآراء الدور هذا العلم يستمد من
الكلام ومن العربية ومن الاحكام اما الكلام فلتوقف
الادلة الكلية اي الاجمالية ككون الكتاب والسنة و
الاجماع حجة على معرفة الباري يمكن اسناد خطاب
التكليف اليه ويعلم لزوم ح وتوقف على ادلة حدوث
العالم وايضا انه يتوقف على صدق المبلغ وهو يتوقف
على دلالة المجوعة عليه ودلائلها تتوقف على امتناع تأشير
غير القدرة القديمة فيها ويتوقف على قاعته خلق الاعمال

وعلى اثبات العلم والارادة والتقليد في ذلك الاختلاف
المقاييد فلا يحصل به علم واما العربية فلان الكتاب
والسنة عربيان والاستدلال بهما يتوقف على معرفة اللغة
من حقيقة ومجاز وعموم وخصوص واطلاق وتقييد
ومنتوق ومفهوم وغير ذلك واما الاحكام فالمراد
تصورها وذلك لان المقاييد اثباتها ونفيها في الاصول
اذا قلنا الامر للوجوب وفي الفقه اذا قلنا الوتر
مثلا ولا يمكن بدون تصورها ولا يريد العلم باثباتها
ونفيها لان ذكر فائدة العلم فيها خير حصوله عنه فلو وقف
عليه العلم كان دورا وستقف على ذكره لاحكام الاحكام
اثباتا ونفيها وهو خارج عن الامرين الدليل لغة
والمؤيد لنا حسب الذاكر وما به الارشاد وفي الاصطلاح
ما يمكن التوصل به بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري وفي
الى العلم به فيخرج الامارة وقيل قولان فصاعدا يلق
عنه قول آخر وقيل يستلزم لنفي فيخرج الامارة لما كان

لما كان استمداده من الموضع الثلاثة كالصوابية منها فشرع
في ذكرها ومنه هي مبادئ الكلام والدليل لغة يقال للرسالة
والذاكر وما به الارشاد وهذا ما صرح به في الاحكام ولا يبعد ان يجعل
المؤيد وهو اللغة الثلاثة فان ما به الارشاد يقال له المؤيد مجازا ونفيها
الدليل على الصانع هو الصانع او العالم والعالم واصطلاحا ما عند
الاصوليين فيمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري وذلك لان
لان الدليل لا يخرج عن كونه دليلا وعدم النظر فيه وفيه النظرية بالصحيح
لان الفاسد لا يتوصل به اليه وان كان قد يقضي اليه اتفاقا وهذا يتناول
الامارة اي الفهم من دور ما قيل الى العلم بخلق خبري فلا يتناولها
واما عند المنطقيين فتقولان فصاعدا يكون عن قول آخر وهذا يتناول
الامارة لانه يحجب القياس لسهولة والفهم والشعور والسطح وربما
قيل بدلا يكون مستلزم لذاته فلا يخرج في الامارة اذ يمكن القول
منه فان غير مستلزم لذاته شيئا فانه لا علاقة بين الفهم وبين شيء
لانتهائه مع بقاء سببه بحيث مذكور في الكلام اعلم ان الحاصل ان
الدليل عندنا على اثبات الصانع هو العالم وعندهم ان العالم حادث

وكل حادث فلا يصح ولا بد من مستند له فاصل للمحكوم عليه
 ثم وجبت المقدمات لا بد من الدليل من مستند له فاصل للمحكوم عليه
 الذي لا بد من ثبوت المحكوم عليه ليكون الحاصل خبرا لا تصورا فلهذا لا بد
 في المقدمات التي هي احاديثها من التبرؤ والاعتراف بغير شئ من المبرهن فان قلت
 هذا محقق فيما ارى بعض الدلائل والافانقرين في تحاشي شئ من المبرهنات
 وكل دبري مقنات وفي نحو لو كان الملح ربويا كان مقتاتا وليس فليس
 قلت ما جعلنا المط والموطها النفي والاثبات لئلا يزل هذا الوهم وتقرير
 في المتوالي ان نفي الاقتيات حاصله ويستلزم نفي البروتية وفي الثاني
 كذلك ستره برمض الجميع امر واحد وهو شكل الاول فتعني بذلك
 ان نظره الى ما ذكرت والنظر الفكري الذي يطلب علم وطلب
 الفكر انتقال النفس في المتعاقبات بالاعتقاد وذلك قد يكون لطلب
 علم او طلب فيسلي نظرا وقد لا تكون كذلك كما في حديث النفس فيسلي نظرا
 وبهذا صرح الامام في ان امر وقولا لا مدي مراده ان النظر هو الفكر
 ثم تفسيره بانه الذي يطلب علم او طلب بعيد والعلم قيل لا يجد
 فقال الامام لعنه وقيل لانه مرفوع من وجهين الاول ان غير العالم

العالم لا يعلم الا بالعالم فلو علم العلم بغيره كان دورا واجيب بان توقف
 تصور غير العلم على حصول العلم لغيره لا على تصور فلو ود الثاني ان كل
 احد يعلم وجوده ضرورة واجيب بان لا يلزم من حصوله من تصور او تصور
 قد اختلفوا في تحدد العلم بقيل لا يتحد وقيل يتحد اما القائلون
 بانه يتحد فافترقوا فترتين فقال الامام والفرا في ذلك العسر بين وانما يف
 بالقيمة والمثال ولست بعد لا نمانا ان افاد تميزا فيكون ولا يلزم ان يعرفها
 وليس بعيدا ان الشئ قد يعلم بتقريبه فيجعل العلم وتبينه في غير المتنا
 جرت ولا يعرف لانه لا يلزم بتبين الشئ لافراده وتبينه لا انتفاء عن جميعها
 ولا يصلح للتبويب لانه لا اذا كان كذلك والعلم بهذا القيل فان
 تعرف الجرم المطابقا المحجوب يعلم ان اعتقادنا بان الواحد نفسا لا ثبوت كذلك
 ولكن لا نعلم المطابق وغيره ايضا بغيره ولا لم يحصل الجرم لاحد وقيل
 لانه مرفوع من وجهين الاول ان غير العلم لا يعلم الا بالعالم فلو علم العلم بغيره
 لزم الدور لكن معلوم فيكون لا بالغير وهو المرفوع والحق ان العلم بكونه
 معلوما ان توقف تصور غير العلم انما هو على حصول العلم بغيره في علم اخر
 متعلقا بذلك الغير لا على تصور حقيقة العلم والذي مراد حصوله بالغير



انما هو تصور حقيقة العلم لا حصوله في منه فلا بد من اختلاف
 الثاني ان كل علم كل احديا به موجود ضروري اي معلوم بالفروقة وهذا
 علم خاص وهو كقول العالم المطلق والتشاعل الفروقة ضروري فالعلم المطلق
 ضروري والجواب ان الضروري حصول العلم له وهو غير تصور العلم الذي هو
 المتنازع فيه وذلك لانه لا يات من حصول امر تصور حتى يتصور تصور
 ولا تصور تصور حتى يتصور تصور شرط المحصول اذا كان كذلك جاز ان لا تفكر
 مطلقا فتعيا واما ان يات من كون احد ضروريا كقول لا تخدرك كقول في الجهر
 ما اذا عطفنا هذا الموضوع ينفعك ثم نقول لو كان ضروريا لكان
 بسيطا اذ هو معناه ويلزم منه ان يكون كل مفعول استدل على ان
 العلم ليس ضروريا بانه لو كان ضروريا لكان بسيطا ويلزم منه ان يكون كل مفعول
 علما واللازم منتفكا اما الاول في انه لا معنى للضرورة الا البسيط عقلا
 كما سنبه واما الثانية فلان حصول المعنى في العلم اذ لو رفع غير الزهر
 لا يرتفع مبهمة العلم عن ضرورة والمفروض ان لا ذاتي له غير البسيط فيكون
 ذلك عام حقيقة فيلزم من تحققه تحققه واما بطلان اللازم فلان حصول المعنى
 قد يكون فلنا وجها من تقليد او غيرها واصل المحروقة ترجب

توجب تميز لا يحتمل نقيضا فيدخل ادراك المحل كما لا شعري ولا اريد
 في الامور المعنوية ولا تعرض بالعلم العادي فانها تستلزم جواز النقيض
 عقلا واجيب الجدل اذا علم بالعادة ان جرح احتمال ان يكون ذهباً ضروريا هو
 المارد في الجبر العقلي انه لو قدر لم يزل الحال كذلك لا يحتمل اما القائل
 بانه محذور كونه واحدا او اضمحلاله منه توجب له تميز لا يحتمل النقيض
 بوجه وهذا يتناول النقول لا يقتضيه والسقدي البقي اذ لا يقتضيه ولا يحتمل
 ثم كان يرى اي الاشياء يقتضيه هذا فيدخل ادراك المحل كما لا شعري ولا اريد
 في الامور المعنوية لا يحتمل النقيض لان تميزها في الامور المعنوية الحادثة
 وقد اعترض على هذا المدعى بالعلم بالامور العادية كقول الجدل جرحا انه علم ويحتمل النقيض
 الجدل ان نقول الجدل ذهباً مثلك لتمام الجواهر وسواء ما في قبول العقلا مع ثبوت
 القاد والمختار وهما يتوحدان في ذلك واجبا بالمنع والسند بان الشيء يمنع ان
 يكون في الزمان الواحد حجرا وذهبا بالضرورة فاذا علم بالعادة كونه حجرا
 في وقت احتمال في ذلك الوقت كونه ذهباً واذا علم كونه حجرا دائما احتمل ان
 يكون ذهباً في شيء الاوقاف وفي احتمال النقيض فنقول في جميع العلوم ضروري
 نعم انه يحتمل النقيض بمعنى انه لو قدر بدله يقتضيه لم يلزمه محال لنفسه فلذلك لا

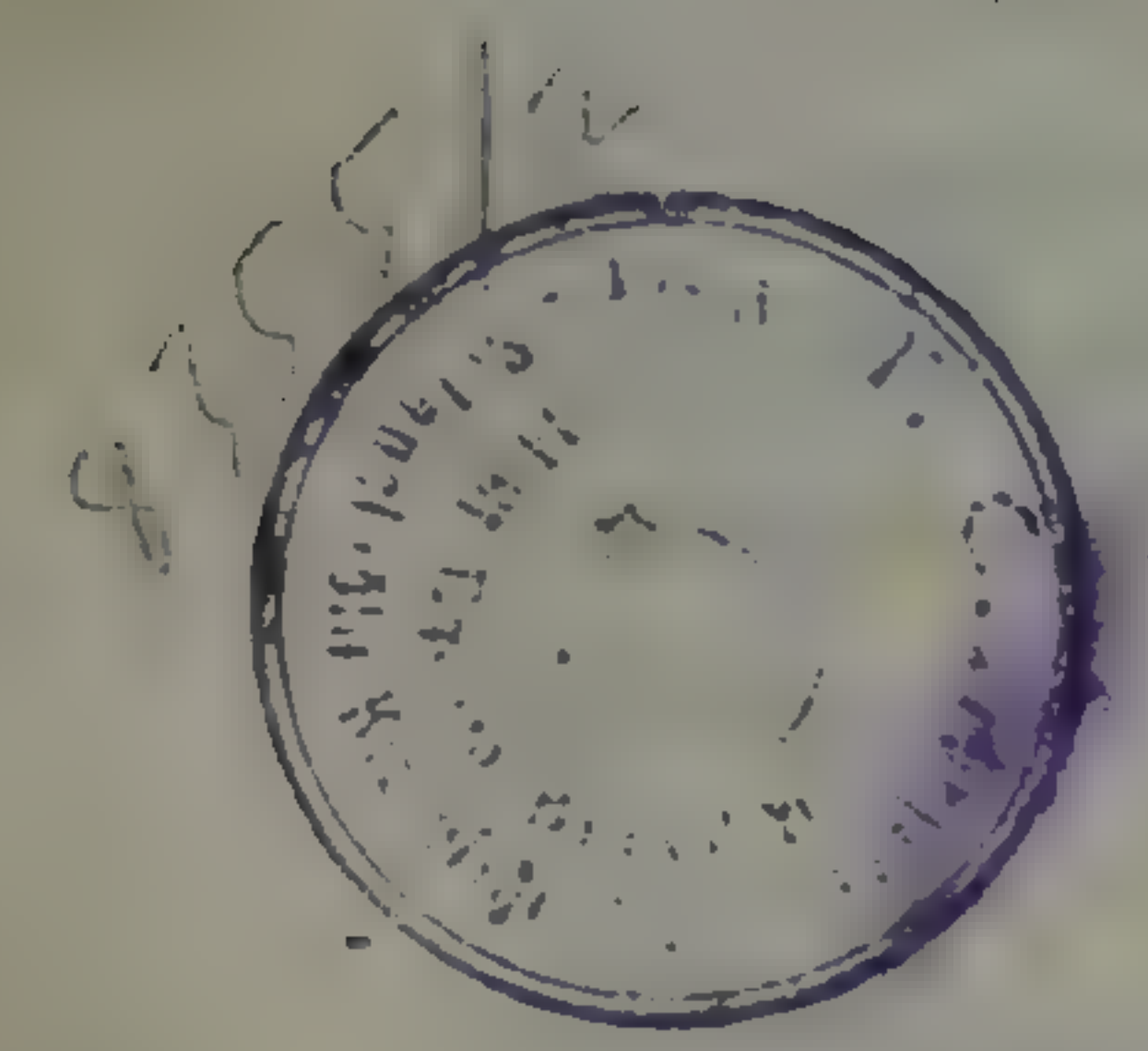
تميز

الحكمة

عصام علي الجاسر

٤٤
٧٢

فلذلك لا يتبين الاعتقاد في حصول الخلق حينه واختصاصه بكونه اذا
علم بالحق فانه لو قد نقيضه ذلك الوقت لم يلزم منه محال مع ان نقيضه في ذلك
الوقت غير محال والتمسك باحتمال متعلق لنقيض الحكم الثابت فيه لا يلزم
ان لا يجزى بان الواقع احدهما بعينه جزاء مطابقا لا مريوحيه في الحق وغيره واعلم
ان ما ذكره الحكمي اما ان يتمل نقيضه بوجه اول والثاني العلم والاول اما
ان يتمل النقيض عند الذكر لو قد اول والثاني الاعتقاد فان طابقه فمفهوم ولا
فاسد والاول اما ان يتمل النقيض وهو راجح والاخر النقيض والمجموع هو
والمساوئ الشك وقد علم بذلك صحتها اذا قلنا نريد قائم اوليها فيتمتع بكونه
حكما وهو الذكر الحكمي وهو شئ في نفسه اثباتا ونفي وهو ما علة الذكر الحكمي بما يسمى
النفي في نقيضه تلك التباين في التباين والذكر متعلق وهو طارة فنقول ما علة الذكر الحكمي
سواء ذكر الحكمي اول اما ان يتمل متعلق النقيض اي نقيض ما علة الذكر الحكمي بوجه راجح
اول والثاني العلم والاول اما ان يكون بحيث لو قد الذكر النقيض كما يتمل عنده
اول والثاني الاعتقاد وهو انهما مطابقا للواقع فاعتقاد صحيح والا فاعتقاد فاسد
والاول اما ان يتمل النقيض وهو راجح او لا بل جميعا او مساويا فالراجح النقيض والمجموع
الوجه والمساوئ الشك وانما جعل المورد ما علة الذكر الحكمي ففهم الاعتقاد او الحكم ليتناول



بسم الرحمن الرحيم يا ميسر كل شئ يسر علم هذه الاورا
 اللهم انصرف غزو ذكرا سماك وجبه الكلوم والمقال ونعطف الى جهة شكر فداك
 اعنة القوت والاهوال اجعل صلاته تنال موصله الى المشاريق من بناء
 الانبياء والاراد موضع المبررات ومظهر الخيرات سيد اهل الكار والاكاد وبلغ ما ارسل
 الى آله وصحبه العالمين العالمين باحسن حال رافع اعلام الداية وناصي آيات الهدى وحاكم
 بنسب الاطلا **والله** يقول فقر الخلق الى الله الباري محمد المدعو بمصلح الدين الاورى الانصارى
 حمد حامد واصلي ما هذه لغا درارى المدريه تظفر اند صباية على طالبين ورشاة سما
 سحاب الترفيق يفيض حلا لا لا مغوي على الراغبين سقنة رافع بل لظبط على ارض الا
 في رذل عصام فيه العناد ومتكفلة لكشف ما ينبغي من السداد وبيع الرشاد والارشاد
 وغفر الله له وهو غفور العبد **قوله** المدلولية قبل الحمد هو الوصف الجليل على الجليل الاختيار
 العام او غيره وحمد الله على صفاته لا بمنزلة الاختيارى كاستقلال الذات اولاد ببارى فقال
 واسبق الحمد فيه مجاز اقولا لا بد في الحمد انظم بالظواهر والباطن كما صرح به سيد المحقق في حاشية المطا
 واتخذ الله مجازا قائما يصح اذا فسر الاختيارى بما صدر بالاختيار ولو فسر بما صدر بالاختيار وهو
 مختار كثير الاختيار فلو لا ان قد نسب الحمد الى الاختيارى كالمعنى المقام كانه قد تسمى به
 مركب مقام محمدا وفي قوله ان عر الصبر محمد الموطن كلها لان نقول انما لا بد بالحدف ولا يصح
 وتقدير الاول محمدا في اي مقام محمدا انتصفيه وتقدير الثاني ان الصبر محمد عليه فهو المحمدي عليه
 المحمدي لا يناد الا صلا عدم التا ولا لان نقول بعد نقول انما انتصفيه الله فيكون التا ولا لان
قوله المدلولية قبل الحمد لا يكون بمعنى الجاه بمعنى فيلى امر كآحد والمفعول على الاورد ان كونه محمدا كمد وهو
 لان عني محمدا او حمد محمدا على انشاء الحمد لم يرد امر كآحد خلق ما حمد عليه وبه وظن استعدا

الحمد في الامام ومجلاه وانت اعلم علمك كل ما اتم الا اوله فلا بد صدق محمدا على الله
 تمام ان هو لا يوجب حمد المراتى والحمد امثاله وايضا عدم صدق غيرهم فانه العارف العالم
 برجع الحمد اليه على كل حمد وامانت فلا ما ذكره خلق ما يجد الى اخر ما ذكره ليس بمعتبر
 الوعد مطلقا بل الموصوف به افراده فانه الحققة الله بمعنى فيلى امر بشئ ويطلق على لا يتصف
 بولاية جميع امور الشئ فذاته بالنسبة الى الطنور والمياه بالنسبة اليها فيصعد على الله
 والمقال الوعد في اسماء الامم لا تتولى كل شئ في الحق في امر في ضمير كل شئ فلا يصح على الغير
 وايضا قدس الوعد بالقراب بلا شياء قد علم فوالحمد العالم بحقيقته قبل كانه نبي
 الحامدية لا تتولى فيكون المعنى الحامدية مختصة به فيكون حمدا باظهار الحق في حقه كما لا احصى تبار
 وانت تعلم ان الاختصاص لا يفهم من هذا الكلام وانما لا يفهم من كلامه الا علام ما ينبغي فانه
 بالاختصاص فانه الاختصاص المستفاد ليس بمعنى المحمدي هو يعلق خاص غير يعلق الملكية وتكون
 عدم عدتها فاد **والحمد لله** والصلوة اي الدرجة والام في حقها بحمل الحقيقة والاعتراف
 واعتراف حقيقة امره او كرامة او الرحمة المهدودة اي الكامة الاستغراق انه تعبد عند
 الكاملين انه م عاتب لا يجاد ويؤديه حديث لولا كنهنا خلقت الا فلا كنهنا تعلق
 اوله وبالله وبغيره تبعا وتطهرا والجللة دعائية انشائية بلا شئ فانه فظن على حجة
 الزاخرية عند الجمهور كما صرح به عبد القاهر وجار الله العلامة فاعطى الانشاء على
 الاخبار وعلى هذا لا يصح الا ان يحمل الاول انشائية على خلا الجمهور لا يربك بتقدير المطلق
 مثل نقول اي نقول الصلوة من الله علينا فان هذا القول صلوة **من قوله** على نبيه اي ثلاثة على
 نبيه واطافة النبي الى الصديق ما بعد العبد الى النبي المهدود وهو نبي الله صلى الله عليه وسلم والاستغراق
 وعلى الاول ترك التصريح بالاسم للتعيين او ادعاء تعيينه كالاختصاص ولا يبعد ان يقال ان الله
 لا يريد ان يخلق النبي لا ينسبهم واختار النبي على الرسول لمناسب النبي لفظا ولان المتعارف
 ذكرهما معا وهو امام البناء بمعنى الخبر لاخبار عن الله تعالى او بمعنى النبي بمعنى الخروج وخرج عن

بالاجازة او من الخلق بالاظهار على هذا يكون فعليه بعض الفاعل والفرق مقلوبة ثم لحنه لادغام و
 اما في النبوة بمعنى الرفعة لان الرفعة على اللغز في فعل بمعنى الفعول ولا تفرق فيه وضع في الصحاح يمكن
 جميع تكثير على الانبياء يدل على انه بعض الفاعل في فعل اذا كان بعض المفعول يكون جميع تكثير بمعنى فعل
 كجرحي وقطي وشذير وعدم التميز في انبياء لكن الباء بعد الجمع متقلبة عنها اولانها جميع كما
 كان لانها صرعة بنار على التمام استعمال واحد في مقلوب الفهم كانه في الصحاح ولكن المص
 منع هذا الله التمام لشدة النبي الفهم في القرآن على فائدة نافع ومنه سبويه انه ذكر روى وكلا
 القلة السبع غير متواترة عنده ولا في المصنفين برودة ما ثبت انه في القراء الكريمة تعالى عنها وانما
 اى الطريق لا يوصل الى المعنى الحقيقي **قوله** وعلى انه قد انتم اهل السنة ادخال على الاول
 ردا للشيعة فانهم منوه وفيه التمام اهل السنة ذلك غير نافع والشيعة انما ينمون
 ادخال على في التشديد قوله وعلى انه المراد منه جميع امة الاجابة وهو هم الاتباع وهناك
 هو مختار النور في شرح مسلم ونقله عن الازهرى وغيره من المحققين وبه فسّر السيد
 حاشية المطالع او اهل بيته وزديته واصحابهم صاحب دجارجم فاعلى افعال ولا
 كاذب اليه الرخصى وغيره في جميع صحابهم كوكبا وصحب بكس الماء تخفيف صاحب ولو
 اريد بالاول ولا نبياء فقط الا صحاح عطف لخاص على العام تفسير على فضيلة الخاقاني
 التقديم الاول لرعاية السبع **قوله** المتأديين بادابه بقالاديه فينا رب والملاذ بهم النبي
 فتادبون بالادب اى صاروا موصوفين باداب اتصف بها النبي ثم وهذا وصف دال على
 كمالهم في الاخلاق والاعمال ومقتضى لرعاية بداعة الاستعداد فان العلوم العربية
 مستقاة بالا دية ينقسم اثني عشر فصلا احدها **الخوف** اما بعد الحمد والصلوة والتسبيح
 والى في هذا اللفظ تذكير الامور المتبركة لئلا ينسى كبرها ليتبدد التبرك ان الشروع
 ويسبغ اتيان هذه الكلمة اقتداء بسورة الله سم وعقد الجارى لها بابا وذكر فيها احوالها
 كثير في التبدى بها اقول احدها انه دود والثاني انه قيس ابن عباد هو الثاني انه

كعب بن لوى والشيخ انه ثوب بن فخطان فالتفسير انه شحبان بن وايل **قوله** فنهذه
 قول قد اشتهر انه ان كان وضع الدباجة قبل التصفى فالاشارة الى المظهر المظهر الذي
 وانه كان بعد الاشارة الى الفاعل وانت تعلم ان الاشارة مطلقا الى الحاضر في الدهر
 اذا ما في الخارج مشتمل معين وليس له الاشارة اليه بل هو عليه وعبر عنه بهذا التثنية
 منزلة المحسوس مبالغة في تميزها اعتبارا ببيان الحكم وايماء الى انها كالمحسوسات
 في سهولة الاخذها وتناولها وقوة هذا الشاغل الى كاد فطانة الطالب حتى صارت تلك
 المعاني عنده كاللمعان وفيه انما يحس لو كان الخاطبة خاصة والعمرة الكتب المؤلفة كذلك
 وفي هذا الحكم اشارة الموجبة تسمية الكتب بالفوايد الصبائية والفائدة لانه ما يستفاد
 من علم او مالا وفي الاصطلاح ما يرتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن
 باعثا للفاعل على الفعل وكان باعثا عليه انما يكون في الغرض عند تقدير الغرض
 بما لا جله اقدم الفاعل على الفعل وعينه عنده فيفسر الغرض بقايدة مترتبة على الشيء
 لا جله الاقدم عليه وانت تعلم ان الحمد على الغرض الاصطلاحى ايضا ليس يعيد واخذها من فاد
 بمعنى ثبت بعد غاية البعد **قوله** وافية لجل الوافية امام الدفاعة بمعنى الكثرة والتمام وعلى هذا
 تفصيل الذي هو ثالث الحروف لم يمنع الرواية عنها او تضمنت بمعنى المستقل او بفتح الباء
 للسبب ويشعر بان كل شكل فائدة وحل مجرورها فائدة وانما الدفاعة الذي هو خلوة القدر
 وفي ذكر الوافية التي عند تصنف هذا الكتاب بفتح مشهور الكافية لطاقة **قوله** للعلوم من الجار
 والجور لكائنة بتقديره عامتها معارفها بالكم وانما خلوة المشهور لكن جزالة المعنى يحسن
 وكم الفاعل المقدرة مثل معنى الثبوت والام في حرف توفيق الاسم موصول ولا يلزم حذف
 الموصول مع بعض صلته وجعل الظرف حالا بتقدير منكس مع احتياج الى التناول
 لانه حاد غير المتصاف اليه لا يحس من حيث المعنى ان ليس القدر حل المشكولات في حاد كونها

بالعلمة ووصف العلم بالعلمة اقتدار بشارع المختصر عند الجملة الاعلى وهذا الوجه
 لكثرة علمه بالعلمة ولا يبد فيه فان صفة المبالغة هي ما يقتضيه ان يطلق علمه كثره علم
 هذا الكثرة اما باعتبار جميع العلوم او بعضها بحيث كان فيها مناراً من الاقوال مشهوراً
 بين النظار ولا اعتداد باطلاقه من اطلاق بناء على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية
قوله المشتهر المشاف والمعارب يجوز المشتهر بكسر اللام او فتحها بناء على بحسب مقتضى الاشارة
 وعلى الاو معنا مشهورة نافية على الشاف مشهورة واداه شدة وفي هذا الوجه احتراز عن ترك
 التفصيل في تصنيفه لا حاجة الى توصيفه لا في مشهوره ولا في معاربه كناية عن جميع العلوم
 بناء على ان المشهور في المشرق والمغرب هما المشهورة والمشتهرة فيهما فقط غير مراد وما كان كل واحد
 من المشهورين اقوى من الآخر في المشرق والمغرب في جميع العلوم المشهورة وهذا كما يقال في
 مشهور في الافاق ومن تميم انه اذ اورد البور في المشرق والمغرب في جميع العلوم المشهورة وهذا كما يقال في
 المشتهرة في جميع المشرق وفي توجيه الجمع لان المشتهر طار الى المشرق وكثرة كونه في مفرق
 ان هذا المعنى في اقوال واحد ايضا فلا يخلو كونه كتاباً من الاقوال **قوله** الشيخ ابن الحاجب المراد بالشيخ
 بالشيخ الكثيرين وهو من بلغ ستة احدى وثمانين او الكثيرين الذين في جهة النفاذ لا ان يطلق
 على من ليس له من الشيعة الشيعة كمال الجور في شيعة اي دعوة في الشيعة وهي كمال في عرواها وادارة
 الله وكذا ترك لقبه وكنى ابيه جلال الدين عثمان لانه مما ذكره في شهرته ورواين له بكراين بنو نصر المصري
 كان والدين صاحباً لا يستعمل الدين موكراً الصالحين وكان كرمياً شافياً والدين بالقاهرة ثم نقل الى
 دمشق ودرس بها في رواية الماكبية ثم اعادة الى القاهرة واقام بها وشم اشعاعه المكنون
 له فقامت بها وتروى شفا لسه سنة واربعين وثمانية وكان ولد له بنان في الصغرة واخا في
 وخمسة كذا ذكر في بعض حكايات النفاذ **قوله** ان اطلاق الشيخ هنا للشيخ المشهور انه قد
 شافاً بمحلي **قوله** نقده الله بغيره ان الله في الكمية القدر المستحق له في العلم بالعلمة
 اي علم بها وتقدت فلا تا اي استنت ما كان منه وعقلية والنسب من العلم الاول لانه المرافق

واختيار

واخبار السند فغير لانه قد ذكر في المفسرين وشرحهم على كليهما وكان النقد
 من النقد وهو علمه بالعلمة من نقد السيف من نقد السيف في جملته في غيره لاي في علمه في غيره الله بغيره اي
 جعل النفاذ من علمه وحاصل من علمه من غيره وحفظه في المكونه كما يحفظ السيف بالعلمة
 المتبصرة بالسيف القاطع في حدت الفريضة وكما المحقق في التبا في الفريضة كناه بغيره
 فلا بد من التحديد ان المخصص للفرد وفيه ان في التبا المتقد كناه بغيره وخزان ولا يبعد
 يكون قد خزان اشارة الى كناه بغيره بغيره وحرك كناه وحاصل ان السند كان مستند
 او غير ذلك الا وكثرة العلم في غيره فلا يخالف في الاشارة الى العلم انه السند في رعاية
 معنى والى خبرية ولم ينفصلت هنا ولم يعط عليها بحسب جنة اي كسرها وادارة خبرها
 اذ لا خلاف في الوسط والبيان مع جنة بغيره البنا **قوله** نظرها صفة اخرى للفرايد وحاله
 من صيرها شرب المفهوم من هذه الخبرية هذا ايضا واخباره في هذه وعلى هذه فغيره راجع الى انما
 اليه بهذه والتكم للجمع يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعتها **قوله** في سلك التبريد التبريد اي سلك
 او جعل احد من سلك التبريد في البنا لانه يستعمل الكلام ويجعل الفريضة الاقوال وهو الماد منها
 اي جمعتها في سلك البنا **قوله** وسلك التبريد السط الحيط سادام فيه اللؤلؤ ولا يفرق بين التبريد
 قيل هو التبريد وقيل انه الكتابة والاصل انه في الاصل جعل التبريد يطلق على جعل العبارة منه
 نتيجة عن الزوال به ولعل المراد على هذا **قوله** للولاء في لغة الفريضة في لغة الجور في
 وظنهما وكسرها ويستوي في الواحد والجمع ويجوز ايضا في اللام والكان **قوله** الفريضة
 ابيه ولا ينافي بين الاب وصفه بالفر في نفس الامر الى بالزكاة والعصر فضل وعنه
 غير وافي لانه في مبداء العلم فلا فضل له في غيره فمن وهم ان وصفه بالفر في لغة لوصف
 بالزكاة والعصر فلا يخفى حاله **قوله** التبريد والتاسف استدلوا بالحسنة على ما ذكره
 في تفسيره بياستغنى عن غيره في لغة التبريد في التبريد فالمراد حفظه من موجبات الحزن
 والكثير في الدعاء والمظنون الاخرى الذي موجه في قوله العاقل والعامل في قوله العاقل

قيل انما كان الحزن بسبب اتيان نقد
 لا بد من ذكره في التبريد الحزن بسبب ترك
 علمه بغيره

نہایت

[illegible]

على ما عليه
 في ان الولد ليس
 بمرتبة على الفعل بل
 بل تعلمه ومرتبة
 اعتمد على بان
 وما في الوجود
 في التصور
 لانهم قالوا
 المعلوم او
 فاما ان يكون
 فعلى الاول
 مادية وان
 مؤثرة في
 فيه ولا هذا
 والثانية
 الامر في
 هي الشرايط
 الموانع وجعلوا
 ولذا يحسن
 وانه المعلوم
 في وجود ذلك
 الغائية
 الغائية كقول
 بل بحسب
 الفوق ولا يخفى
 الوجود على
 له بل خسر
 هذا الاثر
 ثبات احد
 والعلية في

الى ندر الا ان على الفاعل الكفاية ما يتوقع ويتغير في الالة يتوقع هو في الله تعالى
 وهو جسي موكد لخص التوفيق وقطع النظر الى الله تعالى ولا حاجة الى عينه **فما**
 لنفسه مفعول لما يتضمنه يصدر في ترك يصدر الكتاب بها ههنا **فما** ولما ياول
 بعينه التصدير يمكن للاهتيم بالامر وضربا على ما انتهى الى ان يدخل على المقيد في
العقد **قوله** جزمه من اجزاء في لغتان احدهما ضم الزاء والثانية ككافها فالاصح
 موزون كسرها فواو بالزاء في غير زيادة وفي الضم بالواو والافوا في المكنة زاء كسرت
 والافوا في الاحوال كلها في صورة الزم في الالهة يكون في النصيب لا في عوضه في التنوير
منه **قوله** يتجسس اي بايراد نقض كناية في خياله او خيار الفراء الا في الخيال او الفراء
 النفس والخيال على التبع الاصطلاح في معناه من حيث القول قول باصطلاح جديد او اطلاق على
 التبع ولا يخفى تكلف في كسب العلم ان المراد ان ورد انه لم يبدأ بالجمه ههنا للنفس
 يتجسس كناية كسب العلم في كسبها ولا اذ ابا راجع يكون بترك الحذف والاصح
 ترك لا افتداء بالسند لا ترك كناية للعلم لا مطلقا لا يلزم منه افتداء بانه في سائر العباد
 وماتهم ان الله لم يجد ترك العلم بالنسبة وجها اعرض عنه فقيهه هذا جزمه اذ لا
 من لاديت تخصيص الشار وانما تعلم ان فيه ترك لا افتداء بالسند كناية من مجموع
 فيتعين اذ الجاهل والمرد في كثير من العلماء الذين يسمون والمحدثين لم يفعلوا ذلك اطلاقا
 حدود لفظ بالحديث وان كان المراد بعضهم فلا محذور وانما ما قبل يمكن ان يقاد بترك الحد
 اقتضاها على ما يتضمنه السند فقيهه بعض طرق الحديث يقتضي ترك لفظ **قوله** بترك قطع كما
 روى ابن ماجه كل امرئ باللم يتدافيه بالحد فترك قطع اي موقوف **قوله** لا يتجسس في
 الكتاب عن احوالها اي احوالها في حيث انما موضوع البحث فالبحت في المبتدأ بانه قد يكون
 نكرة وولي التقديم على الحديث وامثاله **قوله** في الكلمة في حيث انما موضوع البحث او موضوع
 هذا البحث الكلمة في حيث انه متبوع في عدم الاجابة **قوله** في كسب العلم على احوالها في حيث انما

المراد

اليه سوا ثبت لا نفسهما اولاف مراد حيث انما نفسهما واعلم ان البحث في الكلام في
 هذا الكتاب غير ظاهرا ان بقا البحث في الكلمة صريحا بحث في الكلام لان التوفيق في
 احوالها في الكلام ولذا قال الشرح العلامة قد كسره في شرح المفتاح لا في البحث
 عن المركبات **قوله** عن ههنا انما كسبتونا زاء معايرها الاصلية **قوله** في الثانية
 تقديم بعض زوايا في ما او اخر الكلام لا عن والبناء لتاديه صل المعنى وقد يقال
 بحث في البحث ايضا في الكسب الاضافية والوصفية والمجتمعة في ذلك ايضا كسب بناء
 الجاهل في احدهما وانما احدهما زاء اخره انما كسرت في ذلك الحكم في غير ذلك
 هذه المركبة كما ذكر الملة والكلمة وكذا جعل الشرح في شرح المفتاح المحرر عن
 المركبة مطلقا قلت انما الفاعل غير الكلمة والكلمة في غير ما نرى بالمقابلة
 كان البحث في احوالها يرجع الى البحث في احوال الكلمة والكلمة في غير هذا المعنى
 وشار الى موضوع المسألة في توفيق العلم والغاية كما هو باب المصنفين
 فان معرفة لازم لان التصديق في مسئلة لا يحصل بدون معرفة الموضوع بخلاف العلم
 والغاية فانها ليس بتلك المشابة فيجوز في هذا العلم الذي لا غاية الا في نفسه
 والاقتضاء والاعتماد على العلم والظواهر وقيل اعرض عن الاخير لان كتابه للصبي الذي لا
 يمكن تخصيصه الا في تافله فينفذ في تخصيصه ولا معرفة ما يرجع الرغبة في تيسر العلم
 على حفظ ما في الكتاب وهو كسب في معرفة مفهوم العلم ولا الغرض من ولا يخفى عليك ان
 هذا الشارح لا يصحك عليه الصبي **قوله** في لم يعرف في البحث في احوالها اي في علمه
 علمه في تيسر جميع ما عداه كيف بحث في احوالها علمه في تخصص الحكم والمصنف في توفيقه
 هذا حاله احوال غيره ولا يقال كسب في علمه في علمه ما قبل التوفيق في علمه في تلك
 المعرفة في كونه **قوله** في كونه او ارادها جزمه او اراد الكلام لا في توفيقه لان افاد
 الكلام مركبا بعد البحث في احوالها في توفيقه في توفيقه في توفيقه في توفيقه في توفيقه

الكلام

ان يرد اكثرها باله وادكثرها وقد يقع النقص لان الفرق قد يكون خارجا عن المسند او
 المسند اليه كما في زيد لا يعرفه او علم انه يتوجه على هذا الوجه ان لا يلزم تعريف معرفة المفرد على
 الفرد وقد مرق المفرد على المفرد حتى يثبت وجود تقدم تعريفها بجواز ان يكون
 شيئا بغير شي آخر وطبيعة الكثرة لطبيعة الفرد ومعرفة متقدمة على معرفتها متقدمة
 نصف الذراع جزء الفرد الذراع كذا طبيعة الزراع جزء طبيعة جزا نصف الزراع ومعرفة
 متقدمة على معرفتها الكلمة قيم بقول بكسر الكاف وحكى الفراء فيها ثلث لغات ما هود
 المشهور وكسر الكاف او فتح ك كذا اللام مشتقا من الكلمة اشتقاق صغير وكبير واكثر والاكثر
 اثنتان متباينة فانه يعتبر في الاول الترتيب الموافقة في احوال المعنى وفي الثاني بغير الترتيب والثاني
 عدم الموافقة في جميع الحروف الاصلية موافقة اكثرها وعلى هذا لا يلزم من هذا اشتقاق واحد
 من هذه الاقسام لا يبعد اليك هذا الفايلاشارة الى ضعف القول بهذا السبب حقا
 السبب في الخشوع في جميع جملة بكسر الجيم اقد في الصحاح اذ جاء في جميع جملة بكسر الجيم وعلى هذا الظاهر
 انها جميع الجيم والثاني اما العوض في المحذور والجمع السنة اما كسبانية في الكلمة فيجمع على السبع ما قبل
 انه يجمع اللفظ في ارباب كسب اللفظ ومذكور في الصحاح انه ليس بكسر اللام الله على تقدير اللفظ
 الواقع على لا يلزم اذ انما كالا يخفى على صاحب سلاط الطبع بدلا لا يصح كسر المدعي له
 جزا اثبات الجنسية كسب الجمعية والدليل لا ينفك الا الثاني فلو لم يتقرب الا ان يقال بغير
 الجنسية لا يتبعهم قسم آخر الطيبان نذكر الصفة يد على عدم الجمعية وعلى تقدير الجنسية
 يجوز في وصف التذكير لفظا الى اللفظ والثابت لفظا الى المعنى كما في قوله الله اعجاز نخل
 منقطع في منقطع المعاني وقال ايضا كما في اعجاز نخل خاوية اي من اكله الا جوفه
 اذ لثة الجنسية انما لو كانت جمعا لكانت مكسرا فوجب لا يفسد بكون الراء في الواو
 ومنها انه لو كانت جمعا لا يصح على كلهم فعدم كسب كلهم ليلزم عدم جمعية وايضا فلفظ
 هذا ليس باثبات للجمعية واذا انكره الذك بين كونه جمعا ومفرد لم يثبت للجمعية الا ثبت لان
 الاصل

في الكلام
 في الكلام

في الكلام الا في اوردونها وتكونها مميزة الا في شروا خلة **فقد** في جميع ذكر في الصحاح في الكلام لا يكون
 اورد ثلث كلمات لا في جميع كلامه من لغة ونقطة الاله الثلث فضاء عدا حيزا وقع نصب
 على الحال اي قد وقع على الثلث فضاء عدا **فقد** يورد ببعض الحكم فاء الصاعد لا يحل
 العرض كذا في الخشوع فتاويله كسب اللفظ بالاحكام في قوله الله ان رجعة الله في
 الحنين وفيه ان هذا التاويل بعيد جدا ففيه نسبة ببعض اجزاء الاله الحكم ثم اراد مدركي
 البعض في ذلك الحكم وليس التاويل في الآية المذكورة كذلك فاء الامور التي ينبغي ان لا تنفك
 بالنسبة اليه باعتبار الفايلا ويمكن ان يشاهد الحنين في بقا ان اكثر الاصلين مرحل
 بانه اللام تطويع للجمع وبانه بقا قد يكون للجمع مجازا في الجنس كما ذكره المحقق في التنافي في
 التلويح في ان من قوله لا يلبس الثياب السقف للحنين وفي علم انه لو علم انه لا يتزوج تحت
 لان لم الحكم حقيقة فيه بمنزلة الثلثة في الجمع فيز كذا لا بل في الجمعية متروكة ولو كانت
 باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم يجر جماعة من الحكم وينظر اذ مع الجمعية
 لو لم يكن متروكا يلزم صدور الجملة وشعره الحديث لان المروك في بيانها سبحانه
 ولله والله اكبر وما صدر الواحد في قوله لا في الامم فيها للحنين اي اشار
 الى الماهية فحيث هي بالمقام بالوحدة والكثرة دورا كاستغراق جميع الاولاد والقرابة
 الى الماهية فحيث وجب بها الخارج المشير الى الماهية فحيث كونها معروفة والذم
 فحيث وجب بها في ذلك لان مقام التقريب يقتضي بيان الحقيقة فلا يناسب كسب اللفظ غير لزم
 الحقيقة مع الحمل على العهد الذي يوجب جملة الحدود وقد يمنع كون المقام للتقريب
 مستندا يان لم لا يجوز ان يكون المقرب الى اللفظ الا لزم للتقريب في تلك التعريف مغاير
 مثبتا تبعلا قصدا فان نزل النجاة ابتداء الى افراد الكلمة لا الى ماهيتها وهذا منع
 ضعيف اذ ظان الفضا قبل الشروع في المقاصد والمائل اليه هي حال الكلمة واللفظ
 اللذين هما الموضوع تعريفهما حتى لا يمتنع احوالهما فيكون التعريف مغايرا

۱۷۱۲۱۲۱۲

لا يرى انه في مقدوره ان ينفذ الشيء الموصوف في تحت الموصوف في بعض النسخة اما المستغنى فيه
نصف النسخة اولها ضمير المفرد يكتبه يكثر اقله ضمير المثنى والمجمع ولا يرد
ذلك بانه لا يعطى بالبار عند ما افرض شي بازاء الخاطبة نصف النسخة اولها وظهور
بالبار رفع العلم بالوضع وتذكر عند السماع ولا يحصل بدونهما واما في المصنفين الذين يناد
انما هو بقرينة المظهر الحكم وسبق الزكر فان قلت لما كان المعنى يفهم بقرينة القام فلا حاجة
في ذلك الوضع والقول قلت الباعث على ذلك محال - بعض القواعد وهو امتناع حذف الفاعل
وامتناع تقديم على الفعل لانه في تلفظ بالاثنا في بعض الاثنا اما في هذا المقام الذي حذف
فيه الوجودية المحذوف على كسر الجواز واما في مقام آخر في امتنع في هذا المقام الذي حذف في كانه المحذوف على
الوجوب كسائر امرى وقد وان الذكر وهو الفاعل والمتميز مع معدله يمكن يتلفظ به بدون كثير الجواز
المستتر وكلمة الله تعالى داخله في بناء اعلى من هذا القام الفاعل يمكن تقديم اللفاظ وبنائها
يظهر في غير الاثنا والدور الاربعة وكذا ما وضع لمعنى انقضاء اثنا وبقا اثنا على الجواز
لظهور الجواز وهو المظبوط فانها موصوفة للفاظ والقعود المراد بها عطف اللفاظ
قوله لانه لم يتصور الوحدة وعدم فصل الثاين وقصد الاختصاص واحدا فلا يتصور
تقدم الوجه تأمرا فيلزم عدم الجواز لانه غير صحيح والاصح قصد هذه الكلمة وفيه الكلمة محذوفة
الوحدة او قصد وحدة يتصور بها الجواز لانه كالكلمة بل لا يقع الا على حرف واحد ان ينسبها
الى اللفظ نسبة الضميمة الى الضرب وصرح المصنف اما في المفصلة اللفظ لا يطلو على معنى اللفظ
قد لزم معناها يتسمى الزيادة ورد عليه وانه لو قد منقح لعله ورد فوقه ولو قد المظبوط ورد
حافوا وما تحته الوضع تخصيص شي قبل الا لا يقبل شي بشي يظهر بطلان المعنى في ان يعلق
باللفظة الاجل لفظ والرد في ثقله باللفظة المفضل المذكور في التفسير لا يلزم ان يكون المفصل
او الجواز متوافقين مثلا لو قيل معنى ضرب ضرب مقرونا بالزمانا المصنف المستحب الى فاعلا متالا
يعنى هذا المفصل مفعول معنى ضرب حتى يرتبط بزيد وهذا مثله ما فسره الحكم بقولنا النسبة واقعة

قوله في بعض الاحيان علمنا بعضنا
الشيخ ما كيدنا منهم من كلمة قد
مكتبة اياهم بها سيات الكود
ان لم يدل كلهم احقران غروهاب الوهم
الكل لا ان في النسخ الاصل في ان فانه
قائمة بمنع من الحروف والاصول وتحقيق الكون
لكون المراد بالكلية اللغوي الماهل في جنس
والحروف وهو المتعارف عند العامة وانما والاصول
والقواعد والمراد كلهم الله عليه السلام وانما
كله من القديم حتى لو كان هذا اللفظ

تقديم الثانية لا يوم تقدم الافراد على الوضع بناء على ان الوضع كسند اللفظ في حيث
هو موضوع بالافراد وما كان صفة اللفظ الدلالة على التقديم الزمان مستفادة للتقديم
فيهم تقدم اللفظ اما ثانيا فلان النظر في الاجمالين انما يكون لم يكن لاحدهما رجاء
وهنا في حمله على ما وصفنا من ان ذكره في كتاب التجوز واما ثالثا فلان ما ذكره في ان لا يشبه
راجع الى هذا فليس هذا من ترويه واما نصيب على يد العباد التي ذكر في بيان الترويه
وللان النصيب من تحت الخط انما فرض لانه من تحت اللفظ مثل الرجل قال
الحشي وكذا رجلان التنوين كالا من حروف المعاني اتفاقا قبل هذه قرينة بلا ورتة لا
الا على جري على الرجل قبل التنوين فلو وجه جعلها كلمة واحدة افوز وفي نظر الان في الدلالة
الحشي في ان مثل رجل بعد كلمة واحدة ارضاه من الخط فانه وما ذكره في ان في ثمة على ذلك
الدعوى ولا يلزم من رده ثمة على حكم ان يكون ذلك الحكم افراد التنوين في الله مع ان التنوين
غاية الضعف اذ لا يلزم من ان لا يجر قبل التنوين ان لا يكون التنوين في انما على اللفظ
المذكور وما يميز استعماله ان اللوم يجوز ان يدخل الكلمة بعد التنوين وعلى هذا يلزم ان يكون
موتنا غير لفظ ويصير بعد دخول اللوم على حذف التنوين على اللفظ مع ان تقدم تقدم الاعراض
اظهر باعرا ولعلنا نظر في مقابلة المركب الوضع ومحتاج الى توجيه ما ذكره الحشي
ان المراد من المركب الاعرابية والبنائية مع ان غير خلاف الرجل ورجل المشي والجمع في الحلة
فان علامة التنوين فيها انما بالحقيقة لكنه قال وفيه تأمل اشارة الى ان المراد بالآخر الصالح
لله على جعل اعرابا فيصير للجمع اعرابا واحدا او لم ينقل المعنى من قوله وفيه تأمل وجعل وجه التأمل
اعتراضا على ما ذكره فنقل عبد الله خرج عنه في ان خرج عبد الله في تعريف الكلمة قرينة بلا ورتة
قارن الفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعنى وهو تحت انواع كس ولفظ ورفق ومن اصناف
الكلم العلم وينقسم الى مفرد ومركب والمركب اما جملة او مصانف ومصانف اليك بعد مصانف وفيه خرج
عبد الله عن التعريف بناء على اعتبار في اللفظ امر في ولا في طهنا بلا ورتة فان كان تقسيم
المفصل على وجه مستلزم لوجود عبد الله في الكلمة لا يستلزم عدم مخرج غير التعريف والخاصة
المراد من المفصل على وجه مستلزم لوجود عبد الله في الكلمة لا يستلزم عدم مخرج غير التعريف والخاصة

قرينة وقيل يخرج من تعريف الكلمة بطلبك على ان يناسب ان يدخل كونه معربا باعرا
واحد على ان غير النحوي ليعلم ان حال آخر الكلمة مطلقا على وجه يميز حالها باعتبار
الحال ما هو حالها باعتبار الحاضر وذلك يقتضي كون عبد الله خطأ وهذا الكلمة سواء كان الجمل
محمدا ان اعرابيين كما عبد الله او اعرابا وبناء كما في بطلبك فان الاول في معنى و
الثاني معرب كما قال المصنف الا على ان تلك كطلبك وبنى الاول على اللفظ وبما يريد
اه اخراج من عبد الله اوله ان لو كان كلمة كان المحل الساطق على ايضا كلمة مع عدم صفة
التعريف على فيجب تفسيره في المعنى المفرد واما ثانيا فلان حاصر الكلام ان غير
النحوي معرفة احوال اللفظ او نظره في اللفظ المعنى وما كان يقتضي مخرج من عبد الله
ودخول قائمة والرجل واما ثانيا احوال اللفظ وعكس ذلك انما يناسب نظر اللفظ
فالناس في هذا النحوي ترك في الافراد حتى يكون الاول داخل دون الثاني و
لذكر موفى في ذكر جاز الاخر في عبارة المخرج استوفى القيد المفهوم في قوله برعنا
انهم فان عد الافعال الناقصة من الافعال والاعمال بالافعال في الاما باعرا
الحالة الا صلي واعتبار حالها باعتبار الحاضر لا يقتضي عكس تقرر فني
تحقق الوضع تحققت الدلالة في نظر ان لم يجر في حق الوضع لا يتحقق الدلالة بالعلم
يتحقق العلم بالوضع والحكم ان المعنى عند اعراب التنوين في الدلالة الغرض الحلة و
هو يتحقق بالوضع او يتحقق الغرض عند العلم بالوضع وهذا القدر كاف كدلالة
اج على وضع الصدر ككلامه في الدلالة اللفظ واعنا بسوق في الوضع في ذكره كدلالة
التشبيه على التوجيه لان اج احكامه في الصو مخصوصا بالدلالة على وضع الصدر
هي بلفظ فبعد ذكر الدلالة لا بداه هذا على تقدير ان يطلق المفرد على اللفظ
عقلا او طبعا والا فذكر الوضع ليس مما لا بد منه الخروج عن الدلالة بالوضع بتدليل
وهي لم وفرد وحرف قبل الواو بمعنى اولها تارة على جميع فليزم ان يكون الكلمة جميع
تلك الاقسام والصواب انما على معناها الا صلا انما في جملة في الدخول
لحسن فيمنع فيها بفهم الحصر اما في السكون في معروض البيا او في الالف في التقيم

التي تبين ان الاعراب ليس باعتبار الحال
بل باعتبار الاصل وفيه نظر اما اولها
اعتبار الحال في الاعراب والبناء يناسب
المنع عن حذف الكلمة

ولا حاجة الى قد يحضر او في معنى ما يكون متعلقا بالنظر في ذلك للفظ المتضار
المعروف من التقسيم الطائفة هذا حصرا على ان ضمنية الحرف في المعنى هو علم في اللفظ
غيره وشرائط القوم في دلالة الحرف في متعلقه منبسطا على السواء افراد الحرف لا يدور
للحرف في التقسيم في حيزه في نظر العقل ما يحتاج في دلالة الحرف في اللفظ ومجرى اللفظ في
ما كانت قبل تقسيمه في اللفظ ما ظاهرا في معنى اذا ويزم يلزم بعده الحرف لفظا او معنى
وجوابه ايضا كذا او حيلة اكتبه متروكة باذ الفحاشة او مع الفاء وربما كان جواب
مع الفاء يكون مضاهيا لقوله في جوابه بل لا يمكن ان يكون مضاهيا
في المحققين كانه على العكس وانما في ربح وغيره من المعنى حين قال السلك في شرح
التحصيل يعرف عكس سوي به يدور على ربط حيلة بالآخر في ذلك المعنى ويكون
جوابها فعلا ما ضا بالانفاق ووجه الحيلة متروكة باذ المعنى في او بالفاء وغيره
ابن مالك وقال ابن جرير لا يظن ان نقل عن الرضي ليس متعلقا عليه فلا يقال
هذا ان الجواب محذوف كما قيل في قوله تعالى قد يحضر الله الذين هم مقتصدون في القول والفتوى
المقتصدون اما من صفته ما كان انه يدور لا يجزى على الكلمة كنتم تأولون في اللفظ واللفظ
وقد انما يدل على الدلالة وقد يحضر مبتدأ او على معنى خبره او خبره محذوف وهو ثابت و
قال صاحب التبيين في شرح التبيين ان دل المراد بالمصدر غير على الحيلة دون المصدر حيلة
ليعذبهم في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم جزاء بل انما ويدرولهم من حيلة الشرب
الشريفة على الرضي انه مضى له واكلمه ان زائدة كما قيل في عيسى زيدا تقوم ونقول في المعنى
وانه عذر عن الاول لان قوله الثاني الحرف لا يجوز لعدم الحذف في الدلالة وعدم
ولان تقديره لا يجب مقامه في الكلام وفي الثاني والثالث لا يمكن ان يراد به وجعل
في تأويل المصدر ولا يقال ان الثاني مجاز على الحار لان استعمال المضارع مع ان في المعنى المصدر
حقيقة اذ هو موضوعه بالوضع النوعي وما ذكره التبيين كلام ظاهري ويتوجه عليه من غير
ولما اقول في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم جزاء بل انما ويدرولهم من حيلة الشرب
وغيره في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم جزاء بل انما ويدرولهم من حيلة الشرب

ان تغتري ما

بطلان كل صفة مما لا يتحقق بصرف انما من صفته على معنى الحصر التقييد لمسل
ان المقسم ليس خارا عاما ذكر في التقسيم ان ليس له امرا خروا ما ذكر فان
معنى الاشارة اما عالم وليس له ان لا يحصرها الا ان يكون له غيرهما انما يكون
كلمة من كانت صفته مستلزما وروى في خبره ما فيها الدلالة وعدمها وهذا الترتيب
حاصر على تقديره ما يكون من صفته خارا وان يدرك مستلزما وحاصلا للمعلوم ان الهند
المتدرج في الصفة اما الدلالة او عدمها لا ينبغي ان يكون معناه في معنى واحد على
السبب هو ما اوردته في النقل من ظهور في هذه الاشارة التقسيم صحيح دون حصر الصفة
في ذلك من غير ان ينظر الى ما يحسنه ونظيره ان يقال صفة الاشارة اما العلم او عدم العلم
او من صفته ان لا يندرج في قوله او عطف على قوله ان يدل ولذا ذكر من صفته ان لم
يحيط عطف على قوله في نفسها اي اما ان يدل على معنى في نفسها او لا في نفسها مع
انها اقرب كلمة اما ما فاعنه فانهم الثاني والخريف (المعنى المتساوي) كان
سائلا ويقول ما الثاني وما الاول وفيه احد على الاعتراض اول لان هذا
السؤال في انشاء الاستدلال لا يحج عن فائدة غير متعارف وايضا قوله والاول ارجله
اجزاء الدليل اعني الابتداء والاشارة والاول في نفس الموضوعين لا يطلعي لتوافقه
مكتفون ما حوز من السموط العبارة لا يقتضي البصريين والكوفيين فيقولوا
هذا اللفظ بالمعنى المصطلح مع قطع النظر عن المعنى اللغوي والتعارف المعتاد عندهم
المعنى اللغوي في الاصطلاح ولو ذكر معنى لغويا لا يكون معقولا لانه كان
اولا ويحتمل ان يكون اختلاف القنينة باعتبار اللغة لا باعتبار وصف اصطلاح
وقد علم قال المحشي الاول انه عطف على فائدة من لا يجزى العبارة او
على ان حصرته او على العلم بالاخص الذي فاده الدليل اي علم اخصر الكلمة و
قد علم على هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو والواو لا يحج عن ذلك الحذف في
مبدا العالم يدور في ان في الكلام والمستدل على الحصر كان سائلا فيكون هذا الحصر
المعقول لا فائدة فيه فيكون جوابه قد علم انه في الواو والواو لا يحج عن ذلك الحذف في

الفائدة من الدليل لتعريف الطالب انه سيعاين حفظ الاستدلال معرفة الحدود
بذلك اي بوجه حر الكلمة وهذا دليل على مقدس اصطلاحية ثقافية راجعة الى
افتراض مركبة حليتين مرة في الجمل او احتمال ان يكون البناء للمصنعة وذلك
اشارة الى احدى الحسنيين (عليه) وقد علم مع دعوى المحرر كل واحد منها
كل واحد من الحسنيين هذه الاضافة لا تامة وان لم يحضر اظهار الامور وتوضيح نقطة
كل الاحاطة بخرجات فمعرفة حكمها او لعدمها كل والا فمع السكتة متدرجة
حتى فكانه (قد علم حد جملتها) بخفضة بواحد منها الكلمة في اللغة الحاصلة
انه في اللغة لهم حيز شمل العديد والكثير باعتبارها بوضوح حاجتها من شمل مقابلة
للامر هو الاصح فمن جمل اللغة المحرر في الكلام نحو الكلمة الواحدة في الكلمة فانه لا
يطلق على اقل من ثلثة وظاهر هذا التفسير غير مصدر لكنه يستعمل في المصدر ايضا
الظان لا يشترط صوره في بواطن واحد فلو قال احد زيد والا فقام
مصدره لغيره كان المجموع كلاما لغة فالمقتضى لهم فاعرف في هذا الرفع الا
لشكوك في المكتوب فهو بمنزلة ان عت فينبغي ان يرى ولا يقر او ان كان يدفع
الا لتبليغ الظاهر في الالتماس في اللفظ على السمع فينبغي ان يرفع في بقاء
فلا يلزم اتحادها فالجمل في الكلام في الشان وهذا التقييد لان ترويضها
فيها انما هو في ما قيل ان تقييد للمرجح غير مناسب بسبب اسناد احدي
الكلمتين حمل اللغة الباء على السببية والمراد بالبيع ان تحصيل الكفاية
بسبب تقييد الكلمتين باعتبارهما ولم يحمل على الاصل والمصلحة لئلا يشمل نحو
الذي ضرب ورجل فاق فيضم شيئا منها للكلمتين ليس بالاسناد ويقصد
حصوله بل الغرض التوضيح والتقييد فائدة تامة اي يصح كقول المتكلم
عليه بالحسنيين الكلام اي لا يكون كونه عيبا فاقول المراد بصفة السكت
اما صفة في الجملة او داخلة في الاصل فيستعمل للمركبة الاضافة والتقييدية
اذ كل منهما على ان يقع في جملتين لا يكون السكت في جملتين من جملتين
او جملتين من جملتين

من انقضى وكذا في مقام التقدير وعلى الثاني ينقض بغيره في جملتين من جملتين
في جملتين من جملتين اي المثلث الصفة والمركبة كلمتين من جملتين من جملتين
كلامه مثل على نحو ان يقول كلمة ما عبارة في الموضوع اقول فخرج المثلث الصفة
ايضا نظرا الى بقاء التقييد على مثل حيث هو ارادة النسبة السليمة في الالهام والكلمة
اعلم الحقيقة في عين التفسير هي كلمة مخرجا وذا كذا ليس كقول ما ذكره السيد السبسي
شيئا لا يصدق عليه هذه المشتق على المشو تعريف الكلام فلهذا يكون الجمل كلاما وظ
ان للشيء في اخره في الكلام و ارادة الموضوع تنافي في دخول جملتين من جملتين
في مرتبة تسمى كلمة فلا فائدة فيه ولا يبعد ان يكون مراد الجمل في المثلث الصفة ما لا يكون
كلمة لا حقيقة ولا حكما وحيث كانت الكلمتان اعم فيكون الاخير مركبة نظر
لان الجمل عند فهم قائم وفاعل خارج وانت تعلم ان هذه في كيف في الجمل هو المسند به
وظا ان المداد به لئلا يقام الا بامتناع القيمة نعم لما يتحقق له عيب الجمل اطلق عليه انه
خبر مجاز او عتاد اعلم ان المقطوع معلوم بذلك هذا هو (صاحب الكتاب) في قوله تعالى
عليه السلام فذكرهم لم يندرج في سواء خبر ان ثم ذكر ان الفجر وقع موقع الفاعل ناويا
والجمل خبر لانهم قالوا هذا القائل هذه الا مثله داخلة في الكلام مع قطع النظر عن الكلمتين اعم
هذا بنا على ان الشان في التعداد بما يكون بين رتبة الكلمتين فلا بد من الاشارة المذكورة
بدون التقييد سواء المسند فيها مبني وكذا يدخل في خلق كما مر ان كلامه في ظرف في
من قبل الا فيحتاج الى تقييد الكلمتين مثل ويذكر بغيره في قوله بالاسناد على ما حمل عليه
ولو حمل الباء على المصاحبة لم يجز وحيث ان الاسناد لا يتحقق الا بين كلمتين فلا بد من التقييد
اعلم ان كلام المصنف انما قال انه يمكن ان يقال معنى تضمن كلمتين كمثل عليهما في
الصحيح فمنت ما تضمنه كتابكم في مثل عليه ويطلق من هذه العبارة فيما لا يخفى خارجا
اي هو المذكور كما يقال الكتاب مشتمل على كذا قيد قال طحطاوان ان يراد ما تضمن كلمتين فقط وفيه
انه لا يفيهم الكلام والكلام لا يدرك عليه صلاوة انه خلافه ط قال الجمل في انما يتحقق
افراد في الكلام من هذه المركبة في تحقق افراد في هذه المركبة في تحقق افراد في هذه المركبة

فلكي

رجلا ضربت وهو قائم على نفي المفضل ايضا فلا يخفى انه خبر مبتدأ في قولنا ضربت رجلا
 ٢٤ فادراج مجموع ما ذكرنا مجرد ضربت زينا تفوق على خبر مبتدأ هنا جملة فالكلام الذي هو خبر المبتدأ
 عند المفضل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا فعول المصنوع لا يخلو وفيه لا يخفى افراد الكلام في الخبر
 الذي ذكره كجاء نفي المفضل ليس امر معتدا بخللا وما ذكرنا من خبر المفضل في خبره عند تحقق
 الواحد والسند اليه الواحد افراد الكلام وهذا لا يخفى بعد ونفي المفضل يلزم بعد اذ ان خبره
 بعد افراد السند والسند اليه ولا عراه في ذلك واما قوله فعول المصنوع اراد به الاعتراض
 الشبهة اذ عثر ان لا تحقق عبارة التعريفين وان اردنا التوضيح فلا كلام في خبره ان تواف
 الكلام والجملة الظاهر كلام لا اندلس في شرح المفضل ان توافها راي المصنف اذ قال في
 باب مبتدأ الخبر والجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان في نص الخبر على الجملة الاختصاص
 الواقعة اخبارا او اوصافا وكذا في الجملة القسمية والشرطية في هي مادة افتراق الجملة عن الكلام
 اضر في زيد اضر به سواء كان خبرا او متعلقا للخبر افراد لو كان متعلقا للخبر لم يكن متعلقا
 كلاما ولا يفتح في كونه بغيرها مقصودة كونه متعلقة بالسند والابتنام لا يكون متعلقا
 القول في مثل قالوا انك لرسول الله مثلا كلاما ولا ياتي اي لا يحصل قال في التام
 ثانيا اذ امرت بانفسه باللائم فكذلك الكلام عن الكلام لا ينفرد ولا التضمن
 الكمال لان الظرفية في الكلام اظهر لان المقصود اعادة حصره في القسمين بغيره
 على وتيرة الكلام كنه خرج هنا بالحصر بخلاف ان المنطقيين على ان المقدم في الشرطية
 هو المحكوم عليه والثاني هو المحكوم عليه واهل العربية قاطبة كما ذكره العلامة المتفانية
 على خلا ذلك وعند المبرد مركبة لهم وحرف كيا زيد فخرج المصنف بالحصر اذ اتم
 احدهما مستندا والاخر مستد اليه اقول في ان يشكل بمثل اول رجل كذا فاد كلام الله
 مفيد وكذا في الاصح ان اول هذا مبتدأ لا حاجة الى الخبر والمقارن في الخبر
 او في فعل ولم اعمر في الحقيقة والتأويل في الكلام هنا مركبة بفعل واسم بلا تأويل اذ هو في
 تأويل بل رجل والمعاد انه يحصل من هذين الترتيبين الا انه يحصل من كل اسمين او كل فعلين
 فلا بد اسماء فيهما الا في افعالهم منها مع فعل والفعل الناصب مع اسم لان التركيب

الثاني في خبره خبر الثاني في شبه لا يوجب الاحصر والمدح مطلق الكلام
 باعتبار التركيب الثاني وهو المكنى المتضمن انهما الكلام فالحاصل ان تلك
 في بلون النظم التكميلية صور فيمكن في تركيبها والهم كما ذهب اليه المبرد على ما
 المصنف شرح المفضل والترض في بحث المبادر فذكر ان المقدر من المبرد الفاعل لان
 ما ب من باب الفعل وعند سبويه المقدور الفعل والفاعل ان كلمة دللتا وصفا وانهم
 هذا امر جمل وصفا للكلمة والكلمة لا يتحقق الا بالوضع والظن ملاه وقعت صفاتها فيكون
 باعتبار تحقها متوقفة عليه فتذكر الصيغة على لفظ المصنف لاجل كلمة ما موصولة
 وقد يقال الاولى ان يجعل كلمة ما موصولة لكلام بل لا يقتصر على الفعل في هذا الموضع مع
 صلته بمنزلة شئ واحد ومحصولة ما ذكره بعض المحققين قبل ان كان اراد ان هذا المحقق
 ليس السيد المحقق كما هو المشهور بل اخذه من كلام المصنف لانه لما ظن كلامه الايضاح
 يعرف المصنف بغيره وان كانت عبارة الجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحمل الفعل كيف
 قد ذكرنا الفرق بين الهماء اللازمة الاضافة والمفعلة الواضحة شرط دلالة المصنف
 ذكر المتعلق والشرط والاختفاء ان بعد الوضع لا دخل للوضع حتى يكون الدلالة متوقفة
 بشرط على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر عنه مثل هذا الكلام اقول في كون العاصم
 الجملة المنقولة محملة لكونها منفصلة للتحقيق ان يكون ما هو في هذا كالا يخبر اذ كونه الكلام
 الكلام لا يستلزم عدم التباين بينه وبين السيد كونه في خبره العاصم بعينه وقال
 محصولة ما ذكرنا لا يخفى على ذي فطنة وفي هذا القول والفرق الذي ذكره المصنف لا يفتأ
 هذا التحقيق اذ قال المصنف اما على المفضل على قول الخلف ما دل على معنى غيره مع ذلك
 وصفه لغناه شرطه بذكر المتعلق ليعا تحصيل اللفظ بالمعنى حيث توافر الاول والثاني
 شروط وتوقف الدلالة على نقل معنى على توقف الموضع اذ الدلالة وضيقه والشرط الوضع
 لا ياتي التحقيق المذكور كالا في الخارج موجودا فاما بزيادة اه اشار الى القسم الموجود
 اي الموجود والعرض بزيادة فائدة تشبيه المفعول بالمحسوس كما ذكره المحقق في قوله في كانه في الثاني
 موجودا فاما بزيادة وموجودا فاما بغيره هو موجودا في غير كالا في الايضاح ومليقا بالاول

ثانيه فاما الخوف وذكر مثله
 الايضاح فموجود على ان الوضع
 لغناه فموجودا مشروط
 بذكر المتعلق

اما استعمال في الحد وفاقا قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى التقيا
فانضم السواد في زيد والدار في نفسهما دار واحد فنظير في هذا التشبيه وجه آخر
للعقول وهو ان لما شابه المعنى في الموضع الى احتياج الى التفسير ان ينسب اليه ذلك
الغير نحو المعنى المستعمل لما شابه الجوهر صريح ان يقال ان كان في نفسه لم يكن في غيره كما يقال
لجوهر قائم بذاته اي بغيره فلم يتبدر تدبر قول في نظرا اما اوله فلانه لو ذكر كما ذكر كانت
العبارة موجبة الانسداد والجزء ولا يضر ولا يتصور إطلاق الموجود في ذاته على الجوهر
وهم لا يطلقون ذلك الا على الواجب لغير شانه والكل لا يناسبه اما ثانيا فلان السواد في
زيد بمعنى الاعتبار من عدم كونه نظير لثوب الماء في الكوز ان يكون بمعنى ان نظير لقولنا ان
في نفسهم كلمة في شئ في الكاء المحيط بالشئ وفي محل المفوت بذلك الشئ كما في قولهم
السواد في الجسم والمعنون متغايران لقولنا ان في نفسنا والكلام المحشى وقع في
شأنه من التصريح وهو بصدد رد ظاهر ذي الكلام بايضاح المراد ونسبة المحشى بغير التدبر
فانه عدم الانصاف ونهاية العناد والاعتفاء كذلك في الذهن معقول لما كان المراد به
المعقول بالمعنى المناسب ذكر المعقول دون المعلوم قبل الا انه معلوم وما في معلوم
قول لا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشببه بانه لا يصير قائم بذاته قائما بغيره ولا
عكسه خلا والمذكور قصدا وتبعاً لقولنا كما في هذه القول اعتراضا كما هو دأب هؤلاء
اذ من الظاهر عدم وجود التفاوت بين المشبه والمشببه مع ان التفاوت لا يظهر بين شيئا وبين
وان محققا فنقول القائم بذاته يجوز ان يصير قائما بغيره لان التحقيق ان حقيقة بقائه
الذهن والجواهر في الخارج قائم بذاته وانها في الذهن بالذهن يصلح ان يكون محكوما عليه
وبه قيل يستفاد من كلامه ان التحقيق ان عدم كون الحروف محكوما عليه وبه يكون معناه غير
معقول الاتباع والاعمال حظه غير وان المحفوظ تبعاً لا يصح شي منها وان الفرية الذي
بذكر المحفوظ تبعية ويجعل ان تلاحظه لابتداء يذكر ويظهر مع حجة فيهم المحفوظ تبعاً من
لفظ وكلا الامرين باطلا فان كل رجل مفهوماً محظوظاً انما تبعاً لملاحظة افراد المجرى
ان لغيرها وملاحظة ان كل رجل يصح محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو الة لملاحظة منه

يُعْنَى

لنفس معناه فالتحقيق ان المحفوظ تبعاً لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذ المكنون انما هو
عليه دائماً بنوعه في نفسه من لفظه عام كونه متعلقاً اذا المحفوظ متعلق بذكره اقول فيه بحث
اما اوله فلانه عدم صلاحية المدرك بالتبع لكونه محكوما عليه وبه يبرهن السند المحقق
قد سطر ذكره النسبة البقرة المدرك انما كسبه البقرة بمصانها وانت اذا
نظرت الحرات مبصرة في هذا الحاد لكنها ليست بحج يحكم عليه وينت في حالها وان
توجهت المائات قصدا فيكون صالحة لا يحكم عليها ويكون في الصورة مشاهدتها
ففي ذلك المعاني مدركة بالبعث انتهى وتوهم القائل ان مقدم كل رجل ملاحظا
تبعاً فهو بطلان التحقيق الحكم في الكلية بالذات على الطبيعة اذ ظاهر ان الذهن ليس
الطبيعة والمحكوم عليه بالذات بحسب نفس هذا الذهن فالمحكوم عليه في جوهر طبيعة لكن
على وجه مفهومي الحكم المألوف ومعنى الكل ملحوظ بالذات لكن يحكم ركسبه في ملاحظة الشيء
والاحاطة بها وفي ذلك الحال الذي ليس للافراد ملحوظ بالذات لا يصلح الحكم على الافراد بالذات
وبما هو متحققا وان لم يكن بهذا الحكم حقيقة انه لا يجوز ان يكون المحفوظ تبعاً لة لملاحظة
عليه مع كونه محكوما عليه قصدا ولا حاجة في الدلالة المضمرة كلمة اخرى قال المحشى الذي
مذكور علينا ان في اي محتاج الحكم في ان يدعى ذلك المحشى المدلول المضمرة كلمة اخرى ول
كان المراد يعني الحاجة في الابداء في دلالة علم مدلوله كما قيل كان المناسب انضمام كلمة
انكسب الكلمة تأمل وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابداء و لا يصح كونه مدلول
لن قول لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابداء ملحوظا تبعاً كان نقال كل ابتداء اصبحت انتهى
اقول فيه نقلاً ان في قولنا كل ابتداء ملحوظ بالذات كاعتقده ولفظه من موضوع لكل واحد
من حيثياته اه طبعاً فيكون الحرف موضوع لمعنى عام والمحموظ له بالتبعية خاص كما هو التحقيق
بعض من المتأخرين وهذه الجزئيات حقيقة لها صفة اعتبارها بين سببين والداد بالذات
الجزئيات الحقيقة وهي التبادر في اطلاقها وجعل التحقيق الايجز الحرف بما مامعوضه شخص
وصفاً كلفا والحقيقة ان لا يصح ان يكون مدلوله جزئياً للابتداء اذ الحكم بصدق الحرف
ومعنى لا يصلح لان يصح كونه في مدلوله جزئياً بمعنى الابداء المقطع انفسه لا يكون

المستقل فضلا عما يكون حصلا ولا حرجا ابدا سببا في اطلاق الوجود على الوجود في نفسه
وعلى الوجود الرابع في الاشتراك اللفظي والادبكي في المعنى الكينونة والكون بمعنى
ظلاله لا يختص به ويمكن الرفع بكيفية مفهومة لها فاما مفهومات الحروف جزئيا كما عرفت
لا في معانيها اي معانيها الا فردية مفهومات كلية وان كانت يستعمل جزئيا كما في زيد والى
اذا كان المال معروضا ولما كان الفعل الالهي معنى في نفسه بمقتضى معناه التضميني
قال باعتبار معناه التضميني لانه معناه المطابق للمجموع الحوادث والزمان والنسبة المأكلة
مختصه قد لانه المطابقية متوقفة على ذكر الفاعل المختصه لكن في قسم الفعل
ذكرنا جزء معنى الفعل النسبة المأكلة فاعلم ان فاعلا ما ينهم لفظا اجمالا بدو ذلكا
جزء لفظا والى على فليزيم مستقلا معناه المطابق ايضا كاد في ابتداء المطلوب لانه يقال تفيد
الحديث بالزمان ايضا جزء للفعل وهو معنى غير مستقل لكن القسم بعده من اجزاء وقال اجزاء
فان قلت يلزم علم ما ذكرناه مستقلا معناه التضميني المطابق وجود التضمين بدو المطابقة
انه متنع قلت المراد بانسداد التضمين المطابق في عبارة القوم استغناء بهما عما كان في نظر الوضع
وظا النسبة المستقرة في الفعل تفيد المطابق في بعض فصد كالحسنة الشرح هنا كلام الحقيقة
ملازم وطويل بلا طائل وفي الموقر وضعه والخرجه وحاصله اعتبار الارادة في الدلالة والله
المقول بان دلاله اللفظ على التفات النفس الى المعنى في حيث انه مراد اللفظ استدلالا به في فهم المعنى
مستوفى بذكر الوضع وعند التذكر فهم ليسر دلاله الدلالة متاخرة عنه افول نحن نتذكر
الوضع عند سماع اللفظ اي تعيين ذلك اللفظ المعنى فليست اللفظ ثم المعنى وهذه الدلالة
التي هي المعنى على الدلالة وهو مستوفى بذكر الوضع لا بالتفات ليسر التذكر وما ذكره جارح
الدلالة الوضعية الذي هي غير لفظية اذ يتذكر عند رواية خط دقيقة للفظ فليست عند
التذكر الخط واللفظ الذي هو مدلوله والاتفات الى المدلول في الدلالة ولا ارادة فاعلم
لتكون الدلالة عبارة منها واعلم ان الحكم باستقلال المعنى التضميني للفعل مبني على جعل
المعنى في تقسيم الكلمة وفي تعريف كل علم من المطابق وغيره وعلى هذا يستقصى حكم الحكم بالحرارة
معناه التزمية مستقلا اذ المدلول المطابق للمعنى مستقلا في نفسه خصوصية وتفضل النسبة المختصة

يستلزم

يستلزم تفعل اطرافها اللهم الا ان بانواعه المطابق والتضمين فقط وان تعلم ان مثل
هذه الارادة لا يباين سبب مقام التعريف ودخل فيه اسما الافعال ثم هو المدلول على
المدلول بانها وادارة الموضوع الا او غير داخل مع انما لا يدخل في قول بوضوحها
للافاظ الفعل وهو اللفظ عبارة المصطلح للايضاح او في قسمه ان حكم تعريفه بان يكون متوقفا
اسماء الفعل الذي يعنى فانه قبل هو لم الفعل على كل تقدير التزمي لكن فيه تكلف تام لا يناسبه
ارتكابه وينافي قوله من ان المدلول غير انزل اذ مع المدلول والمدلول واحد والحق ان
منزل معنى لفظه ويخرج عنه الافعال المتسلية عن الزمان وهي الافعال الالائية
سواء كان الالائية لازما او غير مفارق كانه غير لازم كما عرفت والتزميت لا اقترا
معناها بحاصل الوضع كما تقول في مثل يزيد وشكك علما ان على تقدير التزمي كانه غير
والاعتبار هذه سبب الاشتراك لانه اقوى المداهاة بمعنى الحال اذ عند عدم الزمانية محل على
ولا يصف الا الاستقبال الا بقرينة وهذا شأن الحقيقة وفيه حقيقة في الاستقبال بحاج
في الحال كخفاء حتى تختلف العقلاء فيه فليدعي واحد معبر ايضا في ضمها هذا في قولنا
هنا فرا المراد باحد الازمنة ان كان معينا يخرج المضارع لان زمانه غير معين كالتزمي
وان كان غير معين يخرج التضمين ولفظه هذه العبارة اختيارا الاول ومنع خروج المضارع
ويمكن بان المحذور ان يجحد بان المراد الاقرب باحد هاتين طائفتي التضمين والتزميت فليدعي
المضارع والحق اوله لا يتدفع في الدلالة الكلام في الاقرب الى الدلالة لكن لما كان الملا
باقرب المعنى على تفسير الزمان معناه اللفظ الدال على ذلك قبل التزمي لا يدل الالائية
لقرينة ويدل الالائية زما واحدا وهذا افول خلافا للتزمي بدو القرينة عند الميزانين لكن
عند ائمة العربية المكلفين في الدلالة باللفظ جزئيا يدل على ما هو معناه اذ في وقت تحقق القرينة
يزعم المعنى ليحقق فهم المعنى جزئيا ومنه خلاصه لم يقل ومنه خلاصه كما في الفصل لا انما يستمر
وانما اخضا صلاصا هذه الخمسة بالذكر لتضمين كل من خواصها كالمضارع وبعض التبعيض
على ان ما ذكره بعض منها هذه التبعيضية متى تأخر ملاحظة الربط بين اللفظ والاسم التزمي
كل واحد من المذكورين فيراد ان كلا من التزمين توضع ما هو اوضح في ان يفتح في نظرنا ان

يتوقف على معرفة العرب فلو عرف العرب لغة العرب لكان الدور وهذا المختار معاني التعريف
الآية التي على ذكر لفظ الدور واللا يحتاج المتعلم الى معرفة معناه (البحر من قال
استار بقوله قالوا له اني لست بفارس فادركه الموقنة انه فانه حرف الكلام الى
مخولم يقصد به المقام والخرجه عن الموضوع والانتظام ثم بالغ بالتبعية ثم نقول في قوله
داود الخواجة الذي ذكره ان جده ووصف بانه استاد اهل زمانه انما ينبغي ان لا يفسر الكلام
مع التبعية لانه يجوز ان يكون الكلام مع التبعية العارفا واختلاف الاواخر غير تبين
الموضوع واخيه فلم العرب في الفن بهذا الوجه لا يتوقف في المختار هذا الحكم بل يتوقف
به والمرقوع واخيه انما قد يوقف عليه في معرفة العرب لانه اراد به ان تعلم انما
يلجوه الاختلاف فيوقف على معرفة افراد العرب زهير لزم لكاء لا يثبت كدور انما
المعرف لا يتوقف على معرفة بقول الافراد بل يتوقف على معرفة مفهوم للاختلاف وان اراد
2 معرفة مفهوم الاختلاف فيوقف على معرفة العرب في هذا البطلان فان مفهوم مفهوم
الاختلاف امر بديهي لا يحتاج الى تعريف فقل ان ليس التعريف دورا في اذنية امسك
او معرفة العرب فيوقف على معرفة الاختلاف ومعرفة حاصلة بالبدلية ولا يتوقف
لها على شيء لكن الموقنة هذا التعريف ما ذكره الشرح ولعله المختار وهذا لا يحصل فقد التوقف
فاننا من هذا الاعتبار فعلم ان المختار سمع المقام وحفظها ومثلا فانها قد عاها
كاليق بها والمعرض باعتبارها اظهر صدق قولك ان لم يرمع عاتب قولنا صحيحا و
وافيه من الفهم السليم وما يقال في حده الذي كان استاذ زمانه مالا يليق ان نذكره
احد من الطلبة في زمانه اذ وجد عدول المصنف التعريف المشهور لا يتوقف على ان يكون
الخطاب في الفن غير شاملة يمتنع اصلا بل يكفي ان يكون الخطاب للمتحدثين ويكون غني
المتبعية داخل وانما التعريف على غير الرضى انما تفسير الحكم بالاشرا في علمه الشيء
اصطلاح احد الاصول وقد ذكر الحكم الخاصة هنا ايضا من حيث هو مع لانه حيث
هو لم يعرف لانه يشمل المصارع او صفة بانه يتبدل او يمكن ان يتغير الاختلاف الاخر
شمل العرب بل هو في الاختلاف والاداء والبا يتبين في الاختلاف وكذا في اداء الفا

العوامل جمع عامر وذكر المختار في توجيه الجمع العامل صار اسما وقيل ان جمع
عاملة ولا يخفى بده ان العامل متعملة فيها فغيره والمرب هو العامل وتقييد الاختلاف بهذا
التقدير لانه بهذا التقيد يصح خاصة للمرب الاختلاف عليه وحكم بانه اول ما ذكره المختار
من اذ خرج بهذا الاختلاف من معنا مني باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم وفيه
نظرا ان بعد تعريف العرب بالمركب لانه لا بد من كسب يتحقق مع العامل لا ينتقل الى غير هذا
لان العامل يتحقق مع تركيبه فلا حاجة الى زيادته في الخارج ما ذكر بانه يعمل
بعض منها لا يبعد ان يقال ان هذا التقيد بعيدا لا يكون باختلاف العوامل في رتبة احد
ومرت باحد داخل في مراد باختلافها فلا يرد ان احد لم يختلف آخر مع
لتحقق اختلاف العوامل الداخلة فلا حاجة الى التكلف الشرح لدفع الله ما يتقضى
بمثل قولك انه وبمثل رتبة مسلمات ومثبات ويمكن دفع الانتقاض بانه
لا يرد باختلاف آخره اختلافه في كونه للفاعلية والمفعولية والاضافة مثني
او مجموعا قال المختار ان اردت ان يكونا مدلول على اثنين الصورتين فاذا
ظهر قولك المشي والجمع وقيل قوله مشي او مجموعا متعلقا بالمثل لانه قوله قولنا مشي
على قولنا فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مشي او مجموعا وذكر قول المختار في
منه العج ولا يخفى عليك ان تفتي في العج قوله ان جعل متعلقا بالمثل لا يدفع ما يتوجه اذ هو
مسلم انما مشي او مجموعا فالمراد بالمثل ليس بالاسان وانما مشي او مجموعا فلا
يظهر من قول المشي والجمع الا بالاثبات والذاتي ذكر المختار في التحمل المشي على كل من العرب
بالحروف لا يظهر اختلافه في نصب وجبه سواء كان النصب تابعا للشي او لغيره تابعا للنصب
وارادة هذا المعنى من المثل ليس اقرب مما ذكره المختار فانه قلت حاصلا حكم العرب
تقتضي تحقق اختلاف الآخر واختلاف العوامل ان لا يتحقق شي منها وهذا العرب قال
المختار ان كسب جميع العوامل انما يتحقق ان كان العوامل لفظيا كما في سقوا عاملين
معنويين عليه فيحقق اختلاف الآخر والعامل واجب باختلاف اصطلح العامل في
العمل لا يكون في معنوي ولفظي قيل على السؤال ان انما يلزم هذا اذا كان كلمة مع

متعلقة بالتركيب كمن المراد ان اركب كائنا مع كماله ايضا اذ السور الجزئية وانما
يرد لو كان كليا وعلى الجواب ان المراد بالعوامل ما فرق الواحد وانه لا يوافق قوله
الش ولا اخلا في الآخر والعامل المفعول لا يتغير في عامل الرفع وفي كل واحد يبحث
اما في السؤال فلا جهل متعلقة بصير التركيب مع بعدة في العبارة لا ينبغي ان قيد
الش العوامل بقوله الداخلة عليه والوحول لا يكون الا في اللفظ فلذا لم يلتفت
المحشي الى هذا الاحتمال ولان القول بان الحكم المصدر باذخيرة قول الميزانيين
ولا يلتفت على ادعاء المثل كالاخيه واما في الجواب فلا ارادة ما فوق الواحد
في الجمع فلو كان الظاهر مخالفا في قول الشرح عدم التكافؤ فهو لا يمتنع لانه السؤال
نقصر كلامه في لا يصح ان يعمل فيه معنى الفعل سائر الامراء الحكم ليس في خواصه
الشامل قبل اذ كان المعنى ان هكذا بعض العرب لم يرفع المستند في المتعلمين هذا الحكم
فلا اذا ورد عليه معرب لا يعرف ان يجري فيه هذا الحكم وعدم جريان في كل معرب اولو
فيه ان يكون المستند معرفة ان هذا الحال يتحقق في المعرب كما في خواص الحكم فانها ليست
شاملة مع او لا مع المصير لا يجرى في زيادة الحكم ولا يلزم ان المستند في كل
معرب قبل لو اريد اخلا في العوامل وفقا ما يكون كليا ولا يرد ما حتم ان يكون
معرب لا يرد العقل المختلفة لانه الاحتمال الفرق لا يكون لنقص الاحكام الادبية
والظاهرة في لا يرد اعراض المحشي وكلامه في اللزوم وذكر انه على هذا التقدير لا
يصبر لانه ما بنا على هذا الاحتمال على ان ما ذكره اوله من انه لا يكون للمستند في اوجبه
عليه ايضا لما كان اذا اخلا في الفعل مفعولا او احتمل عدم ورود العوامل
واقع فهو كليم ان يجري هذا الحكم في كل معرب او رد عليه ورجح جواب المحشي في الش
على ما ذكره وعلمه في كونه استعدادا لاختلاف بانه اوفق بالعبارة اذ المنبأ به
الاختلاف في الفعل غير تقييد توقف ما قبل هو ليس بمخرج بما عرفت ان الظ
الحكم الكلي يتبع به المتعلم وانت عرفت ان الاستقاع الذي يترجم بالحصل بالتقييد
الاخر يسمى اي حركته او حرفي اختلاف هذا التقييد لا يتصور اعراضه عن

عبد الله علم اذ لا يختلف آخر وقد يقال ان هذا لا يمتنع في جميع احوالها او انما
الاسماء المتقدمة للحادث ابتداء بدخول العامل بناء على ان الشئ يتم هناك ليس
اختلاف في آخر في الحقيقة لكنه شكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا يمكن ان يرد
بالجواب في الواقع في الآخر وقرينة التخصيص لفصل الاعراب بالحركة والحرف الواقع
في الآخر ولا يخفى عليك ان المناسب تركت لكنه حتى يكون الكلام اعتراضا على قوله لا يرد
العامل على السبب الكلي فان المنبأ به السبب القريب قبل لا يخرج مجموع العمل والمقتضى
والاعراض من تقييد السبب القريب لانه تقدم المجموع على الاختلاف وليس مما يدخل
بينه وبين الاختلاف وتقدم آخر واقول المراد بالسبب القريب ما ينبغي ان يرد الذات
لا بولطة اثر وظاهر افادة ذلك المجموع بولطة اثره على الاعراب بخلاف الاعراض
فان افادة ليست بولطة وهذا مراد من قال ليس للمجموع سببية الاثر اجزا منها
الحركة من الوتر والبعيد سببية لئلا لا اثر له بولطة الاجزاء ومن هذا المنطلق
لئلا لا اثر للمجموع بولطة من وهو الاثر في السبب المجموع سببيا
خرج حركته نحو غلام في المحشي وكذا جرح الجوار فيل هذا خله وما اجمع عليه في كون جرح
الجوار والجرح الزايد في الاعراب لقول لا يخفى صدق تقييد المعنى في الاعراب والجوار
فدعوى الاجراء في هذا المعنى دعوى لا شئ ولو كان لهذه الدعوى تحقيق
لزم عدم صحة تقييد المعنى اليه وتقييد الاعراب ايضا لو كان من ليدل ان تقييده والاعراض
صحة قوله ليدل على المعاني جمع معنى القائم بالشئ مقابل للمعنى والفاعلية
والمفعولية والاضافة امور قائم بالاشياء وصل المعنى على ما يصح في شئ ههنا بعيد
اذ لو قيل الفاعلية مثلا لا يفرق الامر القائم بالغير لا يصح تقييد شئ ولهذا بعذر
استبعد الاول ولست ببالثاني والظاهر المراد على معنى المعاني دلالة على المعاني
المعقولة علم صفة العلم الفاعل قال الفاضل الربيعي علم صفة اسم المفعول فنزل علمه على كل
معرب اخذ تلك المعاني ولا يخفى ان تفسير الاعتدال كما ذكره الفهم يقتضي ان يكون فاعله
جماعة مساوية وهذا في المعاني ظاهري المعرب فلذا خالف الشئ لا ما قبل ان

استعملت في هذا الكتاب على تصنيف معنى الوجود والاعتناء بالظاهر تصنيف
 التعاقب في المعنوية لبيان ما فيه من التأخر للدلول والاولى ان تأخر الدال
 على الصفة لا ينفصل الصفة بتوحيدها فيقول الموصوف ولا يخفى بطلان الحكم بتوحيده
 تفصل الصفة على تفصل الموصوف اي انواع الاعراب ثلاثة قبلية هي ان الموصوف
 الثلاثة فلا تشمل الحركات الا انواع ووجه تقديم العطف على الربط سماع من انما لم يفسد
 في الاصوات العطف والظواهر الرفع اعم من ما هو اعرب الفعل ما هو اعرب الحكم وقوع
 اعرب الحكم الرفع بل رفع الاسم بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستقلة في
 الحركات البنائية غالباً مستندة في الرضى ان المفهوم من اطلاق الرفع والنصب
 والجر لا يربط المفهوم من اطلاق الضم والفتح والكسرة البناء عند البصريين وبعضهم ذكروا
 ان الضمة يطلق في الاعراب والبناء والضم يخص البناء قال الشيخ في ما لا يدرك في الكلام
 في حكمية على المعرب بعض النحاة قالوا لا يجوز اطلاق المضموم على المعرب المرفوع على
 على المعنى المراد الفرق واطلاق كل واحد منهما على الآخر لعدم الفرق ومنهم من قال يجوز
 لانه اطلاقه مجاز ومنه بني المعنى ومنهم من يقول يجوز اطلاق المفهوم على المعرب في
 المرفوع على المعنى يقال زيد مضموم ولا يقال ربي مرفوع اي علامة كونه الشيء
 فاعل اطلاق العلم بمعنى العلامة غير مشهور فلا يناسب ايراده في التعريف
 فاعل حقيقة او حكمية تشمل الحقائق بالفاعل وعلى ما ليس بحكم الفضلة في الكلام
 والحشيش الهندى اطلاق الكلام في هذا المقام ولا طائل له وبالذات على جميع
 المرفوعات تبين ان الفاعل هو الاصل والبواقي ملحقة به والذات غير الشبهة
 البواقي بالحقائق هذا ما ذهب اليه الخليل وذهب سيبويه الى الاصل هو المبتدأ و
 عند الاختصاص الكمل مفعول حقيقة او حكماً وحكم المفعول كونه في
 المفعول وفي غيرها وقع ما لا يتم بالرفع العامل ذكره في وجه تأخر تعريف
 عن تعريف الاعراب انه سيبويه والاعراب سيبويه وقد هذا خروج عن سواد الطريق
 وظاهر الوجه توقف تعريف على معرفة التركيب المحقق منه العامل بخروج ذلك العامل من

سواد الطريق خروج سواد الطريق

الاعراب بقرينة ودفع بعضها بالاعتناء
 يحصل مرار والماء الى النار وانما تعلم ان لا يناسب
 النظرية الابناء على الاطلاقات العرفية فانها غير كلية بل
 الاعراب على العامل اذ في العرف لا ينفرد غير سيا كاللا بعد
 بعيد والتفسير اذ المقدار المعنى الحقيقية ذكر ان لم ينال خروج بخوب
 لفظة وقيل وتقدم بالباء كونه الشيء مضاف اليه حكماً او صدقة فقد عطف في كلامه ببار
 اقواله واعتبر المضاف اليه اعم من ان يكون حقيقة او حكماً او صدقة لتا ورتل ما يزيد
 بالجر حال كونه زيد محكماً لانه صورة المضاف اليه في حكمه في حقوق الجربا حرة واللام
 المعنى للعهد الخارجي وفي الحقيقة الحقيقية والعهد في قولهم في تفسير الشيء اي معنى في المعنى انه
 للعهد الذهني اذ الشيء يتغير اشار الى المشابهة باللام العهد وهو مضاف للام
 الكسرة في فاعل المتأخر مع معرف باللام للجمعية اي كل معنى وفيه رايت زيدا رايت عامل
 فيه مسامحة اذا العامل راى ولا دخل للفاعل في تعيينه عند البصريين نعم ان العمل
 ان العامل محمول على الفعل والفاعل هو هاشم بن معدن على ان العامل الفاعل وقيل
 الاضافة ولا يبقا العامل ما به يقوم المعنى الحقيقية فاذا

الاضافة عاملاً يلزم يقوم الشيء بنفسه

اذا الاضافة بمعنى بنفسه

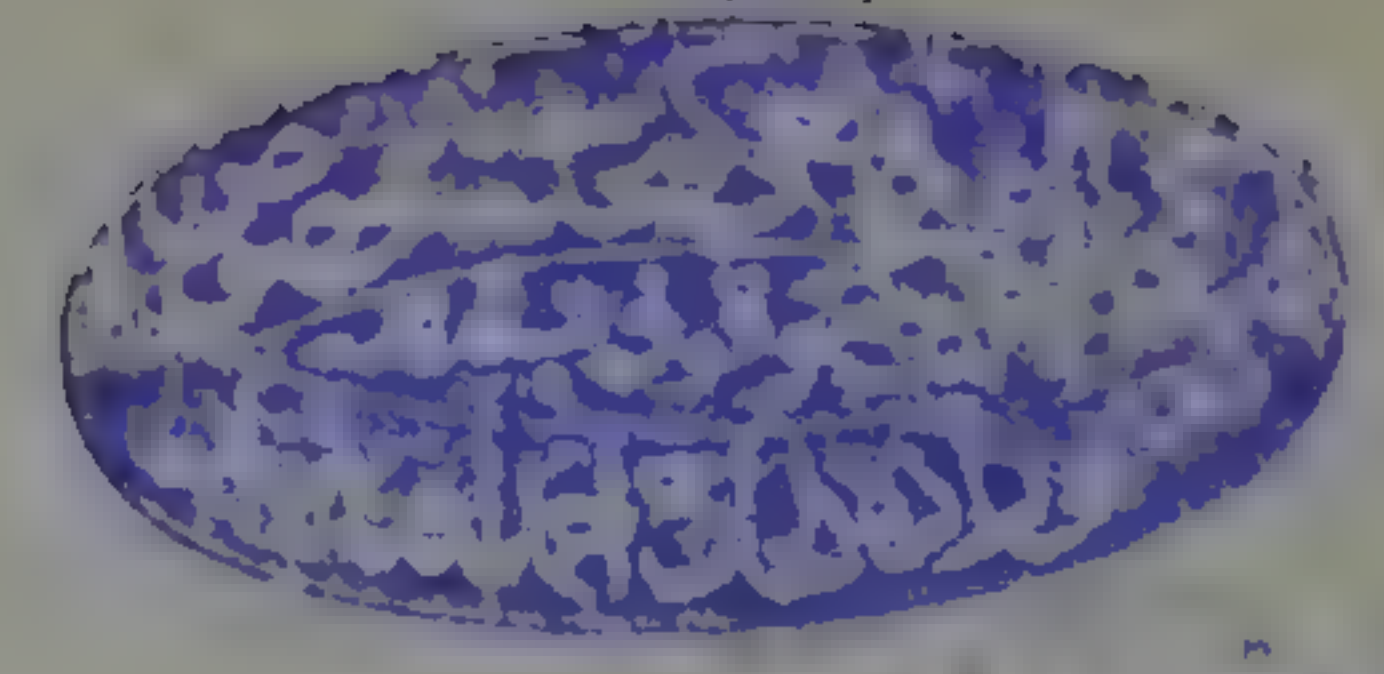
نفسه ثم نعم

م م

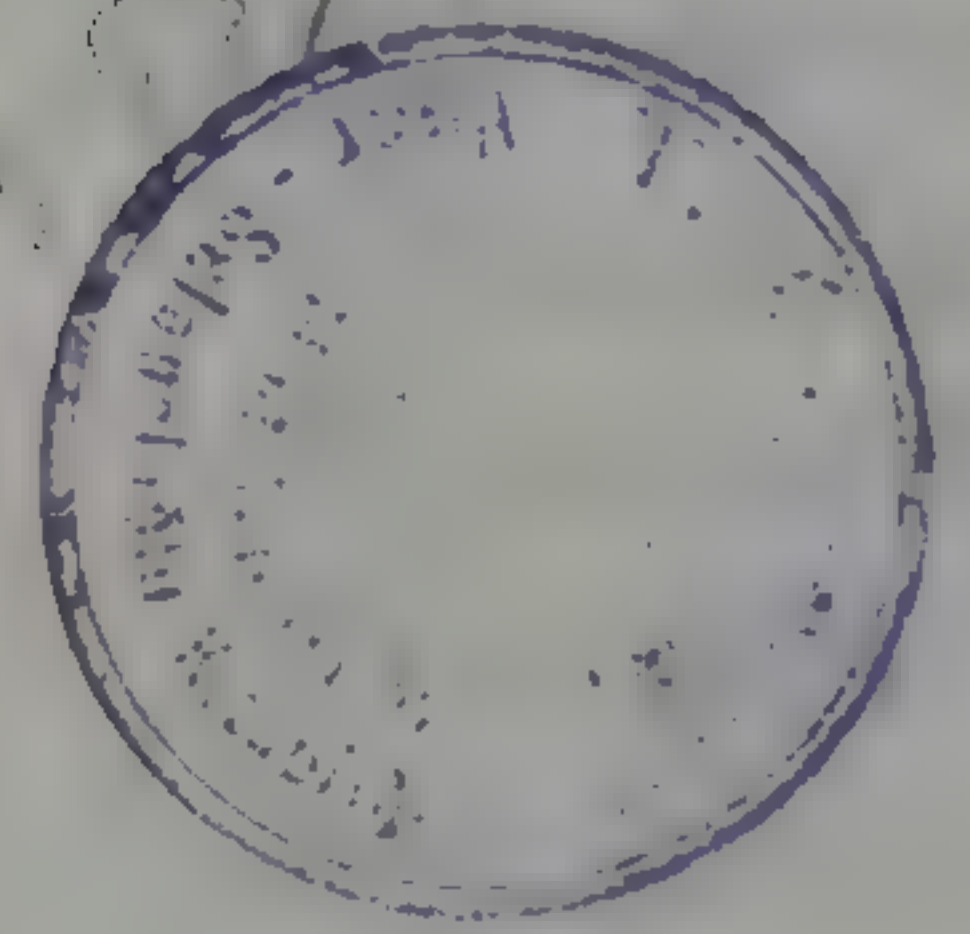
فنازین و دولن جیب برادره برادیم طرنا باریک انا اهره بینه و لاله پوخته زولنه لاملور

کتابخانه

کتابخانه



Handwritten text in Persian script, possibly a signature or note, located below the oval stamp.



Handwritten text in Persian script, possibly a date or reference number, located above the circular stamp.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الرجال عظاما وقوامين وأمرهم بوعظهم والبناء
وتعليم الدين والصلوة والسلام على رسله وأصحابه
سادة الحق وحجاة الشريعة ^{حبيب} فقد اتفق الفقهاء على فرضية علم الحال على
كل من آمن بالله واليوم الآخر من نسوة ورجال فعرفت الدماء المختصة ^{ببناء}
واجبة عليهم وعلى الأزواج والأولياء ولكن كاهن هذه زماننا ^{أي متروكة}
بإصدار كان لم يكن شيئا مذكورا لا يفرقون بين الحيض والنفاس والاحتياط
ولا يميزون بين ^{الدماء} الطاهر والأطهار والفتنة ترقى مثلهم بكتفي بالموت
المشهود وأكثر مما نزل الدماء فيها مفقودة والكتب المبسطة لا يملكها إلا قليل
والأكثر من أن يقرأ عن مطالعتها عاجز وعليل وأكثر نسخها في باب حيضها ^{تخفيف}
وتبديل لعدم الغالب مذهب طويل ومسايل كثيرة وصعوبة واختلاف
وفي اختيار الشايع وتصحيح النسخ ^{فأورد} إن أصنف رسالة
حاوية لمساائل الدوزمة حاوية عن ذلك خلاف ومبعض غيومت مقتصر
على الأقوى والأصح والمختار للفتوى مسهلة الفسط والفهم رجاء أن يكون
في ذخيرة العقبى فيما يراها الناظر إليها بالله العظيم لا تجعل في الخطبة مجرد رؤيتك
فيها المخالفة لطاهر بعض الكتب المشهورة فعلى الخطي ابن احت حالته
فتكون من الذين هلكوا في المهالك فاقى قد صرفت شطرا من عمرى من ضبط
هذا الباب حتى ميؤت بفضل الله تعالى بين الفسار واللبس والسمم والمزول
والصحيح والمعلول والجيد والوديع والضعف والقوى ودججت بأسباب

الترجيح المعبرة ما هو الواجب من الأقوال والاحتياط والآلة خارج البصر
كوتين ونأمل ما كتبنا مرتين وأعرض على الفروع والأصول وقواعد
المنقول والمعقول لعلك تطلع على حقيقة وتظهر لك وجوه صحة وترجع
إلى التصويب من الخطأ وتقول الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
لولا أن هدانا الله فنقول وبالله التوفيق ومنه كل تحقيق وتديق بهذه
الرسالة مرتبة على مقدمة وفصول ^{أما المقدمة} ففيها نوعان النوع الأول
في تفسير اللفاظ المستعملة ^{أحلم} أن الدماء المختصة بالنساء ثلاثة
حيض ونفاس واحتياطية والحيض دم صادر من رحم خارج من فرج داخل
ولو حكما بدون ولادة والنفاس دم كذلك عقب خروج أكثر ولدهم بسفه
ولد من أقل من سنة أشهر واحتياطية وتسمى ما فاسد دم ولو حكما
خارج من فرج داخل لا عن رحم والدم الصحيح ما لا ينقص من ثلثة ولا
يزيد على عشرة في الحيض وعلى أربعين في النفاس ولا يكون في أحد طرفي دم
ولو حكما والطهر المطلق ما لا يكون حيضا ولا نفاسا والطهر الصحيح ما لا يكون
أقل من خمسة عشر ولا يشوبه دم ويكون بين الدمين الصحيحين والطهر
الفساد ما خالف في واحد منه الطهر التحلل مطلقا بين الأربعين في النفاس
النفاس والطهر التام طهر خمسة عشر يوما فصاعدا والطهر الناقص ما ينقص
والمعتادة من سبق مزاد وطهر صحيح إن واحد منهما أو المبتدأة من كانت
في أقل حيض ونفاس والمضلة وتسمى الضالة والمخيرة من نسبت عادة
في حيض ونفاس ^{النوع الثاني} في الأصول والقواعد الكلية أقل الحيض

ثلاثة ايام ولياليها اثنى عشر وسبعين ساعة حتى لو رأت مثل ذلك عند
عند طلوع الشمس يوم الاحد ساعة ثم انقطع الى يوم الاربعاء ثم رأت
قبل طلوعها ثم انقطع عند الطلوع واستمر من الطلوع الاول الى الثاني
يكون حيضاً ولو انقطع قبل الطلوع الثاني بزمان يسير ولم يتصل به الدم
الدم ثم لم تزد ما الى ثمانية عشر يوماً لم يكن حيضاً واكثره عشرة كذلك واقل
النفاس لاحد له حتى اذا ولدت فانقطع الدم تغسل وتصلى واكثره
اربعون يوماً والحيض ان لا يتواليان وكذا النفاسان والنفاس و
الحيض بل لا بد من طهر بينهما واقل الطهر في حق النفاسين ستة اشهر و
في غيرهما خمسة عشر يوماً فالدمان المتتابعان به حيضان بل بلغ كل
نصاباً ولم يمنع مانع والا فكنى منه او نفاس والطهر الناقص كالدم
المستولي لا يفصل بين الدمين مطلقاً وكذا الطهر الفاسد في النفاس و
اكثر الطهر لاحد له الا عند نصب العادة وبسبب انشاء الله تعالى العادة
نبت بمرة واحدة في الحيض والنفاس ما او طهر ان كان حيضاً ونبت قبل
كذلك زماناً بان لم ترفيه اورأت قبل وعداً ان رأت ما يخالفه
صحيحاً طهر او دماً او فاسداً او العدة ووقع نفيل في بعض العادة
وبعضها من الطهر الصحيح واما الفصول فستة **الفصل الاول** في ابتداء تنبت
الدماء الثلاثة وانتهائها والكرسف اما الاول فعند ظهور الدم بان
خرج من الفرج الداخل او حاذى حرفه كالبور والغانط وكل ما ظهر من الد
حليل والدبر والفرج بان ساوى لخرق ينقص به الوضوء مطلقاً ونبت به

النفاس من الحيض ان كان دمها صحيحاً من بنت تسع سنين او اكثر فان حصر
ابتداء تنزوله ولم يظهر ومنع منه بالشدا والاحتشاء فليس له حكم و
ان منع بعد الظهور او لا فالحيض والنفاس باقيل دون الاحتشاء
ونقص الوضوء واما في غير السبلين فلا حكم للظهور والمحاذات
بل لا بد من المروج والسيلان الى ما نطهر به في الغسل فنقص الوضوء
فلو منع المرح ان لا من السيلان ان في العذر كالاحتشاء وفي النفاس
لا يمنع ذلك من اكثر الولد فان ولدت فليزد ما عليها الغسل لان
الولد لا ينقل عن نبتة دم ولو خرج الولد من غير الفرج ان خرج الدم
من الفرج فنفس والا فلا واسقط ان استبان بعض خلقه كالشر
والظفر فولد والا فلا ولكن ما رأت من الدم حيضاً ان بلغ نضجاً وتقد
طهر تام والا فاحتشاء فان ولدت ولدين او اكثر فليطهر واحد بان
اي وان لم نصاباً ولم يتقدمه فيكون ما خرج بعد السقط احتشاء
كان بين كل ولدين اول من نبتة اشهر والنسبة من الاول فقط واما انتهاء
الحيض فلو غرهن الاياض وبه في الحيض خمس سنين فان رأت
بعده وما حالها نصاباً فحيض والا فاحتشاء وفي غير الياض
ما عد اليها من الحيض من الاول في حكم الدم والمعتبر في اللون حين يرفع
لحمه وهو طري لا يغتبر التغير بعد ذلك واما الكرسف فستة للبكر عند
الحيض فقط وللثيب مطلقاً وبسبب تطيبه بكر ونحوه ويكره وضعه
في الفرج الداخل ولو وضعت الكرسف في البيل مثلاً وهي حائضه او
فقطرت في الصباح فزأت عليه البياض حكم بطهراتها من حين وضعت

به النفاس والحيض ان كان دمها صحيحاً من بنت تسع سنين او اكثر فان حصر
ابتداء تنزوله ولم يظهر ومنع منه بالشدا والاحتشاء فليس له حكم و
ان منع بعد الظهور او لا فالحيض والنفاس باقيل دون الاحتشاء
ونقص الوضوء واما في غير السبلين فلا حكم للظهور والمحاذات
بل لا بد من المروج والسيلان الى ما نطهر به في الغسل فنقص الوضوء
فلو منع المرح ان لا من السيلان ان في العذر كالاحتشاء وفي النفاس
لا يمنع ذلك من اكثر الولد فان ولدت فليزد ما عليها الغسل لان
الولد لا ينقل عن نبتة دم ولو خرج الولد من غير الفرج ان خرج الدم
من الفرج فنفس والا فلا واسقط ان استبان بعض خلقه كالشر
والظفر فولد والا فلا ولكن ما رأت من الدم حيضاً ان بلغ نضجاً وتقد
طهر تام والا فاحتشاء فان ولدت ولدين او اكثر فليطهر واحد بان
اي وان لم نصاباً ولم يتقدمه فيكون ما خرج بعد السقط احتشاء
كان بين كل ولدين اول من نبتة اشهر والنسبة من الاول فقط واما انتهاء
الحيض فلو غرهن الاياض وبه في الحيض خمس سنين فان رأت
بعده وما حالها نصاباً فحيض والا فاحتشاء وفي غير الياض
ما عد اليها من الحيض من الاول في حكم الدم والمعتبر في اللون حين يرفع
لحمه وهو طري لا يغتبر التغير بعد ذلك واما الكرسف فستة للبكر عند
الحيض فقط وللثيب مطلقاً وبسبب تطيبه بكر ونحوه ويكره وضعه
في الفرج الداخل ولو وضعت الكرسف في البيل مثلاً وهي حائضه او
فقطرت في الصباح فزأت عليه البياض حكم بطهراتها من حين وضعت

في النفاس من الحيض ان كان دمها صحيحاً من بنت تسع سنين او اكثر فان حصر
ابتداء تنزوله ولم يظهر ومنع منه بالشدا والاحتشاء فليس له حكم و
ان منع بعد الظهور او لا فالحيض والنفاس باقيل دون الاحتشاء
ونقص الوضوء واما في غير السبلين فلا حكم للظهور والمحاذات
بل لا بد من المروج والسيلان الى ما نطهر به في الغسل فنقص الوضوء
فلو منع المرح ان لا من السيلان ان في العذر كالاحتشاء وفي النفاس
لا يمنع ذلك من اكثر الولد فان ولدت فليزد ما عليها الغسل لان
الولد لا ينقل عن نبتة دم ولو خرج الولد من غير الفرج ان خرج الدم
من الفرج فنفس والا فلا واسقط ان استبان بعض خلقه كالشر
والظفر فولد والا فلا ولكن ما رأت من الدم حيضاً ان بلغ نضجاً وتقد
طهر تام والا فاحتشاء فان ولدت ولدين او اكثر فليطهر واحد بان
اي وان لم نصاباً ولم يتقدمه فيكون ما خرج بعد السقط احتشاء
كان بين كل ولدين اول من نبتة اشهر والنسبة من الاول فقط واما انتهاء
الحيض فلو غرهن الاياض وبه في الحيض خمس سنين فان رأت
بعده وما حالها نصاباً فحيض والا فاحتشاء وفي غير الياض
ما عد اليها من الحيض من الاول في حكم الدم والمعتبر في اللون حين يرفع
لحمه وهو طري لا يغتبر التغير بعد ذلك واما الكرسف فستة للبكر عند
الحيض فقط وللثيب مطلقاً وبسبب تطيبه بكر ونحوه ويكره وضعه
في الفرج الداخل ولو وضعت الكرسف في البيل مثلاً وهي حائضه او
فقطرت في الصباح فزأت عليه البياض حكم بطهراتها من حين وضعت

مختار

فعلها قضاء العشاء ولو طاهرة فرأت عليه الدم فحيضها من حين رأت
ثم ان الكرسف اما ان يوضع في الفرج الخارج او الداخل وفي الاول ان
ابتل شيء منه ثبت الحيض ونقص الوضوء وفي الثاني ان البتل الجانب
الداخل ولم ينفذ البتلة الى ما يجاوزي حرف الفرج الداخل لا ثبت شيء
الا ان يخرج الكرسف وان نفذ فثبت وان كان الكرسف كله في الداخل
فثبت الحيض وينقص الوضوء لا بد من ماء البتل من
فابتل كله فان كان مشفلا عن حرف الداخل فلا حكم له والاخر وجوه وكذا
الحكم في الذكر وكل هذا مفهوماً من سبق وتفصيله **الفصل الثاني** في المبتدأة
والمعتادة اما لا ولي فكل ما رأت حيض ونفاس لا ما جاوذاً اكثرهما
ولا تنس كون الطهر الناقص كالدم المتوالي فان رأت ساعة دما
ثم اربعة عشر طهر اتم ساعة دما فالعشرة من اول حيض فتغسل وتنقذ
صومها فيجوز حتم حيضها بالطهر لا يبرؤها ولو ولدت فانقطع دمها ثم
رأت اخر الاربعين دما فكل نفاس وان انقطع في اخر ثلثين ثم
عاد قيل تمام وخمس واربعين فالاربعين نفاس وان عاد بعد تمام
خمس واربعين فالثلثون ثلثون فقط واما المعتادة فان رأت ما يوافقها
فظاهرها وان مخالفاً فتوفت معرفته على انتقال العادة ان لم ينتقل ردت الى
عادتها والبتة استحاضة والآلة لكل حيض ونفاس وقد عرفت في المقدمة
قاعدة الانتقال اجمالاً ولكن تفصيلها سهايل المبتدئين فنقول
وبالله توفيق الخالفة ان كانت في النفاس فان جاوذاً الاربعين فالعادة
باقية ردت اليها والبتة استحاضة وان لم يجاوز انتقلت الى ماداة فالكل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

نفاس وان كانت في الحيض فان جاوذاً العشرة فان لم يقع في زمانها نفاساً
انتقلت زماناً والعرد بحاله يعتبر ما اول ما رأت وان وقع فالواقع
في زمانها فقط حيض والبتة استحاضة فان كان الواقع مساوياً لعادتها عدا
فالعادة باقية والا انتقلت عدد الماداة ناقصاً وان لم يجاوز فكل حيض
فان لم يتساوياً بعد اصابا الثاني عددة والآلة العرد بحاله ولتختل بامثلة
توضيحاً للطالبين امثلة النفاس امرأة عادتها في النفاس عشرة وولدت
فرأت عشرة دما وعشرين طهر واحد عشر دما ودرأت يوماً دما وثلثين طهر
يومادما واربعة عشر طهر او يومادما ودرأت خماساً واربعة وثلثين طهر
ويومادما ودرأت ثمانية عشر دما واثنين وعشرين طهر او يومادما ودرأت
يومادما واربعة وثلثين طهر او يومادما وخمسة عشر طهر او يومادما و
وامثلة الحيض امرأة عادتها في الحيض خمسة وطهر خمسة وخمسون رأت على
عادتها في الحيض خمسة دما وخمسة عشر طهر واحد عشر دما ودرأت خمسة ما وستة
واربعين طهر واحد عشر دما ودرأت خمسة دما وثمانية واربعين طهر واثنين
عشر دما ودرأت خمسة دما واربعة وخمسين طهر او يومادما واربعة عشر طهر
ويومادما ودرأت خمسة دما وسبعة وخمسين طهر او ثلثة دما واربعة عشر طهر
ويومادما ودرأت خمسة دما وخمسة وثمانين طهر او تسعة دما ودرأت خمسة
دما وخمسين طهر او عشرة دما ودرأت خمسة دما واربعة وخمسين طهر او ثمانية
دما ودرأت خمسة دما وخمسين طهر او سبعة دما ودرأت خمسة دما وثمانية
دما وخمسين طهر او ثلثة دما ودرأت خمسة دما واربعة وستين طهر او سبعة

او احد عشر ما يجوز زبد المعتادة وحتمها بالطهر **الفصل الثالث** في الانقطاع
 ان انقطع الدم على اكثر المدة في الحيض وفي النفاس يحكم بطهارتها حتى يجوز وطؤها
 بدون الغسل لكن لا يستحب كونه من وقت فرض مقدار ان يقول الله يحب
 قضاءه والافلا وان انقطع قبل الفجر بمضان يجوزها صومه والآذلة
 والمعتبر الخ الا من الوقت كما في البلوغ والاسلام وان انقطع قبل
 اكثر المدة فيها ان كانت كتابية تطهر بمجرد انقطاع الدم وان مملدة فومان
 الاغتسال او ان يتم حيض ونفاس حتى اذا لم يبق بعد من الوقت مقدار التحريم
 لا يجب القضاء ولا يجوزها الصوم ان لم يسعها التيقن من الليل قبل الفجر ولا يجوز
 وطؤها الا ان تغسل او تيمم فتصل او تصير صلوة دينية في دملها حتى لو ان
 قطع قبل طلوع الشمس لا يجوز وطؤها حتى يدخل وقت العصر وكذا لو انقطع قبل
 الغاء حتى تطلع الفجر ان لم تغسل او تيمم فتصل الا ان يتم اكثر المدة قبلها
 بهذا المبتدأة والمعتادة اذا انقطع في عاداتها او بعدها واما اذا انقطع قبلها
 ففي حق الصلوة والصوم كذلك واما الوطء فلا يجوز حتى يطهر عاداتها حتى لو كان
 حيضها عشرة فحاضت ثلثة وظهرت ستة لا يحل وطؤها وكذا النفاس ثم
 ان المرأة كالا انقطع دمها في الحيض قبل ثلثة ايام تنظر الى اخر الوقت المستحب
 وجوبا فان لم تعد وضأت فتصل وتصوم او تنسأ ان عاد بطل الحكم بطهارتها
 دنها فتفعد وبعد الثلثة ان افطعت قبل العادة فكذلك لكن التأخير مستحب
 لا واجب النفاس كالحيض غير انه يجب الغسل وكلا النقط على كل حال **الفصل الرابع**
 في الاستمرار وان وقع في المعتادة فطهرها وحيضها ما اعتادت في جميع الاحكام

ان كان

ان كان طهرها اقل من سنة اشهر والاداء فير الى ستة اشهر الا ساعة و
 حيضها بحاله وان وقع في المبتدأة فيحيض من الاول الاكثر اربعة عشر و
 طهرها ثلثون ثم ذلك دأبها ونفاسها اربعون ثم عشرون طهرها اذ لا يتوالى
 نفاس وحيض ثم عشرة حيضات ثم ذلك دأبها وان رأت مبتدأة دما
 وطهرها صححين ثم استمر الدم تكون معتادة وقد سبق حكمه لان العادة
 تثبت بمرة واحدة لما ذكرنا في المقدمة مثاله مرايعة رأت خمسة ما واربعين
 طهرها ثم استمر الدم فخرج من الاول الاكثر اربعة عشر لا تصل ولا تصوم ولا
 تطوء وكذا سائر احكام الحيض ثم اربعون طهرها تفعل هذه الثلثة
 وغيرها من احكام الطاهر وان رأت دما وطهرها فاسدين فلا
 اعتبارا دأبها فان الطهر ناقصا يكون كالاستمرار ما ابتداء عشرة من
 ابتداء الاستمرار ولو حكما حيضها وعشرون طهرها ثم ذلك دأبها مثاله مرايعة
 رأت احد عشر دما واربعه عشر طهرها ثم استمر الدم فالاستمرار حكمه من اقل
 ما رأت دما لما عرفت ان الطهر ناقص كالدم المتوالي وان كان الطهر
 تاما فان لم يزد على ثلثين في الاربون رأت مثلا احد عشر دما
 وخمسة عشر طهرها ثم استمر الدم عشرة من اقل ما رأت حيض وعشرون
 طهرها ثم ذلك دأبها فان زاد بان رأت مثلا احد عشر دما وعشرون
 طهرها ثم استمر عشرة من اقل ما رأت حيض ثم طهر الاول الاكثر اربعة عشر
 نف من الاول الاكثر اربعة عشر حيض وعشرون طهرها ثم ذلك دأبها لان
 الطهر وان كان تاما او لدم تصلي به فيفسد فلا يصح نصيب العادة وان كان

الدم صحيفا والطهر فاسد يعتبر الدم لا لطهر بان رأت مثل ذلك ما
وخمسة عشر طهرا ويوما وما وخمسة عشر طهرا ثم استمر الدم ثلثة اولى حيض
والثاني طهر لا اكتمل رآته تستأنف ثلثة من اول اكتمل رآه حيض وسبعة وعشرون
طهر وذلك دأبها ولو كان الطهر الثاني اربعة عشر طهرا ثم خمسة عشر طهرا
الثاني يستد من الدم المتوسط الا ثلثة ثم طهر ثمانية عشر وذلك دأبها اذ
يكون الدم والطهر لا ولا يصح فيصلي ان لنصب العادة وان رأت طهرا
صحيفا ثم استمر الدم ولم يبق قبل الطهر حيضا اصيل كمرطقة بلغت في الحمل
فولدت فوات اربعين يوما ثم خمسة عشر طهرا ثم استمر الدم فحيضها عشرة من اول
الاستمرار وطهر ثمانية عشر ثم ذلك دأبها وكذلك الحكم اذا رأت الطهر لا يصح يصلح
لنصب العادة بخافها اذا رآه على اربعين في النفاس ثم رأت طهر ثمانية
عشر او اكثر ثم استمر الدم حيث يفد الطهر فلا يصلح لنصب العادة فان كان
بين النفاس والاكتمل اربعة عشر او اكثر فغرة من اول اكتمل رآه حيض وعشرون
طهر وذلك دأبها والا اتم عشرون من اول اكتمل رآه الطهر ثم تستأنف غرة
حيض وعشرون طهر وذلك دأبها تنبه الدماء الفاسدة السيل بالاختصاصه
سبعة الاقلام تراها الصغيرة اعني لم يتم لها تسعين والثنان والثاني ما تراها
الابنة غير الكهودة والاحمر والثالث ما تراها الحامل بعبر ولادة والرابع ما
جاو اكثر الحيض والنفاس الى الحيض الثاني والخامس ما ينقص من الثلثة في
الحيض والسادس ما عد العادة لا حيض غير باشرط مجاوزة والغرة و
وقوع النصب فيها والسابيع ما بعد مقدار عدة العادة كذلك بشرط مجاوزة

مجاوزة العشرة وعدم وقوع النصب فيها **الفصل الخامس** في المضلة
اعلم انه يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدد ايام
مكانها فان جنت او اعصى عليها او لم تهتم بدينها فقامت عادتها
فاستمر بها الدم فعليها ان تحرق فان استقر ظاهرا على موضع حيضها وعدده
علمت به والا فعليها الاحتياط بالحوطة الاحكام ولا يقدر طهرها وحيضها
الا في حق العدة في الطلاق يقدر حيضها بعشرة وطهرها بستة اشهر الا
ساعة فتتقضي عدتها تسعة عشر شهرا وعشرة ايام غيواربع ساعة
ولا تدخل المسجد ولا تطوف الا للزيادة ثم تعيد بعد عشرة ايام وللصدر
ثم لا تعيده ولا تنس المحرم ولا يجوز وطونا ولا تنصلا ولا تصوم تطوعا
ولا تقرا القرآن في غير الصلوة وتصل الفرض والواجب والسنن المشروعة
وتقرأ في كل ركعة الفاتحة وسورة قصيرة سوى ملعد اول سنن من
الفرض وتقرأ القنوت وسائر الدعوات وكل اترددت بين الطهر و
دخول الحيض صلت بالوضوء لوقت كل صلوة وان بين الطهر والخروج
فبالغسل كذلك ثم تعيد في وقت الثانية بعد الغسل قبل الوقتية وهكذا
تفعل في كل صلوة وان سمعت سجدة فسجدة للحال فطقت عنها والا عا
دتها بعد عشرة ايام وان كانت عليها فامتنه فقتضها فعليها اعادةها
بعد عشرة ايام قبل ان يزيد على خمسة عشر ولا تقطع دمطان اصلا ثم ان
لم تعلم ان دود ثمانية كل شهر مرة وان ابتداء حيضها بالليل والنهاية وكان
شهر رمضان ثلثين فحجب عليها قضاء اثنين وثلثين يوما ان قصت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في شهر رمضان
من الخير ما لا يحصى

موصولا وان مفصولا فتأنيته وتلتين يوما وان كان شهر رمضان
تسعة وعشرين تقضى في الوصل اثنين والتلتين في الوصل سبعة
وتلتين وان علمت ان ابتداء حيضها بالليل وشهر رمضان تلتون
تقضى في الوصل والفصل خمسة وعشرين وان تسعة وعشرين تقضى
في الوصل عشرين وفي الفصل اربعة وعشرين وان علمت ان حيضها
في كل شهر وان ابتداءه بالنها اولم تعلم انه بالنها تقضى اثنين
وعشرين يوما مطلقا وان علمت ان ابتداءه بالليل تقضى ثمانية
عشر مطلقا وان علمت ان حيضها في كل شهر تسعة وعلمت ان ابتداءه
بالليل تقضى ثمانية عشر مطلقا وان لم تعلم ابتداءه او علمت ان بالنها
تقضى عشرين مطلقا وان علمت ان حيضها ثلثة ونسبت طهرها
يحل على الاقل خمسة عشر ثم ان كان رمضان تاما وعلمت ان ابتداءه
حيضا بالليل تقضى تسعة مطلقا وان لم تعلم تقضى اثني عشر مطلقا
وخرج على ما ذكرنا ان كان ناقصا وان وجب عليها صوم شهرين
في كفارة القتل والافطار قبل الابتداء اذ الافطار في هذه الا
بتداء لا يوجب كفارة لتمكن الشبهة فان علمت ان ابتداء حيضها
بالليل وورد في كل شهر تقصوم تسعين يوما وان لم تعلم الا في تقصوم
مائة واربعة وان لم تعلم الثاني تقصوم مائة وان لم تعلمها تقصوم
مائة وخمسة عشر وان وجب عليها صوم ثلثة في كفارة عين وعلمت
ان ابتداء حيضها بالليل تقصوم خمسة عشر يوما او تقصوم ثلثة ثم تفطر

ان علمت ان ابتداء حيضها بالليل وشهر رمضان تلتون
تقضى في الوصل والفصل خمسة وعشرين وان تسعة وعشرين تقضى
في الوصل عشرين وفي الفصل اربعة وعشرين وان علمت ان حيضها
في كل شهر وان ابتداءه بالنها اولم تعلم انه بالنها تقضى اثنين
وعشرين يوما مطلقا وان علمت ان ابتداءه بالليل تقضى ثمانية
عشر مطلقا وان علمت ان حيضها في كل شهر تسعة وعلمت ان ابتداءه
بالليل تقضى ثمانية عشر مطلقا وان لم تعلم تقضى اثني عشر مطلقا
وخرج على ما ذكرنا ان كان ناقصا وان وجب عليها صوم شهرين
في كفارة القتل والافطار قبل الابتداء اذ الافطار في هذه الا
بتداء لا يوجب كفارة لتمكن الشبهة فان علمت ان ابتداء حيضها
بالليل وورد في كل شهر تقصوم تسعين يوما وان لم تعلم الا في تقصوم
مائة واربعة وان لم تعلم الثاني تقصوم مائة وان لم تعلمها تقصوم
مائة وخمسة عشر وان وجب عليها صوم ثلثة في كفارة عين وعلمت
ان ابتداء حيضها بالليل تقصوم خمسة عشر يوما او تقصوم ثلثة ثم تفطر

ان علمت ان ابتداء حيضها بالليل وشهر رمضان تلتون
تقضى في الوصل والفصل خمسة وعشرين وان تسعة وعشرين تقضى
في الوصل عشرين وفي الفصل اربعة وعشرين وان علمت ان حيضها
في كل شهر وان ابتداءه بالنها اولم تعلم انه بالنها تقضى اثنين
وعشرين يوما مطلقا وان علمت ان ابتداءه بالليل تقضى ثمانية
عشر مطلقا وان علمت ان حيضها في كل شهر تسعة وعلمت ان ابتداءه
بالليل تقضى ثمانية عشر مطلقا وان لم تعلم تقضى اثني عشر مطلقا
وخرج على ما ذكرنا ان كان ناقصا وان وجب عليها صوم شهرين
في كفارة القتل والافطار قبل الابتداء اذ الافطار في هذه الا
بتداء لا يوجب كفارة لتمكن الشبهة فان علمت ان ابتداء حيضها
بالليل وورد في كل شهر تقصوم تسعين يوما وان لم تعلم الا في تقصوم
مائة واربعة وان لم تعلم الثاني تقصوم مائة وان لم تعلمها تقصوم
مائة وخمسة عشر وان وجب عليها صوم ثلثة في كفارة عين وعلمت
ان ابتداء حيضها بالليل تقصوم خمسة عشر يوما او تقصوم ثلثة ثم تفطر

ان علمت ان ابتداء حيضها بالليل وشهر رمضان تلتون
تقضى في الوصل والفصل خمسة وعشرين وان تسعة وعشرين تقضى
في الوصل عشرين وفي الفصل اربعة وعشرين وان علمت ان حيضها
في كل شهر وان ابتداءه بالنها اولم تعلم انه بالنها تقضى اثنين
وعشرين يوما مطلقا وان علمت ان ابتداءه بالليل تقضى ثمانية
عشر مطلقا وان علمت ان حيضها في كل شهر تسعة وعلمت ان ابتداءه
بالليل تقضى ثمانية عشر مطلقا وان لم تعلم تقضى اثني عشر مطلقا
وخرج على ما ذكرنا ان كان ناقصا وان وجب عليها صوم شهرين
في كفارة القتل والافطار قبل الابتداء اذ الافطار في هذه الا
بتداء لا يوجب كفارة لتمكن الشبهة فان علمت ان ابتداء حيضها
بالليل وورد في كل شهر تقصوم تسعين يوما وان لم تعلم الا في تقصوم
مائة واربعة وان لم تعلم الثاني تقصوم مائة وان لم تعلمها تقصوم
مائة وخمسة عشر وان وجب عليها صوم ثلثة في كفارة عين وعلمت
ان ابتداء حيضها بالليل تقصوم خمسة عشر يوما او تقصوم ثلثة ثم تفطر

ان علمت ان ابتداء حيضها بالليل وشهر رمضان تلتون
تقضى في الوصل والفصل خمسة وعشرين وان تسعة وعشرين تقضى
في الوصل عشرين وفي الفصل اربعة وعشرين وان علمت ان حيضها
في كل شهر وان ابتداءه بالنها اولم تعلم انه بالنها تقضى اثنين
وعشرين يوما مطلقا وان علمت ان ابتداءه بالليل تقضى ثمانية
عشر مطلقا وان علمت ان حيضها في كل شهر تسعة وعلمت ان ابتداءه
بالليل تقضى ثمانية عشر مطلقا وان لم تعلم تقضى اثني عشر مطلقا
وخرج على ما ذكرنا ان كان ناقصا وان وجب عليها صوم شهرين
في كفارة القتل والافطار قبل الابتداء اذ الافطار في هذه الا
بتداء لا يوجب كفارة لتمكن الشبهة فان علمت ان ابتداء حيضها
بالليل وورد في كل شهر تقصوم تسعين يوما وان لم تعلم الا في تقصوم
مائة واربعة وان لم تعلم الثاني تقصوم مائة وان لم تعلمها تقصوم
مائة وخمسة عشر وان وجب عليها صوم ثلثة في كفارة عين وعلمت
ان ابتداء حيضها بالليل تقصوم خمسة عشر يوما او تقصوم ثلثة ثم تفطر

تفطر عشرة ثم تقصوم ثلثة وان لم تعلم تقصوم ستة عشر او تقصوم ثلثة
وتفطر تسعة وتقصوم اربعة او علم قلبه وان وجب عليها قضاء
عشرة من رمضان ضعفا اما متتابعة او تقصوم عشرة في عشر من شهر
مثلا ثم تقصوم في عشر اخر من شهر اخر وهذا الاخير يجري فيما دون
العشرة ايضا وان طلقت رجعا يحكم بالانقطاع الرجعة بمضي تسعة و
ثلثين سدا حكم الاضلال العام وما يقرب واما الخاص فوقوف على مقدرة
وبى ان اصلت امرأة امامها في ضعفها او اكثر فلا تتيقن في يوم منها
بحيضها الا اذا اصلت في اقل من الضعف مثلا اذا اصلت ثلثة
في خمسة فانه تتيقن في يوم الثالث فنقول ان علمت ان ايامها ثلثة فاصلها
في العشرة الاخيرة من الشهر تقضي من اول العشرة بالوضوء لوقت كل
صلوة ثلثة ايام ثم تقضي بعد ثلثة الاخر الشهر بالاعتسال لوقت كل صلوة
الا اذا تركت وقت خروجها من الحيض فتغسل في كل يوم في ذلك الوقت
وان اربعة عشرة تقضي اربعة من اول العشرة بالوضوء ثم بالاعتسال
لما احر العشرة وقس على الثلثة وان تسعة عشرة تتيقن في الخامس والسادس
وتفطر في مثل مكين وان سبعة فيها تتيقن في اربعة بعد الثلثة الاول بالحيض
وفي الثمانية تتيقن بالحيض ستة بعد الاولين وفي التسعة ثمانية بعد الاول
وان علمت انها تطهر في اخر كل شهر في العشرين في طهرين ثم في سبعة تقضي
بالوضوء للشك في الدخول وتترك في الثلثة الاخيرة للتيقن بالحيض ثم
تغسل في اخر الشهر وان علمت انها توى الدم اذا جاوزت العشرين ولم تدركه

ان علمت ان ابتداء حيضها بالليل وشهر رمضان تلتون
تقضى في الوصل والفصل خمسة وعشرين وان تسعة وعشرين تقضى
في الوصل عشرين وفي الفصل اربعة وعشرين وان علمت ان حيضها
في كل شهر وان ابتداءه بالنها اولم تعلم انه بالنها تقضى اثنين
وعشرين يوما مطلقا وان علمت ان ابتداءه بالليل تقضى ثمانية
عشر مطلقا وان علمت ان حيضها في كل شهر تسعة وعلمت ان ابتداءه
بالليل تقضى ثمانية عشر مطلقا وان لم تعلم تقضى اثني عشر مطلقا
وخرج على ما ذكرنا ان كان ناقصا وان وجب عليها صوم شهرين
في كفارة القتل والافطار قبل الابتداء اذ الافطار في هذه الا
بتداء لا يوجب كفارة لتمكن الشبهة فان علمت ان ابتداء حيضها
بالليل وورد في كل شهر تقصوم تسعين يوما وان لم تعلم الا في تقصوم
مائة واربعة وان لم تعلم الثاني تقصوم مائة وان لم تعلمها تقصوم
مائة وخمسة عشر وان وجب عليها صوم ثلثة في كفارة عين وعلمت
ان ابتداء حيضها بالليل تقصوم خمسة عشر يوما او تقصوم ثلثة ثم تفطر

كنت تدع الصلوة ثلثة بعد العشرين ثم تصلي بالغسل الماخر الشروع على
هذا يخرج سائر المسائل وان ضلت عادتها النفاس فان لم يجاوز الدم
اربعين فظاهر وان جاوز تحرى وان لم يقلب ظنرا على ثلثي ففنت صلوة
الاربعين فان قضتها في حال استمرار الدم تعد بعد عشرة وظهر ما عشرين
ونفاسا اربعين وقد اسقطت من اول ايام حيضها ترك الصلوة
عشرة ثم تغسل وتصل عشرين بالوجوب بالشك ثم تترك الصلوة عشرة
وطهرها عشرين ان استمر الدم ولو سقطت بعد مارات الدم في موضع حيضها
عشرة ولم تدر ان سقط متبين الحق ولا تصلي من اقل مارات عشرة
بالوضوء بالشك ثم تغسل ثم تصلي بعد القطع عشرين يوما بالوضوء
بالشك ثم تترك الصلوة عشرة بيقين ثم تغسل ثم تصلي عشرة بالوضوء
بالشك ثم تغسل ثم تصلي عشرة بالوضوء بيقين ثم تصلي عشرة بالشك
في احكام الدماء المذكورة اما احكام الحيض فاثنا عشر غايبة
يشرك فيها النفاس الاول حرمة الصلوة والسجدة مطلقا وعدم وجوب
الواجب منها اداء وقضاء لكن يستحبها اذا دخل وقت الصلوة ان تنوء
ومجلس عند مسجد بيتها مقدار ما يمكن اداء الصلوة فيه تسبيح وتحميد ثلاث
نزول عن اداء العباداة والمعتبرة كل وقت اخره مقدار التحريم اعني قولها
الله فان حاصت فيه سقط عنها الصلوة وكذا في انفع فيجب قضاؤها
وقد سبق في فصل الانقطاع وكادات الدم تترك الصلوة مبتدأة
كانت معتادة وكذا اذا جاوز عادتها عشرة هو ابتداء قبلها الا اذا كان

الباق

البتة من ايام طهرها ما لوضم الحيضها جاوز العشرة مثلا امرأة عادتها
في الحيض سبعة وفي الطهر عشرين واثلاث بعد خمس عشر من طهرها اذا
توهم بالصلوة العشرين ولودأت بعد سبعة عشر توهم تركها ثم اذا
انقطع قبل الثلثة او جاوز العشرة من المعتادة توهمها بالانقضاء
وان سمعت اية السجدة لا سجدة عليها والثاني حرمة الصوم مطلقا
لكن يجب قضاء الواجب منه فاذا رأت ساعة من نهار ولو قبل الغروب
فد صوم مطلقا ويجب قضاؤه وكذا لو شرعت في صلوة النطوع
او السنة فحاصت فيها تقضي وفي صلوة الفرض لا وكذا اذا وجب
على نفسها صلوة او صوم في يوم فحاصت يجب القضاء ولو اوجبت لها
في ايام الحيض لا يلزمها ثلثي والثالث حرمة قراءة القرآن ولودون
اياه اذا قصدت القراءة ولم يقصد في الآية الطويلة كذلك في
القصيرة لقوله تعالى ثم نظر او ما دون الآية كسورة التين والحمد لله
لشكره فحجوز والعلة تقطع بين كل كالتين ويكره قراءة التوبة والاد
بخيل والنبور وغسل الفم لا يفيد ولا يكره التيمم وقراءة القنوت
وسائر الاذكار والدعوات والنظر الى المصحف والواجب حرمة مس ما كتب
فيه اية نامة ولو درهما او لوحا وكتب الشريعة والحديث والفقه
وبياضه وجلده المتصل به ولو مستبحا مثل منفصل ولو كجاذو
بحوز مستر ما فيه ذكر ودعاء ولا تحب ولا تكتب القراءة ولا الكتاب
الذي في بعض سطوره اية من القرآن وان لم تقرأ وغسل اليد لا ينفع

والحامس حرمة الدخول في المسجد الا في الضرورة كالحرف من السبع او
 اللص والبرد والعطش والاول ان يتيم ثم تدخل ويجوز ان تدخل
 مصلي العبد وزيادة القبور والسادس حرمة الطواف والسابع حرمة الجماع
 واستنعال ما تحت الاذار وثبتت الحرمة باخبارها وان جامعها طائفتان
 اثا عليها الاستغفار والتوبة ويستحب ان يتصدق بدينار ان كان فراق
 له الحيف وينصف ان كان في اخره ويكفر مستحدا والثامن وجوب الغسل او
 التيميم عند الانقطاع واما الاربعة المختصة بالحيف فالها تعلق انقضاء
 العدة به وثانيها الاستبراء وثالثها الحكم ببلوغها واربعا الفصل بين طائفة
 السنة والبرعة واما الاستحاضة فحدث اصغر كالرغاف **تذنب** في حكمه
 الجنابة والحديث اما الاول ففما النفاس الا انه لا يسقط الصلاة ولا
 يحرم الصوم والجماع ولو قبل الوضوء واذا اراد ان ياكل ويشرب يغسل
 يده وفيه ويجوز حروجه لحوائجه واما حكم الحدث فثالث الاول حرمة الصلاة
 والسجدة مطلقا والثاني حرمة مستر ما قبله ثامة وكتب التفسير ولو
 بعد غسل اليد ولكن يجوز دفع المصحف الى الصبيان ولا باءس كنب الاجلث
 والفقه والاذكار والمستحب ان لا يفعل والثالث كراهية الطواف ويجوز له
 قراءة القرآن ودخول المسجد ثم ان الحدث ان استوعب وقت صلاة بان لم
 يوجد فيه زمان حال عنه يسع الوضوء والصلاة تسمى عذرا وصحبه معذورا
 وصحبه العذر وحكمه ان لا ينقض وضوءه من ذلك الحدث تجزؤه العذر
 خروج وقت مكتوبة فيصلي في الوقت مثلا من الفرائض والنوافل ولا يجوز له

ان يسبح

ان يسبح حفا الا في الوقت ولا يجوز امامته لغير المعذور ثم في البقاء لا يشترط
 الاستيعاب بل يكفي وجوده في كل وقت مرة ولو لم يوجد في وقت تام سقط
 العذر من اول الانقطاع حتى لو انقطع في اثناء الوضوء او الصلاة ودام الا
 نقطاع الى اخر الوقت الثاني يعيد تلك الصلاة وان عاد خروج الوقت الثاني
 لا يعيد ولو عرض بعده دخول وقت فرض ينظر الى اخوه فان لم ينقطع يتوضا
 ويصلي ثم ان انقطع في اثناء الوقت الثاني يعيد تلك الصلاة وان استوعب
 الوقت الثاني لا يعيد لثبوت العذر من ابتداء العروض وانما قلنا من
 ذلك الحديث اذ لو توضا من احرفا من عذره تنقض وضوءه وان لم
 يخرج الوقت وان لم يسبل لا ينقض وان خرج الوقت وانما قلنا تجزؤه
 اذ لو توضا من عذره فعرض حدث اخر ينقض وضوءه في الحال وان لم يخرج
 ولم يسبل من عذره لا ينقض بخروج الوقت وان سال الدم من احد من حريمه
 فقط فتوضا ثم سال من الاخر تنقض وضوءه وان سال دم منها فتوضا
 فانقطع من احدهما لا ينقض والجدي والدما مبل قروح لا واحدة حتى
 لو توضا وبعضها غير سائل ثم سال ان ينقض ولو توضا وكلها سائل
 لا ينقض ولو خرج الوقت وهو في الصلاة يستأنف ولا يسلم لان الانتقاض
 بالحدث السابق حقيقة الا ان ينقطع قبل الوضوء ودام حتى خرج الوقت
 وهو في الصلاة فلا ينقض وضوءه ولا تنقض صلواته ولو توضا
 المعذور بغير حاجة ثم سال عذره انتقض وضوءه وكذا لو توضا للصلاة
 قبل وقتها وان قدر العذر على منع السيلان بالربط ونحوه يلزمه

ويخرج من العذر بخلاف الخافض كمن سبق وان سال عن السجود ولم يسئل
بدونه يوم قانا او قاعدا وكذا لو سال عن القيام يصلي قاعدا كما ان
من عجز عن القراءة لو قام يصلي قاعدا بخلاف من لو استلقى لم يسئل فانه لا
يصلي مستلقيا واما اصل ثوب العزود اكثر من قدر الدرع فعليه غسله
ان كان مقيدا وان كان بحال لو غلبت ثانيا قبل الفراغ من الصلوة
جاذله ان لا يغسله

ثم تصنيف يعون الله تعالى وقت الصلوة الكبرى يوم التروية سنة سبع ولبعين
وسنة ثمة الهجرة النبوية صلى الله تعالى عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي هدينا الى طريق السنة والجماعة بفضل العظم
والصلوة والتلام على رسوله وحبيبه محمد الذي كان على
خلق عظيم وعلى اله واصحابه الداعين الى صراط مستقيم
اقام بعد فيقول العبد الضعيف المذنب ابو المنتهى عصمه
الله تعالى الكبر والكرم عن الخطايا والمعاصي ومن الاعتقاد
الفاسد العقيم ان كتاب الفقه الاكبر الذي صنعه الامام
الاعظم كتاب صحيح مقبول قال الشيخ الامام فخر الاسلام على
البرذوي في اصول الفقه العلم نوعان علم التوحيد
والصفات وعلم الشرائع والاحكام والاصل في النوع
الاو هو التسلسل بالكتب والسنة ونجانبته الهوى

والبدعة

والبدعة ولزوم طريق السنة والجماعة الذي كان عليه
الصحيح والتابعين ومعه عليه الصلوات وهو الذي عليه
ادركنا مشايخنا وكما عايننا ذلك سلفنا اعني ابا حنيفة
وابا يوسف ومحمدا وعامة اصحابهم وقد صنف ابو حنيفة
رحمة الله في ذلك الفقه الاكبر وذكر فيه اثبت الصفات
وانتقدت نقد يوجب الشرح الله تعالى عز وجل وان ذلك
كله بحسب الله تعالى الى هنا فارد ان اجمع كتابي من الكتاب
والسنة ومن الكتب المعتمدة حتى تكون شرحا لهذه الكتب
الشرقية للطيف قال الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله عليه
اصل التوحيد اي هذه الكتب في بيان حقيقة التوحيد وهو
التوحيد في اللغة الحكم وان الشريعة واحد العلم بانه واحد
وفي الاصطلاح التوحيد وهو تحريك الذات الالهية عن
كل ما يقوى في الافهام ويتجلى في الاوهام والادهاان ومغنى
كون الله تعالى واحدا في الانقسام في ذاته تعالى وفي الشبه والتركيب
في ذاته وصفاته والاعتقاد في قوله وما يصح الاعتقاد عليه
يعلم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور
وهو حكم جازم يقبل التشكيك وعند البعض في الظن ايضا
فان الظن الغالب الذي لا يحكم معه احتمال النقيض معترف
الايان فان ايمان اكثر العوام كذلك يجب ان يقول امت بالله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدينا الى طريق السنة والجماعة بفضل العظم

الصالحين

وملائكة وكتبه ورسوله وبعث بعدكوا والقدر خير شرة
من الله تعالى قال ان يقول ولم يقل ان يؤمن بل علم ان
قراد ركبت في الايمان لان اصل الايمان الاقرار والتصديق
بالانبياء الستة المذكورة لقوله في الايمان ان تؤمن بالله
وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر
خير بشر وملائكة عند اكثر المسلمين اجما لطيفة فادرك
علم التشكيك بالشكال المختلفة منقسم الى قسمين قسمهم
المتفرق في معرفة الحق والتنزه وهم العلويون والملائكة
المقربون وقسم يدبر الامر السما على الارض على ما سبق
به القضاء ويرى العلم الاله في شرف سماوية ومنهم ارضية
والايمان بالكتب هو التصديق بالمازوم بوجودها وبانها
كلام الله تعالى وجميع الكتب المنزلة على رسالته واربعة
كتب انزل على ادم عليه الصلوة والسلام منها عشر صحايف
على نبي عليه السلام خمسون صحيفة وعما ادرس على السلام
ثلثون صحيفة وعما ادرهم على السلام عشر صحايف والقرآن
على موسى عليه السلام واليود على داود عليه السلام والفرقان
والسفر من له شريعة وكتاب فيكون احص من النبي
عند بعض العلماء هو مراد النبي والايمان لادم لكل
نبي انزل عليه كتابا او لم ينزل البعث هو ان يبعث الله

ان يبعث الله تعالى الموتى من القبور بان يجمع اجزاءهم الا
صلية ويعيد الارواح اليها والقدر مصدر بمعنى المقدور و
المقدور بمعنى المقدور خيره مجرور بدل من المقدور بدل البعض
من الكل وشرف معطوف عليه رواى عن ابا بكر وعمر بن الخطاب
رضي الله عنهما ناظرا في مسألة القدر ان ابا بكر كان يقول
الحسن من الله تعالى والسبب من انفسنا ولا نعلم حتى
يضيف الكل الى الله تعالى فذكر اذ لك رسول الله عليه السلام فقال
عليه السلام ان اول من تكلم بالقدر من جميع الخلق كلهم جبرائيل
وميكائيل فكان جبرائيل يقول مثل مقالته باعمر وكان
ميكائيل يقول مثل مقالته يا ابا بكر ففتح كما اسرافل
فقطعه بينهما ان القدر كاله خيره وشرف من الله عز وجل
ثم قال النبي عليه السلام وهذا قضائي بينكما ثم قال النبي عليه السلام
يا ابا بكر لو اراد الله ان لا يعصى ما خلق ابليس عليه اللعنة
والجسد والميزان والجنة والنار حق كاله الميزان عبارة
عما يعرف به مفاد الاعمال والعقل فامر عن ادراك كيفية
والله تعالى واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق انه لا
شريك له قد يقال واحد ويراد به نصف الاثنين وهو ما
يفتح به العدد وهذا معنى الواحد من طريق العدد وقد يقال واحد
ويراد به ان لا شريك له ولا نظير له ولا مثل له بحسب انه و

وصفاته اوجع ذلك فانه تعالى واحد على معنى لا شريك له
ولا نظير له ولا مثل له في ذاته وصفاته لم يلد ولم يولد
بهذا رد قول النصارى واليهود في ولدينه المسيح وعزير
وقول الفلاسفة في تولد عقل عن واجب الوجود فان قولهم
في ذلك باطل لان الله تعالى هو الصمد يعني السيد الغني عن كل شيء
الذي يفتقر اليه كل شيء سواه ولم يكن له كفوا احد اى ولم يكن
شيء من الوجودات مماثلة له لا تشبه شيئا من الاشياء من خلقه
اي لا تشبهه تعالى شيئا من المخلوقات والمخلوقات كلها له ولا تشبه
من خلقه اى ولا تشبه شيئا من مخلوقاته له لانه في الوجود لان وجود
واجب الوجود لذاته ومكواه ممكن ولانه العلم ولانه القدرة
ولانه سائر الصفات وهو ظاهر علم ان الله تعالى واحد لا شريك له
قديم لا اول له اى لا اخر له لم يزل ولا يزال بتمامه وصفاته
الذاتية والفعلية اى لم يحد له اسم من بتمامه ولا صفات من صفاته
والفرق بين صفة الذات وصفة الفعل ان كل صفة ان كان
يوصف الله تعالى بغيرها فهو من صفات الذات الفعل وان كان لا
يوصف بغيرها فهو من صفات الذات وفي الفتوى الظهر بانه
اذا خلف عن صفة الله تعالى ينظر الى تلك الصفة ان كانت من
صفات الذات يكون عينيا وان كانت من صفات الفعل لا يكون
عينيا فاذا قام وعزة الله يكون عينيا لان الله تعالى لا يوصف

بصندها

بصندها ولو بعض الله وكخط الله تعالى لا يكون عينيا لان
بصندها وهو الوجودات اما وصفاته فله الذاتية فالحياة فان الله
تعالى حي بجماله التي هي صفة اذلية والقدرة فانه قادر على كل شيء
بقدرته التي هي صفة اذلية والعلم فانه تعالى عالم بجميع الوجودات
ويعلم الجهر وما يخفى بعلمه الذي هو صفة اذلية والكلان فانه
تعالى عالم متكلم بكلامه الذي هو صفة اذلية وكلامه الله تعالى
لا يشبه كلام الخلق لانهم يتكلمون بالآلة والحروف والله تعالى
يتكلم بلا آلة ولا حروف والسمع فانه تعالى سميع بلا صوت
والكلية بسمعه القديم الذي هو صفة في الازل والبصيرة
تعالى بصيرة لا تشكال والالوان بصره القديم الذي هو صفة
في الازل والارادة فانه تعالى يريد بادرادته القدسية ما كان
وما يكون فلا يكون في الدنيا ولا في الاخرة شيء صغيرا و
كبير خيرا وشر قبيلا او كثير نفع او ضرر فوزا وخسرا زيادة
او نقصان الابدان فانه تعالى ومشيته فاشاء الله تعالى كان
وما لم يشاء لم يكن وانه تعالى فقال لما يريد لاداد لادادته
ومشيته ولا معقب لحكمه ومن صفاته الذاتية الاحديته و
الصمدية والعظمة والكبرياء وغيرها واما صفات الفعلية
فالتخليق والترتيب والانشاء والادبراع والنزع و
غير ذلك من صفات الفعلية كالايجاد والاموات والنبط

والانماء والتصوير وغيرها والتخليق والانشاء والضع
بمعنى واحد وهو احسن الشئ بعد ان لم يكن مواء كان على
مثال سابق اولاد والابواب احسن الشئ بعد ان لم يكن الاعلى
مثال سابق والترزيق احسن رزق الشئ وتمكينه من الانتفاع
لم يزل ولا يزل بصفاته واهماته يعني ان الله تعالى مع صفاته
اذ لم يزل ولا يزل له وابدى لانهاية له لم يحدث له صفة ولا شيء
له لو حدث له تعاضد من صفاته او زالت عنه كان قبل حدوث
تلك الصفة وبعد زوالها ناقصا وهو محال فثبت انه لم
يحدث له صفة ولا شيء لان من كان له علم في الازل كان عالما
في الازل لم يزل عالما بعلمه والعلم صفة في الازل اي في القدم
وقادرا بقدرته والقدرة صفة في الازل وخالفنا بخلقنا
والتخليق صفة في الازل وفاعلا بفعله والفعل صفة في الازل
الفعل بالقياس مصدر وبالكرام وهو ههنا بالفتح بمعنى التكوين
والتخليق والديجاد وقول الامام الاعظم لم يزل عالما
بعلمه اه يرد قول المعتزلة فانهم قالوا صفات الله تعالى غير ذاته
وهو قادر و عالم بحد ذاته لا بالعلم والقدرة وكيف لنا
دليلا قول الامام الاعظم وسائر الائمة المهدي والدين
من اهل السنة والجماعة ونقول كما قال الائمة صفات الله تعالى ليست
عين ذاته ولا غير ذاته ولا يجب علينا التفتقضا في مثل هذه

المسئلة

المسئلة والفاعل هو الله تعالى والفعل صفة في الازل والفعل
مخلوق وفعل الله تعالى غير مخلوق يعني اذا فعل شيئا بفعله بفعله
الذي هو له صفة اذلية لا بفعل حادث لان الحادث هو اثر
فعله لا فعله بخلاف المفعول فانه محل وقوع اثر الفعل وهو مخلوق
بالانفاق وصفاته مبتداه في الازل خبره اي صفاته الذاتية
والفعلية ثابتة في الازل غير محدثة خبره خبره ولا مخلوقة
عطف نفيري ومن قال انها اي صفاته وذاتية كانت او
فعلية مخلوقة او محدثة او وقفه هو ان لا يحكم بوجود
الصفة ولا بعدمها اما العناد او شك فيها اي في وجوده
صفاته او في اذاتها والشك في اللغة خلاف اليقين واليقين
العلم وذهاب الشك وانما قال الامام الاعظم فهو كما قبله
لان الايمان هو التصديق بمعنى اذعان القلب وقبوله بوجوه
جود الباري ووحدايته وما يوصفان فان صفاته من
جملة المؤمن به فمن لم يؤمن بها يكون جاهلا بالله اي الجهل و
الشك الموجب الكفر خصوصا بصفات الله المذكورة اعني
الحياة والقدرة والعلم والكلام والسمع البصر والادارة
والتخليق والترزيق وقرنين وجه ذلك مختصر حكمة النبوة
وصفاته وكافرا به وبانبيائه والقران كالتكليف الله تعالى هو
اللغة مصدر بمعنى الجمع والظم يقال قرأه الشئ قرأنا اي جمعة

جمعا وبغية القراءة قراءة الكتاب قراءة قراءة ما يجمع السورة
 وبطرها ولهذا يسمى قراءنا فيكون المصدر بمعنى المفاعل و
 يجوز ان يكون القراء بمعنى المقرولانه يقرأ ويتلى فيكون المصدر
 بمعنى المفعول والمراد به طرنا كلام الله تعالى الذي هو صفة
 لا المنظوم العربي وقيل هو النظم والمعنى جميعا في المصنف مكتوب
 جمع مصنف بضم الميم يعني ان كلام الله الذي هو صفة له مكتوب
 في المصنف بواسطة الحروف وفي القلبي محفوظ اي باللفظ
 المحيية وعلى الالسن مقرر اي بالحروف والمقفظة المسبوغة وعلى
 النبي منزل اي بالحروف والمقفظة المسبوغة بواسطة الملك ولفظنا
 اي تلفظنا بالقراء من مخلوق وكتابنا له مخلوق وقرأنا له
 مخلوق لان ذلك كله من افعالنا كلها مخلوقة بتخليق الله
 والقراءة اي كلام الله تعالى غير مخلوق والحروف والكاغرو
 الكتابة كلها مخلوقة لانها افعال العباد وكلام الله تعالى غير
 مخلوق لان الكتابة والحروف والكتا والاديا كلها الهة القراءة
 لحاجة العباد اليها وكلام الله تعالى قائم بذاته ومعناه مقرر
 بهذه الاشياء فصح بان كلام الله تعالى مخلوق فهو كقوله الله
 العظيم ومن قال القرآن مخلوق وادابه الكلام اللفظي القائم بذاته
 كما مذيب الكراميته يكون كافرا لانه في الصفة الازلية وجعل
 الباري تعالى لا يجوز ان يحد ومن قال القرآن مخلوق وادابه

وفعالنا

في

في الكلام الذي يكون كافرا ومن قال القراءة مخلوق وادابه
 من الكلام اللفظي القائم بذاته الله تعالى ومن لم يرد في الكلام
 الازلي لا يكون كافرا لكن من الاطلاق خطأ لانه يوم الكفر
 وما ذكر الله في القرآن حكاية عن موسى عليه السلام وغيره في الانبياء
 عليهم السلام وعن فرعون وابليس فان ذلك كله كلام الله تعالى
 اخبار عنهم وكلام الله غير مخلوق وكلام موسى وغيره من المخلوقين
 والقراء كلام الله لا كلامهم يعني ان ما ذكره الله تعالى في القرآن اخبارا
 عن موسى وعيسى وغيرهما من الانبياء وفرعون وابليس فان قال
 ذلك بكلام القديم الذي لم يزل الدالة عليه النوع المحفوظ
 في خلق السموات والارض لا بكلام حادث وعلم حادث حاصل بعد
 سمعهم والادخبار نقل المعنى لا باللفظ لان كلام موسى وغيره
 من المخلوقين مخلوق وكلام الله تعالى غير مخلوق ويؤيده ان قوله
 ثلث ايات من القرآن بالغ حد التجاوز وليس ذلك من البشر
 ومن المعلوم ان ما نقل من المخلوقين في القرآن يزيد على ثلث
 ايات فيكون القرآن كلام الله لا كلامهم فاذا افرق بين
 الققص المذكورة في القرآن وبين اية الكرسي وسورة الاخلاص
 في كون كل واحد منها كلام الله تعالى وسمع موسى كلام الله تعالى
 يعني وسمع موسى من الله تعالى بواسطة كلام قديم القائم بذاته
 كما جاء في قوله تعالى وكلمهم الله موسى تكليما والله تعالى فادري ان

ان يتكلم المخلوق من الجهرت او الجهره الواحدة بدلالة وبالسمة
 كالحروف والاصوات لاحتياجها اليها في فهم كلام الالهي فانه على ذلك
 قديم لانه على كل شيء قديم قيل كان موسى عليه السلام اذا كلم الله تعالى
 يسمع كلامه من باطن الغمام الذي كان كالعمود وقرب غشا الغمام
 وقدر ان الله متكلم ولم يكن كلام موسى عليه السلام بان قال موسى
 في الالهي بلا صوت ولا حرف يا موسى ان انا اريدك فاخضع لعبيدك
 ولمحمد عليه السلام فلما اتىها نودي يا موسى اني اريدك فاخضع لعبيدك
 والله تعالى علم في الالهي انه ينزل القرآن على محمد عليه السلام ويجزم
 بقصص الانبياء لو غيرهم ويأمرهم وينههم ولما بين الامام الا
 عظم الامر في صفة الكلام انه لا يتوقف على حصول المحاط به
 ان يبين الامر وسائر الصفات كذلك دفع التوقف احتصاص
 من الحكم بصفة الكلام فقام وقد كان الله في الالهي ولم يخلق الخلق
 واكتفى بالصفة الفعلية ولم يذكر من الصفات الذاتية لان توقف
 الصفة الفعلية على وجود التعلق اظهر من الصفة الذاتية بالطريق
 الاولى واختار من الصفة الفعلية الخلق لانه اعم لوجوده
 ضمن كل صفة ولما دفع الوهم عاد الى تحقيق ما هو بصدده فقام
 فلما كلم الله موسى كلم بلامه الذي هو صفة الالهي لان كلامه
 له اذ لم يبدى لا يتغير ولا يتبدل ولا لم يشبه صفة الخلق كما لا يشبه
 ذاته تعالى والخلق قال الامام الاعظم وصفاته كلها ذاتية

كانت

كانت او فعلية بخلاف صفات المخلوقين وذلك لانه عالم يعلم
 يعلم لا كعلمنا لانه علمنا حادث الالهي عن معارضة الوهم و
 قديم قبل ان يكون ضروريا وكذا تصور او تصديقا
 وبقدر لا كقدرنا لان قدرة الله تعالى قديمة ومؤثرة بالاجاد
 وقدرتنا حديثة غير مؤثرة ونحن لا نقدر الا على بعض الاشياء
 بالالهي والصفات والاصناف والله يقدر بقدره القوية على جميع الاشياء
 لا بالالهي ولا مشاركة غيره ويرى لا كروينا لاننا نرى الكمال والو ان
 بالالهي والشروط والله تعالى يرى الكمال والدوان الذي هو صفة في
 الالهي لا بالالهي وبشرط وانه تعالى تكلم بالالهي وبشرط وسمع له
 كسمعنا لاننا نسمع بالالهي والشروط والله يسمع الكمال والاحوال
 كلها بسمعة القديم لا بالالهي من اذنه وضام ولا بشرط زمان ومكان
 وجهرته وقربه غير نحن نتكلم بالالهي والحروف والله تعالى يتكلم بالالهي
 ولا يعرف بالحروف مخلوقة لانه المؤلف المخلوق مخلوق لا من
 المؤلف المخلوق كلام الله تعالى غير مخلوق قديم قائم بذاته لا تقبل
 الانفصال والافراق بالانتقال الى القلوب والاذان وهو تعالى لقوله
 تعالى قل اي شيء اكبر شهادة قل الله لا كما اتينا لقوله ليس بشئ ومعنى
 الشئ الثابت ومعنى الثابت الوجود وفي اكثر النسخ بيان اي
 شيء ذلك الشئ اي ان تشبهه بلا جسم من ابيان لقوله لا كما اتينا
 لان كل جسم منقسم وكل منقسم مركب وكل مركب محدث وكل محدث

ما زماز ومكانه وجهرته ومقاله
 لا كعلمنا لانه علمنا حادث الالهي عن معارضة الوهم و

محتاج الى المحرث فكل جسم ممكن محتاج الى واجب الوجود ولا يجوز
لان الجوهر يكون محالاً لا عراضاً والمؤكد والله تعالى منزه عن ذلك
ولا عرض لان العرض لا يقوم بذاته بل يفتقر الى محل يقوم فيكون
ممكناً ولا حركته لان الحركه تعريف الماهية بذكر اجزاها وواجب الوجود
فلا يجوز له فتمنع ان يكون له حركه والحركه يكون بمعنى الزمان ولا نهاية
لله تعالى ولا ضرورة اي لا ضرورة ولا كف له ولا بد له التنبأ كسر الشل
والظهور لا يقتل له اي لا شريك له في النوع لا نوع له كما لا جنس
ولما انه الاشتراك في النوع فاذا قيل بهما متساويان كان معناه
انهما متفقان في الماهية النوعية ولم يدور وجه ونفس كما ذكر الله تعالى
في القرآن بقوله تعالى الله فوق ايديهم وبقوله وبقو وجه ربك
وبقوله حكايته عن علي عليه السلام نعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في
نفسك وفي بعض النسخ فاذكره الله تعالى القراءة من ذكر الوجه
واليد والنفس فهو وصف بلا كيف اي اصلها معلوم ووصفها
مجهول لنا فلا يبطل اصل العلوم بالتشابه والفجر عن ذلك
الوصف مروي عن احمد بن حنبل رحمه ان الكيفية مجهول والحث
عنها بدعي ولا يقال ان يده قدرته او نعمة لان فيه اي في هذا القول
ابطال الصفة التي دل عليها القرآن وهو اي ابطال الصفة التي دل
عليها قول القرآن قوله اهل القدر والاعتزال عطف الحاصل على
العام لان اهل القدر وهم المعتزلة والامامية من الشيعة

فكل

فكل المعتزلة قدرته وليست كل قدرية معتزلة قال رسول الله تعالى
صلى الله عليه وسلم لكال انه محوس ومحوس بنزه الذين يقولون لا
قدر من ملك منهم فلا يشهد وجناده ومن مرض منهم فلا تعود لهم
شيعة الدجال وحق على الله تعالى ان يلحقهم بالدجال حق صدق رسول
وقال النبي صلى الله عليه وسلم الايمان بالقدر يذهب الهم وخون صدق رسول
ولكن يده صفة بلا كيفية وكذا امره ونف قال الشيخ الامام في الا
سلام على البزدوى في اصول الفقه وكذا ثبت اليد والوجه
عننا معلوم باصله متشابه بوصفه ولن يجوز ابطال الا بطل الدل
بالفجر عن ذلك الوصف واما ضللت المعتزلة من سده الوجه فانهم
دد الاصول لجرهم بالصفة وغيبة وضاؤه من صفاته تعالى
بلا كيف اي بلا بيان الكيفية فان لم يفسرها بجهولة لا غيبة
ضاؤه لا يشبه بقضينا ورضا ثنا فان الغيبة غلبات
دم الغلبة الرضاء امتلاء الاختيار حتى يفضي الى الظاهر فما من
الكيفية النفس كما الفرح والسرور والعشق والتعجب فان كل ما تابع
للمواضع المستلزم للتكبير المتناهي للوجود الذاتي خلق الله الاشياء
لان شئ يعجز خلق الله الموجودات كلها من مادة وكان الله تعالى
في الاصل بالاشياء قبل كونها اي قبل حدوثها وهو الذي قدر الاشياء و
فصيرها بتعليل للقول السابق والواو الاقول للحال كما قال وكيف
لا يكون عالماً بالاشياء قبل وقوعها والقضاء والتقدير

لا يكون الامع العلم قيل ومعنى قدرنا كتبنا وقال الزجاج قدرنا
 دبرنا واصل القضاء اتمام الشيء قوله كقوله تعالى وقضيت به وفعلا
 كقوله تعالى وقضيت به كقوله كذا في تفسير القضاء ولا يكون في الدنيا
 ولادة الاخرة شي والاعراض الالهية الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره
 وكتبه في اللوح المحفوظ قال النبي صلى الله عليه وسلم اقل ما خلق الله تعالى
 العلم ما ذا اكتب لي قال الله تعالى اكتب ما هو كائن الى يوم القيمة
 ولكن كتب الوصف لا بالحكم يعني كتب في اللوح المحفوظ كل شيء باو
 صافه من الحسن والقبح والطول والعرض والكبر والكنه والقلية
 والخفة والنفقة والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والظلمة
 والمضيئة والادارة والقدرة والكسب وغو ذلك من الاوصاف
 والاصوال والاخلاق ولم يكتب فيه شيء من المحرمات بوقوعه بل وصف
 ولا سبب مثله لم يكتب فيه ليكن ذير مؤمنا وليكن عمرا وكافرا ولو كتب
 كذلك كان ذير مجبور على الايمان وعمرا مجبور على الكفر لان ما
 يحكم الله تعالى بوقوعه فهو يقع البتة والله يحكم لا معقب حكمه
 لكن كتب فيه ان ذير يكون مؤمنا باختياره وقدرته ويريد الايمان
 ولا يريد الكفر وكتب فيه ان عمرا يكتب الوصف لا بالحكم هو تقي الجبر
 في افعال العباد وابطال مذهب الجبرية والقضاء والقدرة والهيئة
 صفاته في الاصل لا كيف اي بلا بيان كيفية يعني ان هذه الصفات
 ثابتة بالكتب والسنة واجماع الامة لانها من المتشابهة

القاضي

من الجواهر

ولكن كتب في
 في الاصل من في الاصل
 ويريد الكفر ولا يريد الايمان
 يكون كافرا باختياره وقدرته

وما يعلم

وما يعلم تناولها الا الله تعالى فاعطها مجرول لا طريق للعقل
 ان يدركها بالاجتهاد وكذلك كل صفة الله تعالى لا يشبهه
 صفة المخلوق كما لا يشبهه انه ذوات المخلوق يعلم الله تعالى المعدوم
 في حال عدمه معدوما ويعلم انه كيف يكون اذا وجد في حال
 وجوده موجودا ويعلم او نه كيف يكون فناؤه ويعلم الله تعالى
 القائم في حال قيامه قائما واذا فعد فعد فاعدا في حال فعوده
 من غير ان يتغير علمه او يحدث له علم ولكن التغير والاختلاف
 يحدث عند المخلوقين يعني ان الله يعلم الاشياء بعلم القديم الا ان
 لم يزل موصوفا به في ازل الازل لا يعلم متجددا ولا يتغير علمه
 بتغير الاشياء واختلافها وحديثها وعلم الله تعالى واحد والمعلوم
 متعددة خلق الله المخلوق سلما اى جاليا عن الكفر والايان الذين
 يكتبها في الدنيا ثم خاطبهم عند البلوغ مع العقل وامرهم بالايمان
 والطاعة ونههم عن الكفر والعصيان فكفر من كفر بعد الله الاختيار
 والكاره وجوده الحق لا يجوز الانكار مع العلم بكونه حقا فخذلان الله
 تعالى به يعني ذلك الانكار والمجور سبب خذلان الله تعالى من الكفر
 وفي مختار الصحاح يخذل بالضم خذلان بكسر اللام تركه عون ونصرة
 وامن من امن بفعله الاختياري واقارده بالثاء وتصديقها
 لجنات بتوفيق الله تعالى به ونصرة التوفيق عبادة عن التائيف
 والتلخيص بين ارادة العبد وبين قضاء الله تعالى وقدره وهذا

يشمل الخير والشر وملاعاة وشقاوة ولكن جرة العادة تحيط
التوفيق لما يوافق العادة من جملة قضاء الله تعالى وقدره كما ان
الحداد عبادة عن الميل فخصص عن ميل الى الباطل كذا في احياء
العلوم اخرج ذرية ادم عليه السلام من صلبه فجعلهم عقلاء
حاطهم وامرهم بالادمان ونههم عن الكفر فافروا به بالربوبية
وكان ذلك منهم ايمان فهم يولدون على تلك الفطرة اي الايمان
وانما ساء الفطرة لانهم فطروا عليه والفطرة الحقة اتفق عامة
المفسرين وجمهور الصحابة والتابعين على ارجاع ذرية ادم
من ظهري واخذ الميثاق عليهم في عمرهم ومنهم من يقول عرض ذلك
ادواح الايمان ووجد الله بهذا العهد وذكروا هذا الميثاق
الوسل وانزال الكتب فلا يشبه العذر كذا في تفسيره ومن
كفر بعد ذلك فقد بدل وعينه اي بدل وغى ايمانه الفطري بالظن
بالكفر الذي اكتسب باحيائه بعد البلوغ ومن امن وصدق
بعد مروه الى دار التكليف وصيرورة عاقلا فقد ثبت عليه
اي ايمانه الذي حصل له يوم الميثاق وادام على ذلك الايمان
فان قيل هذا يناقض قوله اول خلق الله الخلق ليما من الكفر
والايمان قلنا معناه خلق الله تعالى الخلق ليما من الايمان الكبي
متصفا بالايمان الفطري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
كل مولود يولد على الفطرة الفطرية فابواه يهودانه او ينصرانه او

او يمجسان او يمجسان دليل على ان اطفال المسلمين واطفال الكافرين
مؤمنون بالايمان الفطري ولم يجبر احد من خلقه على الكفر ولا
على الايمان يعني ان الله تعالى لا يخلق الكفر والايمان في قلب العبد بل
الجبر والاكراه بل يخلقها باختيار العبد ورضايه ومحبة الذي
ان الايمان محبوب المؤمن والكفر مكروه ومبغوض ومنفود ومحبوب
للكافرين ولا يخلقهم موقفا اي لا يخلق الله الخلق مؤمنا بالايمان الكسبي
ولا كافرا ولكن خلقهم تخاصا والايمان والكفر فعل العباد يعني
ان الكفر والايمان والطاعة والعصيان من افعال العباد ويعلم
الله من يكفر في حال كفره كافرا فاذا امن بعد ذلك علم مؤمنا في حال
ايمانه ولجه من غير ان يتغير علمه وصفته لان كل متغير حادث وكل
حادث محتاج الى محقق عالم قادر في مختار فلو كان علمه تعالى متغيرا
كان حادثا ولزم ان يكون محلا للحدث تعالى الله عن ذلك وجميع
افعال العباد من الحركة والسكون كسبهم للحقيقة والله خالقها
الكفي اللغة طلب الذوق واصلاح المعوج والاصطلاح تعلق ارادة
العبد وقدرته بفعله فركته باعتبار نسبتها الى قدرته وارادته
تسمى مكسوبا وباعتبار نسبتها الى قدرته تعالى وارادته مخلوقا
وكذا سكونه وحركته وسكونه خلق كبري وصف للعبد وليس كسبا
له والى هذا الشيخ في شرح المقاصد وفي افعال العباد من الايمان
او قدرة العبد وادائه خلق للرب ووصف للعبد كسبي كسبه
والله اعلم

والكفر والطاعة والمعصية كلها بمنية أي غيبة الله تعالى
عنه وقضائه وقدرته قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء
بقدرته العز والكبر أعلم أن مذهب المعتزلة أن الله تعالى يريد
الابحان والطاعة من العبد والعبد يريد الكفر والمعصية
بنفسه فيقع مراد العبد ولا يقع مراد الله فيكون إرادة العبد غالبية
وإرادة الله تعالى مغلوبة وأما عندنا وكل ما أراد الله تعالى فهو واقع
فهو تعالى يريد الكفر من الكافر ويريد الإيمان من المؤمنين
وعلى هذا فإرادة الله تعالى غالبية وإرادة العبد مغلوبة والصالحا
كلها ما كانت واجبة بامر الله تعالى العباداة التي كانت واجبة على
العباد وهي كلها بامر الله تعالى ومحبة ورضائه وعلمه ومشيئته
فقضائه وتقديره والمعاصي كلها بعلمه وقضائه وتقديره ومشيئته
للمحبة ولا برضائه ولا بإمره قال الله تعالى والله لا يحب الفساد
قال الله تعالى ولا يرصه لعباده الكفر وقال الله تعالى قل إن الله لا ياء
مر بالفسخ أي يلقي من الكفر والمعاصي وقال المصنف في كتاب
الوصية قربان الأعمال بثلاثة فريضه وفضلية ومعصية فالفريضه
بامر الله تعالى ومشيئته ومحبة ورضائه وقضائه وقدره وتخليقه
وحكمه وعلمه وتوفيقه وكتابتها في اللوح المحفوظ والمعصية ليست
بامر الله تعالى ولكن بمنية لا لمحبة وبقضائه لا لراضائه وتقديره
وتخليقه لا بتوفيقه ومجزلاته لا بمعونته وعلمه وكتابتها في اللوح
المحفوظ أعلم أن المعاصي نوعان كبائر وصغائر وأما الكبائر فهو

تسح قال صواف ابن عسال قال هو دني لصاحبه اذهب ببناء
له هذا النبي فقال له صاحبه لا تقبل نبيا انه لو معك كان لم ارجع
فأتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه عن تسح أي بينات فقال
لهم ما رسول الله لا تشربوا باله شيئا ولا تسرفوا وتزنوا ولا تقتلوا
النفس المحرمه الله الآ بالحق ولا تمشوا بغيري إلى ذي سلطان
ليقتل ولا تسخروا ولا تشاكلوا الربوا ولا تقفوا لحضه ولا تولوا
الفراد يوم الزحف عليكم خاصة اليهود والذين تعبدوا في السبت
قال فقبلوا يديه ورجليه وقال شمرانك نبي الله قال فما منعكم
أن تتبعوني قالوا ان داود عليه السلام دعا ربه ان لا يزال من ذرية
نبيه وانا نخاف ان اتبعناك ان يقتلنا اليهود والانبيا عليهم
السلام كلهم منزهون عن الصغائر والكبائر والكفر والقبائح
يعني قبل النبوة وبعدها وقد كانت منهم ذلات ولخطايا مثال
الزلات اكل ادم عليه السلام الشجرة ومثال الخطايا قتل موسى
عليه السلام رجلا من قبط من قوم فرعون فانه لم يقصر قتله اصلا
بل قصده الضرب بغيره ليرفعه عن الاسرائيل فوقع الضرب قصدا
والقتل خطأ والقتل ذلة ايضا لان كل خطأ ذلة وليس كل ذلة
خطأ فبعضها عموم وحصوله مطلقا لان الذلة قد يكون بالخطأ
وقد يكون بالنبهان وقد يكون بالسهر وقد يكون بترك الواجب
والافضل قال الامام عمر السفي في التفسير انه سرفضي لا يطلقون

سهم الزلة على افعال الانبياء لانها نوع ذنب يقولون فعلوا
الفاضل وتركوا الافضل فعصوا عليه لان تركه الافضل منهم
بمنزلة ملك الواجب من الغير قيل زلة الانبياء والاولياء بسبب
القربة الى الله تعالى قال ابو سليمان اذا غي ما عمل داود عليه السلام
علا انفع له من الخطية ما زال يرب منها الى ربه حتى وصل اليه في
الخطية سبيل الفرار الى الله من نفسه ودينه وعهد النبي تعالى
عليه وسلم حبسه اي حبسه تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
نحن الاخرون ونحن السابقون يوم القيمة وان قال قول لا غير
فخر ابو ابيهم عليه السلام خليل الله وموسى كليم الله وادم عليه السلام
صفي الله وانا حبيب الله ومع لواء المحر يوم القيمة ثم اشار الامام
الاعظم بقوله وعنده الا فائتين اعني شريف محمد عليه السلام
وحفظ الامة عن قول النضاري قال ابو سليمان القاسم الانصاري
لما وصل محمد الى الدريجة العالية والمراتب الوضيعة في المعراج
اوحى الله تعالى اليه فقال يا محمد اسم شرفك قال يا رب ينسب الي
نفسك بالعبودية فانزف فيه قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبد
ليله من المسجد الحرام قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تطروني كما اطرو
نضاري عيسى بن مريم وقولوا عبده ورسوله كذا في المصادق
اي لا تجاوزوا عن المحلة في مدح كماله في نصاري في مدح عيسى عليه السلام
حتى كفروا فقالوا انه ابن الله وقولوه حتى انه عبده ورسوله

حتى

حتى لا تكون امثالهم ورسوله وبنيه لقوله تعالى محمد رسول الله
قوله تعالى يا ايها النبي اتق الله والنبي اعم من الرسول ويدل عليه
انه سئل عليه السلام عن الانبياء فقال مائة الف واربعه و
عشرون الفا قيل فكم الرسول منهم قال ثلثمائة وثلث عشر حيا
وعفوا او ضيقه اي مصطفىاه ومختاره قال رسول الله ان الله
اصطف كنانة من ولد اسمعيل واصطف من قريش من كنانة
واصطف قريشا بن هاشم واصطف ابنه عليا كذا في المصباح و
نقبي منقاه مثل مصطفىاه لفظ لان الله تعالى في وطره قلبه
عليه السلام في من صباوته عن المادة التي تنبع من النرة قال انس
رضي الله عنه ان رسول الله عليه وسلم اناه جبرائيل وهو يلعب
الغلمان فاخذ فصرعه فتق عن قلبه فاستخرج منه علفه فقال هذا
حظ الشيطان منك ثم غسله في طين من ذهب ثم مزج ثم لاه
واعاده في مكانه وجاء الغلمان يسعون الى امه يعني طهره فقالوا
ان محمدا قتل واستقبلوه وهو منقع اللون وقال انس رضي الله
فكنت ادى اثر المحيط في صدره ولم يعبر الصنم ولم يشرك بالله
طرفة عين قط يعني قبل النبوة وبعدها لان الانبياء عليهم السلام
معصومون عن الجمل بابنه تعالى قال عمار رضي الله عنه قيل للنبي عليه السلام
هل عبوة وثنا فط قال لا وقيل هل شرب خمر فط قال لا وما زلت
اعرف ان الذي هم عليه كفروا ما كنت ادرى ما كنت والديان ولم

ولم تركهم صغيرة ولا كبيرة قطا يعني قبل النبوة وبعدها
لما فرغ الامام الاعظم من ذكر اولاد بني اسرائيل في ذكر الخلفاء فقال
افضل الناس بعد النبي عليه السلام ابو بكر الصديق رضي الله عنه قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما طلعت الشمس ولا غربت على احد بعد
النبيين والمرسلين افضل من ابي بكر روى ان النبي عليه السلام
لما ذكر قصة العراج كذبوه وذهبوا الى ابي بكر وقالوا له ان صاحبك
يقول كذا وكذا فقال ابو بكر رضي الله عنه ان كان قد قال ذلك فمر صادق
ثم جاء رسول الله فذكر له رسول الله تلك التفاصيل فحكاها
شينا قال ابو بكر صدقت فلما تم الكلام قال ابو بكر رضي الله عنه
انك رسول الله حقا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك صدقيا حقا
كذبا تفسيروا كبريتم عن الخطي الفادق رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الاول وذيران من اهل السماء ووذيران من اهل الارض فاما
وذيران من اهل السماء فخير اهل وميكائيل واما وذيران من
اهل الارض فابو بكر وعمر من الصياح وودي عن ابن عباس رضي الله عنهما
مناقب خاصهم يهودى الى النبي عليه السلام ودعاه منافق الى لعب
ابن الاشرف ثم انها احتكا لادسوا الله فيكم الى اليهودى فلم يرض
المنافق فقال انما حكم الى عمر فقال اليهودى لعمر رضي الله عنه رسول الله
فلم يرض لفضائله وخاصهم اليكم فقال عمر رضي الله عنه المنافق كذلك
نعم فقال قفاما كانا حتى اخرج اليكما فدخل الى بيته فاخذ سيفه

ثم خرج

ثم خرج ففرض به عنق المنافق حتى رد فقتلوا وقال هذا افضلهم
يرض بقتلهم بقتل الله وقصناه رسول الله وقال جبرائيل ان
عمر فرق بين المخلوق والباطل فسمي الفادق كذا في تفسير القاض
ثم عثمان بن عفان ذو النورين لان النبي عليه السلام زوجته
رفية ولما ماتت زوجة النبي بنت ام كلثوم ولما ماتت ام كلثوم قال
لو كانت عندي ثالثة لزوجتكها فلم يرضى بذي النورين عن النبي رضي
لما امر رسول الله ببيعة الفضل كان عثمان رسول الله الامانة
فبايع الناس فقال رسول الله ان عثمان في حاجة الله وحاجة
رسول الله يا جديدي علي الاخرى فكانت يد رسول الله لعثمان
خير ام ايديهم لانفسهم مصابيح ثم علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال رسول الله
لعل انت من غزاة هادون من مؤمنين الا انه لابن عبد بن عابد بن
اي كانوا عابد بن الله تابئين علي الحق مع الحق اي كانوا مع الحق تعالى
عبادتهم يعني عبوديه بالصدق والادخال من الخشوع والخضوع
تولاهم اي تحبهم جميعا اي جميع الخلفاء الاربعة لا تفرق بينهم بحسب البعض
ويبعض البعض والوافضل بعض الخلفاء الثلاثة فرفضوا المولى
الحق والحوادج البعضوا عليهم فخرجوا عن الصراط المستقيم ولا نذكر
احدا من اصحاب رسول الله الا بلحاظ يعني ان اعتقاد اهل السنة و
جماعة تذكركم جميع الصحابة والثناء عليهم كما ان الله تعالى ورسوله
عليهم وما جرى بين علي وبين معاوية كان مبينا على الاجتهاد

وكذا الاحياء عن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هو الاصحاح
 فانهم خياركم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يظهر الكذب
 منه مصابيح ولا تكفر من ابدن من الذنوب وان كانت كبيرة
 اذا لم يتخلها يعنى ولا تكفر من ابدن كما يكفر الخواص من
 تركب الكبيرة اما ان اخل معصية وقد ثبت بدليل قاطع فهو
 كافرا به لان اخل لا تكذب بالله تعالى ورسوله ولا تزيل عنه
 اى عن الملة الذى ارتكب كبيرة غيوبة اسم الايمان ونسبنا
 حقيقة اشار به الى الملة بمؤمننا حقيقة وهذا يدل على
 اتحاد الملة والايمان ويجوز ان يكون تركب الكبيرة مؤثرا
 فاسقا غير كافرا الفسق هو الخروج عن طاعة الله تعالى وتعالى
 الكبيرة وقال صدر الشريعة فالكبيرة كل شئ فاحشة كاللواط
 ونكاح منكوحه الاب وشتمها بنصف قاطع عقوبة في الدنيا والا
 خرة وقال المعتزلة تركب كبيرة فاسق لا يكون مؤمنا ولا كافرا
 واشتوا منزلة بين المنزلتين اى بين الكفر والايمان
 والمعتزلة الحنفية سنة اى ثابت جوازه بالسنة المشهورة حتى
 انكره فانه يحسن عليه الكفر لانه قريب من الخبر المتواتر والتراجيح
 في ليل شهر رمضان سنة هذا رد على الروافض فانهم انكروا التراجيح
 والمعتزلة الحنفية ومسحوا على ارجلهم بالحق قال صاحب الخلاصة
 وفي المسئلة ابو حنيفة عن مذهب السلف السنة والحجامة فقال

ان تفضل

ان تفضل الشيخين والحنين وترى المسح الحنفين وتصل
 خلف كل روفاجرو الله الهادى والصلوة خلف كل روفاجرو
 من المؤمنين ويكره لوجود ايمانه والكرامة لعدم اتهامه في
 الامور الدينية قال النبي صلى الله عليه وسلم صل خلف عالم نقي فكافنا
 صل خلف نبي من الانبياء ومن صل خلف النبي من الانبياء غفرلما
 تقدم من ذنبه يعنى الصغار ولا نقول ان المؤمن لا يضر الذنوب
 ولا نقول انه لا يدخل النار كما قالت المرجئية قال الامام
 الوازى في كتابه الرعين العاصم الذى ليس بكافر وكانت
 معصية كبيرة وفيه ثلثة اقوال احدهما قوله قطع قال بانه لا
 يعاقبه وهذا قوله مقاتل بن سليمان وقوله المرجئية وثانها قوله
 من قطع بانه يعاقبه هو قوله المعتزلة والخوارج وثالثها
 قوله لم ينقطع لادب العفو ولا بالعقاب وهو قوله اكثر الائمة
 وهو المختار ولا نقول انه اى المؤمن يحال فيها اى في نار جهنم
 وان كان فاسقا بعد ان يخرج من الدنيا مؤمنا خلافا
 للمعتزلة فانهم قطعوا بخلود الفاسق في عذاب نار جهنم ابد
 كالكافر ولا نقول ان حسناتنا مقبولة وكثاتنا مغفورة ونقول
 المرجئية ولكن نقول من عمل حسنة بجميع شرائطها من النية والاحكام
 وغيرها من الفرائض الحالية عن العيوب المفردة من الوباء والسمعة
 والعجب ولم يبطلها بالكفر والردة قال الله تعالى ومن يكفر بعد الايمان

فقد حبط عمله واما اذ تكلم بالكلمات فلا يفلح الطاعة ولا يبطل ثوابها
عند اهل السنة والجماعة حتى يخرج من الدنيا مؤمناً فان الله تعالى
لا يقبل من اهل قبلها منه ويستعملها بلا وجوب عليه ولا تحقيق
بل بفضل وعنه قال الله تعالى وعبد الله المؤمنين والمؤمنين حباً
وقال الله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقال الله تعالى ليخلف
الميعاد وما كان من السيات دون الشرك والكفر سواء كانت
تلك السيات صغيرة او كبيرة ولم يتبعها اي تلك السيات التي ليست
بشرك ولا كفر صاحبها حتى مات مؤمناً فاسقام امر عليه فانه اي ذلك
الفاستق في مشية الله تعالى ان شاء عذب بالنار عدلاته اخرج
منها فضلاً وان شاء عفى عنه ولم يعذب بالنار اصلاً بفضل
ودمته او بشفاعة الشافعين وفي بعض النسخ وان شاء عفى عنه
ولم يعذب بالنار ابدافيكوه المعنى ان من يعذب الله ابد المحل في
النار لانه الايمان يمنع الخلود والوفا اذ وقع في عمل من الاعمال
فانه اي الوفاء يبطله اجره قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تبطلوا
صدقاتكم بائن والاذى كالذي ينفق ما له رياء الناس وقال الله
عليه السلام لا يقبل الله عملاً فيه مقدار ذرة من الوفاء والمصنف ذكر
ابطال الاجر ولم يذكر ابطال العمل لهما باثبات الاجر والثواب
لان مقصر الاجر ومصلح الاعمال العمل وهو الاجر والثواب
وكذلك العباد العباد اذ وقع في العمل الاعمال فانه يبطل اجره

وعلم كالوفا لانه المعبود من مكر الله فلا يخاف من ذوالايمانه و
واعماله والامر من عذاب الله كفر والايه اي المعجزات ثابتة للانبياء
يعني ان حواقي العادة التي تصدر عن الانبياء كاحياء الاموات
والنجاد المات من بين الاصابع وكعدم احراق النار وغير ذلك
التي لان الله تعالى يريد بصدورها عنهم ان تكون علامة وذليلاً
على صدقهم ونبوتهم والكواهي الاولياء اي الحوادث التي تصدر عن
الاولياء نسي كوامت لان الله يريد بصدورها عنهم واعجازهم
والولاية اللغة القريب فاذا كان العبد قريباً من حضرت الله بسبب
كثرة طاعته وكثرة اجلاد كان الوفاء به منه بوجهه وفضله و
احسانه واما ان تكون لاعدائه اي لاعداء الله من الامور المحاربة
للعادة مثل البس و فرعون والدجال فادوى عن الاخبار انه
كأن ويكوه لهم لانهم ايت فانه بالانبياء ولا كوامتها
نما الاولياء او اهلهم واحفالهم ولكن نقيضها حاجاتهم
ولما كان مستبعداً عن العقول القاصرة قضاء حاجات اعدائه
دفع الامام العظيم ذلك وبين الحكمة وذلك لان الله يقضي
حاجات اعدائه لئلا يجرهم وعقوبته لهم فيفترقون بذلك اي بسبب
قضاء حاجاتهم ويزدادون طغياناً وكفراً فيستحقون لذلك
عذاباً من الله تعالى ولا تخشون الذين كفروا فاعلم انهم
خو لا تنفسهم غلامهم ليزدادوا اثماً ولهم عذاب مهين وذلك

جائز كل ممكن لا يستحيل في العقل وقوله قال الله يستدرجهم
 من حيث لا يعلمون وقال رسول الله اذا رايت الله تعالى يعطي العبد
 ما يحب هو مقيم على معصيته فانما ذلك منه استدراج كان الله تعالى
 خالق قبل ان يخلق وراذا قبل ان يرد فأكبر الامام الاعظم
 رحمه الله هذا الكلام للتوكيد اي كان الله تعالى خالق قبل وجود
 المخلوقات وراذا قبل وجود الازقين قادر قبل وجود المقدورين
 قادر قبل وجود المقهورين دافع قبل وجود المخومين معبود
 قبل وجود العابدين محيي قبل دعوات السائلين غنيا قبل وجود
 السبوات والارض ملكا قبل وجود المملكة والملوكين باقيا بعد
 فنا الخلق اجمعين والله تعالى يرى على صفة المجرور في الاخرة صيغة
 الدار بدل قول الله تعالى تلك الدار الاخرة تأتيت الاخر الذي هو
 نقبض الاول وانما سميت بالادرة لتأخيرها عن الدنيا وهي
 الصفة التي غلبت عليها الكمية وكذلك الدنيا انما سميت بالدنيا
 لدنوها وقرابها من الاخرة ويراه المؤمنون وهم في الجنة باعين
 رؤيتهم حاله فاعل يرى اي حال كونهم في الجنة قال رسول الله اذا دخل
 اهل الجنة الجنة يقول الله اني اريدون شيئا اريدكم فيقولون انا نبيض
 وجوهنا لم ندخلنا الجنة ونجنا من النار قال النبي صلى الله عليه وسلم فيرفع
 المحجب فينظرون الى وجه الله تعالى اعطوا شيئا احب اليهم من النظر
 الى ربهم ثم تلاه صلى الله عليه وسلم للذين احسنوا الحسنى وزيادة بل انسيبه

ولا كيفية

ولا كيفية خلافا للمثبته والمجته فلا يكون بينه وبين خلقه فرق
 حين يروونه والمسافة في اللغة البعد والمراد بها هذه الجبهة والمكان
 والمقابلة اعلم ان رؤية الله تعالى بالابصار في الاخرة حق معلوم
 ثابت بالنص لا بالعقل لانها من المتشابهات وصفها قال في الحرام
 على البرزخ في اصول الفقه مثال التشابه اثبت رؤية الله تعالى بالا
 بصار عيانا حقا في الدار الاخرة بنص القرآن بقوله تعالى وجوه يومئذ
 ناضرة الى ربها ناظرة ولانه موجود بصفاته الكمال وان يكون
 من مثاليه وغيره من صفات الكمال والمؤمن لا كرام بذلك اهل
 تلك اثبت الجبهة متمنع فصلا من تشابهها بوصف فوجبه التسليم المتشابه
 اعتقاد الحقيقة فيه والايان في اللغة التصديق وهو قبول الخبر
 بالقلب ومعناه بالترك انما هو في الشئ هو الاقرار بالبان و
 التصديق بالجنان بان الله تعالى واحد لا يشرك له موصو بصفاته
 الذاتية والعقلية وبان محمد رسول الله اي نبيه الذي بعثه بالكتب
 والشرعة فالاقراء وحده لا يكون ايمانا وكذلك المعرفة وحدها
 لانه لو كان ايمانا كان المنافقون كلهم مؤمنين قال الله تعالى حق
 المنافقين والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وقال الله في حق
 اهل الكتاب الذين اتيناهم اكتبنا يعرفون كما يعرفون ايمانهم
 فمن اراد ان يكون من امة محمد صلى الله عليه وسلم فقال بلسانه لا اله الا
 الله محمد رسول الله وصديق بقلبه معناه فهو مؤمن وان لم يعرف

الفرائض والمحرمات ثم اذا قيل له ان صلوات الحق في كل يوم
 وليدة فرض عليك فان صدق فرضها عليه وقبلها فهو
 ثابت على ايمانه وان انكرها ولم يقبلها فهو كافر وكذا سائر
 الفرائض والمحرمات الثابتة بدليل قطع من الكتب والسنة
 والاجماع وايمان اهل السماء والارض لا يزيد ولا ينقص
 من حرمته المؤمن به ويزيد وينقص من جرمته اليقين والتصديق
 يعني ان الايمان الملائكة وايمان الانس والجن لا يزيدو
 لا ينقص في الدنيا والاخرة لا من قال امن بالله وبما جاء من
 عنده وامن بالرسول الله وبما جاء من عنده رسول الله
 فقد اتم جميع ما يجب الايمان فهو مؤمن ومن امن ببعض ما يجب
 الايمان به بان امن بالله وملائكته وكتبه ورسله ولم يؤمن
 غيرها فهو كافر ايضا فلا فرق بين من يؤمن ببعض المؤمنين
 وبين من يكفر بكل مؤمن به فيكونها كافرين حقا والمؤمنون
 مستوون في الايمان بحسب المؤمنين به كما امر والتوحيد اى في
 الشريك في الالهية والربوبية والملائقية والاذلية والقدسية
 والقيومية والصدقية فمن تقي الشريك في بعضها فهو بعض
 فهو شرك لا موحيد فلا يزيد التوحيد ولا ينقص من هذا الوجه
 امام وجه التفكير والاعتدال في زيد وينقص وليس توحيد
 المستدل بالادلة العقلية كتوحيد العارف الواصل الى

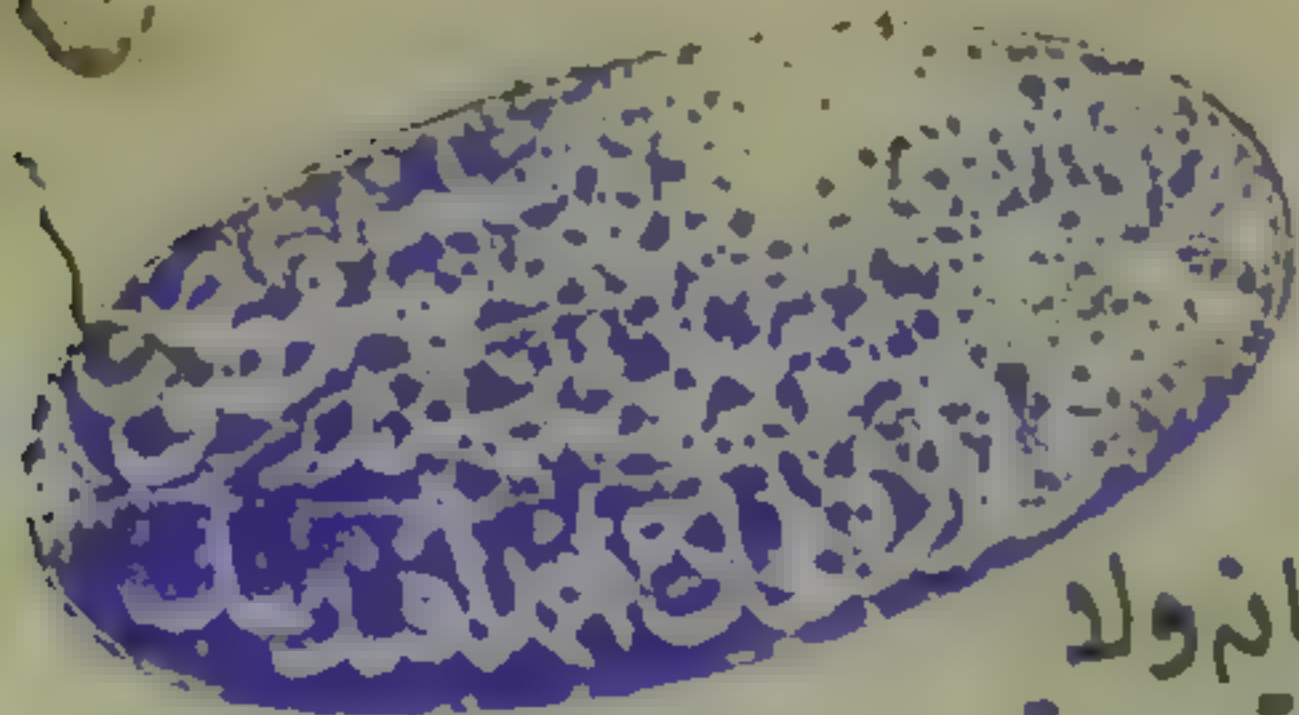
المكانة والمشاهدة والعارف الالهامية والعلوم الدينية
 وكذلك يستوى ايمانهم بهذا الوجه متفاضلون ومتعاونون
 في الاعمال اى في الطلعة الظاهرة والباطنة وهذا يدل على ان
 العمل الصالح ليس جزء من الايمان لان العمل يزيد وينقص ولا
 بعض الناس يصلي الصلوات الملائكية كلها وبعضهم يصلي بعضها
 وصلواتهم يصح بعضها وتصح ايضا الباطنة وصوم من صوم
 رمضان كله صوم صحيح وصوم من صام رمضان النصف هو
 صحيح لا باطل وفسر على هذا سائر الاعمال من الفرائض و
 النوافل والايمان ليس كذلك لان امان من امن ببعض
 ما يؤمن به ليس بان صحيح بل هو باطل لصوم من صام بعض يوم
 واحده ثم افطر والاعلام هو التسليم والانقياد لاوامر الله
 تعالى الصحاح التسليم بدال الوضوء بالحكم والانقياد والخضوع
 والخضوع والنواضع فمع العلم هو الوضوء بحكم الله تعالى يكون
 بعض الخياء فرضا ويكون بعض الخياء حلالا ويكون بعض
 من الخياء حراما بدلا اعتراضا وكذا استقبحا من طريق اللغة فرق
 بين الايمان والاعلام لان الايمان في اللغة عبارة عن التصديق
 قال الله تعالى وما انت بمؤمن لنا اى تصديق لنا والا لا عبارة
 عن التسليم والتصدق محل خاص وهو القلب واللسان ترجمانه و
 اما التسليم فانه عام في القلب واللسان والجوارح ويدل على كون

كونه العلم اعم في اللغة كونه المناقذين من المسلمين في اللغة وما
 كانوا مسلمين في الشريعة وما كانوا مؤمنين في اللغة قال تعالى
 قالت الاعراب انا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا لوجود الله
 عترف بالان اسلمنا لوجود الله في اللغة وليس الايمان في اللغة لعدم
 التصديق ولكن لا يكون اي لا يوجد في الحكم الشريعة ايمان بالاسلام
 لان الايمان هو الاقرار والتصديق الاولوية له تعالى كما هو بصفاء
 والاطمئنان في اقراره وصدق بوجده في التسليم والقبول لفرضية او امر الله
 تعالى وحقيق احكامه وشرعيه ولا يوجد سلام بهلا ايمان لان الاسلام
 هو التسليم والادنياد لاوامر الله تعالى وذلك لا يوجد بعد
 التصديق والادنياد فلا يعقل الشريعة مؤمن ليس لم او لم
 ليؤمن وهذا امر القوم بترادف الايمان والتقاد المعنى وبما كان
 نظره مع البطل اي الايمان والاسلام متلازمان لا ينفك الظاهر
 عن البطل والبطل عن الظاهر والدين لهم واقع على الايمان
 والاسلام والشرائع كلها يعني ان لفظ الدين قد يطلق ويراد به
 الايمان وقد يطلق ويراد به الاسلام شريعة محمد عليه السلام وقد
 يطلق ويراد به شريعة موسى وقد يطلق ويراد به عيسى وغيره
 من الرسل عليهم السلام نعرف الله تعالى حق معرفته اي نعرفه بالحق
 معرفة التي كلفنا به كما وصف الله تعالى في كتابه
 جميع صفاته التي وصف نفسه كتابه العظيم وكلامه القديم بجميع

الاسماء التي في الكتاب والسنة اي تقدر على معرفته بصفاته
 والسماته على التفصيل ولا تقدر على معرفته كنه ذاته تعالى وهذا معنى
 ما يقال ما عرفنا حق معرفتك وليس بقدر من احسان يعبد الله
 تعالى حق عبادته كما هو اهل له لان العباداة اجلال الرب وتعظيمه
 ولا نهاية بحلاله وعظمته فلا يقدر عبدان يأتي بالعبادة
 اللابنة لجلال الله تعالى وعظمته وكبريائه ولا يقدر عبدان
 يعبد الله تعالى عبادة مساوية اثوابه تعالى لان ثوابه واجره و
 بغير حساب وبغير ذوال واعمال العباد محاسب وعياد وال
 وكذلك لا يقدر عبدان يشرك الله تعالى شكره ويعبد ويحصى
 ونعمة الله تعالى لا تعد ولا تحصى قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله
 لا تحصوها ولكنه يعبره بامره كما امره بكتابه وسنة رسوله و
 يستوى المؤمنون كلهم في المعرفة واليقين والتوكل والمحبة
 والرضا والخوف والرجاء والايمان في ذلك المعرفة في اللغة
 بمعنى العلم وفي الاصطلاح هي العلم بالسمات تعالى وصفاته مع
 الصدق لله تعالى في معاملته واليقين في اللغة العلم الذي
 شك معه وفي الاصطلاح اليقين رؤية العيان بقوة الايمان
 لا بالحجة والبرهان وقد ذكر الله تعالى اليقين في القرآن العظيم
 على ثلاثة اوجه علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين فعلم
 اليقين ما يحصل عن الذكر وعين اليقين ما يحصل عن العيان

وحق اليقين اجتماعهما والاول لعوام العلماء والثاني لخواص
 العلماء والثالث للانبياء عليهم السلام والتوكل هو الثقة بما
 عند الله تعالى والياس على ما في ايدي الناس والمجته في اللغة المودة
 وفي الاصطلاح محبة العبد لله تعالى محبة حادثة في قلبه لا تو
 صف بوصف ولا توحد بحد او ضم واقرب اليه الفهم لفظ المحبة و
 قال بعض المشايخ محبة العبد لله تعالى التقدير وابتداء الرضاء
 وقلة الصبر على الله تعالى وكثرة التمسك بذكره دائما والرضا بغير
 القلب من القضاء اي المقضية المطاوعة في البلاد والخوف توقع
 حلول مكرهه او خوف محبوب والوجاه في اللغة الامل وفي الاص
 صطلاح تعلق القلب بمحصول محبوب في المستقبل والعلم ان الوجاه
 لا يتحقق الا مع الخوف كما ان الخوف لا يتحقق الا مع الوجاه فما
 متلازمان لان الوجاه بلا خوف امن وغرور ولا وجاه والخوف
 بلا رجاء قنوط والياس من رحمة الله تعالى اي المؤمنون يستوون
 كلهم في اوفاء شيا كان او حجة عبدا كان او حرة في المعرفة
 اي في وجوب معرفة الله اولادهم معرفة الاعمال من الفرائض و
 الواجبات والحلال والحرام قوله والديان في ذلك اي استوي
 المؤمنون في الديان بان المؤمنون يستوون في اصل المعرفة
 واصل اليقين واصل التوكل الى ويتفاوتون في عبادون الديان
 في ذلك كله يعجز ويتفاوتون المؤمنون كلهم في اموال المذكورة

حسب



وحسب كل واحد منهما وعمره وزيادته ونقصانه ولا
 يتفاوتون في الاعان بذلك كالمحسب منه لا يحسب في
 واليقين والله تعالى مصفل على عبادته عادل في عظم التوب
 ما يستوجب العبد اي المحبة العبد للحقا فاحسب وعد الله تعالى
 وحكمه قال الله تعالى جاء بالحسنة فله عشر امثالها وقال رسول
 عليه السلام كل عمل ابن ادم يضاعف الحسنة بعشر امثالها الى
 سبعمائة ضعف وقوله تفضل الله مني الخلق والذات لانه
 الوعد بالتوب والحكم به ليس بواجب على الله تعالى فهو تفضل واختيار
 من الله تعالى وقد عاقبنا الذنب عدلا منه اي عدلا من الله لانه تصف
 في حال الصلوة والظلمة التفرقة في ملك الغير بلا اذنه وقد
 يعفو فضله منه اي وقد يعفو عن الذنب صغيرا كان ذلك
 الذنب وكبير امقرونا بالتوبة او غير مقرون بها والعفو لقاط
 العذبة عن عاقبه قال تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده
 ويعفو عن السيئات وشفاعته الانبياء عليهم السلام حق
 وشفاعته النبي عليه السلام للمؤمنين الذين ولدوا من الكبار
 منهم المستوجبين للعقاب حق ثابت بالكتاب والسنة و
 واجماع الامة قال الله تعالى الذي يرفع عنه الذنوب و
 وهو اثبت الشفاعة لم اذن له بها قال رسول الله شفاعتي
 لاهل الكبار من امة من كذب بها لم ينلها وقال رسول الله شفاعتي

امية يوم القيمة ثلثة الانبياء ثم العلماء ثم الشهداء والشفاعة
 مصدر الشفع وهو يطرد قضاء حاجته غيره ثم تنقذ من الشفع وروى
 الاعمال بالوزان يوم القيمة حق قال تعالى والوزن يومئذ الحق
 والادقار بالوزن يوم القيمة من مذهب أهل السنة والجماعة
 والله تعالى أعلم بكيفية وقال الامام الاعظم في كتاب الوصية
 وقراءة الكتب حق لقوله تعالى اقرأ كتابك كيف ينفسك اليوم
 عليك حسابا وحوض النبي عليه السلام حق قال رسول الله صلى
 عليه وسلم من روى حديثي بغير ما رويته مني لم يضره
 المسد ويكون له من الاجر كمن شرب من لبن ابراهيم الخليل
 فيما بين الخوض بالحيد يوم القيمة حق وان لم يكن له الجنة
 قطع السيئات علمه حق جاز قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مظلة لا
 خيمة من عرض او شئ فليست له الجنة اليوم اقبل ان لا يكون دينار
 ولا درهم ان كان له عمل صالح اخذ به من بعد مماته وان
 لم يكن له حسنة اخذ منه السيئات صاحبه فحمل عليه وقال رسول الله
 اتدرون من المفلس قالوا المفلس فنام لادن رحمه الله ولادمتاع له
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان المفلس من امة ياتي يوم القيمة بصلوة
 وصيام وذكوة ويأتي قد شتم هذا وفارق هذا واكل مال
 هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسنة
 هذا وهذا من حسنة فان في حسنة قبل ان يقضى عليه

اخذ من خطاهم فطرحته عليهم يطرح في النار والجنة هي دار التواب
 الدائم والنار هي دار العقاب الدائم مخلوقتان اليوم قال الله
 تعالى ساروا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض
 اعدت للمتقين وقال الله تعالى والتقوا النار التي اعدت
 للكافرين والفعل الماضي هو اللفظ الدال على ثبوت معنى في زمان
 قبل زمان اخبارك فالجنة والنار مخلوقتان قبل ان يقول
 جبرائيل محمد عليه السلام اعدت للمتقين اعدت للكافرين و
 لفظ تجعله قوله تعالى تلك الدار الآخرة نجعلها للذين تريدون
 علوا في الارض ولا فسادا يعطيها لقوله تعالى وجعلت له
 ما لا مدودا اي اعطيت له ولا تقنيان ابدامعناه يطرح
 عليها الفناء ولكن لا يكون فناؤه ابدى بل موقتا لقوله
 تعالى كل شئ بهالك الذوجر او لا يلحقها الفناء اصلا اما قوله تعالى
 كل شئ بهالك الا معبره معناه وان كل ممكن فهو هالك في حد ذاته
 يعني ان الوجود الامكاني بالنظر لا وجود الواجب بمنزلة العدم و
 البقاء العارض بالنظر لا البقاء الذاتي بمنزلة الفناء ولا يموت
 الخويعين ابدى اي لا يطرح عليهم عدم عن علي رضي الله عنه قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الجنة لم تحتمل عالج العبر من
 باصواتهم لم يسمع الخلاق منها يلقن نحن الخالدون فلا يندون
 نحن الناصيون فلا ينشاسون نحن الواضيون فلا نستطون

لمن كان لنا وكناله قوله فلا يبيد اي فلا تترك كذا في المصباح
 ولا يغيب عقيب الله تعالى ولا توابه سرمد السرمد الدائم قال
 الله تعالى والعزيب هم خالدون اي باقون دائمون وقال
 الله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات
 تجري من تحتها الانهار خالدون فيها ابداء وعد الله حقاً والديا
 والامهاديت في خلوة اهل الجنة وخلوة اهل النار كثيرة والله
 تعالى من يشاء فضل منه ويضل من يشاء عدل منه و
 اضلاله خذلانه وتفيؤ الخذلان ان لا يوافق العبد على ما امر
 عنه وهو عدل منه اي من الله تعالى وكذلك عقوبة المخزول على المعصية
 عدل لا ظلم فيلان الله تعالى لا يكون ظالماً بالخللان ويعقوبة
 المخزول على المعصية لان الظلم وضع الشئ في غير موضعه والله تعالى
 وضع التصرف في ملكه لا في ملك غيره وعرف الامام الاعظم اضلال
 الله تعالى خذلانه واخلخللان بالان لا يوافق العبد على ما امر
 عنه فالله يهديه ههنا عجز التوفيق وهو جعل العبد موافق
 للعادة والحرق ولا يجوز ان نقول الشيطان يسلب الايمان
 اي الاقرار وتصديق العبد المؤمن قهر او جبر لان غرض
 الشيطان سلب الايمان منه تعزيبه فلا يحصل غرضه بالقهر
 والجبر لان العبد المؤمن لا يكون معزباً وهو مجبور في سلك الايمان
 فلا يسلب جبراً ولكن نقول العبد ينجح اي يترك الايمان

في سلب الشيطان لانه لو سلب قبل تركه لزم على الله جبر
 على الكفر وقد علمت ان الله تعالى لا يخلق الكفرة قبل العبد
 اختياره وجهه وسؤال منكر ونكر هو كائن في القبر وعادة الوجود
 الى الجنة قبره وصفة القبر وعذاب حق كائن لكافر كلهم و
 لبعض عصاة المسلمين المنكر اسم المفعول والنكير فعل بمعنى
 المفعول وانما سمي بهذين الاسمين لان الميت لم يعرفهما ولم ير
 صورتهما وفي الصحاح منكر ونكير هما ملكان ضفطة يفظ
 زحمة الحائط ونحوه ومن حفظة القبر بالتركية فترشق وفي
 المصباح عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله اذا قرأ الميت اياه
 مكان اذرقان يقال لاحدهما المنكر والاخر النكير فيقولان
 ما كنت تقول في هذا الرجل فان كان مؤمناً فيقول هو عبد الله
 ورسوله لهدان لاداله الا الله والهدان محمد رسول الله
 فيقولان قد كنا نعلم انك تقول هذا ثم يفسح له في قبره
 ذراعاً وسبعين ذراعاً ثم ينور له فيه ثم يقال له ثم فيقول اذ رج
 الى اهل فاخبرهم فيقولان ثم كنومة العريس الذي لا يوقظ
 الا احب اليه يبعث الله تعالى من مضجعه ذلك وان كان
 منافقاً وكافراً قال سمعت الناس يقولون قولا فقلت مثله
 ادري فيقولان فقد كنا نعلم انك تقول ذلك فيقال للدار
 التي عليه قتلتم عليه فتختلف اضلاعها فلا يزال فيها معذبات

فتختلف بيانه

يبعث الله تعالى من مضمون ذلك وكل شيء ذكره العلماء بالفارسية
أي بغير العربية من صفات الدخايز القول وكذلك كل شيء ذكره
العلماء بغير العربية من إلهاء الله تعالى في القول به فيجوز أن
يقال جدي تعالى أنت سوي اليد بالفارسية أي بغير العربية فلا يقال
يجوز أن يقال ست جدي يجوز أن يقال روي جدي عز وجل
بلا تشبيه ليفيه وليس قرب الله تعالى ولا بعده وليس قرب العبد
من الله تعالى ولا بعد العبد من الله تعالى من طريق المقام وقصرنا لأن الطول
القرب والبعد من هذه الطريق لا يتصور إلا في المتمكن والمحيز
في مكان وجهه والله تعالى منزله عن المكان والمحيز والجره لأنه
ليجوز ولا عرض ولكن على معنى الكرامة والهوان يغني قرب
العبد من الله تعالى كرامة العبد وكاله وبعد العبد من الله هوان
العبد ونقصانه وإطلاق القرب على الكرامة والبعد على الهوان
مجاز في قول إطلاق السبيل للسبب المطيع قريب منه بلا كيف
ليس به من الله تعالى من طريق قصر المقام والجره والعاقبة بعبد منه بلا
كيف أي ليس به من الله تعالى من طريق طول المقام والجره والقرب و
البعد والادخايز يقع على المتناهي أي يقع على العبد المتدلل به تعالى
المتصرف إليه لا على الله تعالى الذي أن القرب والبعد كان على معنى
الكرامة والهوان وإن الله تعالى أقرب العبد من جبل الوديد وكذلك
جوازه أي مجاوزة المطيع لله تعالى الجنة والوقوف بين يديه أي

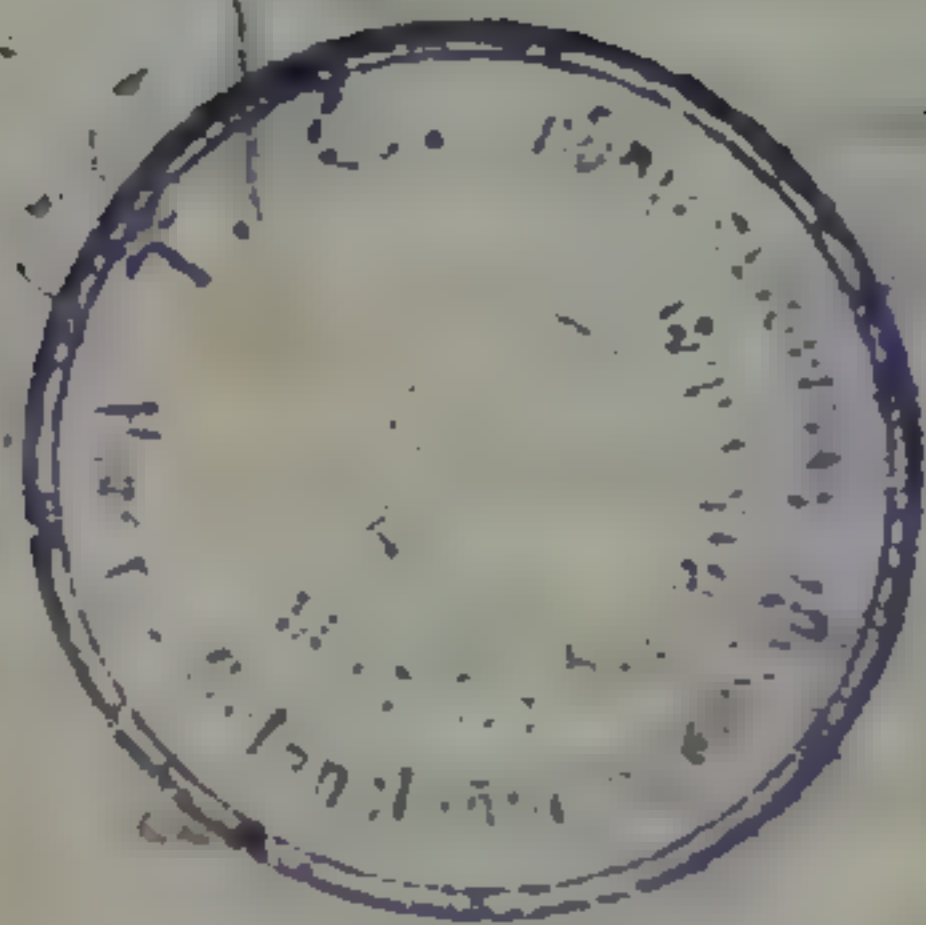
أي بين يديه الله بلا كيف أي ليس بذا على معناه الظاهرة بل من
المشابهة قال الأمام الغزالي رحمه القرب من الله تعالى والبعد
صفة البراهيم والسياس وفي التخلق بمكارم الله الأخلاق
التي هي التخلق الإلهية فهو قريب بالصفة لا بكان ومن لم يكن قريبا
ثم صير قريبا فقد تغير أي تبدل الشقاوة بحسن أعماله
القرآن من قول الله تعالى وهو المصنف مكتوب وأية القرآن
في معنى الكلام أي من كونها كلام الله تعالى مستوية في الفضيلة
والعظمة قال رسول الله فضل الكلام الله على سائر الكلام كفضل
تعالى خلقه وأية الله كلامه مستوية في هذه الفضيلة وفصل كل آية
على سائر الكلام لفضل الله تعالى خلقه الذات لبعضها فضيلة الذكر
وضيلة الذكر ومثل آية الكرسي لأن الذكر هو جلال الله تعالى
وعظمته وصفاته فاجمعت فيه فضيلتنا فضيلة الذكر وفضيلة
المذكور وهو الله تعالى وصفاته وإلهائه وكذلك آية التي يذكر فيها
الأنبياء والأولياء فيها فضيلتان وبعضها فضيلة الذكر
في مثل قصة الكفار فيها فضيلة القرآن لأنها كلام الله لا كلام
والمذكور فيها فضل وهم الكفار وكذلك إلهاء والصفاء كلاما
مستوية في العظم والفضل لا تفاوت بينهما يغني لا تفاوت
بين إلهاء الله ولا تفاوت بين صفات الله ولا تفاوت بين
إلهائه وصفاته أذ كل مستوية في العظم والفضل الذي حصل

لها يكونها أسماء الله تعالى وصفاته وكونها لا هو ولا غيره قال الأما
 الغزالي رحمه الله اعلم ان هذا الاسم يعني الله اعظم الأسماء التسعة و
 التسعين لانه دال على الذات الجامعة لصفات الالهية ولانه
 اخص الأسماء اذ لا يطلق احد على غيره لاحقية ولا مجازا او
 سائر الأسماء قد سمي بها غيره كالقادر والعالم والرحيم وغيره
 ووالد رسول الله ما تاعا الكفر وابطال البعثة ما كافر به
 ودعاه قال ما تاعا الديان وهم الوافض وقاسم وطاهر و
 ابواهم كانوا ابي رسول الله هذا رد على من روى اولاد رسول الله
 كجميعا بنك رسول الله هذا رد على من روى اولاد رسول الله
 اكثر واقرب المذكورين في هذه الرواية وبي الضمير كان رسول
 الله تزوج خيرة وهو ابن خمس وعشرين سنة فولدت له هبة اولاد
 وولد له من مارية ابراهيم وبي جارية قبطية وولد ابراهيم بالمدينة
 وما صغيرا وضعها قال البراء رضي الله عنه يا توفى ابراهيم قال رسول الله
 ان لم يضعها الجنة واذا استكمل على الانسان اى المؤمن حتى اى
 مسنة من دقايق من مائيل التوحيد والصفاء فانه ينبغي علمه
 اى محبة عليه ان يعتقد في الحال ما هو الصواب عند الله بان يقول
 ان ما اراد الله تعالى من حق واقع او يقول اعتقدت ما هو الصواب
 عند الله وهذا القدر يكفي الا ان يجد عالما يعلم مائيل التوحيد و
 الصفات فيا له ما تكل عليه ولا يسعه اى لا يجوز له تأخير
 الطلبة

الطلب اى تأخير الطلب علم الذي هو من علمه علم
 الايمان وعلم ما يتوكل به الايمان ويحصل به الكفر وعلم
 ما يكون به اهل السنة والجماعة قال الله تعالى فاعلم انه لا اله الا
 الله وقال الله تعالى فاستلوا اهل الذكوان كنتم لا تعلمون وقال
 رسول الله طلب العلم فريضة على كل مسلم وسلم وقال النبي
 عليه السلام اطلبوا العلم ولو بطين ولا يعذر بالتوقف فيه
 اى لا يكون معذورا بالتوقف فيما تكل عليه من الاعتقاد
 ويكفران وقف فيما تكل عليه اذا كان من ضروريات الدين لان
 التوقف في المؤمن به كفر لان التوقف يمنع التصديق واذا قال
 امنيت بالله واعتقدت ما هو الحق عند الله تعالى ثبت ايمانه
 الدخالي وخبر للعرج حق ومن رده فهو مستعصا اى
 من انكر المعراج الى السماء فهو مستعصا لان عروج رسل الله
 بحجته في اليقظة ثابت بالخبر المشهور وهو قريب من
 الخبر للتواتر في القوت وفي كتاب الخلاصة ومن انكر المعراج
 ينظر ان انكر الاسراء من مكة الى بيت المقدس فهو كافر ولو
 انكر المعراج من بيت المقدس لا يكفر لان الاسراء من مكة
 الى بيت المقدس ثبت بدليل قطعي من الكتاب قال الله تعالى سبحان
 الذي يرى عبده ليله من السجى الاقصى الذي يادكنا حول
 ليله من اياتنا انه هو السميع البصير والمعراج من بيت المقدس
 لم يثبت بدليل قاطع قال مقاتلة في تفسير قوله تعالى اسرى عبده
 ليله كان ذلك اليل قبل الهجرة بسنة قال رسول الله عليه

بنانا في المسجد الحرام في الحرم عند البيت بين النائم واليقظ
 اذا اتى جبرائيل عليه السلام بالبراق وحي دابة البصر
 طويل فوق الحمار دون البغل يقع حافره عند مشرق طرفه
 فركبته حتى اتيت بيت المقدس وربطته بالخلقة التي تربطها
 الانبياء قال ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين ثم
 خرجت فحانني جبرائيل باناء من خر وانا من لبن فاحترت
 اللبن فقال جبرائيل احترت القطرة ثم عرج بنا الى السماء
 الحديث وخرج الدجال ويا جوج ومناجوج وطلوع
 الشمس من مغربها ونور على السدم من السماء وسائر
 علامات يوم القيمة على ما وودت به الاخبار الصحيح كائن
 عن حذيفة ابن اسيد الغفاري رضي الله قال اطلع النبي عليه
 علينا ونحن نتذكو فقال ما تذكرون الساعة قال عليه السلام
 انها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر ايات فذكو الدخان والدجال
 والدابة وطلوع الشمس من مغربها ونور على السدم من مغربها
 السلف ويا جوج ومناجوج وثلاثة خسوف خسف
 بالشرق وخسف بالغرب وخسف بحزيرة العرب واخر ذلك
 نادى من السماء ايمس قطرة الناس الي محشرهم كذا في المصابيح والله
 يهدي من يشاء الى صراط مستقيم او يوفق ويشت عما اعتقاد
 صحيح وعمل صالح من تعلق متبينة الاذلية في الاذل بهداية
 قول الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله من يشاء الصراط
 مستقيم كانه قال فما علينا الا البدع المبين والله يهدي
 من يشاء الى صراط المستقيم ثم الكثرة بعون الله الملك

١	فصل في ماهية العلم والفقه وفضلها	٣	فصل في النبوة	فصل في اختيار العلم والاستاذ والشرىك والنبوة
٥	فصل في تقويم العلم واهله	٧	فصل في الجدل والمناجزة	فصل في بداية السبق
١٣	فصل في وقت التحصيل	١٣	فصل في الثقة والتفصيحة	فصل في الورد في حالة التعلم
١٤	فصل في ما يورث الحفظ وفيما يورث النسيان	١٤	فصل في ما يجب الرزق	



في بيان
الصفات
وكماله

في المتعلم مفعول اول للتعليم ومفعول
الثاني طريق التعليم

سعد

اتق

والعالم في بعد اردت اى اودت بيار طيف
التعليم بعد ما طلبت الله في الخير في

متعلق بقوله رجااء او يحذف فعلا انما له
رجاء اي كفايته الرغبين
الالكتاب

في الدعاء الى
 في اروق والظلم
 المذكور كما
 فضل كل من
 التفسير في
 التفسير في

قوله وفصله الى قوله
في الاجمال ماهية العلم الحق في هذا العلم
بما وفصله تسمية العلم الحق
بما وفصل العلم والفقه
بما وفصل العلم ماهية العلم
بما وفصل العلم ماهية العلم

اولا بيان اننا نريد ان نعلم
ان يكون طلب العلم قد تم
انما قال ان العلم هو العلم

فقال قائل
عز وجل الخال منها هو الراض والاصوم
والصلوة والركعة والاقبال
والخال مقابل المستقبل

من الكتب والوثائق
وعقائد السجلات العامة

المصطلحات
المفسلة
المفصلة متفرقة

باب البيوع فلا بد فيه من ثلث
 ١- العلم بالبيع
 ٢- العلم بالثمن
 ٣- العلم بالبيع
 ٤- العلم بالبيع
 ٥- العلم بالبيع
 ٦- العلم بالبيع
 ٧- العلم بالبيع
 ٨- العلم بالبيع
 ٩- العلم بالبيع
 ١٠- العلم بالبيع

مجمع الخصال
 في فضائل
 علي بن أبي طالب
 عليه السلام
 من فضائل
 علي بن أبي طالب
 عليه السلام
 من فضائل
 علي بن أبي طالب
 عليه السلام

[illegible]

اى اذا كان علم الاخلاق في نفسه
كل مسلم حفظ الاخلاق المذمومة في
اخلاقه باصا ليس هو مذموم

في اللغة عنك في البيت

الدنيا والاستقلال

فان هذا العلم المعاد فان بعض الرشد فينا خير من الطالب
فان هذا العلم المعاد فان بعض الرشد فينا خير من الطالب

الذي يربي في العلم

بصبي وعيسى
من ابيادنا لقلة العلم
فما عند الناس لا يلو وجب الله
لكان العلم اعز الاشياء والذم
فلا يطلب شيئا اخر غير ذلك
لا بد الكتاب وهو من اجب
لب على انه مفعول لا يشدنا اي
قراء علينا الشعر المكتوب لابي
محمد حنفية رحمه الله

عليه السلام
عليه السلام

اه قال
 هون
 المحن
 بسية
 وبلغه
 فيبغي ان
 الكسوف
 لا تسفل
 ان ذا سر
 الكبر
 الكبر
 الكبر

[illegible][illegible]

ان العلم والادب في
الجاهل والجاهل في
الفقه والفقهاء في
العلم والادب في
الجاهل والجاهل في
الفقه والفقهاء في

شيء من الحرة فانها صنيع الفلاسفة لا صنيع السلف ومن
مشايخنا به ايد من كره لمتقال المكي لا محرو من تعظيم العلم تعظيم الشكر
ومن يعلم منه والملتزم يوم لا في طلب العلم فانه ينبغي ان يتلق
لا تاذه وشركاؤه ليسفيد منهم وينبغي لطالب العلم يستمع العلم و
الحكمة بالتعظيم والحرمة وان سمع مسئلة واحدة وكلمة واحدة
الفترة قبل من لم يكن تعظيمه بعد الفترة كقضية في اول مرة فليس
العلم وينبغي لطالب العلم ان يختار رفيع العلم بنفسه بل يفوض
امره الى الاستاذ فان الاستاذ قد حصله التجارب في ذلك وعرف
ما ينبغي لكل واحد وما يليق بطبيعته وكان الشيخ الامام الامتياز
برها الدين والحق يقول كان طلبة العلم في زمان الاولين
امورهم في التعلم الى استاذهم وكانوا يصلون الى مقصودهم
ومرادهم وكان يختارون بانفسهم ولا يحصل مرادهم ومقصودهم
من العلم والفقه وكان يحكى ان محمدا بن اسمعيل البخاري كان
يذا بكنا الصلوة على محمد بن حسن فقال له اذهب وتعلم على الحديث
لما راى ان ذلك العلم اليقيني بطبعه فطلب علم الحديث فصار فيه مقوما
على جميع ائمة الحديث وينبغي لطالب العلم ان لا يجلس قريبا من
استاذ عند السبق بغير ضرورة بل ينبغي ان يكون بينه وبين الاستاذ
قد القوس فانه اقرب الى التعظيم وينبغي لطالب العلم ان يتخير
عن اخلاق الذميمة فانها كالمقنونة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يدخل الملة من بيتا فيه كلاب وصورة وانما يتعلم الانسان لطلب العلم
والاخلاق الذميمة تعرف في كتاب الاخلاق وكتابنا هذا لا يتجمل ببيانها

مع العلم مشق ومغظم في جميع الاعمال
لان الاعمال لا تفاوت بين وقت و
والاوقات لا تفاوت بين وقت و
وقت في التعظيم في بعض الاعمال
ولم يعظم غاية التعظيم في بعض باهل
العلم لان من وجد ذلك وعلم قدره و
رتبه لا يستطيع ان لا يعظمه تنوع

على مشقة بحسب المعنى بالكتاب المذكور
فكانت الكلاب تؤذي من يقارنه كذلك
هنا الاخلاق تؤذي صاحبها ومن
يتقارب

فكر عبد يقوم مقامه وكما هو يقوم مقامه

لان المقدم من هذا الكتاب في الاخلاق
العلم والتعلم في الاخلاق
خارج عن هذا المقام

بيانها خصوصاً في العكس ومع العكس لا يحصل العلم العلم
حرب للمقالي كالسيل خرب للبحر العالي في الجدو
المواظبة والهمة ثم لا بد من الجد والمواظبة والملازمة والالتفات
في القرآن قوله والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا قيل
من طلب شيئا وجد ومن قريع بابا ورجل في الجهاد
التعلم والتفقه الى جده الثالثة المتعلم والامتياز والاب ان كان
في الاحياء الشد في الشيخ الامام الاجل الاستاذ سيد الدين
الشرافي الشافعي الجد يدين كل امير شافع والجد يفتح
كل يد مغلق واجتهدوا الله بالعلم امر ذو همة يبغي بعشر
ضيق ومن الدليل على القضا وحكم بؤس اليب وطبع عيش
الاحق واشتد لغير تمت ان يسي فيقها مياظرا بغير
عنايه والجنون قون وليس كتنسب المالدون مشقة تحملها
والعلم كيف يكون قال ابو الطيب ولم ار في غير الناس عيبا
كنقص القاذرين على التمام ولا بد من سهر الليالي كما قال الشيخ
بقدر الكد تكسب المال ومن طلب العلم سهر الليالي تروم
العز ثم تنام ليلا يفوض البحر الى طلب الداعي قبل اتخاذ السبل
جملة تدرك به املا قال المصنف وقد اتفق في نظم في هذا المعنى
من يشاء ان يحتوى اما له جملة فليتحذل له في ذكرها
جملة اقلل طعامك كي تحظى به سهر ان شئت يا صابحي
ان تبلغ الكمال وقيل من اسهر نفسه بالليل فقد فرغ
قلبه لغيره ولا بد لطالب العلم من المواظبة على الدرس والتكرار

فكر عبد يقوم مقامه وكما هو يقوم مقامه
لان المقدم من هذا الكتاب في الاخلاق
العلم والتعلم في الاخلاق
خارج عن هذا المقام
بيانها خصوصاً في العكس ومع العكس لا يحصل العلم العلم
حرب للمقالي كالسيل خرب للبحر العالي في الجدو
المواظبة والهمة ثم لا بد من الجد والمواظبة والملازمة والالتفات
في القرآن قوله والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا قيل
من طلب شيئا وجد ومن قريع بابا ورجل في الجهاد
التعلم والتفقه الى جده الثالثة المتعلم والامتياز والاب ان كان
في الاحياء الشد في الشيخ الامام الاجل الاستاذ سيد الدين
الشرافي الشافعي الجد يدين كل امير شافع والجد يفتح
كل يد مغلق واجتهدوا الله بالعلم امر ذو همة يبغي بعشر
ضيق ومن الدليل على القضا وحكم بؤس اليب وطبع عيش
الاحق واشتد لغير تمت ان يسي فيقها مياظرا بغير
عنايه والجنون قون وليس كتنسب المالدون مشقة تحملها
والعلم كيف يكون قال ابو الطيب ولم ار في غير الناس عيبا
كنقص القاذرين على التمام ولا بد من سهر الليالي كما قال الشيخ
بقدر الكد تكسب المال ومن طلب العلم سهر الليالي تروم
العز ثم تنام ليلا يفوض البحر الى طلب الداعي قبل اتخاذ السبل
جملة تدرك به املا قال المصنف وقد اتفق في نظم في هذا المعنى
من يشاء ان يحتوى اما له جملة فليتحذل له في ذكرها
جملة اقلل طعامك كي تحظى به سهر ان شئت يا صابحي
ان تبلغ الكمال وقيل من اسهر نفسه بالليل فقد فرغ
قلبه لغيره ولا بد لطالب العلم من المواظبة على الدرس والتكرار

اي اوله لان الجواب القوي المدركة فاذا فاق
ثامنه ففقه في اوان الشك المذهب ضعفت
القوى والمدركين ولا يقدر يحصل من
العلم والمعارف المستقيمة الا بالانساب
اقتناء ما به الصبح قبل

وَقَدْ بَيَّنَّا فِي الْفُسْطَاحِ
الْبَهْدَقَ
وَأَيُّمُ الْمُنَافِقَةِ مِنْ
الرَّابِعِينَ
عَشْرِينَ
عَلَيْهِ

الى الربيعي
 مع
 لا تأنى وارضا مفعول نطع قد علم على
 لا نطع ارضا بالسبب وما وصل الى مطلق
 مع
 الظاهر ان صوابه على انه مفعول اي بقى ولا
 ابقى كيد اهل كذا وهذا تمثيل فانفس
 كيد كيد في السبب الى الله فاذا اتعبته
 بكثرة الرياضات والعبادات واعبته
 بنفطه من السبب بل بهلك لعدم تحله
 فلا بد ان يترك والتدريج كيد لا يرضف
 كيد تفعل الى مقصودك

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, starting with "وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْلَى الْمُؤْتَمَرِ" and ending with "وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْلَى الْمُؤْتَمَرِ".

اسكندر الرومي
يعني الامام محمد
الملك المظفر
هو محمد بن عبد الله

۱۳۹۲
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۰
 ۱۳۸۹
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۰
 ۱۳۷۹
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۰
 ۱۳۶۹
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۰
 ۱۳۵۹
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۰
 ۱۳۴۹
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۰
 ۱۳۳۹
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۰
 ۱۳۲۹
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۰
 ۱۳۱۹
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۰
 ۱۳۰۹
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۰
 ۱۲۹۹
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۰
 ۱۲۸۹
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۰
 ۱۲۷۹
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۰
 ۱۲۶۹
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۰
 ۱۲۵۹
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۰
 ۱۲۴۹
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۰
 ۱۲۳۹
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۰
 ۱۲۲۹
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۰
 ۱۲۱۹
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۰
 ۱۲۰۹
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۰
 ۱۱۹۹
 ۱۱۹۸
 ۱۱۹۷
 ۱۱۹۶
 ۱۱۹۵
 ۱۱۹۴
 ۱۱۹۳
 ۱۱۹۲
 ۱۱۹۱
 ۱۱۹۰
 ۱۱۸۹
 ۱۱۸۸
 ۱۱۸۷
 ۱۱۸۶
 ۱۱۸۵
 ۱۱۸۴
 ۱۱۸۳
 ۱۱۸۲
 ۱۱۸۱
 ۱۱۸۰
 ۱۱۷۹
 ۱۱۷۸
 ۱۱۷۷
 ۱۱۷۶
 ۱۱۷۵
 ۱۱۷۴
 ۱۱۷۳
 ۱۱۷۲
 ۱۱۷۱
 ۱۱۷۰
 ۱۱۶۹
 ۱۱۶۸
 ۱۱۶۷
 ۱۱۶۶
 ۱۱۶۵
 ۱۱۶۴
 ۱۱۶۳
 ۱۱۶۲
 ۱۱۶۱
 ۱۱۶۰
 ۱۱۵۹
 ۱۱۵۸
 ۱۱۵۷
 ۱۱۵۶
 ۱۱۵۵
 ۱۱۵۴
 ۱۱۵۳
 ۱۱۵۲
 ۱۱۵۱
 ۱۱۵۰
 ۱۱۴۹
 ۱۱۴۸
 ۱۱۴۷
 ۱۱۴۶
 ۱۱۴۵
 ۱۱۴۴
 ۱۱۴۳
 ۱۱۴۲
 ۱۱۴۱
 ۱۱۴۰
 ۱۱۳۹
 ۱۱۳۸
 ۱۱۳۷
 ۱۱۳۶
 ۱۱۳۵
 ۱۱۳۴
 ۱۱۳۳
 ۱۱۳۲
 ۱۱۳۱
 ۱۱۳۰
 ۱۱۲۹
 ۱۱۲۸
 ۱۱۲۷
 ۱۱۲۶
 ۱۱۲۵
 ۱۱۲۴
 ۱۱۲۳
 ۱۱۲۲
 ۱۱۲۱
 ۱۱۲۰
 ۱۱۱۹
 ۱۱۱۸
 ۱۱۱۷
 ۱۱۱۶
 ۱۱۱۵
 ۱۱۱۴
 ۱۱۱۳
 ۱۱۱۲
 ۱۱۱۱
 ۱۱۱۰
 ۱۱۰۹
 ۱۱۰۸
 ۱۱۰۷
 ۱۱۰۶
 ۱۱۰۵
 ۱۱۰۴
 ۱۱۰۳
 ۱۱۰۲
 ۱۱۰۱
 ۱۱۰۰
 ۱۰۹۹
 ۱۰۹۸
 ۱۰۹۷
 ۱۰۹۶
 ۱۰۹۵
 ۱۰۹۴
 ۱۰۹۳
 ۱۰۹۲
 ۱۰۹۱
 ۱۰۹۰
 ۱۰۸۹
 ۱۰۸۸
 ۱۰۸۷
 ۱۰۸۶
 ۱۰۸۵
 ۱۰۸۴
 ۱۰۸۳
 ۱۰۸۲
 ۱۰۸۱
 ۱۰۸۰
 ۱۰۷۹
 ۱۰۷۸

بقضاء العلم
عنق العلم راقية
المباح مع كرامة
العلم الحاصلة في
دور العلم
وهم المباح
بقضاء العلم

قول في الخبر يقولون
مفقط قلنا لمورد مفصول
وهو مفتوح قلنا اسم وهو ان يفتي
من المفصلة والحصول هو ان يفتي
مثل حال المحصول في الكلام
مثل على صيغة المبني لمفعول
ايقال صيغة العصب بالانارة
ايقال بالانارة في الكلام
ايقال بالانارة في الكلام
ايقال بالانارة في الكلام

اتفقوا على قولهم وانما فعل
 لتبطلها فمفعولها وماذا فعل
 وعصاها فمفعولها على انما فعل
 بمعنى المثل في فعل الرمي على انما فعل
 مضاف الى استدعاء والخير فمفعول
 مضاف الى استدعاء المصائب بسند
 استحسانه واما تلك المصائب الاطبا
 فتخصها بالشد لا يريد الاطبا
 فقط لان الشدة فيها فاستدعى في
 الدوام لتبطلها فاستدعى في
 الدوام استدعاء
 (في) كمن سبب امره
 وبكتم وانما قلنا على ارادة
 المصائب على ان صلى بحاج من سبب
 المصائب وهو تفريق المصا
 المصائب فاما المصائب وهو
 بالانوار في المصائب هو
 الشدة في المصائب
 وفي بعض النسخ في
 في الهوان على لغة
 من يجعل اعراب
 الاسماء النسبة مقصورا على الالف
 في احوال الثلاث اي فافتي في العمل
 في الهوان والمقار لانه اذا كان
 في الاعمال مطلقا فبوت عند المناقحة
 الدينية والدينية فثبت في الهوان
 والمقار سورة
 اذا منصوب بفعل مقدر مخفوا
 اي اذ لم وقت كون العلم اعلى من
 بين المصائب

منه وبقوله وفضل الله

قال قال مشايخنا لا ينبغي ان يكون قد سبق للمبتدئ قدرا ما يمكن ضبطه
بالاعادة مرتين ويزيد كل كلمة حتى انه وان طال وكثر يمكن ضبطه بالاعادة
مرتين بالرفق والتدريج فاما اذا طال السبق في الابتداء واهتاج الى
الاعادة عشر مرات فهو في لانهما ايضا كذلك لانه يعاد كذلك
ولا يترك تلك الاعادة تجدد كثيرا وقيل السبق حرف والتكرار
الف وينبغي ان يتبدل شي يكون اقرب الى فهمه وكان الشيخ الامام
الاستاذ شرف الدين العقيلي يقول الصواب عندى في هذا ما فعله
مشايخنا فانه كما نواحيث يرون للمبتدئ صفارات المبسوط لانه اقرب
الى الفهم والقبض وابعده المداولة واكثر وقوعا بين الناس وينبغي
ان يعلو السبق بعد القبض والاعادة كثيرا فانه نافع جدا ولا يكتب
المتعلم شيئا لا يفهمه فانه يعود مشكوكا للطبع ويذهب لفطنة وينتفع
اوقاته وينبغي ان يجتهد في الفهم من الاستاد بالتأمل والتفكير وكثرة
التكرار فانه اذا قل السبق وكثر التكرار والتأمل يلد في الفهم قيل
حفظ حرفي جهر سماعي وقرني وفهم حرفي جهر حفظ وقرني واذا
تجاوز في الفهم ولم يجتهد مرة او مرتين يعاد ذلك فلا يفهم الكلام
اليسير فينبغي ان يجتهد ويدعو اليه تعالى ويتفرغ اليه فانه يجيب دعاه
ولا يخيب رجاءه انشدنا الشيخ الامام الاجل قوام الدين حماد بن ابراهيم
بن اسمعيل الصفار في روى عنه امداء القاضي الحليل بن احمد
الشري في ذلك اخذهم علم خدمة المستفيد وادم درسه بفعل حميد
واذا ما حفظت شيئا فعدت ثم اكد غاية التاكيد ثم علقه كونه قد
والى درسه على التابيد واذا امتنت منه فواتا فانتدب بعد كشي

والتعليق عبارة عن الكناية بمعنى كناية
في

ان لا يتجاوز في الفهم بل في
الوقت كبعض الروايات وسكان القاف المحل اي
كانت في غير من ساعى حلاليه الكتب من
غير حفظ سرهم على
معهم وجهه في تحصيله كماله
اي دونه العالم الذي لذته
المستفدين

نصب على التبريد اذا امت
مخافون ما حفظت فالتد
يعود الى سارع بعد ذلك
التي المأمون من قوالة

اقتناء المارونين اتخاذهم
واقسامه

شيء جديد مع تكرار ما تقدم منه واقتناء لشيء من هذا المزيد ذكر
 الناس بالعلوم التي لا تكون في اولي النبي ^{عليه السلام} بعيدا عن كتم العلوم
 انسيبت حتى لا ترى غير جاهل وبليد ثم الجحيم بالقيامة نار او تاهبت
 في العذاب الشديد ولا بد لطالب العلم المذاكرة والمناظرة والمطالعة
 فينبغي ان يكون بالانصاف والثاني والتأمل يخرج من الشغب
 بالغضب فالكانت نيت الزمان الخصم وقصه لا يحصل ذلك ^{في} ^{العلم}
 وانما يحصل ذلك لاطهار الحق والتمويه والخيلة فيلزم الحضور الا اذا كان
 الخصم متغافلا طالبا للحق وكان محمدا بن يحيى اذا توجه عليه الاشكال ولم
 يحضر ^{للمحضر} يقول ما الزمة لازم وانما في ناظره فوق كل ذي علم عليم
 وفائدة المطالعة والمناظرة اقوى من مجرد التكرار لان في زيادة
 وتكرار اقل مما مطالعة ساعة خير من تكرار شهر ولكن اذا كان مع
 المنصف سليم الطبعتا ياك والمذاكرة مع التفتت غير مستقيم
 الطبع مشرقه والاخلاق متعدي والمحاورة مؤثرة وفي الشعر الذي
 ذكره خليل بن احمد فوائد كثيرة قيل العلم من شرط لمن خدمه ان يجعل
 الناس كلهم خدما فينبغي لطالب العلم ان صمما يكون هكذا متأملا
 في جميع الاوقات في دقائق العلم ويعتاد ذلك فاما يدرك الدقائق
 بالتأمل به ولهذا قيل تأمل تدرك ولا بد من التأمل قبل الكلام كونه
 صوابا فان الكلام كالسهم فلا بد من من يقوم به بالتأمل قبل
 الكلام حتى يكون مصيبا وقال في اصول الفقه وهذا اصل كبير
 وهو ان يكون كلام الفقيه المناظر بالتأمل قبل ان يفتي العقدان يكون
 الكلام بالتلبيت والتأمل قال القائل شعر اجبكم في نظم الكلام
 اوصيك ^{بأن}

في مستشفى العيون

ثم ذكر في آفاقه ما اوله اقدم العلم خاتمة
المستفيد من العلم
فقد علم العلم مبتداء ولمن شغلته خاتمة
ولمن ضل به متعلق بان يجعل الناس
على التوسل في الظروف وهو مبتداء
مؤخر وحلة خبر المبتداء الاول
مؤخر في المضامح الاول فاعل ما من
خدم في مفعول وان كان في مفعول
الهاء ضمني العلم بان يجعل الناس
والمعنى شرط العلم بان يجعل الناس
سلام فاديبين لمن خدم في مفعول
عنه الخبر المشهور وهذه خدم خدم
المراد

فألا البناظر والمناظر مشادة ولكنا مودة أنا نكون لا - ننخرط العسب. وذلك إنما يحصل بالتأمل والانتباه والانتفا.

ولا يحرص على الكمال في الغضب والشغب؟

قال رسول الله عليه السلام
من سب الكلام
مستفيد
أو نقل عن سب
الكلام
مستفيد
أو نقل عن سب
الكلام
مستفيد

ایمانی از غنی
از سفر
از

ای و طاصار
ای و طاصار
ای و طاصار

فقيه
علاء الدين
ابن عبد
الملك

تبرکات

5

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والفكر قوه وفتح المال الصالح
للمسلمين

للهالة التي
ان طيفها النفاذ
سهم الدور الذي هو واحد من
السعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

الحمد لله

في القول

باعتل

فقد عرفت من
من العزو
أي من عن

والقوة
على
الناطقة
: آية الله

عند المقتدر

فمنه بعضات الخلق
فناء والقصد والغير
بعضات الخالق من العدم
فقاء والفناء
والجوهر المعلق بالبدن
والنسبة عند الكمال
فمن انى ذاته في حقيقة

معه

بطلب الكفاية من الغير
بطلب المال

ويستكتب فيكون عوناً على التعلم والتفقه وقد كان لمحمد بن
الحسن ما لا كثير حتى كان له ثلثمائة من العوكل وعلى ما لا فانفق
كله في العلم والفقه ولم يبق له ثوب نفيس فراه ابو يوسف في
في خلق فادسل اليه ثياباً نفيسة فلم يقبله فقال لعلكم لا تعلمون
لنا واعلم انما لم يقبله وان كان قبول الهدية سنة لما رآني في ذلك
مذلة لنفسه مذلة وقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس للمؤمن ان يذل
نفسه وحكي في الاسلام الارسان بدى لهم جميع فتصور البيوع الملقاة
في مكان خال فاطلها فآرا أنه ذلك جارية فاجبرت بذلك لولاها فافا
فاتخذ دعوة فدعاه اليها فلم يقبل لهذا وهكذا ينبغي لطالب العلم
ان يكون ذاهية عالية لا يطمع في اموال الناس قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يا ايها الناس انما انا بشر لا يملك من الدنيا الا بئس
عليه نفسه وعلى غيره وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس كلام
في الفقر مخافة الفقر وكان في الزمان الاول يقولون الخوف قد
يتعلمون العلم حتى لا يطمعوا اموال الناس وفي الحكمة من ينبغي
بالناس انفقوا العلم اذا كان طامعاً لا يتبع حرمه العلم ولا
يقول بلحق وهذا كان يتقو صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم ويقول
اعوذ بالله من طمع يذلني الى طمع وينبغي للمؤمن ان لا يرجو الا
من الله ولا يخاف الا منه ويظهر ذلك بجاذبة الشرع ومن
عصى الله خوفاً من الخلق فقد خاف غير الله تعالى واذا لم يصح الله الخوف
الخلق وراقب حدود الشرع فلم يخف غير الله بل خاف الله تعالى
كذا في جانب الرجاء وينبغي لطالب العلم ان يعقد ويقدر لنفسه تقدير

مع يتوقع ان تاتيه لان الرجل اذا طمع
لافتقر مع غيره ما كان فقيراً فقد
الزيادة مع غيره ما كان فقيراً فقد
عليه

الحكمة من

تقدير في التكرار فانه ليستقر قلبه حتى يبلغ ذلك المبلغ وينبغي ان
يكرر السبق لا مشق مرات وسبق اليوم الذي قبل الاسرار مع مرات
وسبق الذي قبله ثلاث مرات والذي قبل اثنين والذي قبل واحد
فهذا ادعى الى التكرار والحفظ وينبغي ان لا يعتاد المخافة في التكرار
لان الدوام التكرار ينبغي ان يكون بقوة ونشاط ولا يجبره من يجهل
ويضعف نفسه لئلا ينقطع عن التكرار في الامور واسطرها
حكى ان ابا يوسف كان يذكر مع الفقهاء بقوة ونشاط وكان
صهره عنده يتبع امره ويقول انا اعلم انه جايح منذ خمسة ايام
ومع ذلك انه يناظر مع القوة والنشاط وينبغي ان لا يكون لطالب
العلم فترة فانه آفة وكان استاذنا شيخ الاسلام برهان الدين
يقول انما ثقت بشكافي بان لم يقع في الفترة في التحصيل و
كان يحكي عن الشيخ علي الاسيحي ان وقع في فتور من تحصيل وقوله
الحكم الفتوة اثنتا عشرة سنة بانقلا الملك خرج مع شريكه
في المناظرة ولم يترك المناظرة وكانا يجلسا للمناظرة كل يوم ولم
يتروا الجلوس للمناظرة اثنتا عشرة سنة وكان شريكه شيخ الاسلام
للشافعي وهو كان شافعيًا وكان استاذنا القاضي الشيخ الامام
في الاسلام قاضيان يقول ينبغي للفقهاء ان يحفظوا نسخة واحدة
من نسخ الفقه داغاً فيستعمل بعد ذلك ما يسمع من الفقهاء
في التوكل لا يد لطلب العلم التوكل في طلب العلم ولا يهتم بالامر
الرزق ولا يشتغل قلبه بذلك روى ابو داود عن عبد الله بن الحسن
الربيعي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم من تفقه في دين الله

بطلب الكفاية من الغير
بطلب المال

حكاية

بطلب الكفاية من الغير
بطلب المال

قصر

بطلب الكفاية من الغير
بطلب المال

كفاه الله همة ويرزقه من حيث لا يحتسب فان من اشتغل قلبه بالمر
الرزق من القوت والكسوة فلما يتفرغ لتحصيل كرام المعالي
الامور قيل دعي المكارم لا ترحل لبغيتها فاذا قد فانت انت
الطاعم الكاسي قال رجل لمصور الخلد في اوصني فقال هي نفسك
ان لم تشغلها شغلتك فينفع كل احد ان يشغل نفسه باعمال الخير
حق لا يشغل نفسه بهواه ولا يهتم العاقل لامر الدنيا لان العمل
والخوف لا يرد المسبية ولا ينفع بل يصير بالقلب والبدن ويحل
باعمال الخير ويهتم لامر الآخرة لانه ينفع واما قوله عليه السلام ان من
الذوق نوبا لا يكفرها الا هم المعيشية فالمراد به قد علم لا يشغل
باعمال الآخرة ولا يشغل القلب بشغله فيل باحصاء القلب الصلوة
فانه ذلك التقدير من العلم والقصد من اعمال الآخرة ولا بد لطلب
العلم من تقليل العناء بقا الدنيا وية بقدر الواسع ولهذا اختاروا
الغربة ولا بد من تحمل النصب والمشقة في سفر التعلم كما قال
عليه السلام في سفر التعلم ولم ينقل عنه ذلك في غير من الافعال لقد
لقينا من سفرنا هذا نصيبا ليعلم ان سفر العلم لا يخلو من النصب
لان طلب العلم عظيم وهو افضل من الغزاة عند اكثر العلماء ولا
على قدر التعب والنصب فمن صبر على ذلك وجد لذة تفوق سائر لذات
الدنيا ولهذا كان محمد بن حسن بن ابي اسير ليا في التحمل للمشقة
يقول ابن ابناء الملوك من هذه الذوات ينبغي ان لا يشغل شيء آخر
ولا يعرض عن الفقه قال محمد بن حسن بن ابي اسير صناعتنا ههنا المهدي
الى المحدث ان اراد ان يترك علمنا ههنا ساعة فترك الساعة ودخل

اريد من الله

منه من الله
العلم من الله
العلم من الله

منه من الله
العلم من الله
العلم من الله

منه من الله
العلم من الله
العلم من الله

اي فليترك العلم فان
لا يجزى في علمه وهدى
دعاه عليه

منه من الله
العلم من الله
العلم من الله

منه من الله
العلم من الله
العلم من الله

ودخل فقيه وهو ابراهيم بن جراح على ابي يوسف يعود في مرضه
ويجود بنفسه فقال ابي يوسف ليه رضى الجمار راكبا افضل ام راكبا
فلم يفر في جواب ثم اجاب بنفسه وهكذا ينبغي للفقهاء ان يشغلوا بالفتنة
في جميع اوقاتهم فيجد لذة عظيمة في ذلك وقيل روى محمد بن في المنا
بعد وفاته فيقول كيف كانت في حال التزجر فقال كنت متأملا في
مسئلة من مسائل المكاتب فلم اعلم بخروج روي قيل انه قال في آخر
عن يشتغلني مسائل المكاتب عن الاستعداد لهذا اليوم وانما قال ذلك
تواضعا في وقت التحصيل قيل وقت التحصيل المهدي الى الحد
دخل حسن بن زيار في التفتية وهو ابن ثمانين سنة ولم يبت على
الفرش اربعين سنة وافتى بعد ذلك اربعين سنة وافتى اوقاته
بشر في الشباب ووقت السحر وما بين العشائين ويتبع في السن
في جميع اوقاته فاذا امل من العلم يستغل بعلم آخر كان ابن عباس رضي
اذا امل من الكلام يقول لها نواديو ان الشراء وكان محمد بن حسن بن
لا ينام الليل وكان عند وضع الدفاتر وكان اذا امل في نوع
ينظر في نوع آخر وكان عند الماء ويرين يومه بالماء وكان يقول
النوم الحارة في الشفقة والنفيسة وينبغي ان يكون طامح
العلم مشفقنا صا غير حاسد فالمسدد بقر العلم ولا ينفع وكان كذا
شيخ الاسلام برهما الدين يقول قالوا ان ابن المعلم يكون عالما لان
المعلم يريد ان يكون لا ميذنة في القران عالما فبركة اعتقاده و
شفقة يكون ابنه عالما وكان ابن الحسن يحكي ان الصدر الاصل برهما
الا في جعل وقت البقولة بينه الصدر الشهيد حسان الدين واه

منه من الله
العلم من الله
العلم من الله

منه من الله
العلم من الله
العلم من الله

والسعيد تاج الدين وقت الفتحة الكبرى بعد جميع الأسباق و
 كانا يقولان ان طبعنا لكل وتل في ذلك الوقت فقالا لهما ان
 الغياة واولاد الكبراء يا تونني من اقطار الارض فلا بد ان اقدم
 اسبابهم فبكرت شفقتهم فاقابناه على اكثر فقهاء الامصار واهل
 الارض في ذلك العصر في الفقه ويتبعون ان لا ينازع احدا ولا يخصه
 لانه تضييع اوقاته فالمحسن سيحجز باحسانه والمسي سيكفيه
 مساويه انشد في الشيخ الامام الزاهد العارف ركن الاسلام محمد
 بن ابي بكر المعروف بابا ماخ خواجه زاده ثم المفي قال انشد في سلطان
 الطريقة يوسف الهادي ثم دعي المراء لا يحزنه على سوء فعله
 سيكفيه ما فيه وما هو باعله قيل من اراد ان يرفع رايه
 فليشكر وانشد في اذا شئت ان تلي عذرك راعا وخرقة
 هما فقم العلي واخذ من العلي انه من زاده ازا حاسده
 غما وقيل عليك ان تشتغل بمصالح نفسك لا بغير عذرك
 فاذا كنت بمصالح نفسك تضمن ذلك فتر عذرك واياك و
 المعادة فانها تفضحك ويضيع اوقاتك وعليك بالتأمل لا
 سيما من السفهاء قال عيسى عليه السلام احتملوا الصغيرة و
 كثر رجوتوا وانشد لبعضهم يلوئ الناس قريبا بعدون
 ولم ار غير خيال وقال ولم ار في الخطوب انشد وقعا واصعب
 من معادة الرجال وذقت مرارة الشياطين وما ذقت لمر
 من السؤال واياك ان تظهر بالمؤمن سوء فانه مشاء العداوة
 فلا يحل ذلك مطلقا لقوله عليه السلام انفقوا بطون المؤمنين خيرا
 ولما

منه في الفقه
 متعلق ببيان

حاصلة الاش
 لان العدو اذا راى مصالحك صاكت و
 منتظمة اعظم واضطرب انشد اضطراب
 فكان ذلك قهرا له

جميع خطب بفتح الحاء في
 وهذا الخطيب اي في الامور
 العظام

الشر وهو الماكنة

واما إنشاء ذلك من حيث النية وسوء السيرة كما قال ابو الطيب
 از اساء فعل المراء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم
 وعما دى محبته بقوله اعدائه واصبح في ليله من الشك مظلم وانشد
 لبعضهم تنح عن الفتن ولا تزد من اوليت حسنا فزده
 يستكفي من عذرك كل كيد اذا كاد عذرك العدو فلا تدرك
 وانشد للشيخ الحميد في الفتح البتي ثم ذوالعقل لا
 يسلم من جاهل بشومه ظلما واعنانا فليتحيز السلم على حريم و
 ليلهم الانصاف انصافا في الاستفادة وينبغي ان يكون طاب
 العلم مستفيد في كل وقت حتى يحصل له فضل وطريق الاستفادة ان يكون
 معه في كل وقت محبرة حتى يكتب ما يسمع من الفوائد قبل من حفظ
 قرو من كتب قرو وقيل العلم ما يؤخذ من افواه الرجال لانهم يحفظون
 احسن ما يسمعون ويقولون احسن ما يحفظون وسمعت الشيخ
 الامام الاديب الامام المعروف بكاديب المختار يقول قال
 هلاول بن يسار لم رايته ابني عليه السلام يقول لا يصح ان يشام العلم
 الحكمة قلت يا رسول الله اعد في ما قلت لهم فقال عليه السلام هل
 معك محبرة ما معي محبرة فقال عليه السلام يا هلاول لا تفارق المحبرة
 فان الخير فيها واهلها الى يوم القيمة ووصى الصدر الشهيد حسام
 الدين لابنه شمس الدين ان يحفظ كل يوم شيئا من العلم والحكمة فانه
 يسير وعمره قريب يكون كثيرا واشترى عصام بن يوسف قداما بدينار
 ليكتب ما سمع في الحال والعمر قصير والعلم كثير فينبغي ان لا يضيع لا
 والساعة ويغتنم الليالي في الخلوات فيل الليل طويلا فلا تقصر بتمامك

ما روي في الاخبار في ذلك من ذلك كماله
 يعني انك في صدقة اجابة وكما
 من ذنوبه لا تقبل
 قبل ما يبين

الجاهل
 فيمنع ذوالعقل الصالح على من الجاهل

يجب ان يعرف ان العلم

عليه السلام في الحديث عن
 من كان في السوق في يوم الجمعة
 فليكن من الغنم في يوم الجمعة
 اي ان كنت في السوق في يوم الجمعة
 فليكن من الغنم في يوم الجمعة
 اي ان كنت في السوق في يوم الجمعة
 فليكن من الغنم في يوم الجمعة

والله ما مضى فلا تكرر يا تامك وبيغي ان يغتم النيوغ ويستفيد
 منهم وليس كل ما يدرك كما قال استاذنا شيخ الاسلام في مشيخته
 من شيخ كبير ادر كنه وما الخيرة واقول على ذلك الوقت منشاء
 هذا الشعر لهفي على وقت السلاقي لهفي ما كل ما فان او يفي
 يلقي قال على في الله عنه اذا كنت في امر فكن في بلا عرض عن علم
 الله حزنا وخسارا واستغفروا لله منه ليله ونهارا ولا
 بد لطلب العلم تحمل المشقة والمذلة في طلب العلم والعلوم مذمومة
 الا في طلب العلم فانه لا بد له من القتل للاستاذ والشركاء وغيرهم
 منهم قيل العلم عز لا ذل فيه لا يدرك الا بذل لا عز فيه قال القائل
 اذكر لك نفسا تشتهي ان تغرها فلست تنال العلم حتى تنالها
 في الورع في حالة العلم روى بعضهم حديثا في هذا الباب
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من لم يتورع في حال تعلمه ابتلى
 الله تعالى باحد ثلثة اشياء ان يميت في شبابه او يوقع في الرسايق
 او يتلبس بخدمة السلطان فما كان طالب العلم اودع كان اعلم
 انفع والتعلم ايسر وفوائده اكثر ومن الورع ان يتخز عن اكل
 الشبع وكثرة النوم وكثرة الكلام فيما لا ينفع وان يتخز عن اكل
 طعام السوق ان امكن لان طعام السوق اقرب الى النجاسة و
 الخبائث وابعدهم ذكر الله تعالى واقر الى الغفلة ولا ان ابصار الفقهاء
 تقع عليه لا يقدرون على الشراء فينثادون بذلك فتذهب بركة و
 حكي ان الشيخ الامام الجليل محمد بن الفضل كان في حالة
 تعلمه لا يأكل من طعام السوق وكان ابوه ليسكن في الرسايق

كله لهفي على وقت السلاقي
 فابت وهو منادى والذها منقلبة
 عن ياء المتكلم والمغني يا حسن يا
 نداما على وقت السلاقي مع اكار
 العلماء واكار الفضلاء احضري
 فهذا اوانك لهفي التاكيد الاول
 عن اولنا في الثانية والثانية موصولة و
 ما الاو في الثانية والثانية موصولة و
 قوله يلقي على صيغة المبنى للفعول
 يوجد والمغني لا يوجد كل ما فان
 ويغني ولا يكون تصديقه في هذا الخبر
 وتاسف محض والتاسف لا ينفع
 بعد في الحال
 بان قد روي في العالم الا في ان ذلك
 الرجل ان لم يتورع في حال تعلمه
 في زمان شبابه وهذا قضاء معكف

اي في القرية

ويأتي طعامه ويدخله اليه يوم الجمعة فرائي في بيت ابنه خبز
 السوق يوما فلم يكلمه ساخطا عليه فاعتذرا به فقال ما اشتر
 انا ولم اضربه ولكن احضرتك في فقال ابوه لو كنت تحتاط و
 تتورع لم يجزئ شريكك بذلك وهكذا كانوا يتورعون فلذلك
 وفقوا للعلم والنشر حتى بقي اسمهم الى يوم القيمة ووصي فقيه من
 زهاد الفقهاء مطالبا للعلم قال عليك بينغي ان يتخز عن الغيبة
 وعن مجلسات المكشاة وقال ان من يكثر الكلام يشق عمره
 ويضيع اوقاته ومن الورع ان يجتنب من اهل الفساق والفسا
 والتعطيل فان المجاورة مؤثرة لا محالة وان يجلس مستقبل القبلة
 وان يكون مستنابا سنة النبي ع وم يغتم دعوة اهل الخيرو
 يتخز عن دعوة المظلوم وحكي ان رجلا خرج في طلب العلم و
 للقرية وكانا شريكين فرجعا بعد سنين الى بلدهما وقد فقه
 احدهما ولم يفقه الاخر فقاما الى فقهاء البلدة وسئلا عن
 حالهما وتكرارهما وجلوسهما واخبروا ان جلوس من الذي تفقه في حالة
 التكرار كان مستقبل القبلة والمصر الاخر مستند بالقبلة
 ووجهه الى غير المصرا اتفقا الفقهاء والعلماء ان الفقيه فقه
 ببركة استقبال القبلة اذ هو السنة في الجلوس الا عند الضرورة و
 ببركة دعاء المؤمنين فان المصرا لا يخفى غايبا واهل الخير والهدى
 فالظاهر ان عابدا من العباد دعوى في الليل فينبغي لطالب العلم لا
 يتهاون بالادب والسني فان من يتهاون بالادب حر من
 السني ومن يتهاون السني حر من الفرائض ومن يتهاون

اي في القرية

الفرائض حرم الآخرة وبعضهم قالوا هذا حديث عن رسول الله
 وينبغي ان يكثروا الصلوة ويصلوا صلوة الخاشعين فان ذلك عون
 عون له على التحصيل والتعلم استند في الشيخ الامام الجليل الزاهد
 الحجازي نجم الدين عمر بن محمد النسفي كونه الامام والنواهي
 حافظا وعلى الصلوة موثقا ومحافظا واطلق علوم الشرع و
 اجتهد واستقر بالطبيا نصيرتها حافظا واسئل الهالك
 حفظ حفظك داعيا في فضله فانه خير حافظا وقال محمد
 لم اطيعوا وجدوا ولا تكسوا وانتم الى ربكم ترجعون ولا تهجروا
 وخيار الورى قليل في الدنيا يا اجمعين وينبغي ان يستصحب
 دفتر على كل حال ليطلب العلم بطالعة وقيل من لم يكن الدفتر في مكة
 لم ينبت الحكمة في قلبه وينبغي ان يكون في الدفتر بياض يستصحب
 الخبيرة ليكتب ما يسمع وقد ذكر حديث هلال بن يسار عن
 فيما يورث الحفظ وفيما يورث النسيان واقرى سببا الحفظ الجدو
 المواظبة وتقليل الغذاء وصلوة الليل وقرأة القرآن من اسباب
 الحفظ قيل ليشي اريد للحفظ قرأة القرآن نظرا وقرأة القرآن
 افضل لقوله عليه السلام افضل اعمال امتي قرأة القرآن نظرا ورأى
 شتاد بن حكيم بعض اخوانه في المنام فقال اني ووجدته انفع قال
 قرأة القرآن نظرا ويقول عند رفع الكتاب بسم الله وسبحان الله ولا
 الحمد لله ولا اله الا الله وابنه اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم عدد كل حرف كتب ويكتب ابي الا يدين ودهر الدهر فيقول
 بعد كل مكتوبة امننت بالله الواحد الاحد الحق وحده لا شريك له وكفرت

ان تصاب قلبك على الطهارة وما تكتب
 ليع التماس القلعة اي زنا فاقبلوا
 بنامون

من يجمع بين
 من يجمع بين
 من يجمع بين
 من يجمع بين
 من يجمع بين

وكفرت بما سواه ويكثر الصلوة على النبي عم فانه رحمة للمؤمنين
 شكوت الى وكيع سوء حفظي فاوصاني ان ترك المعاصي
 فان الحفظ فضل الله وفضل الله لا يعطى للمعاصي والسؤال
 وشرب العسل واكل الكندر والالبان مع السكر واكل احدى
 وعشرين زبينة حمراء كل يوم على الريق بعد ث الحفظ وينبغي عن
 كثير من الامراض والاسقام وكل ما يقلل البلغم والرطوبة يزيد في
 الحفظ وكل ما يزيد في البلغم يورث الحفظ النسيان واما ما يورث
 النسيان المعاصي وكثرة الذنوب والهوى والاحزان في امور الدنيا
 وكثرة الاشتغال والعناء وقد ذكرنا انه لا ينبغي للعاقل ان يتم
 لام الدنيا لانه يفرح لا يصنع ويهوى الدنيا لا يخ عن الظلمة في
 القلب وهوى الآخرة لا يخ عن النور في القلب ويظهر اثره في الصلوة
 وهوى الدنيا ينفع عن الخير وهوى الآخرة يحمله عليه والاستغفار في الصلوة
 على الله الخشوع وتحصيل العلوم ينفي الحزن كما قال شيخ الامام
 الحسن المرحوم في قصيدته استغن عن نفي الحسن بكل علم يخزن
 ذلك الذي ينفي الحزن وما عداه باطل لا يؤمن والشيخ الامام
 الاجل نجم الدين عمر بن محمد النسفي رحمه الله في امر ولد له
 تيمم في بظرفها ولعبت خذنها ولحقت طرما سبني واهتني فتاة
 ملبسة مخمير لا وهام في كنه وصفها فقلت زيني واعز زيني فاني
 شغفت بتحصيل العلوم وكشفها وني في طلوب الفضل والعلو والتقى
 عنان غناء الغنائيا وعرفها واكل الكذب الرطبة والتفاح الحامض
 والنظر الى المصلوب وقرأة الواح العنق البتور والموردي قطار

مع من المودة المفقودة والكاف المشددة
 باليمين المودة المفقودة والكاف المشددة
 المتفتحة فارسي
 قوله والسؤال مبتدأ وما بعده
 عطفا عليه وقوله يورث الحفظ
 خبر

من يجمع بين
 من يجمع بين
 من يجمع بين
 من يجمع بين
 من يجمع بين

الحفريات

ارسله القطار

الجل والقاه العقل الى على الاضطرار والحجامة على نقره العظمى النفاكلها
يودث النسيان فيما يجلب الرزق وما يمنع الرزق وما يزيد في
العموم ما ينقص ثم لا بد لطالب العلم من القوة ومعرفة ما يزيد فيه وما
يزيد في العموم والعلمه ليتفهم لطلب العلم وفي كل ذلك صنفوا كتابا فلو
فاوردت بعضها هنا على الاختصار وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يؤد القدر لا الدعاء ولا يزيد العلم الا البر فان الرجل ليجرم الرزق
بالذنوب يصيبه ثبت بهذا الحديث ان ارتكاب الذنوب يسبب حرمان الرزق
خصوصا الكذب لو ثبت وقد ورد فيه حديث خاص وكذا الصبيحة اي
النوم وقت الصبح يمنع الرزق وكثرة النعم يودث الفقر وفقير العلم
ايضا قال القائل سرور الناس في لبس الباس وجمع العلم في ترك النفاق
وقال السمين الحناني ان لي اياتا تزيد نفعي وتحسب من عمري وقال ايضا
تم الليل للعبادة يا هذا العليل تريد اني كم تنام الليل والعمى يفتقر
النوم عيانا والبول عيانا ولا اكل جينا ولا اكل متكيا على جنب وكفى
البيت بالمزيد وكفى البيت في الليل والنهار ان يسقط المائدة
وحرقت البصل والنوم وترك القامة في البيت وعمل اليدين باليدين
والتراب والشيء قد اقام المشايخ ونداء الابوين باسمها والخلق بكل حيلة
والجلوس على العتبة والاكتاء على احد فرج ابواب التوضي في الميزان
خياطة التوب على يدنه وتجهيف السوء التوب وترك بيت العنكبوت
في البيت وانه ياون بالصلوة واشراخ الخبز من المسجد بعد صلوة الفجر
ولا ابتكار بالذبحا الى السوق ولا بطاء بالرجوع منه وقص الطير بالس
وشاء كسر ان الخبز من الفقراء السؤل ودعاء الشرا على والد وعلى الولد

فان قيل الا حاله لا يزداد الا اذا قمت
لا تزيد ولا تنقص بالنقص هو اليه
عليها فاما قوله علم اجيب بان الاشياء
قد يكتسب ان احسن فان رجع
سبعون سنة والاحسن هو ما يشاء
المعنى قوله ان يجمع ما يشاء الى
ثبت ما يشاء لان هذه النسبة
ما ينظر اليه في العلم الان لا
لا بالنسبة الى العلم الان لا
معرفة ولا زيادة

من اراد ان يجمع العلم في ترك النفاق
من اراد ان يجمع العلم في ترك النفاق
من اراد ان يجمع العلم في ترك النفاق

ارسله القطار

ارسله القطار

الولد وترك تحريك الارض واطفاء النار بالنفس كل ذلك يورث الفقر
عرف ذلك بالانوار وكذا الكتابة بقلم معقود ولا مشاطة مشط من كسر
وبرك الدعاء للوالدين والتعميم قاعدا والسر اول قاعدا والفقر
والاسراف والكسل والتواني والتهاون في الامور قال رسول الله
استنزلوا الرزق بالصدقة والبكور مبارك يزيد في جميع النعم
في الرزق وحسن الخطة مفتاح الرزق وبسط الوجه وطيب الكلام
يزيد في النعم الرزق وعن حسن بر على الله كنس الغناء وعمل
الاناء مجلبة للنعم واكثر اسباب الجالبة للرزق اقامة الصلوة باليقظ
والخشوع وتقدير الاكل وسائر اجاباتها وسنة اداها وصلوة
الفجر في ذلك موقوف وقراءة سورة النكا الواقعة خصوصا بالليل وقت
النوم وقراءة سورة الملك والحرمل والليل اذا يغتسل والتم شربه لكر
حضور المسجد قبل الاذان والاداء عا الطهارة واداء سنة الفجر
الوتر في البيت وان لا يتكلم بكلام لغو وان لا يكلم بكلام الدنيا
بعد الوتر ولا يكلم بجائسة النساء الا عند الحاجة وقيل من استغفل بما
لا يقينه يغوته ما يقينه قال بزرجمهر اذا رايت الرجل يكلم الكلام
فاستيقن بجفونه وقال علي بن ابي طالب اذا تم عقل المرء نقل الكلام قال المص
وقد اتفق في هذا المعنى اذا تم عقل المرء قل كلامه وايقن بحق
المرء ان كان مكثرا او قايما في الرزق ان يقول كل يوم بعد اشتقاق
الفجر الى وقت الصلوة مائة مرة سبحان الله العظيم سبحان الله
بجده استغفر الله وتوب اليه وان يقول لا اله الا الله الملك الحق المبين
كل يوم مباحا ومساء مائة مرة وان يقول بعد صلوة الفجر كل يوم الحمد لله

من اراد ان يجمع العلم في ترك النفاق
من اراد ان يجمع العلم في ترك النفاق
من اراد ان يجمع العلم في ترك النفاق

من اراد ان يجمع العلم في ترك النفاق
من اراد ان يجمع العلم في ترك النفاق
من اراد ان يجمع العلم في ترك النفاق

مع عدم من صلي سنة الفجر ببيت
لقد علم من صلي سنة الفجر ببيت
بوتسعي رزق ويقل المنازعة بينه
وبين اهله ويختم له بالان كذا في شهر
انتم في المورثة فقد شرع
الاسباب الاسباب الجالبة للنعم
بيان الاسباب الجالبة للنعم
فقال قال رسول الله
لما ورد في الاشياء عليكم بحسن
الخط فانه من مفتاح الرزق
من نعم الله
وانما افرد الله ببلد كونه
واجبا ايضا اهتماما لشانه لوقوع
اهمال الخلق اياه كثيرا وقال اباهيم
الشيخ اذا رايت رجلا يخفف والسبح
والكرام فارجو عياله من ضيق
المعيشة وكفه في المروضة
روى عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال
ان يقول الله تعالى يقول يا ابا ادم
اكن في اول النهار باربع اكلات
اخر يومك يعني اقبل صلواتك
واضع عنك ما بين بعد صلواتك
الى اخر النهار كذا في شهر الفجر
والمدا بالاربع صلوة الفجر
والاحاديث في فضيلة التوبة
من اراد ان يجمع العلم في ترك النفاق
من اراد ان يجمع العلم في ترك النفاق
من اراد ان يجمع العلم في ترك النفاق

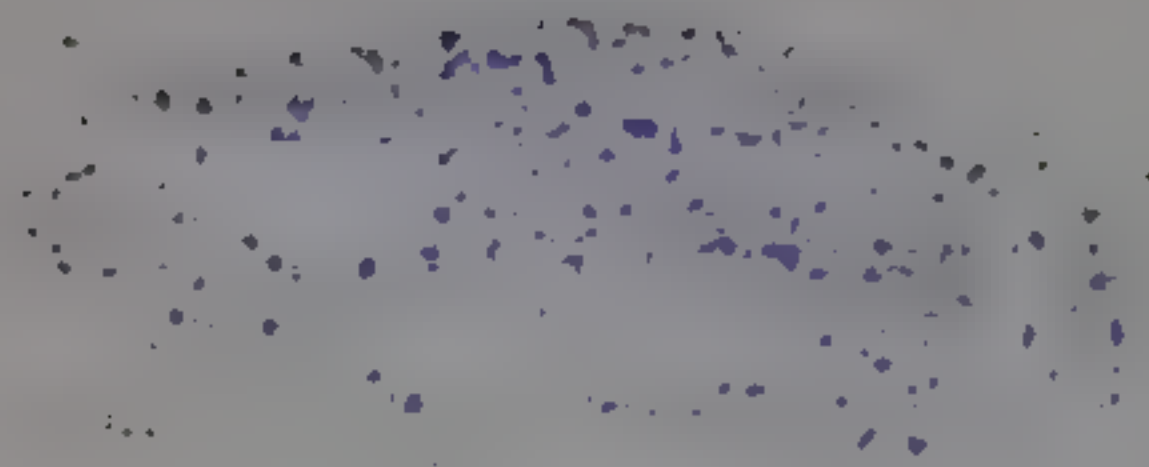
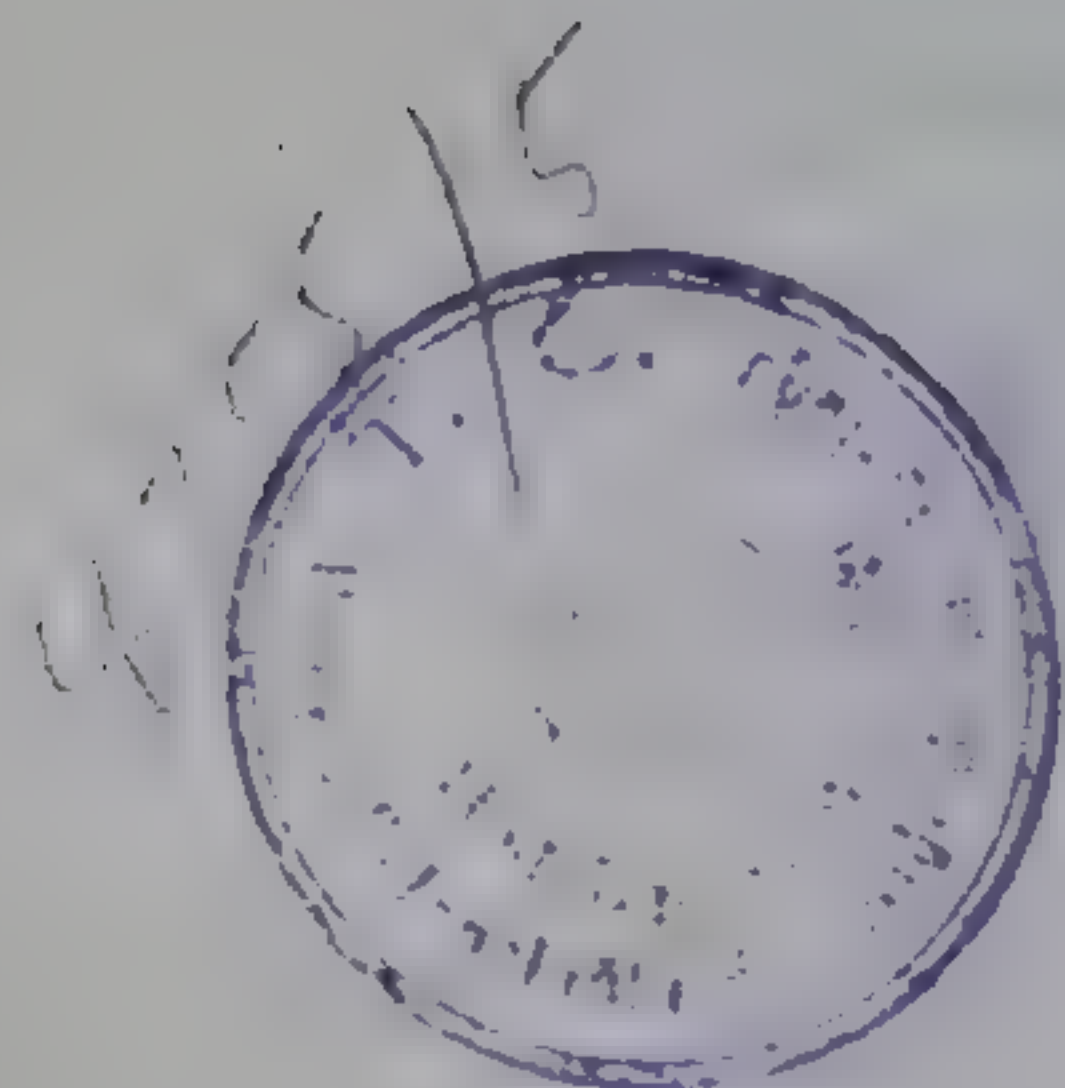
[illegible]

اي ذوا السكينة
من النقاين مطلقا وفي صلوة في الصلاة
وانما فعل في الاول صفة سلبية وعلى الثاني صفة
والعائد فعلى الاول المصدق بنفسه فيما اخبر به كالحديث
فعالية المؤمن اي المصدق بالاله الا هو هو المصدق في الدالة على صدق الرسول
مشارك في قوة الله تشهد له انه لا اله الا هو هو المصدق في الدالة على صدق الرسول
يخجل رسول الله فهو صفة كونه او يخلق الخلق الاكبر
فصفة فعلية وقيل المؤمن او انشروا
اما بقوله لا تخافوا ولا تحزنوا فليس
بالجنية او الخلق الا من والطائفة فيهم
فيضيع الى صفة فعلية او كل من المهيمن
اي الرقيب اليه في المبالغة والحفظ من
قوله هو الطير اذا قال اذ في المهيمن
صيانة له فلا يجعل من ادخاله في الزنة
من المبالغة في رحمة والرحيم الغفور
ما يشي الرقيب بنا وبمبالغة في
العجز الجبار اصل في الشيء في
وهذا الاصل العظم في كل عسير وقيل
القرب منه جبر وسهل كل السلا
يا طير كل كبير وسهل كل السلا
من الجبرية الا كراهة في موضع على
عكسها واجبر اذا التفت الى العظم
المعني صفة فعلية المتكبر اي العظم
ذو الكبرياء او هو المتعالي من صفة الخلق
لا اله الا انت الله الخالق البارئ في
البارئ خالق الخلق بربانية التفات في
منه العظمة بعض الجنيات في الصور
المصور قال الغدائي في الخلق لا يتغير
متواذفة وانما راجعة الى الخلق لا يتغير
والا حان ان يقال ما خرج من الاله عدم
الى الوعد او الام الى التقدير وثالثا
الى الامجاد على وفق ذلك التقدير فيقدم
الى التصوير والربان في بنية الباني ثم يبين
المهندس والربان في بنية خالق حيث
النفاث في الله سبحانه حيث انه موجود
انه مقدر وبارئ في حيث انه ترتيب
ومصور في حيث انه ترتيب و
يبرزها اكل ترابي في الاسماء
الحسن لا نهاد في الحاسن في الاسماء
المعاني في الحاسن في الاسماء
والا رص في الحاسن في الاسماء
في القدر في العلم

٢١

هذه كتابنا المختار

١٠



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك الله على ما اعطينتنا من سوايغ النعم وبوالعظيم ونصلي
 على نبيك الهادي للعرب والعجم على وجهك الممل وانتم انزل الخد على انبياءكم
 لان الخديع الفضائل والقواضل وانكر ينقص بالخير وكان الله تعالى
 عظيم النوال ما لا يحصر العدة والاحصاء فلا سبحانه من صفات الكمال
 ما لا يحصى من لآلهته والخفا ولا ان تصدير الكتاب بثناء الله تعالى
 للعلل بوجوب حديث الاستدوانه ورد بلفظ الجمل قال عليه الصلوة و
 السلام كل امرئ بالي لم يبدأ بالحمد لله فهو اخير ولانه الموافقة للكتاب
 الحديث وان ورد بلفظ التمجيد وعلى المدح لانه يعي ما لا اختيار للمدح
 فيه والحمد يخص المحي فيكون بعد الاختسان ما للمحمدي في اختياره وقبل المدح
 يعي غير المحي ويكون من قبل الاحسان وبعد والحمد يخص المحي ويكون بعد
 الرحمن فالحمد اولى لولائه على كونه تعالى وصلا احسن الى العباد
 وان ما سبحانه من صفات الكمال وجزيل النوال باختياره تعالى وانه
 ما بالاختيار على ليس بالاختيار لا يخفى على ذوي الابصار ولما كان
 اخره الوجهين في الاول وان الجملة الفعلية على الاسمية مع كونها
 عاطلة غرضية الدوام والنبات الذي عليه الامية لان الفعل المضارع
 يدل على الاستمرار التجددي وانه اولى بالاعتبار في هذا المقام من
 النبات والدوام دلالة الاول يقتضي المقابلة على ان ما يقابل بالحمد
 من انواع الانعام واصناف الانفصال التام بتجدد على الاستمرار فلا
 يخفى لجهة غنى انعام جديد ومزيد لا تحصى غنى مريدكم فظهر وجه
 اختيار صيغة المضارع من بين صيغ الافعال واما اشارة صيغة التكلم

التكلم وحده كما ذكر في المفصل فللدلالة على عظم شأن مدله تعالى
 لما ينضم من الاشارة الى ان هذا الامر العظيم والخطيب الجسيم ما لا
 يمكن ان يتولاه وحده بل يحتاج الى معاون ونفس ومدد وظهير و
 ربما يدعي ان ههنا اشارة الى ان مدد سبحانه وتعالى ليس مجرد اللسان
 بل به وبالجنان والاركان ايضا على ما قال الامام الرازي ان مدله
 يعي الموارد الثلاثة ووجهه ان يجعل ما يجده من الموارد وحامدا كما
 يجعل ما يقطع به قاطعا كالسكين وهذا كما ذكره بعض اهل التحقيق
 في قوله عليه الصلوة والسلام صلوة الجماعة تفضل صلوة الغدان
 صلوة هي الصلوة بالظاهر والباطن وصلوة الغد هي الصلوة
 بالظاهر فقط واثر حرف الخط في تحريك على اسم الله الدال على
 اجتماعه تعالى بجميع صفات الكمال اشارة الى ان هذا الاجتماع من
 الظهور بحيث لا يحتاج الى دلالة عليه الكلام بل ربما تدعى ان ترك
 ذكر ما يدل عليه فوق يقتضي المقام بل المهم الدلالة على ان قدر الكلام
 بحرك الاقبال وداعي التوجه على جنابه على الكمال على خاطبة على ما بيانه
 في اللطيفة المختصة بالالتفات في اياتنا بعد واثرنا خير المعقول
 على تقدير الدال على الاختصاص المناسب للمقام كما ذكر في المفصل لان
 تقديم الحمد كما سيجي اشتراطا لمقتضى المقام وجار على ما هو
 من تقديم العامل على المفعول وما فيه من لطف الاشارة الى ان ما يشعربه
 تقديم المفعول من الاختصاص امر كفت شهرة واستقراره في القول
 مؤنة ذكر ما يدل عليه بل ربما يدعى ان ذكره من فضول الكلام مع ان
 مشرب الاختصاص هنا لا يصفو عن شوب بشبه لان المناسب هنا

فصل في قوله وان يتوقف ظاهره على ان يقتضيه الخاطف ان الحامد الموم
مشرك وفيه ما فيه وتحتل التقديم على بحر كالا هتمام وان كان دافعا
للشبهة لكنه تحمل بخلاف المقصود لاحتمال ارجح لان التحضير لازم
للتقديم وان كان كلمة يا الموضوع لنزاع البعيد على ما قيل في قوله يا من
شرح مع انه سبحانه وتعالى اقرب اليك من حبل الورد بهضم النفس واستعدادا
لها عن مظان الركني وقدم شرح الصدر على تنوير القلب لانه الصدور
دعاء القلب وشره مقدم لدخول النور في القلب وذكر البيان في شرح
الصدر والبيان في تنوير القلب لان التبيين ابلغ من البيان على ما تقر
ان الزيادة في اللفظ توجب الزيادة في المعنى لانه بياض دليل وبرهان
وتنوير القلب اقوى من شرح الصدر ولا يبلغ اجري بالاقوى
البيان فتح التاء في تبيين كالتكرار فكسها شاذ والمراد من تلخيص
البيان اي تبينه كونه فالعبارة المقصودة افهام المراد وصادفنا
ع كدر التقضاء اعلام المقاصد والمهام ولوامع البيان يجوز ان يكون
من اضافة المشبهة الى المشبهة كخير الماء اي التبيان الذي هو كالبرق
اللامعة في الاضاءة وصح ذلك اما لان التبيان للجنس فيصح اطلاقه
على الكثير واما للمبالغة ويجوز ان يكون استعارة بالكناية تشبيها
للتبيان بالبرق في الخاطف ويكون اشارة الواضع على انها جملة لا مع
معنى اللعان لكونها مصدر على ذنة فاعلة للتبيان استعارة تجميعية
هذا والانسب بقوله من مطالع المثال ان يعتبر تشبيه التبيان بالنور
او النجوم اثنان ولا يبعد لتعال اللام وان اكثر ما يتعمل في البرق
والمثال يجوز ان يكون بالباء الموصولة بعد الميم مع كالا لفاظا وان

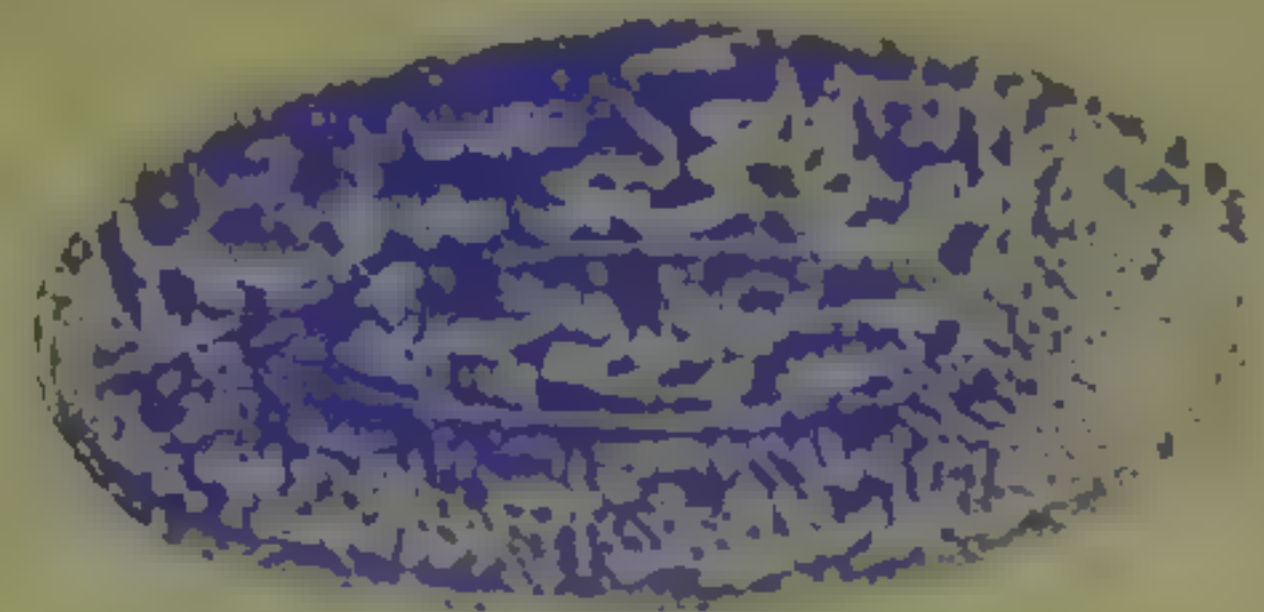
وان يكون بالفاء المتلثة بمعنى القار والاول انش في مقابلة المعاني
ومطالع المعاني من اضافة المشبهة الى المشبهة اي المشابة التي هي
كالطالع ولا يخفى ما في الجمع بين اسامي الكتب من التامخيص والافاضة
من اللطافة ونضلي ينبغي للعاقل ان يستعين في جميع امور
وكل شؤنه بمنجا بالحق سبحانه وتعالى فافاضه طلبته والجامع بغيته
لكن لا بد من نوع ملائمة وقرب معنوي بين المفيض والمستفيض
ولكوننا متعلقين غاية التعلق بالعلايق البشرية والعوايق
البدنية ومنتدئين باذناس الذات الخفية والشهوات الخفية
وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية التقديس يكون الملائمة منتفية
راسا فاحتجنا في سلوك سبيل الاستفاضة منه جل وعلا الى متوسط
لا وجه تجرد ووجه تعلق فسوجب التجرد يستفيض من الحق ووجه
التعلق يفيض علينا لانه وجه التجرد ينسب للملازمة لجنار الحق
تعالى ووجه التعلق للملازمة لنا وهذا المتوسط اصحاب الوحي
واعظمهم رتبة وارفعهم مرتبة نبينا صلى الله عليه وسلم فلذا تولى
لارباب النصايف في مستهلها ومفتتحها بالصلوة على الصلوة
والسلام ولذلك توصلوا بالصلوة على الآل والاصحاب لكونهم
مستطوعين ببيتنا ومبينين على الصلوة والسلام فان ملازمة الآل
والاصحاب لجنابهم على الصلوة والسلام اكثر من ملازمة الآل
وملازمة الآل والاصحاب اكثر من ملازمة الآل على الصلوة والسلام و
كل ما كانت الملازمة لكل واحد او فر كان امر الاستفاضة اتم وحصول
الافاضة اكثر واثر لفظ النبي على الرسول لما في لفظ النبي من الدلالة

على الشرف والرفعة على ما قيل انه النبوة وهي ما ادفع من الارض وفي
الصالح فان جعلت النبي ما خوذ منه اي انه شرف على سائر الخلق فاصل
غير الحق وهو فيل مع مفعول المؤيد ولا يزل اعجازه دليل الشئ
ما يعرف به ذلك الشئ فدل لا يزل الاعجاز المعجزات يعرف بها اعجازه عليه الصلوة
والسلام للمتقين عن معارضة عليه الصلوة والسلام والاشياء
بمثل ما اتى به منها وقد يقال اضافة دليل الاعجاز عليه الصلوة و
السلام كافي قو لم يجب رمانك لانه لا يتعارف وصفه عليه الصلوة
والسلام باعجاز المتقين وانما يتعارف وصفه بذكره لا يزل
اعجازه مع معجزة وقينه انه لا يحسن جعل المعجزات مع اعجاز نفسه
للمتقين ثم معنى تأييد المعجزات وتقويةها باسرار البلاغة ان اعلا
المعجزات وابهاها وارفعها واسناها هو القرآن واعجازه بما فيه
من اسرار البلاغة ولطافتها ولا يبعد ان يرا دبد لا يزل الاعجاز
دلائل اعجاز القرآن والاضافة الى الرسول باد في مله بسة لا نفيا
القرآن اليه عليه الصلوة والسلام ومعنى تأييدها باسرار البلاغة
انها اقوى دلائل الاعجاز وما تقوى في اثبات المدلول يقوى الدليل
المضمر مدق تضيير الفرس وهو ان تغلفه حتى يسمع ثم ترويه الى
القوت وذلك في اربعين يوما ويطلق على موضع التضيير ايضا
كذا في الصالح وفي الحاضر في اللفظ المضمان الميدان والمراد هنا
ميدان تيقا الفرسان وكانت العادة ان يغرز في آخر ميدان
التا بقصبة فتم اعدب فسه واخذ القصبة عدس بقا
فاجراز قصبة السبق كتابة غم سبق والبراعة ثم برع الرجل اذا

الرجل اذا فاق اقراءه والكلام تمثيل شبه حال الآل ولا سيما في البق
على من سواهم في باب الفصاحة يقال من سبق بحال الفرسان في الميدان
واستعمل هنا اللفاظ المستعملة ثم من عجز ان يتحمل النخوة في المفرد
ويحمل المكنية والتخييل والترشيح بسعد التفات في نقل
عنه ان الاول لسعد باللام دون الباء وكان وجهه ان الدعاء
هنا بمع التسمية وانه يتعدى الى مفعول به بل وكلمة قال الله تعالى
ايتا ما تدعوا اي اسم تستوفون فاصل الكلام المدعو سعد التفات في
بالنصب خال حرف الجر فيه للتقوية والمتعارف في التقوية اللام
دونه الباء ويكن ان يقال كما يقال سميته زيدا يقال ايضا سميته زيدا
ولا يبعد ان يستعمل الدعاء بمعنى التسمية يستعملها في التعدي بالباء
الى المفعول الثاني ويؤيد قوله صاحب الكشاف في قوله تعالى والله
اعلم الخ فاعده بها اي فسموه بها فان ابيت فاعتبر بضمير
معنى الاختيار او التسمية سواء الطريق آثره على الى سواء او
لسواء ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعدت بنفسها يرا دمعنى
الا بصار واذا وصل بحرف الجر من اللام او الى يرا دمعنى الدلالة
قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وانك لتهدى
الى صراط مستقيم الفقرة فقرة وهي في الاصل على ايضا غ على
شكل فقرة الظهر استعيرت لذلك الكلام وهي لتعارفة مصرحة ولذا
قال سبكتها يد لا فكار فنية مكنية وتخييل وترشيح الخ الفقرة الى الخ
العظيم الجمع وهو الكثرة ومنه الففر وهو الشئ اي انه في الكثرة بحيث
يستمر ما وراه او وجه الارض ويقال ايضا الجاء الففر على اعطاء

فمبيل بمعنى فاعل حكم فمبيل بمعنى مفعول نقل جدي لاخذ والانتها ب اي
أخذ الغنم يراد به جدهم في النظر الى الكتاب يعني لاخذ والانتها ب كما
يقال نظرا الى معنى القول وعين الانفاق وقتل عليه معنى متعاق
المسخ على الكتاب والمسح تبديل الصورة بصورة ادون من
الاولى فيقنه اشارة الى انهم لو اخذوا هذا الكتاب ما عبروا
عنها بعباراتهم كانت العبارة ادون من عبارة الكتاب
أضرب عن هذا الخطيب يقال ضرب عن مرقة اي ارفق نفسه قال الله
انضرب عنكم الذكر واصله في الركب اذا اراد ان يصرف مركبه ضربه
ليعده فوضع الضرب موضع الصرف وفي المصباح ضربت عن اي
تركة وامسكت عنه نفلي هذا لاجابة الى اعتبار حذف مفعول الضرب
وكاتب بيان الحاصل المعنى لانه معنى اخر غير الصرف وقوله صفي اي اعرفنا
اولا اعراضا وموضعا على انه مصدر ومفعول له او حال وفتر بالاولى الثالثة
قوله تعالى انضرب عنكم الذكر صفي كائنا في الكسح ما بين الحاضرة الى
الضلع الخلف تقول طوي فلان عن كسح اي قطع كذا في الصبح
ومعنى دون مرهم قدام مطلوبهم وقبل الوصول اليه باسرها
اي بجميع الاسر القيد الذي يشد به الاسير واذا ذهب الاسير باسر
فقد ذهب جميعه ويقرب منه قوله هذا الشيء برمته وهي قطعة الجبل
البالية وعن اخرها اي بكلمتها وهو متعلق بمجد وفاي قبول لاشيا
عن اخرها وان يستلزم نشأ القول جميعها وقيل من اخرها الى اولها
وكلمة دون من تايها وقيل عن جميعها باعتبار الجزاء الكل وقيل متبا
ع اخرها فيفيد المبالغة في العموم واورد عليه انه ربما يؤهم خلاف المق

لان المتأخر



لان التباعد عن الآخر كما يكون بعد المجاوزة عند يكون قبل الوصول
اليه ايضا وقيل اي متجاوزا عن اخرها وفيه ان معنى تجاوز عنه عفا
الهملا ان يعتبر نضرب معنى التعدي والمجاوزة فينبغي ان يقدر
من اول الامر التعدي والمجاوزة قصر المسافة وتجاوز التكرار في
الماء بنضوب اغار وعز الاصمعي الناضب البعيد والرواد المنظر ولا
يخفى لطف قوله اخلا فابدا ثم فان شجر الخلف لا غرله والمراد هنا لا
بلد ينتج والادراج جمع دزج ودرج الكتاب بطية يقال ذهب
دمه ادراج الرياح اي هدره والمراد من بقية والمراد من بقية اثار
السلف ما بقي من اثارهم من لطائف التوايد وشرايف الفرائد في هذا
القرن اور واجه ونفاق سوقة ولا اعتدابه ولا التفات اليه ومن
يقرر فوائد القرن وينشها وير وجهها بالانفعال بما حقه وتخرج الطائفة
وقيل المراد من بقية اثار السلف المولى المولى الى الاعظم بها الدين
المملو في وسالت باعنا قسطا بتلك الاحاديث الباطية
جميع الاباطح وهو ميل الى فيه دقاق الحصى مجمع على الاباطح والبطاطح على
غير القيتين والمعنى ذهبت تلك الاحاديث وتخصيص الاعناق بالذكر
لان السرعة والبطي في سير الابل انما يظهران فيها غالبا والكلوم يشل
تشبها بما لا ذهاب تلك الاحاديث على حال ذهاب السائرين على المطايا
في البطاطح وسيلان البطاطح باعنا قسطا وبمحو زان بعبارة تشبها
بالسائرين عليها في الدنيا على سبيل الاستقارة بالكتابة ويكون اثبات المطايا
للحادثة تخيلية وذكر الاعناق وسيلان البطاطح بها تشبها وان
يعتبر تشبها للاحاديث بالمطايا على طريق الحس الماء ويكون ذكر الاعناق

وسيلان البطاح بها ترشح للشبيه واما الاخذ والاستهاب
 ذكر اول ان الجماعة سئلوا في اختصار الشرح معطين بان ارباب الطلب
 قد تعاضت همهم وان اصحاب الاختصار قد قصدوا الاختزال والانتهاج واعتدروا
 ثانيا عن عدم انجاح مسؤلهم بما ذكره ان الاتيان بما يستحسنه جميع الطابع
 ليس قدرة البشر وان هذا الفعل قد كسد سودة وذهب رواجه ودفن
 ثالثا من تعليلهم ما يحتاج الى الدفع بان الاخذ والاستهاب امر ينسبط
 لا ركتاب من تركه العاقل الذي يقع الاخذ في كلامه وينسبط لارتكابه
 من تركه ويؤيد الاول قوله فلا رضى من كاس الكرام نصيب من كاس التعليل
 لما تقدم وذكر اللبيب بما يرجح ايضا وفي بعض النسخ ولا رضى بالواو
 وهذا يقيم على الوجهين اما على الاول فلفظا واما على الثاني فهو انه على طرز
 قوله وكيف ينهرا ومنظوم في سلكه وما ذكرنا علم وجده ذكر اما في قوله
 اما الاخذ وهو انها التفصيل المجل الواقع في ذهن السامع فانه
 لما اعتذر عن عدم الاعراف لمسؤلهم وقع في ذهن السامع انه
 باى شئ يدفع ما علوا به سؤلهم فقال اما الاخذ والاستهاب اه
 قوله ولا رضى آه مطاع اوله شربنا واهرقنا على الارض جرعة
 وقد يروى وللحاس من ارض الكرام نصيب ويفسر الحاس
 بالخنزير ولا يحسن مدروية للمصراع الاول وان كان هذا لا يخ
 عن لطف حيث يكون اشارة الى شناعة ما لاهل الانحلال
 ينهراى يمنع من الزهر وهو المنع والرخو ولا يخفى لفظ التبعية المنع
 بلفظ الزهر وعز الطالبيين بلفظ السائلين لمكان ذكر الاستهاب
 ومطابقة نظم التنزيل واما السائل فكذلك تنزه مع توافقها في

ورد في التعليق الاول في من دفع الالهة طارده
 واغلامه لا يحيل قوله على معنى اه ولفظ التعليل
 الاول لانه هذا لا ينفع بتعليلهم لان تعاضد
 الطلبة المتعاضدين بصيبي الاستصار الشرح
 ولا ينفع ذلك بان من غير جميع الطابع
 مقدور الشرح لانهم لم يسلوا ما هو مستند
 عند الجميع

المعنى

في المعنى ولما لم يتعلق بقوله فليعمل وان كان الفاء فيه
 للسببية لانها وقعت في غير موقعها على ما قالوا في قوله تعالى ورتب
 فكبر الشفعا لعشق والغدايم الولوع والظما العطش
 والهوا جرجعها جرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحزو
 الا وامحرا العطش والا فترج طلب الشئ من غير فكر وروية
 ففي قوله مقترحهم دون مسؤلهم ومطلوبهم وبخبرها اشارة
 الى انهم سئلوا ذلك في فكر وروية وفيه مبالغة في كونه مطلوبها
 لهم وثانيا الاوى في مقابلة الاول وثانيا الثاني في معنى صارفا
 من ثنيت العنان اى صرفته ولعنان العناية الاولى ان
 يكون بدون الواو ليكون قوله ثانيا حاله فاعل انتصبت لانه
 لا يظهر ما يصلح لعطفه عليه لان ثانيا الاول اما صفة لمصدر
 محذوف اى انصبايا ثانيا او ظرف وثانيا الثاني لا يصلح لشي
 منها ولا مجال لجعلها واو الحال فاما ان يقدر حال فاعل انتصبت
 ليكون هذا معطوفا على اى انتصبت مجتهدا وثانيا لعنان العناية
 او يقدر فعل مقطوف على انتصبت ليكون هذا حاله فاعله اى
 اجتهدت او شرعت ثانيا لعنان العناية ولا يخفى ما في قوله ولعنان
 العناية ثانيا في الاستعارة بالكناية والتخييل والترشح مجموع
 الفحمة بالجيم وخمود القطة بالماء المعجمة القديمة اول البيت
 من البئر استعيرت لما يستنبط من العلم لجامع السبب الخفية
 فان احدها سبب حيوة الارواح والاخر سبب حيوة الاختلال
 ثم لمحل العلم وهو الطبيعة فهو مجاز في المرتبة الثانية والصبر يرد بعض

نفاذ اذا لم يكن السببية بل كانت
 زائدة كما في قوله تعالى اذا جاء نصرنا
 الى قوله وان كانت السببية ولم يقع
 ثانيا وان لا يكون بين جملتين
 موقعها وانما يصلح احدها لان كانت
 حقيقة او كما يصلح في قوله تعالى
 شطوا الاخرى جزاء فلا يمنع ايضا
 من قوله تعالى ورتب فكبر

بالنبات والحوت ففي ذكر الجود مع الفحمة التي هي الحاشي الاصل وجعل
 الجود بالضر لطف ظاهر والضر بالرج العاصفة فتناسب ان يجعل الجود
 به لانها تحت النار وفي وصف قبحه بالجود وفطنة بالجود إشارة الى ان
 طبيعته كالماء والنار وهو غاية جودة القبحه ولطف الصيغة الجود
 القطع اعتبر اي ذي غيرة القام كادجا اي مظلم الاطراف وقوضت
 عنه خيامه بالاختتام التوقيض نقض البناء من غيرهم والخيام جمع
 خيمة ومعنى نقضها بالاختتام ان الكتاب قبل الانتام لاجتماعه نظر
 الانام كان كمن ضرب على الخيمة واظهره على الناس بعد الانام كان كمن
 الخيمة ورفعها ومعنى قوله بعد ما كشفت انه كشف اوله وجوه اللطائف
 النقاب ثم قوض عنها الخيام كي ينكشف وجوهها على الداني والقاضي و
 الخراب جمع الخربة وهي الخيمة النساء كفيها غم حسنها والتمام ما كان على
 الغم النقاب وفي بعض النسخ قوضت عن الخيام بالاختتام وفي بعضها
 خيام الاختتام ومعنى اضافة الخيام الى الاختتام انها ضربت على الجود وفي
 بعضها قضضت عن ختامه بالاختتام القرض الكسر والختام ما يختتم به
 طين او غيره ومعنى نقض الاختتام ان الكتاب قبل تمامه كان مجوياً عن اعيان
 الناس كالشيء المنقوض واذا الخيمة فقد ازال ما يحجب عن نظر الطالبين وتكثروا
 من نظرية تضاد ذلك كقض الختام ووضع الفرائد على طرف التمام وهو ثبت
 ضعيف ربما يخشى به حصص البيوت كناية عن تهميل اخذها وتخصيلها و
 تيسير طريق الوصول الى وصلها راقى الشيء بروقى اي عجبني اهدف تقف
 حدودها هو الثنا بالثناء والثناء ان اختص بالثناء حقيقة لكنه ذكره
 لغوايل التخصيص على مقابلة الشكر والتعظيم باختصاص الحمد بالثناء وانه

على الدون في قوله
 تشاريهم الناري
 العام او لغيره
 اذا كانا في البيت
 الطائفة في ذلك

في قوله
 تشاريهم الناري
 العام او لغيره
 اذا كانا في البيت
 الطائفة في ذلك

في قوله
 تشاريهم الناري
 العام او لغيره
 اذا كانا في البيت
 الطائفة في ذلك

وان مدار ما قصد ههنا من بيان الفرق والنسبة وبينهما وظهر ما
 سيورد من تفريع النسبة بينهما على تفريعها وكذا قال سواء تعلق بنعمة او غيرها
 وسواء كان بالثناء او بالحنان او بالادراك وان كان الاطلاق في تفريعه
 يعني ذكر هذين التعظيمين وقد يوجب بان الثناء الثنا يطلق على ما لا يثنى
 حقيقة كما قولك اني سبحانة على ذاته وفي الحديث انت كما اثنت على نفسك
 فلا بد من ذكر قيد الثناء احتراماً على ذلك ويتوجه عليه ان كون الاطلاق الثناء
 عليه بطريق الحقيقة ثم وكوهم فالظاهر المراد من كونه بالثناء ان يكون قولاً
 ولا شك ان ذلك قول وان لم يكن بمجازة الثناء التزهد كما عند
 التعبير من كونه قولاً لا يكون بالثناء ان الغالب ان القول يكون به ويتبادر
 من كونه به ان يكون قولاً وبالمجزة فثناء الله تعالى كان حقيقة فحمدنا
 كذلك وان كان مجازاً فماز ذلك وجه الاحتراز على بقيد الثناء لانه على
 الاول لا يصح الاحتراز بل لا يصح التعريف لا بما ذكرناه ارادة القول
 وعلى الثاني لا حاجة الى الاحتراز لان التعريف هو الحمد الحقيقي واعلم ان
 بين التعريف الذي ذكرهنا وبين الذي ذكره في الشرح وهو الثناء بالثناء
 على الجليل عظمة وجلالة ترائفها فيكون على الجليل وذكر قيد كونه على قصد التعظيم
 وعكس الشرح المذكور هنا صدق على الثناء على قصد التعظيم لا على الجليل بل
 المذكور ثم وتصدق المذكور ثم على ثناء على الجليل لا على قصد التعظيم بخلاف
 المذكور هنا فان اعني حقيقة الحمد كلاً الامر بما للملحاح في كلا التعريفين
 لثنا كل منهما على واحد منهما وان اعتبر كونه على الجليل فقط فالخلاف في التعريف
 المذكور ههنا وان اعتبر كونه على قصد التعظيم فقط ففي المذكور ثم
 ولا يبعد ان يرجح الاخير فيستقيم ما ذكره ههنا بان احداً اني على ظالم

بأنواع الثناء على ما فعله من نهب الأموال وقتل النفوس بغير حق على قصد
 التعظيم فالظاهر حمد ولذا ينضم هذا الحمد بان حمد لم يقع في محله اللهم
 إلا ان يقال الجليل اعظم ان يكون جليلا في الواقع وان يجعل الحمد جليلا
 والظاهر الحمد في الصورة المذكورة يجعل المحمودة جليلا ويصوره
 بقيه شئ هو انهم ذكره وان الحمد بخلافه لا يختار في ذلك ههنا يطلق
 عن التقييد ولا يبعد ان يرجح الاطلاق بانه لا يوجب اشكالا في حدها
 على صفاته لانها ليست باختياره كما عندهم ولا لزوم حدونها كما عرفت
 في موضع ولا يخرج الى ثواب بل في الحمد على الملكات النفسانية من العلم و
 الشهادة والحلم ونحوها او بالجملة لا يقال كيف ينبغي الشكر الجليل
 اعني الاعتقاد من التعظيم لانه لا معنى لانبائه بالنسبة الى نفس الشاكر ولا
 يتصور بالنسبة الى غيره لعدم اطلاع وكما اطلعنا ان كقول او فعل
 فذلك المطلع هو البني حقيقة فيكون هو الشكر حقيقة لا الاعتقاد فلا
 يكون تعريفا للشكر بالبني جامعاً لخروجه بعض اقواله وهو ما يكون
 ولا قوله او بالجملة يصحح الانبائه على انبائه الاعتقاد لانا نقول معنى الانبائه
 ان تفيد معرفة البني عنه ولا يقدر فيه الجمل بالبني ولا ينبغي تحقيق ذلك ان
 الحنا وما ذكره من حصر الانبائه في المطلق المذكور ان اريد به حصر الانبائه في تعظيم البني
 فعليه منع بل هو مني في الاعتقاد البني في التعظيم وان اريد به حصر الانبائه عن
 الاعتقاد فسلم ولا في لان الكلام في الانبائه عن التعظيم وقد يوجب السؤال
 على ما ذكرنا من الاعتقاد بالجملة اقسام الشكر بانه ليس كشكر الانتفاء لانبائه لعدم
 العلم به ولو اطلع عليه بامر فلا فذلك المطلع هو الشكر لا الاعتقاد لانه البني
 دونه فيجاب بان الانبائه متحقق في ما ذكره ولا اطلاع عليه لانه ان يكون من

فقد لا يقدر فيه الجمل بالبني لان اللفظ الموضوع على
 وال على حصره ولا يقدر في دلالة الجمل بالوضع
 بل عدم الاعتقاد وهو غير صحيح

ان يفيد معرفة

يكون ان كرهني يجعل شكر افضل من ان يكون هو الشكر بل يجوز
 ان يكون من غير بالهام او اخبار وان كان في جهة لا يكون ان يكون
 الشكر هو هذا المطلع لا ما يطلع عليه الاعتقاد وكيف معنى الانبائه متحقق
 في جملته ان يكون هناك شكر ان احدهما القول والفعل المطلع
 والاخر ما يطلع عليه الاعتقاد وانبائه هذا الشكر من الاخر لا يوجب
 عدم كون الاخر شكرا فمورد الحمد لما كان الظاهر التعريف هو النسبة
 بين المورد وبين وبين المتعلقين ويظهر من هاتين النسبتين النسبة
 بين الحمد وان كرهني ما يظهر من التعريفين عليه ما تم فرغ ما يظهر من
 هذا الظاهر خبرا على ما هو قاعدة التعليم هو اسم الذات الواجب
 اي بالذات لانه المفهوم من الاطلاق وذكر الصفتين اعني الوجه
 الذاتي وتحقق جميع الحمد كما انه تلوح بوجه لفظي للجماع الحمد لله
 لجميع صفات الكمال اما الوجه الذاتي فلا يستتبع سائر صفات الكمال
 وقد فرغ بعض المحققين بعضا عليه والتحقق انه يمكن تفرع لكل
 واما كون تحقق جميع الحمد زعمنا الى نبوت جميع صفات الكمال فلا
 كل حال يستحق ان يمد عليه فلو نبذ كان غير النبوت له سبحانه لم يكن
 مستحقا على هذا الكمال فلم يكن مستحقا بجميع الحمد واما وجه الجماع الحمد لله
 بجميع صفات الكمال ودلالة عليه فانه تعينه شمس هذه الصفات
 في ضم اطلاق هذا الاسم فيفهم من هذه الصفات كما انه اشهر عام بالوجود في
 ضم اطلاق هذا الاسم فيفهم من هذه الصفات وكذلك الفرع الذي هو عاري
 موسى عليه السلام اشهر بصفة العلم في ضم اطلاق هذا الاسم فيفهم من هذه الصفات
 ولا يفهم اسم العلي وكذلك لا يفهم صفات الكمال من اسم الرحمن كما يفهم من اسم الله

لما كرهني ان يمد به ان ذكر الصفتين كونهما
 فانه مفهوم لفظ الله واطلاق مفهومه ازال
 بقوله وذكر الصفتين وهذا اول ما قبل منها
 نفا في قوله بالبر

فالمستجمع هو علم الله تعالى دون غيره وقيل ان الالهيته متناهية
 الكمال لا يقيد بغيره اطلاق اسم دون اسم وغاية الامر ان يخص ذلك
 بما لا يخصه تعالى وكذا لا ينبغي ان يكون الرحمن ايضا مستجما لله تعالى
 ان يقارن الصفات الذات تفهم في مبهمة وصعاب الالهام لا يتم فيه قطعا
 حتى لو لوحظ تغير ما خرج عن مقتضى وضعه فلا دلالة له على خصوص ذاته
 تعالى وصعاب مجرد خصوص الاستعمال لا يوجب ان يفهم من الاوصاف منه
 لا يبعد ان يوجه الاجتماع بان هذه الذات المخصوصة هي المشهورة بالانصاف
 بصفاتها الكمال فيكون علما لها لا عليها بخصوصها يدل على هذه الصفة
 لا ما يكون موضوعا للمفهوم كغير هذه الذات وغيرها وان اختلف في
 استعماله كالرحمن فانه موضوع لذات لها الرحمة الكاملة وخصه في
 استعماله تعالى وقيل انه يلزم ان يفهم صفة الظلم على العلم الذي لا يفرغ
 وليس كذلك والعدول الى الجملة الالهية يعني ان قوله الحمد لله كان في الجملة
 جملة فعلية اي حدث الله حملا او احدا حمد الله فخذ الفاعل مع الفاعل وقيم
 المصدر مقامه وجعل الجملة كناية للدلالة على الدوام والنبات كما قالوا في
 سلام عليكم وفي عبارته حيث جعل العدول للدلالة على الدوام دون كناية
 الجملة دفع لما يقال قد صرح الشيخ عبد القاهر بان لا دلالة في زيد منطلقا
 اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وذلك لان الشيخ انما نفى الدلالة عن نفس الالهية
 فلا ينافي كون العدول الى الالهية للدلالة لان الدال هو اما نفس العدول
 او الالهية بانضمام العدول وهذا ولكن سياتي في احوال المسند اليه ان
 كونه اسما لافادة الدوام لا غرض يتعلق بذلك الدوام ولا تقتضي في العدول
 اصلا فيدل بظاهره ان نفس الالهية تدل على الدوام وتبين ان يقال ان

مع انه يلزم منه هذا كذا اسم الله تعالى
 فيه ان يلزم منه هذا كذا اسم الله تعالى
 اللغات دالا عليها بخصوصها الا ان يلزم

صحة المصدر من حيث انه مصدر لا يقع محكوما
 لان المصدر من حيث الوجود لا يقع محكوما
 على غيرية الوجود الوضع لان وضع الحدث
 ان ينسب الى الغيبة وما وقع محكوما عليه
 ثبت انه في الاصل محكوما به ومفعول مطلق فعل
 للدلالة على الدوام وجعل محكوما عليه كذا في بعض
 هو انشائي

ان الالهية تدل دلا لا يبرهن لفظة على مجرد الثبوت كما ذكر الشيخ
 وعقلية على الدوام كما ذكر الرضي في الصفة المنبهة انها لما لم
 تدل على التجدد ثبت الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل في كل ثابت
 دوامه فالشيخ نفى الدلالة لفظة على الدوام فلا ينافي انما
 الدلالة العقلية على ان قلت الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية والظرفية
 فعلية تقدير او لا جعلوا اختصارا لفعلية مفتضيا لا يراد الفعل
 وقد صرحوا بان الالهية التي خبرها فعلية بفعل التجدد كالفعلية فكذا
 اذا كان خبرها ظرفية قلت قد صرحوا بان تسلام عليكم بفعل الدوام و
 كذا قوله تعالى انا معكم مع انه الخبر جملة ظرفية فالوجه ان يوفق بينهما بان
 الالهية التي خبرها ظرفية اما تفيد التجدد اذا لم يوجد داعي الى الدوام
 كالعدول مثله وانما اذا وجد ينحل على الدوام وفيه انه يقتضي ان يجوز
 اذا وجد داعي الى الدوام ان يحل الالهية التي خبرها فعلية على ما افادت
 الدوام وهو مشكل جدا المصريح بانها فعلية كالفعلية المحضة في
 افادة التجدد فلو جاز هذا لما كان يحل الفعلية ايضا على ما افادت
 الدوام عند وجود داعي ولا يقدم عاقل التزامه الله تعالى لان
 يفرق بين التصريح بالفعل وتقديره ولا وجه ان يفرق بين الفعلية
 والاسمية التي خبرها فعلية بان الموقفي الفعلية نسبة الفعل الى فاعله وانما
 على التجدد البينة والموقفي الاسمية المذكورة نسبة الفعل الى المبتدأ
 ولزوم كونها على التجدد ولزوم كون النسبة التي في الخبر على التجدد
 لم يثبت لهم كون نسبتها الى المبتدأ كذلك فيجوز ان يحل هذه الالهية على
 ما افادت الدوام عند وجود داعي بخلاف الفعلية وقد يقال ان

انما تقدم بالفعل اذا لم يقع خبر بل صلة او صفة واما اذا وقع خبرا
 فيقدم كليم الفاعل لان الاصل في الخبر لا افراد وقد ذكر بعض المحققين
 ان الانصاف ان المفهوم من قولنا نريد في الدار نريد ثابتة لا ثبت
 ومنتق و فيه بحث وهو انهم انما ذكره وكون اختصار العقلية مقتضيا
 لا يراد الظرفية فيكون المستظرفا فلا هذا صريح في ان الخبر الظرفي معتد
 بالفعل ويمكن ان يقال قد روي الظرف بالفعل اذا لم يوجد داعي الى
 قصد الدوام والتثبت اما اذا وجد فلا بل يقدم كليم الفاعل اجابة للذي
 وتقدم الحد باعتبار انه اهم لا يقال هذا الاهتمام عارض كونه
 المقام والاهتمام كليم الله ذاتي والذاتي ينبغي ان يقدم في الاعتبار وليس
 لم يقدم فينبغي ان لا يؤخذ لانهما نقول كونه البلاء لغة عبارة عن مطابقة
 الكلام بمقتضى المقام لا رعاية الامور الذاتية يرجح العارض وقد يقال
 بانه لم يرجح العارض بل تعارضا فسا فطابقا فيعمل بالاولى اصله تقدم المبدأ
 على الخبر سيما اذا كان المبدأ سادا مسدا العامل بحسب الاصل فان مرتبة
 العامل التقدم على معمول كما ذهب اليه صاحب الكشاف خضه بالذكريان
 صاحب المفتاح ذهب الى ان اقراء الاول منزلة منزلة اللزوم غير معتد الى
 مقروبه وباسم ذلك متعلق باقراء الثاني ايها المقصود العبارة
 ادريج لفظ الايهام مع انه تركه في الشرح لانه لا قصور حقيقة عن الاحاطة
 لا مكان الاحاطة الاجالية ويمكن توجيه الترتيب بان يحمل الاحاطة على ما
 هو الكمال منها وهو الاحاطة التفصيلية اذ لا شك في قصور العبارة
 عنها حقيقة ولو اجريت الاحاطة على اطلاقها يمكن توجيه الترتيب ايضا
 لكن يتكلف كما ذكرنا في حاشية الشرح ويمكن توجيه ذكر الايهام على تقدير حمل

وانما قلنا ان الابهام المادى الاشعار ان الابهام
 احد اقسام مطلق الشرح وادراك الابهام الى
 اعتبار القصد في الكلام والابهام المادى
 فهو من مائة النسخ واحد وتقدم المادى لغة وهم
 وتبين الابهام الفاعل ان الشرح الفقه كتحقيق
 المعنى اذ لا من المنة العلى بل الظنى بعد
 المنة منى على هذا فلا تفعل

حل الاحاطة على التفصيلية بان حذف المنع به لا يدل بطريق القطع
 على القصور لجواز ان يكون الحذف لمجوه اخر واما فيقيد وهما به فذكر
 الايهام فيتم على تقديرى اجراء الاحاطة على اطلاقها وحملها على التفصيلية
 بل تكلف واما تركه فانما يستقيم على الاول بتكلف فالدكر اولى وليلا
 يوقعهم اختصاره شئ دون شئ يعنى لو ذكر المنع به فانما يذكر بعضه لتقدير
 ذكر جميعه تفصيلا فيقوم الاختصاص بالمدكور واما ذكر التوهم لان التخصيص
 بالذكر لا يوجب نفي ما عد المذكور فان قلت ان تعذر ذكر الجميع تفصيلا
 فلا خفاء في مكانه اجالا فالتعلييل قاصر قلت اذا ذكر الجميع اجالا بان يذكر
 لفظ يفيد العموم فربما يتوهم خروج البعض لشيوع التخصيص في العموم
 سيما في المقام الخطابية فتوهم الاختصاص بالبعض قائم ايضا في ذكر الكل اجالا
 وقد يوجه التعلييل بان عدم حذف المنع به اما يذكر اكل اجالا او يذكر
 البعض تفصيلا والتعلييل انما هو الثاني وليس لك رعاية البراعة
 الا مبتداه وهو كونه لا مبتداه مناسباً للتوهم وانما يكون سببا لرعاية
 مبتداه الى تفوق الابتداء وكما في تسميته بما يكون تسمية للسبب
 تنبيه على كمال السبب السببية ثم ان البراعة هنا اما باعتبار ذكر البيا وهذا الكتاب
 في فن البيا وهو البيان وان اختلافنا في كون تشارك في الكلام واما اعتبار
 ان فن المعاني والبيا متعلق بالبيا بالمعنى المذكور وهذا هو المنطق الفصيح
 العرب ثم ان رعاية البراعة تحصل بذكر تعليل البيا لولا لو حفظ كونه خاصا بعد
 عام وسواء كان هناك عطفا ولا فتعليل كونه علم عطفا الخاص على العام
 بالرعاية لا يخفى غرضه وبنى والتوجيه بان تعليل ما يتفهم قوله عطفا الخاص على
 العام وهو مطلق الذكر ياباه التعلييل الاخير وهو قوله وتنبيه على فضيلة نعمة

بجوز ان يحمل الحذف على الاختصار فيكون ما
 تفعل انما هو ان المنع به لا يدل بطريق القطع
 بالمفعول بل هو ان المنع به لا يدل بطريق القطع
 انتساب فعل الانعام الى المنع به لا يدل بطريق القطع
 ذلك الفعل فيكون متعلقا على جميع الانعامات و
 كمن ان يكون مراد ان من هذا فندرج صحت جلي
 ثم ان من هذا فندرج صحت جلي
 اخر لا يقدح في حصول هذا الادعاء فيكون
 المحمدا على اسم الذات المستحق لجميع الانعامات و
 صحت جلي

البتة لان التبيين انما يحصل بان حفظ كونه خاصا بعد عام ومعطوفا عليه
 يمكن التوجيه بان يعتبر ولا عطف قوله وتبينها على غاية ثم يجعل المجموع عام
 ولا شك ان حصول المجموع يتوقف على ما حفظ كونه خاصا معطوفا على عام فليتأمل
 ما لم نعلم ذكره وان كان التعليم لا يتعلق لا بغير المعلوم لان المراد بما
 لم نعلم ما لم يكن نعلم اي ما لا نعلم بقوتنا وباجتهادنا اخذنا قوله تعالى وعلمك
 ما لم تكن تعلم كذا سمعت منه قوله ويمكن ان يكون فائدة الصريح بانه تعالى رقا
 هم من حضيض الجبل الى ذروة فيظهر وجه كونه نعمة غاية الظهور كما قال صاحب
 الكشف في قوله تعالى وعلمك لا شئنا لم يعلم اي نفاهم من ظلمة الجبل الى نور العلم
 وقد يقال ان حفظ عموم كلمة ما تورد الفائدة اي الخطا المفعول
 يعني ان المصدر بمعنى المفعول والفاعل هو بخارج لغوي ولان تحت الفصل
 بمعنى المصدر على ما هو حقيقة وتعتبر التجوز في اضافة الى الخطا على طريقة
 جرد قطيعة واخذ في ثياب فاصله خطاب فضل بخور رجل عدل وانما هي
 اقبال واديار وكان هذا اوفى باعلية المعاني حيث رجح التجوز
 العقلي في انما هي اقبال واديار على حذف المضاف اي ذات اقبال ولان لا
 تعتبر الكلام تجوزا اصلا بمعنى انه تعالى اعطى الرسول اعلية العلم كونه
 خطابه مفصلا او فاصلا على ان يكون مصدرا للمعلوم او المجهول وفي
 هذا الوردية ولطاقة فان حقيقة النعمة المختصة لمن اوتي فضل الخطا
 وكما لا الشرف انما هو كون خطابه فاصلا او مفصلا لا ذات الخطا
 تبينه من تبين الشئ اذا علمت تبينا يعني ان خطابه خالص عما يوجب الالهام
 وصعوبة فهم المرام تماثل بفضاعة الكلمة والكلام وقدم كون الفصل
 بمعنى المفعول فان شرف الخطا حيث هو خطا بكونه مفصلا لا بكونه فاصلا

٩٠
 فاصلا بدليل اهل لان التعبير يرد الشئ الى اصله وعلى
 نقله الكسالة عن بعض الاعراب انه قال اهل وهيل وال وهيل
 فالظان اصله اهل بمن تين جمع ظاهر بناء على المنة من
 جواز افعال في جمع فاعل كصاحب وملك احمى والتخفيف كما ذكره
 في شرح الكشف ان فاعلا لا يجمع على افعال فاصحاب جمع صحت تخفيفه
 كتمروا فيها وجميع صحت بالسكون اسم جمع كنهروا فيها رفاطها رجع
 طهر وصفا بالمصدر للبالغة جمع خير بالتشديد احتراز
 عن خيرا بالتخفيف اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وقد
 يقال لما لا يجوز ان يكون جمع خير مخفف فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
 قال الله تعالى المطففين الاختيار فانه ذكر في الكشف انه جمع خير مخفف
 وقال الشاعر لا بكر الناعي بجري بي اسد بعروب مسعود وبالسيد
 الصمد وقال ولقد طعنت بمجامع الريات ربك هذ خير
 الملكات ذكر في الصمد انها ثمانية خبر وثانيتها وغاية ما يمكن ان يقال في
 جهته نعم الله ان التكسير كالتخفيف في الرد على الاصل فاذا اريد جمع
 خير المخفف على اختيار ينبغي ان يرد الى اصله وهو التشديد ثم يجمع على اختيار
 كمت واموات وان مراده بالتشديد في الحال او في الاصل فيكون متنا ولا
 خيرا للتشديد والمخفف منه ويحتمل ان يكون كونه بالتشديد كناية عن عدم كونه
 افعال التفضيل لا لانه لا يجمع ولا يثنى ما يمكن من شئ قال يسويه اما
 زيد فمطلق معناه ما يمكن من شئ فزيد مطلق واختلاف في تغير كلامه
 الجمهور مراده انه في الاصل كان كذلك حذف ما يمكن من شئ وانبت منها
 كما اقيمت نعم مقام الجملة وفي كلامه لا يعتد به انه حذف ما يمكن من شئ وغيرهما الى

قال الشاعر لا بكر الناعي بجري بي اسد بعروب مسعود وبالسيد
 وقال الآخر ربك هذ خير الملكات

أما بقلب الحاشية ونقدية لمرة لكونها في الجملة لصدر الكلام ولا نهى
من أقصى الخلق وادغام الهمزة في الهمزة وهو فاسد لأن اتا حروف وأما
اسم فلم يبعد في كلامهم تغيير الهمزة وجعلها حرفا وقال بعض الأفاضل مراد به
المعنى التخييل والى أما بفتح لزوم ما بعدها فإنها لما قبلها لا أنه كاف في
الأصل كذا بل الأصل أن يكون من شئ فحذف الشرط فزيد ما وادغمت النون
في الهمزة وفتحت همزة حرف الشرط واللامية لازمة للبند هذا الحسن من عبارة
الشرع وهي لزومها لصق الهمزة للآدم للبند لما ذكرنا في الحاشية وقوله
لزمها الفاء لصق الهمزة بوجه قوله تعالى فأن كان من المقربين فروع و
دحيان فإنه لم يبد صحتها اسم ولما لم يرد في الحاشية أن البند محذوف إلى ما
المتوفى وقال الشيخ الرضوي لصق الهمزة بغير لازم وإنما اللازم إقامة جزم
الجزء مقام الشرط سواء كان له ما نحو لما ديد فمطلق أو كالاية المذكورة أعلاه
اللازم مقام المزموم وأبقا لا شئ يحتمل أن يكون كل من الإقامة والبقاء
تقليد لكل من لزوم الفاء ولزوم لصق الهمزة أو مجموعهما ويحتمل أن يكون على
طريق التلويح والنشر مرتبا أو مشوشا وإنما قال في الجملة لأن الفاء لم يقع مقام
الشرط من كل وجه لأن مقام الشرط قبل جميع أجزاء الكلام الجزاء والترتبات الفاء
في خلافها ولأن اللازم للبند إنما هو اللامية وإنما لم يقع مقامه بل القائم في
مقامها وهو حرف واما بقاء الالف فكونه في الجملة خابا بالنسبة إلى لزوم لصق
لأن اللازم للبند إنما هو اللامية ولم يبق منها أثر لأن القائم مقامه حرف واما
بالنسبة إلى لزوم الفاء فممكن أن يوجب أن لازم الشرط إنما هو الفاء الفاعلة على الجزاء
لا الواقع في خلاف الجزاء هذا بيان لعدم تحقق الإقامة والبقاء كل وجه واما
بيان تحققها من وجه فالمراد بالبقاء بالنسبة إلى لزوم الفاء واما بالنسبة إلى لزوم

لزوم اللصق فلا بد لصق الهمزة لما في حكم لصق الهمزة لان لصقها لموصوف
في حكم لصق الصفة فالاسمية اللامية باقيا القايمة مقام المبتدأ، انما
بقي من المبتدأ المحذوف واما بيان تحقق الإقامة من وجه بالنسبة إلى لزوم
الفاء فهوان الفاء وان وقعت في خلاف الجزاء لكن هذا الوقوع عار
لما منع من كون الفاعلة لما كان عليه الأصل من الوقوع في صدر الجزاء وهو
كرامة تنوالت في حرف الشرط والجزاء فالفاء واقعة في المصدر اتصاله وتقديره
ومقام الشرط قبل الجزاء فيصح القول بإقامته بمقام الشرط الذي هو
ملزومها من هذا الوجه واما بيانها بالنسبة إلى لزومها لصق الهمزة فهوان
اللامية لما جعلت لاصقة بما على الوجه الذي ذكرنا كان لصق
الهمزة لازما في مقام ملزومها وهو المبتدأ علم البلادة هو المعاني
والبيان وعلم توابعها هو البديع يشعر بظاهرها أنه حلقه علم البلادة
على المعنى العلمي الإضافي وجعل قوله وتوابعها عطف على البلادة وكذا جعل قوله
وتوابعها على علم البديع وكلها لا يخرج عن أشكال ما الأول فلا بد من بلزوم العلم
على جزء الكلمة ورجع الفهم إلى اعتبار المعنى الأصلي اللهم إلا أن يلزم كون
البلادة عملا للعلمين كعلم البلادة كما قال صاحب الكشاف في رضاء وشهد
أو تركب قوله وعلم توابعها إشارة إلى أن المضاف محذوف فالمعطوف
عليه علم البلادة فيكون جرتوابعها كجر الأخرى في قوله تعالى والله يريد الآخرة
أي عرض الآخرة فيندفع بعض الاشكال وعلى الأول يندفع كله واما الثاني
فلا بد العلم لو كان لكان علم توابع البلادة أو توابع البلادة لا توابعها
وهو فاعلة لا أن يكون في توابعها تغييرا ينافي كل منها العلمة أحدهما
حذف بعض العلم والآخر إقامة المضمير مقام المظهرية إلا أن يتركب مثل ما ذكرنا

في شهر رمضان فيندفع التغيير الاول وعلى الثاني يكون فيه التغيير الثاني وغاية
ما يمكن ان يقال حللهم قوله علم البلغة على معنى علمه زيادة اختصارا بالبلغة
وهو علم المتأولين وكذا قوله وعلم توابعه على معنى علمه زيادة اختصارا
بتوابعه وهو البديع وقوله لا يعجزه العلم من العلوم ثارة الى ان القصر اضيق من
الحياث العلم فاندفع ما يقال ان العجز في ذلك بحسب السليقة فلا يستقيم الحكم
وقوله فيكون من ادق العلوم تفريع على ما تقدم بوطء مقدمة مطوية مشهورة و
لو ادعاه وهي ان دقايق العربية ادق دقايق العلوم فلا يتجلى ان دقة
المعلوم يجب دقة العلم لا دقته وتوقف هذه المقدمة فليست مسلمة
ولا مشهورة ليستغنى شهرتها عن ذكرها اي يعرف ان القرآن معجز لا
يقال ان اراد معرفة نفس اعجاز القرآن به فالخصم مستقيم لان الاعجاز يعلم
بما ذكر في علم الكلام حيث يحتج بكون القرآن معجزا للرسل على السلام وان اراد
معرفة اعجازه لكامل بلاغة كما هو الاصح لا للصرفه اي صرف فنق المعارضة
على المعارضة او الالزام من الاختلاف والتناقض وغيرها فكذلك ايضا
لان ذلك يعرف بما يذكر في علم الكلام في بحث النبوة وربما يذكر في بعض كتب هذا
الفن لاننا نقول اراد معرفة ان الاعجاز ثابت له بناء على كونه في علو مراتب البلاغة
وهذا لا يعرف على التحقيق والتفصيل الا بالان يتغير بانه في علو مراتبها وذكر
انما يحصل علم البلغة لا بما يذكر في الكلام فليتأمل ولو جعلت قوله كونه
بقوله يعرف فيكون المعنى ان المعرفة المعللة بكونه في علو مراتبها انما يحصل بهذا
العلم اندفع الاشكال فان قلت يحى ان الطرق الاعلى وما يقرب منها كلامها
حد الاعجاز والمعلوم هنا ان القرآن واقع في حد الاعجاز واما ان كل في الطرف
الاعلى فلا كيف وان بعض الايات اعلى طبقة من البعض فكيف يستقيم قوله اعلى

من لغة كلام المورد وقع على سبيل التشبيه كانه قال
لا يمكن توصيل كلامه بان ما ذكره تفريع على ما سبق
بغير تلك تلك المقدمة اذ تلك المقدمة المطلوبة
ليست مسلمة ولا مشهورة او قد يكون المعنى لو ادعاه
يدفعه اذ المراد ان صحة ما يستدل به عليه لا يجب فيها
لا بحسب الحقيقة والادعاء في مقام التمدح في نوع فيها
مزايا

في اعلا مراتب البلغة قلت المراد باعلى مراتبها ما يعم الطرف الاعلى
وما يقرب منه وهو حد الاعجاز وتبني وجوه الاعجاز استغارة
بالكناية والاستغارة كما سيحى ان يشبه شي بشي في النفس فيسكت
عن ذكر اركانها سوى المشبه والاستغارة التخيلية ان ثبت للشيء
شي من لوازم المشبه ولا يهاهم ان يذكر له لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد به البعيد والترشيح ان يذكر شي بلايم المشبه
ذكره اسهنا وجهين الاول ان يشبه في النفس وجوه الاعجاز
بالاشياء المحيطة تحت الاشياء ويثبت الاشياء للوجوه فالتبني
استغارة بالكناية والاثبات استغارة تخيلية وذكر الوجوه ايهام
فان الوجه يعمل في المعنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب و
الطريق وهو المعنى البعيد والثاني ان يشبه في الاعجاز بالصور
لحسنه ويثبت الوجوه للاعجاز فالتبني استغارة بالكناية والاثبات
استغارة تخيلية وذكر الاشياء لترشيح كونه بالكنية المشبه وهو
الصور الحسنة فان قلت الترشيح كما سيحى مما يقرب بلفظ المشبه
فلا يتصور في صورة الاستغارة بالكناية فانه لا ذكر للشيء فيها
اصل وان جعل الترشيح للتخيل كما نقل عنه فيستوجب على ان الترجيح انما يكون
في الاستغارة المبينة على التنبية لانهم فسروه بذكر ما يلائم المشبه وتخييل
على هذا المصنف اعجاز عقلي عار عن التنبية قلت قد صرحوا بنبوت الترشيح
للحجاز المثل قالوا في قوله على السلام لم تكن له قواي اطول لكن ترشيح
للحجاز المثل يدعى ان قوله اطول كونه في اليد مع انه لا تشبيه في اصله
ذكر وانه لا قرآن بلفظ المشبه فالظاهر انهم ارادوا انه كذلك فيما اذا كان

في اعلا مراتب البلغة قلت المراد باعلى مراتبها ما يعم الطرف الاعلى
وما يقرب منه وهو حد الاعجاز وتبني وجوه الاعجاز استغارة
بالكناية والاستغارة كما سيحى ان يشبه شي بشي في النفس فيسكت
عن ذكر اركانها سوى المشبه والاستغارة التخيلية ان ثبت للشيء
شي من لوازم المشبه ولا يهاهم ان يذكر له لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد به البعيد والترشيح ان يذكر شي بلايم المشبه
ذكره اسهنا وجهين الاول ان يشبه في النفس وجوه الاعجاز
بالاشياء المحيطة تحت الاشياء ويثبت الاشياء للوجوه فالتبني
استغارة بالكناية والاثبات استغارة تخيلية وذكر الوجوه ايهام
فان الوجه يعمل في المعنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب و
الطريق وهو المعنى البعيد والثاني ان يشبه في الاعجاز بالصور
لحسنه ويثبت الوجوه للاعجاز فالتبني استغارة بالكناية والاثبات
استغارة تخيلية وذكر الاشياء لترشيح كونه بالكنية المشبه وهو
الصور الحسنة فان قلت الترشيح كما سيحى مما يقرب بلفظ المشبه
فلا يتصور في صورة الاستغارة بالكناية فانه لا ذكر للشيء فيها
اصل وان جعل الترشيح للتخيل كما نقل عنه فيستوجب على ان الترجيح انما يكون
في الاستغارة المبينة على التنبية لانهم فسروه بذكر ما يلائم المشبه وتخييل
على هذا المصنف اعجاز عقلي عار عن التنبية قلت قد صرحوا بنبوت الترشيح
للحجاز المثل قالوا في قوله على السلام لم تكن له قواي اطول لكن ترشيح
للحجاز المثل يدعى ان قوله اطول كونه في اليد مع انه لا تشبيه في اصله
ذكر وانه لا قرآن بلفظ المشبه فالظاهر انهم ارادوا انه كذلك فيما اذا كان

في الكلام تشبيه وما ذكره في التشبيه فاما هو الترخيص الذي في الاستعارة
 لانها ما يكتفي به في جعل الفعل فيها العامل وان ضعف ولا يمنع من عمله فيها
 كل ما يقع ولذا يعمل في معنى حرف النفي كقوله تعالى وما انت بنعمة ربك كجود
 اي انتي بنعمة ربك عندك الجود ولا يمنع لتعلقه بالجمود وبمعنى اسم
 الاشارة كقوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير اي فالتقريب يومئذ ومعنى الحرف
 كقوله وما الحرب الا ما علمتم وزقتم وما هو عنها بالحديث المرجح اي ما
 حديثي عنها واراد بالظرف ههنا ما يعي الظرف الحقيقي اعني اسم الزمان والمكان
 ومثله هو الجار والمجرور وما ذكره في الشرع من الظرف وبشبهه فاما اراد
 به الظرف الحقيقي واستغرق الفرق بينهما وهو ان الزايد متعين في
 الخود وذا السقوط وفي قول الفرق دون ان يقول فرقا اخر نوع كلفار
 بان ما ذكره هنا ليس قايما عنده وذلك لان هذا الفرق فاما هو محسوس ففقط
 لان ما ذكره المعنيين متساويين باصداقهما والفرق الذي بينا في هذا الفرق بينهما
 ذاتا وتباينه باصداقهما وقوله على الاصطلاح وهي كل اى قضية كلية يحكم
 فيها على جميع افراد موضوعها كقولك كل حكم النفي الى منكروك وهذه القضية
 فروع وهي القضايا التي حكم فيها بمحمول هذه القضية على جزئيات موضوعها
 مثل هذا الحكم الملقى الى المنكر يؤكد لان كل حكم يلقى الى المنكر يجب توكيده وذاك
 كذلك والاصل مطلق على فرع مع اي مثل علمها بالقوة القريبة من الفعل
 معنى انطباق الحكم الكلي على جزئياته استمالا على احكام جزئيات موضوعه في قوله
 على جزئياته حذف مضاف ومضاف اليه وان جعل الانطباق بمعنى التقيد ففهمناه
 صدق مفهوم موضوع ذلك الحكم على جزئياته ففهمناه جزئياته يرجع الى ذلك الحد في تقيد
 الحذف على هذا الوجه في ينطبق اي يصدق موضوعه ولا يصفوه هذا في شوب قوله

لما تشبه ان النفي اذا سأل على مقيد فالاصل
 ان يتوجه النفي الى ضد فقط وقد يتوجه الى المقيد
 مع قيد ولا يكون كل واحد من هذين في الالة اذا
 تعلقا بالظرف المحسوس فاما ان يتوجه كجود الى المقيد
 فقط مع بناء القيد على حال فليس يرد في الكلام
 لغزى عليه
 فان قلت هذا تشبيه الالامة فيا قبل لا يمنع
 لا في تشبيه

الطائفة الاراد ما اشار
 اليه من بروج الفجرا
 المحذوف من زمان

قوله لا لو في الصفا اي ياراي قبح والاه بالوه التواهي استثناء ففكر ان مصدر الاله المتعدي بمعنى استطاع
 الولوج وذن فعل ولم يذكر الا لازم بمعنى قبحا ذا والظا انه لا تولى وذن فقول الاله الغالب في مصدر الفعل اللازم
 وقد يتوجه في بعض نسخ الاستثناء عليه هكذا ولا يبعد ان يقال وقد جاء الاله بمعنى التقيد على وذن فعل على غير الغالب
 او بصار الى قول الفراء ان مصدره ما لم يجمع مصدره فعل عند اهل الجواز مقديا كان او لا ذنا يتوجه كلا الوجهين في
 قوله لا لو

من اخص من الامثلة لا يعني ان كل شاهد مثال من غير عكس فانه لا يستقيم
 لان المراد من الذكر لا نبات اما ان يكون الذكر فقط وكذا المراد من الذكر
 لا يضر اما ان يكون الذكر لا فقط واما ان يكون الذكر له وله في الجملة
 سواء كان الذكر لا من اخر ايضا او لا فعلى الاول متباينان بتباين كليهما واما
 الثاني يكون بينهما عموم وخصوص ووجه بل يعني ان كل ما يصلح شاهد يصلح مثالا
 غير عكس لان الاثبات لا يثبت بكل كلام بل لا بد من كونه معتدبا بان يكون
 من التزليل او من الحديث او كلام من يوثق بعربية بخلاف الايضاح فانه لا يثبت
 الى ذلك فكذا نقولهم قصر التعيين اعم والتشبيه بالوجه العقلي اعم على كليتي
 بيانه ان شاء الله تعالى وقد استعمل الاله هنا متعديا الى مفعولين يقال
 لاشك ان الاله هنا حقيقة في التصغير فلا بعد لغزها من غير ضرورة ولا
 ضرورة هنا بخلاف قولهم لا الوك نفيا اما الثاني فلا ان الاله بمعنى التقيد
 لانهم وقد استعملوه متعديا الى مفعولين فلا بد من اعتبار تقيد مع المنع
 او جعل الاله مجازا عنه واما ان كان الاول فلا بد من مجوز ان يكون الاله في عبارة المعنى
 لازما بمعنى التقيد من غير اعتبار تقيد او مجوز ويكون مجزعا على التميز
 اي لم اقصر من جهة الاجتهاد او على الحال اي لم اقصر حال كونه مجزعا ووجه ما يفهم
 منه عدم كون التقيد في الاجتهاد مع مجوز ان يعتبر الاول والوجه من ان تقيد
 فيحصل الحق او يكون نصبا على نزع الخافض اي لم اقصر في الاجتهاد وليس تخفنا
 عنه جميع ذلك والترنما كون مجزعا مفعولا فاقى حاجة الى اعتبار جعل هذا اللازم
 متعديا الى مفعولين لم لا يجوز ان يكون متعديا الى مفعول واحد على تقيد
 معنى التزل او المجوز بالالوة اي لم ازل مجزعا ولا يكون في الكلام حرف على ما
 هو الاصل وقوله والمعنى لم امسك جهدا يحتمل تقيد مع المنع او المجوز عنه

ان تشبه ان النفي اذا سأل على مقيد فالاصل
 ان يتوجه النفي الى ضد فقط وقد يتوجه الى المقيد
 مع قيد ولا يكون كل واحد من هذين في الالة اذا
 تعلقا بالظرف المحسوس فاما ان يتوجه كجود الى المقيد
 فقط مع بناء القيد على حال فليس يرد في الكلام
 لغزى عليه
 فان قلت هذا تشبيه الالامة فيا قبل لا يمنع
 لا في تشبيه

بالا لوعنه وليس المقصد منها بكا والخطا الى معين حتى يتوجه ان الاولى
ان لا يتعين المفعول المحذوف قصد الى التعميم وان عدم منه للعتقاد
لا يحضر احد مخاطبا كان او لا اضافة المصدر ونصب على المصدر
به الكلام اى اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة او على الحال والعامل فيه ما في اى
المفتحة مع التفسير اى افسر ترتيبا ذكر حال كونه اضافة لقوله تعالى
هذا بعلى شيئا فان العامل في الحال اعني شيئا معنى حرف التبيين واسم
الاشارة وذلك ان تجعل العامل ما يشعره الكلام مع التفسير في الظاهر الاول
والثالث تقدير الفعل واصله الله لا ان يكتفى بتعقار الكلام ومعنى
الفعل كما نقل عن سيبويه في مررت برين فاذا له صوت متوحا وان ناصب
المصدر هو معنى الجملة لا تعارها بمعنى الفعل واما على الثاني فلا حاجة الى اعتبار
حذف الفعل لان الحال كما لفظ يعمل في عامل ضعيف كعمى حرف النفي وحرز التبيين
والاشارة كما سبق فيجوز ان يعمل فيه معنى حرف التفسير تقريبا يحتمل اوجها
احدها ان يجعل تقريبا علة لقوله رتبته وقته هيدا او طلبا على اضافة
النسخ علة لقوله المبالغ وعكس ترجيها بالانقال وان يجعل كل منها علة
لكل منهما وان يجعل كلاهما علة للاخير وان يجعل علة للاول والفضل
كما ان القصورة المتأخر وكلامه ثم الله بالنظر الى الظاهر وجب الثاني والرابع
ويحتمل ان يوجه بحيث يحتمل الثالث بان قوله تقريبا وان كان علة لكل من الفعلين
الا انه تعرض بوجه علة للاخر لانه المحتاج الى التبيان في خبره فاء وادراج المع
في قوله معنى المبالغ كانه لاشارة الى ان تركت المسابقة ليس معنى المبالغ بل هو
تغاير المنفعة والمنفعة ولولم يذكر المع لفتح ايضا لان اللفظ بغير معناه فتعبر
ما ينفعه معناه لان منفعته المنفعة التي منفعته لكن كان الكلام قابلا على ذلك

عن ذلك المعنى ونعم الوكيل عطف انا على جملة هو حتى قيل لانم ان الواو
للعطف بل الاعتراض على مذهبهم فيجوز وقوعه في اخر الكلام وتكون فلا نم ان المعطوف
عليه هو حتى اوصى لا يجوز ان يكون اسئل الله تعالى وان جملة حالية وعطف الانشاء
على الاخبار في حملها على الاعراب لا جواز لنفي جوازه وتكون ان المعطوف عليه
هو حتى فانما يلزم ان عطف الانشاء على الاخبار لو كان هو حتى جملة اخبارية وهو
مم لم لا يجوز ان يكون انشائية وتكون يجوز ان يقدر المبتدأ في نعم الوكيل اى
وهو نعم الوكيل اى مقول في مقده ذلك فيكون نعم الوكيل جملة اسمية متعلقة خبرها
انشائية وهذا لا يوجب كون الجملة انشائية ولو كان المعطوف على حتى لا يلزم
عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة الانشائية في رفع خبر المبتدأ فلا بد من التأويل
بمقوله ذلك فيكون عطف مفرد متعلق جملة انشائية وتكون المعطوف على عطف
الانشاء على الاخبار في حاله محله الاعراب ولا يشترط في جوازه ويمكن ان يقال الاصل
في الواو العطف دون الاعتراض على مذهب الجمهور والمعطوف على الحال حال
فلا يجوز ان يعطف على الحال الاعتراض وقوله انشائية حال او لا تمنع
وقصد نعم الله على ما نقل في الحديث الى تحقيق وجه العطف وتبيين وجه التركيب
لان هذا العطف مستغنى عن الاصل في الجملة الاخبارية سيما الاسمية فان نقلها
الى الانشاء اقل قليل ولا يلية التي خبرها انشائية ينبغي ان يكون انشائية على
القول بعدم التأويل كما اختاره ثم الله كما ان الاسمية التي خبرها مفرد بغير تأويل
مخواري ريد وكيف عمو وكذا ذلك ولا يلية التي خبرها فعلية في حكم الفعل في افادة
التجدد والانشائية اذا وقعت خبرها فلا حاجة الى التأويل في باقية
على الانشائية واعلم ان الظاهر كلام الشيخ ان المذكور هنا اعتراض لا يبين
وتحقق وقد بينا وجهه في المحلثة كما سنبين انشاء الله تعالى حيث

نعم الوكيل اى مقول في مقده ذلك فيكون نعم الوكيل جملة اسمية متعلقة خبرها انشائية وهذا لا يوجب كون الجملة انشائية ولو كان المعطوف على حتى لا يلزم عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة الانشائية في رفع خبر المبتدأ فلا بد من التأويل بمقوله ذلك فيكون عطف مفرد متعلق جملة انشائية وتكون المعطوف على عطف الانشاء على الاخبار في حاله محله الاعراب ولا يشترط في جوازه ويمكن ان يقال الاصل في الواو العطف دون الاعتراض على مذهب الجمهور والمعطوف على الحال حال فلا يجوز ان يعطف على الحال الاعتراض وقوله انشائية حال او لا تمنع

بيتين في صدر الحاشية انهما الفرض الثالث استدلالا بان المعبر ذكر في لافيا
ان ما جعل الحاشية فيه السرفات الشعرية وما يوصل بهامه الاشياء التي يذكرها
في علم البديع بعض المصنفين ناسب ذكرها بطريق التعريف العبدى
اشارة الى ان قولنا المعبر في التعريف العبدى ان يذكر الحق ناسيا
بلغة وتبين ان يجوز ذكره مرادف ايضا والى قولنا انما هو المعبر والبيان
والبديع ولم يذكر هنا كما يشتركون في قولنا فكيف يجعل الفرض اشارة اليها
وكولهم جواز ذلك باعتبار ان كونها مؤلفا لظاهر جديد في ظهوره عن ذكره فيكون
معنى الفرض الاول باعتبار ذكره اشارة الى علم النبي المتابعي علم المعاني فيقول
عليه وهكذا الفرض الثالث والثالث ويذكر ان يجامع بان الفرض الاول اشارة الى
ما ذكره اوله وهو الذي يجزى به عن الخطا في تأدية المراد الفرض الثاني الى ما ذكر
ثانيا له وهو الذي يجزى به عن التعقيد المعقود والفرض الثالث اشارة الى ما
ذكره ثالثا وهو الذي يعرف به وجوه التحسين لا يقال قد ذكر سابقا الذي
يجزى به عن الخطا في تأدية المراد هو علم المعاني فلو قيل الفرض الاول اشارة الى ما
يجزى به عن الخطا في تأدية المراد يكون علم المعاني على تكرارها لياضغ الفرض الثاني
نقوله لما بعد العهد في الفرض الثاني والثالث افادت الاعادة فيها فطره ذلك
في الفرض الاول ايضا نظرا للفتوة الثالثة في سلك واحد ما عرفت في قوله
الجيش راد انما منقول عنها المناسبة ظاهرة بينهما فيكون لفظ المقدمة في قوله
العلم ومقدمة الكتاب حقيقة عرفية ويحتمل ان يراد انها استعادة منها فيكون
لفظ المقدمة مجازية ولا يسجد ان لا يلتزم النقل والجوز بان يقال انها ظاهرا
في الاصل صفة حذف موصوفها ثم اطلقت على طائفة من المعاني وطائفة من
الالفاظ متقدمة على العلم وعلى سائر الالفاظ الكتاب فالتا اما لنقل الوصفية

فانما هو ما استلزمه الكتاب في الطائفة التي يكون ان يكون
باعتبارها فالتا اما لنقل الوصفية
الطائفة اسم لما ينفرد به او يجمع عليه
انسان او ثلاثة

فقد قيل ان الخطا المذكور في الكتاب
ويعبر عن الخطا المذكور في الكتاب
المقدمة على الخطا المذكور في الكتاب
هذا الاول في قوله في العلم على الخاص

الى الاسمية او اعتبار كون موضوعها مؤثقا كالواقي لفظ الحقيقة والحوان
المقدمة ان كانت بمعنى الوصف اذ ان مؤثقة ثبت لها صفة التقدم و
اعتبار في التقدم فيها الصفة اطلاقا لتمام كالمضاربة والقائلة فاطلاها
على الطائفة المذكورة حقيقة ان كان باعتبار انهما افراد هذا المفهوم و
مجازا ان كان بلا حقة خصوصها وان كانت المقدمة بمعنى الاسم واعتبار مع التقدم
لتخرج الاسم كافي التارورة والخرفا طلا في معنى الطائفة انما يكون حقيقة لو
ثبت وضع واضع للفظ المقدمة لهذه الطائفة والظاهر ان لم يثبت بل الثابت
انما هو وضعها بازا مقدمة الجيش ولذا قال رحمه الله انما اخذوه من مقدمة
الجيش من قدمه بمعنى تقدم فلا يجوز فتح الدال من المقدمة ولذا قال في
الفايقان الفتح خلف وفي بعض الكتب يجوز فتحها على انها من قدمه المتعد
وقيل يجوز كسرهما على انها من لفظها هذه الطائفة لما فيها من سبقها كانها
تقدم نفسها اول افادتها الشروع بالصيغة تقدم من عرفها الشارعي
على من لم يعرفها ومقدمة الكتاب اكثر ما يقدم المستعمل امام المق
طائفة من الكلام لينفع الطالب بالدراسة معانيها في ذلك المق ويسمونها
بالمقدمة كما يستعملون طائفة من كلامهم فتاوتها او بابا او فضلا ويجعلون
كتبهم متصلة على هذه الامور لئلا يخل على الاجزاء و مراده من المقدمة الكتاب
المقدمة بمعنى انها مقدمة جعلت جزء الكتاب فاطلاها على الطائفة كالمطابق
الفرض الكتاب و قد جعلت اجزائه ليجتمع قطعها الى اصطلاح جديد
فظهر ان حمل المقدمة التي جعلت جزء الكتاب على مقدمة العلم التي هي متقطعة
ليجوز وانتفاها باليا هو الواقع في اكثر النسخ الصحيحة وفي بعض النسخ
انتفاها باللام فان يكون اللام على الباء الانتفاها على النفع على ما قيل
على انما ذكرنا

فقد قيل ان الخطا المذكور في الكتاب
ويعبر عن الخطا المذكور في الكتاب
المقدمة على الخطا المذكور في الكتاب
هذا الاول في قوله في العلم على الخاص

فقد قيل ان الخطا المذكور في الكتاب
ويعبر عن الخطا المذكور في الكتاب
المقدمة على الخطا المذكور في الكتاب
هذا الاول في قوله في العلم على الخاص

والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وهو ان مقدمة العلم معان مخصوصة لان الشروع في العلم انما يتوقف عليها حقيقة واما على الفاظه دالة عليها فلا وما يترأى من التوقف فانما هو بحكم العادة لا بحقيقة حتى لو تيسر فهم المعاني غير الفاظ لم يخرج اليها اصلا واما مقدمة الكتاب فالفاظ مخصوصة هي طائفة من الكلام اه فالقدمتان متباينتان لا تصدق احدهما على الاخرى اصلا وما يتوهم من قوله في الشرع في تعريف مقدمة الكتاب سواء توقف عليها المقاولان النية بينهما المخصوص والعوم مطلقا توهم خطأ فانما لم اعرف مقدمة الكتاب بالالفاظ ومعلوم انها ليست موقوفة عليها بالحقيقة فالمراد بالتوقف التوقف العادي او المراد انه يتوقف على معانيها نعم لو اردت ان مقدمة العلم هي الالفاظ الالهية على المعاني التي يتوقف عليها الشروع وتحمل التوقف المذكور في تعريفها على التوقف العادي كانت مقدمة الكتاب اعم منها من وجه لان مقدمة الكتاب اذا جعلت ما يدل على مقدمة العلم بالمعنى المشهور فقط فيصدق مقدمة العلم بالمعنى المذكور او الالفاظ او مقدمة الكتاب على شئ واحد واذا اختلفت عنى ولم يذكر شئ منه فيها فيصدق مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم بمعنى الالفاظ او بالعكس لان ما هو الالفاظ مقدمة العلم لم يتقدم امام المعاني المتقدمة امامه مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم والذي لم يتقدم امامه ما يدل على مقدمة العلم هو مقدمة العلم فيصنف مقدمة العلم بمعنى الالفاظ دون مقدمة الكتاب واما اذا جعلت مقدمة الكتاب شاملة على ما يدل على مقدمة العلم وغيره فالظان انه فيصدق مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم بالعكس لان مقدمة العلم بعض مقدمة الكتاب فيصدق على المجموع مقدمة

[illegible]

مقدمة الكتاب دون مقدمة العلم وعلى البعض مقدمة العلم دون مقدمة
الكتاب اللهم لا ان يجعل مقدمة الكتاب اسما مشتركا بين كل الطائفة
المذكورة وبين بعضها فيصدق على البعض المتقدم والمأخوذ ان ههنا مقدمة
مقدمة العلم والفاظ الدالة عليها ومقدمة الكتاب ومما استفاد منها والنسبة
بين المتقدمين في التباين اللهم لا ان يتركب الازدواج المذكور وبين الفاظ
مقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب في النسبة العموم وجه وكذا بين مقدمة
العلم ومما مقدمة الكتاب يوصفها المفرد ان اجري المفرد والكلام
على ظاهرها في بعض الفاظ اعني المركب الناقص ان الغضا يتغيبها جميع
الالفاظ ولا يمتنع بها بعضها في بعض فلا بد في المفرد او الكلام
حتى يتناول هذا المركب واختار البعض التأويل في الكلام بحمله على المفرد
بقريته مقابلة بالمفرد واختاره في المفرد بحمله على المركب بقريته مقابلة
بالكلام ووجه على الاول بانه قد عرفت المفرد اطلاقه على ما يقابل مقابلة فاذا
قول بالمركب يراد به ما ليس بمركب بالمشي والجمع يراد به ما ليس احد منها وبالضم
يراد به ما ليس بضمي ولم يعر في الكلام ذلك بانه انما يطلق على المعنى الاصطلاحي
اي المركب التام واللفظي اي اللفظ مطلقا وحقيقة الامر راجع انهم يطلقون
على المركب الناقص الكلام الفصيح او المفرد الفصيح فان اطلقوا على الكلام فالحق
ما اختاره به ونعريفهم فصاحة المفرد بالخصوص الغريبة وتنافر الحروف
ومخالفة القياس يرشدك الى ان الحق هو الاول لانه لا شك انه يوجد
المركب الناقص تنافر الكلام وضعف التاليف والتعقيد لفظيا او
معنويا فلو جعل هذا المركب خلقا في المفرد على اختاره به ينبغي ان يكون
فيصحا مع تمام اعني هذه الامور المختلة بالفصاحة لانه يصدق عليه انه خالص

۱۵۸.
۹۷۶۷۵

مجلسه اول

مع فصل النسب بين المقدتين الحاصل ما
 فانه انما يقدم النسب بين معانٍ متقدِّمةً لكتاب
 غير متقدِّمة العالم يعني ان النسب بينهما الى
 من ان يقول حال على الاضمار
 من
 على تقدير ان العمل الفاظها الى الفاظ
 العالم متقدِّمة العالم لكن النسبة بين الالفاظ
 وبين معانيها فلا تكرار في العبارة

قوله مثل ان يسمى بامدحه امدحه اول يكون دفعه بان تلك الكلمات يكون التسمية حروفها كلمة واحدة لا كلمات فخرجت عن تعريف فضاة المفرد بقيد
الخلوص تنافي الحروف اذ المراد بالمفرد ان يكون واحدا او اكثر بل نقول ان تنافرا مدمج حيث التركيب ايضا فخرجت عن تعريف
فضاحة المفرد بقيد الخلوص تنافي الكلمات ولو قيل اذا سمي بمفرد فلهذا اريد اطلاق او انفسه من 2 يلزم ان يكون ضميا اذ لا يصدق على هذا
الاعلام انها مشتقة على الغاية ومخالفة القياس فيمكن دفعه بالا لزام فتأمل
مرزا جان ميرزا جان عبد الرحمن رحمة الله

قوله مثل ان يسمى بامدحه امدحه اول يكون دفعه بان تلك الكلمات يكون التسمية حروفها كلمة واحدة لا كلمات فخرجت عن تعريف فضاة المفرد بقيد
الخلوص تنافي الحروف اذ المراد بالمفرد ان يكون واحدا او اكثر بل نقول ان تنافرا مدمج حيث التركيب ايضا فخرجت عن تعريف
فضاحة المفرد بقيد الخلوص تنافي الكلمات ولو قيل اذا سمي بمفرد فلهذا اريد اطلاق او انفسه من 2 يلزم ان يكون ضميا اذ لا يصدق على هذا
الاعلام انها مشتقة على الغاية ومخالفة القياس فيمكن دفعه بالا لزام فتأمل
مرزا جان ميرزا جان عبد الرحمن رحمة الله

قوله مثل ان يسمى بامدحه امدحه اول يكون دفعه بان تلك الكلمات يكون التسمية حروفها كلمة واحدة لا كلمات فخرجت عن تعريف فضاة المفرد بقيد
الخلوص تنافي الحروف اذ المراد بالمفرد ان يكون واحدا او اكثر بل نقول ان تنافرا مدمج حيث التركيب ايضا فخرجت عن تعريف
فضاحة المفرد بقيد الخلوص تنافي الكلمات ولو قيل اذا سمي بمفرد فلهذا اريد اطلاق او انفسه من 2 يلزم ان يكون ضميا اذ لا يصدق على هذا
الاعلام انها مشتقة على الغاية ومخالفة القياس فيمكن دفعه بالا لزام فتأمل
مرزا جان ميرزا جان عبد الرحمن رحمة الله

قوله ويمكن ان يدفع بان كون البلاغة بهذا الاعتبار انا عرف بما في الكتب اقول في نظرها اذ للفقهاء المذكور ان يقولوا انما عرفت ذلك باستقراء
كلامهم وتوسع استعمالهم فانه لو لم يوجد في موضع من مواضع استعمالهم لفظ البلاغة وما يراود يستعملونه بالا اعتبار المذكور كيف يقع
يقال لفظ البلاغة لا يستعمل الا باعتبار المذكور وعدم النقل عن العرب كون البلاغة باعتبار المطابقة لا باعتبار اخذ من الاستقراء
كما في سائر القوانين الادعية كرفع الفاعل ونصب المفعول الى غير ذلك
مرزا جان ميرزا جان عبد الرحمن

المفرد بالمخ الذي ذكره لم وهو ما ليس بكلام وان كان مركبا فالدليل
من الدعوى واجب بان ادراك الكلمة ما ليس بكلام كما ان ادراك المفرد ذلك
لكن لا يخفى ان اطلاق الكلمة على هذا المعنى بعيد واما على تقدير ان يفتر
الكلام باليكنية ويراد بالمفرد معنى الكلمة فك بعد ذلك انما هي باعتبار
المطابقة لان بلاغة الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وبلاغة
المعكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام يبلغ فالمطابقة معتبرة في كل ما
قيل من هذا القبيل ان البلاغة عند العرب ليس الا باعتبار المذكور
فصح ما ذكره من التعليل لان حاصله يرجع الى السماع والاستقراء كما اختاره
من التعليل ويمكن ان يدفع بان كون البلاغة بهذا الاعتبار انا يعرف
بما في الكتب من اخذ المطابقة في تعريف البلاغة ولم ينقل ذلك عن العرب
اصلا وهذا الظاهر الغير المشترك في امرين تفسير للمختلفة وبيان
لما هو مناط التعذر ولا خفاء في ان المراد من امرين امرين ان يقع
تعريفها وبيانها والاختصاص بها والا فالمراد بها العامة نعم المعاني المختلفة
وانما مشتركة فيها وقد اورد على ابن الحاجب فيما فعل من قسمة المشتق
اولا ثم تعريف القامين بان لا حاجة اليه ان القامين مشتركان فيما يصلح
تعريفها وهو المذكور بعد الا ولغواتها كما ذكره صاحب المفضل واللباب
وتفسير الفضاة بالخلوص لا يخفى غرضه لما ذكر في الشرح ان الفضاة
عندهم هي كون اللفظ جارا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم
كثيرا يستعمل على السنة العرب المرفوق بعبريتهم وما ذكره المصنف من الخلوص
شك انه ليس على هذا الكون ولا امر صادقا عليه فلا يصح تفسير الفضاة التي
هي غير هذا الكون بما ذكره المخلص فان ادنى درجان التوفيق ان يكون مصافقا

قوله ويمكن ان يدفع بان كون البلاغة بهذا الاعتبار انا عرف بما في الكتب اقول في نظرها اذ للفقهاء المذكور ان يقولوا انما عرفت ذلك باستقراء
كلامهم وتوسع استعمالهم فانه لو لم يوجد في موضع من مواضع استعمالهم لفظ البلاغة وما يراود يستعملونه بالا اعتبار المذكور كيف يقع
يقال لفظ البلاغة لا يستعمل الا باعتبار المذكور وعدم النقل عن العرب كون البلاغة باعتبار المطابقة لا باعتبار اخذ من الاستقراء
كما في سائر القوانين الادعية كرفع الفاعل ونصب المفعول الى غير ذلك
مرزا جان ميرزا جان عبد الرحمن

بلاغة

بلاغة

مع والحمد لله على ما لا يحيط به الوعد والبطاق
التهديد فلا يتبعه أو يتبعه أو بعد حمد الله
على ما لا يحيط به
فان قلت هل هذا الجمل قافية
قلت نعم وهي لفظ النفس المتهنئة
التهديد يعرف من له تتبع في الكلام
منه
ونسب الالام كما ذكر في النسخ لان تعريف
بلازم من الالام نفسا على اذن من
تحقيقا ثم ان معرفة الماوص عن الفاتبة تحصل
بطاقة باب من الباطن اتصال بطاقة فخص
المماوص من فمالة الفاتبة فمالة فمالة فمالة
من مختلفان الفمالة فمالة فمالة فمالة
الفمالة فمالة فمالة فمالة فمالة فمالة
المماوص فمالة فمالة فمالة فمالة فمالة فمالة
اصعب

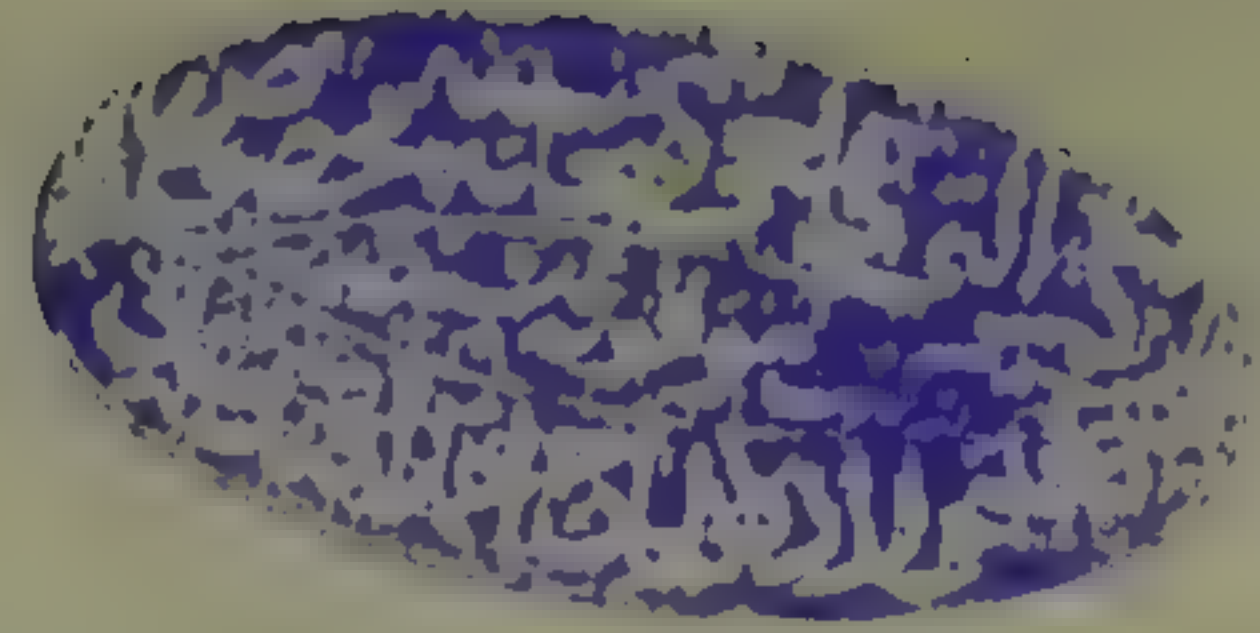
[illegible]

على نفعه قاضي

اى و
 افاد التلوة وروى
 ادخلها فيه بناء على
 استلزام تلك الكلمة الغيبة
 الكلام الغيبة لا وجه بل انما
 ان هذا الكلام لا يمكن ان يكون
 وجه الا وروى في بل فتأمل
 الترتيب الذي هو من غير
 والمحصل انه اذا قطع النظر
 الاو من الاخر واعتبر الكلام
 الاو من الاخر مع الالة وعدم
 ان يكون الصريح مع الالة
 اذا اعتبرت الغيبة الكلام
 الكلمة اذا لم يعقب بغيرها
 فانه اذا ضم الكلام مع
 انه لم يعقب بغيرها
 على مقتضى كلامنا
 الاخر فتأمل
 فذلك لان كلام القائل
 على وجهه فيصير الخارج
 على كونه احتمال القائل
 يستلزام ان هذا الكلام
 ان هذا لا يخلو على كلمة
 كان احتمال القائل
 على الكلام الغيبة
 احتمال القائل على كلمة
 اذا كان احتمال القائل
 في اللفظ الاو

لما كان سفها والسفة نتيجة الجهل فنسبته لدخل في نسبه اى
مدقما مطولا موافقا في المعاد من ان الريح دقت في الحاجبين
وطول ورجت المرأة حاجبها وقفته وطولته والمذكور في الاسماء
ان الريح دقة الحاجب واستقواسه وحاجبه رجع ونجت المرأة ما
وربما يستدل على اعتبار معنى الاستقواس في الريح بقوله حسنة مدح
البنى عليه السلام بعينى وعجاوبى في تحت حاجب الريح كشق النون
في خط كاتب فان التشبيه بنون النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس
وفيه انما يتم لو كان قوله كشق النون بيانا لقوله اذع وهو علم لا
يجوز ان يكون لبيان اتساف الحاجب الاستقواس بعد قوله ليا انفسه
بالدقة والطول بقوله اذع وترك العطف في قوله كشق النون ربما
يدفع المناقشة كاليف السرجي لا بهذا التخرج من ان ينطبق
على قاعدتهم ويمكن توصيه بالتفصيل يحى بمعنى النسبة الى اصله
كالتميم والمنزراى المنسوب الى قاعدتهم ونزاد فالسرجى بمعنى
المنسوب الى السرجى او السراج اى بالمشابهة فالسرجى اسم مفعول من
سرجته بمعنى نسبه الى السرجى او السراج كما ان التميم والمنزرة منتم
ونزرة بمعنى النسبة الى تميم ونزار وقوله كاليف السرجى او كالسراج
يكون بيان الحاصل المعنى هذا توجيه التخرج اما وجه تعدد وهو انه
لا يتبادر من نسبه الى السراج والسرجى معنى متباينة و ايضا
القابل تابع ان يكون المنسوب اليه مصدر ثلث في هذا الفعل
مخوفته هى وكفرته اى نسبه الى الفقر والكفر وهى
ليس كذلك واما التوجيه بانه من قبيل قوس الرجل اى صار كالقوس

بيان لما صلح المعنى وتطابق العبارة عليه على وفق
القاعدة ان يقال فعل ونحوه اسم المفعول
تكون منه اى نسبتة الى ما يسمي فعله فيكون
الاسم المفعول او الاسم المفعول فيكون
الاسم المفعول فيكون فيكون فيكون فيكون
فيكون فيكون فيكون فيكون فيكون فيكون
يدل على التسمية فيكون فيكون فيكون فيكون
على ان فعله فيكون فيكون فيكون فيكون
اى صار كالقوس فيكون فيكون فيكون فيكون
عن المارة اى صار كالمارة فيكون فيكون
الاسم المفعول فيكون فيكون فيكون فيكون
على الوب فيكون فيكون فيكون فيكون
وعلى الثاني فيكون فيكون فيكون فيكون
اى مثل المارة فيكون فيكون فيكون فيكون
فيكون فيكون فيكون فيكون فيكون فيكون
ان ينبغي ان يكون الوب فيكون فيكون فيكون
مسمى على فعل فيكون فيكون فيكون فيكون
منه اسم المفعول فيكون فيكون فيكون فيكون
لا يتحقق فيكون فيكون فيكون فيكون فيكون
واذ فيكون فيكون فيكون فيكون فيكون فيكون
بذل الاسم فيكون فيكون فيكون فيكون فيكون
المفعول فيكون فيكون فيكون فيكون فيكون
بأنه فيكون فيكون فيكون فيكون فيكون فيكون
وقد استوفى فيكون فيكون فيكون فيكون فيكون
الثاني انباء على هذا فيكون فيكون فيكون



فالمسرح يجمع الصائركا السريحا وكالسراج اوبانه عن عون الرجل اذا صا
عوانا فالمسرح يجمع الصائركا السريحا او سريحا على معنى التثنية اي مثله اوبانه
من ودقة الشعر اي صارت ذات اوراق فالمسرح يجمع الصائركا السريحا
وهذا يخرج بالتخرج الاخير فيرد على الكل بانه انما يستقيم لو كان المسرح
بكسر الراء لكنه بافتتحها فان قلت لم يجعلوه اسم مفعول يكن تقريره
من وجهين احدهما انهم لما حكموا بغرابة مسرح حكموا بانه ليس اسم مفعول لان كونه
اسم مفعول منه خرجت الغرابة بناء على ان مسرح الله وجهه ليس غريبا فلم
يجعلوه مسرحا الله وجهه لئلا يلزم الغرابة وفيه نظر لانه لما ناقا بين غرابة
مسرح وكونه اسم مفعول من مسرح وعدم غرابة مسرح الله وجهه هم كيف قد
جعل مسرحا في شرح المفتاح مسرحا لم مفعول من مسرح وغريبا وقد ذكرنا
وجه دفعه المحيطة وثانيها انهم ذكروا في تخرج وجهين وكونه اسم مفعول
من مسرح الله وجهه وجه ثالث فلم يذكره وفيه ان الجواب الثاني السؤال
وهو قوله او يكون في بابا لغرابة ياتي في ذلك وايضا قد ذكرنا ان وجه
تخرج مسرح من السراج انه اسم مفعول من سرجية اي نسبة الى السراج بالانابة
وقوله كالسراج بيا الحاصل المعنى يمكن دفعه انما انه اجتمع السؤال برجهين
الاول انه محتمل ان يكون مسرح وجهه موكلا بتحد ثام السراج وفي تقريره
محتمل وجوه احدها انه اذا كان مولدا حادنا بعد حكمهم بالغرابة فقد صح حكمهم
بها لانه لم يوجد حال الحكم في لا يصح الحكم بناء على جعل اسم مفعول من سرج وفيه
ان الظان الحكم بالغرابة ليس بقاء على توليد سرج الله فالاول في انة
المعاني والثاني في انة اللغة والثاني انه اذا كان مولدا لا يفيد جعل
اسم مفعول منه خروج الغرابة لان المولد غريب وفيه انه لا يبقى بين

بين وجهي الجواب فرق يعتد به والثالث انه اذا كان مولدا لم يصح جعل مسرح
اسم مفعول منه لانه لغة اصلية ولا يفتي بانه والوجه الثاني من الجواب ان مسرح الله
ايضا غريب فلا يفيد جعل مسرح اسم مفعول منه الخروج من الغرابة وفيه انه اذا
كان مولدا كان غريبا فلا يجوز ابقاء الغرابة في مقابلة التوليد وايضا
قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم على التقرير الثالث السؤال هذا تقرير الجواب
على اول التوجيه تقرير السؤال اما على الوجه الثاني فلا يصح قاني وجهي السؤال
الجواب اصله وكذا ثاني وجوه تقرير الوجه الاول وجهي الجواب ولما كان في
هذه النسخة من الشبهة المناقشات وان امكن دفع بعضها غير هذا الى قوله
قلت هذا ايضا من هذا القبيل او ماخوذ او يعني ان مسرح الله من هذا القبيل الفر
او ماخوذ من السراج كالمسرح فلا يفيد جعل اسم مفعول منه خروج الغرابة
ثم استبعد كل واضح معروفا او افتقره بنا على معنى الكثرة ما ذكره في
في شرح الكشاف ان استعارة الشر فوكلا كثرها فكانه نظرها الى ان وصف
اللقب بالشر ليس له كثر معنى وليس بذلك انما هي من الغرابة ان
اراد الغرابة مشتملة عليها كما قال في الشر لان الكراهة داخل تحت
الغرابة فكراهة ذلك اللفظ للغرابة المشتملة عليها في كيف ولم يذكر في تعريف
الوحشية ما يدل على الكراهة وان اراد ان الكراهة بسبب الغرابة ومنه ما
يلزم ان يكون كل غريب كرها وهو م وان لم زاد حثا ليقول احد الامر من
اما ان المخصوص الكراهة داخل في مفهوم فضة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها
واما ان الكراهة تمل بالفضاحة فلا يبقى في تعريفه لانه ذكر المخصوص الكراهة
ولا يمكن التعريف ما نعا ولا يندفع شي منها ما ذكره من ان الكراهة بسبب الغرابة

أما الأول فلا بد أن لا يلزم من اعتبار انتفاء السبب في عدم اعتبار انتفاء سببه
فيه وأما الثاني فلا بد أن لا يلزم من انتفاء السبب انتفاء السبب لئلا
يتسبب السبب بأسبابه شي ولا أن السبب يلزم والمسبب لازم ولا يلزم من انتفاء
الملزوم انتفاء اللازم لجواز أن يكون اللازم عام ولو ذكر بعد ما يدل
على أن الكراهة تسبب انتفاء الثاني لأن انتفاء المسبب موجب انتفاء السبب
وقيل لأن الكراهة انتفاء إلى ما ذكره الخليل في وحاصله أن الكراهة
في السمع أما أن ترجع إلى النعم لا إلى نفي اللفظ وأما أن ترجع إلى نفي اللفظ
لغيره وأما أن ترجع إلى نفي الاستثالة على ترتيب نفي الجمع فعلى الأول لا يخفى
أن ذكر الكراهة معنى عندنا وذكرنا على الثاني لأن قيد الغيبة يعني نفي ما على الثاني
فلا بد من ذكرها لأنه لا بد أن يذكر في تعريف الفضاة المخصوصة لا سيما المذكور
لا خلافه بالفضاة جرمها وإذا عرفت ذلك عرفت أنه لا يمتنع عليه أن أراد به
أنه قد يكون الكراهة في بعض الألفاظ ثابتة مع قطع النظر عن النعم لأن الخليل في
لم يذكر ذلك بل أثبت حيث ذكر أن الكراهة قد يكون للغيبة أو لتمام المذكور
لا النعم وإن أراد به أن الكراهة حيثما كانت تكون ثابتة مع قطع النظر عن النعم وأما
ذكر لفظ الجرمي على سبيل التمثيل فإثباته مشكل حالة الضرر فلو كان القيد
هذه الحالة هو المخصوص لكونه عام في ذي الحال فيستوي عليه أنه لا يستقيم به الاحتراز
عن مثل زيد أجل بل يلزم أن يكون مثله كلاما فصيحا لأنه يصدق عليه أنه خالص
عن الأمور المذكورة ما لفضاة كالماتة وهي أن يقال زيد أجل كما تقول عدالة الرجل
أن ينشأ عن المنهيا حال الاختيار فإذا ارتكبت شيئا منه يتأخر في حال اضطرابه
عدالة بل يكون عدلا لأنه يصدق عليه أنه مستقيم عنها حال الاختيار وإن ارتكبتها

ارتكبتها الاضطرابه فلم يقدر إلا ارتكاب الاضطراب في صدق الانتفاء
في حال الاختيار فكذلكها لا يقدر عدم المخصوص في حال عدم فضاة الكلام
وهي أن يقال زيد أجل في صدق المخصوص في حال فضاها وهي أن يقال زيد
أجل والجواب عنه أنه إنما يقدر على أن لو كان لقولنا زيد أجل طال فضاة الكلام
وهو مبداه في الحال إنما يقدر على أن لو كان زيد أجل وهو غير قولنا أجل فلم يثبت كلام
واحد له حال فضاة كالماتة وحال عدمه بالاستقيم ما ذكرت كما وجدنا في واحد
له حال لا حال الاختيار وحال الاضطراب فاستقام ما ذكرت فيه لأنه
يكون قيد التنافي لأنه العامل في ذي الحال أعني الكلام فيكون قيد النفي لأنه
أعني الفضاة المخصوصة ولا يكون قيد المخصوص فيكون قيد النفي
وإذا كان قيد النفي يكون النفي داخل على كلامه في تقييد فيكون النفي راجعا
إلى القيد على ما هو المقرر عندهم من رجوع النفي الداخل على القيد إلى القيد
فيلزم أن يكون المعية في فضاة الكلام انتفاء فضاة الكلام مع وجود
التنافي لا انتفاء التنافي مع وجود الفضاة وهو عكس كل المقصود
ولئن تنزلنا عن ذلك فلا أقل من أن يصدق التعريف على صورة وجود
التنافي مع انتفاء فضاة الكلام ولذا قال رحمه الله ويلزم أن يكون
الكلام المشتمل على تنافي الكلام الغير الفصيحة فصيحا لأن هذا لازم البتة
سواء اقتصر على الأصل رجوع النفي إلى القيد أو ضم إليه حديث التنزيل
لأن اللازم على الأول أن يكون هذا الكلام هو الفصيحة لا غير وعلى الثاني
أن يكون فصيحا وإن كان غيره أيضا فصيحا فكونه فصيحا قد مر منها
ثابت على تقدير كل منهما ما ذكره ههنا أولى ما وقع في الشرح أنه يلزم أن
يكون الكلام المشتمل على الكلام الغير الفصيحة متنافيا كانت أو لا فصيحا

لانه انما يستقيم على تقدير الترتيل وان كان يمكن توجيهه بانه اراد ان يستريح
غاية فاشهد هذا القول فذكر انه لا يصدق التعريف على صنفين من الكلام
لا يصدق المعرف على شئ منها فالحق هو هذا الموقن في الكلام على الترتيل الكيفي
خير بان الفضاة عدم صدق التعريف على شئ من افراد المعرف اكثر منه في
صدق على المعرف وعلى غيره وان كان الفضاة صدق على التعريف في الثاني
اكثر منه في الاول فان قلت اذا دخل التنازع مع الحقيقة كما يدل على التعريف
على ما ذكره سابقا فلا ينبغي ان يخل مع عدم الفضاة او قل لا تلتفت الى مثل
ذلك في هذا التعريف فانه يكون في فساد التعريف صدق على غير المعرف سيما اذا كان
صادقا على الغير فقط دون شئ من افراد المعرف كما في ما نحن فيه وعلى تقدير لاقتضار
على الاصل المذكور وعلى انه على تقدير الترتيل لا يصدق التعريف على صنفين من الكلام
ليس شئ من افراد المعرف وحده لا اولوية انما يستقيم بالنسبة الى احدهما
وبدفع الثاني من صدق التعريف على فقط دون الناحية من صدق على الآخر كما
بيننا في الحاشية المشهورة ببيت الجهور فلا بد من دفع الضعف بخبره
في غير المشهور فان الاضمار قبل الذكر على الوجه المذكور في نحو ضرب غلامه زيد
يوجب الضعف وان جوزه البعض كما لا يخفى وابقى لفظا ومع
وحكما الذكر للفظ ان يكون ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان مذكورا
لفظا ومع نحو ضرب زيد غلامه فان زيدا مذكورا قبل ضميره لفظا ومع
او لا نحو ضرب زيد غلامه فان زيدا وان كان مذكورا قبل ضميره صريحا
لكنه مذكور مع بعد لان رتبة الفاعل المتقدم على المفعول والذكر المعنوي
ان لا يكون مقصدا به لكن يكون هناك ما يقتضيه ذكره مع كونه رتبة الفاعل المتقدم
على المفعول به نحو ضرب غلامه زيد فانه ذلك كون يقتضي كون زيد قبل الضمير

الغناء

الضمير وكلاهما رتبة المفعول الاول لا تقدم على الثالثة نحو اعطيت درهمين
وكتفيم الكلام السابق للمرجع كقولهم اعدوا هو اقرب للتقوى فان الفعل
منضم لمصدره كاستلزام الكلام السابق للمرجع لمتلزاما فربما كقولهم ولا يوبى
اي المورد او بعيدا كقولهم حتى توارت بالحجاب اي الشرفان ذكر العشي
سابق يدل على التمرس ونحو ذلك ما يوجب كونه مذكورا مع والذكر المحكي
ان لا يمتنع بكون مصرح به ولا يكون شئ من سياتي الكلام او سباقا مقتضيا
لذكره مع آلا ان الحكم الوضع بان مفترضا وما يصلح مرجعا ليلزم ان
يتقدمه يقتضيه ذكره حكما وذلك لانه انما خولف مقتضى حكم الوضع لافراض
سبجي ببيان في وضع المفترضا موضع المظهر فالمرجع المؤخر لغرض مقدم كما
كان المحذوف لعلنا يعضد في حكم الثابت فظهر ما ذكرنا ان قوله لفظا ومع
وحكما متعلق بالذكر وبيان لاقتضاه وانما ان جعله متعلقا بمع كونه الاضمار
قبل الذكر اي تقدم الضمير على ذكر المرجع وناخر المرجع عنه لفظي ومعنوي
وحكمي المشهور يجعلها اقسام التقدم المرجع والامر فيه سهل فان احدهما
يعلم بالمقابلة الى الآخر وما وقع في الشرع من الاقتصار على اللفظ والمع
دون ذكر الحكم فبني على انه اراد بالمعنوي ما يتناول الحكمي لان المراد بالمع
ما يقابل اللفظ كما كان اوله والواو في الورد المحال اثره على كونه
للعطف على المستتر في امده لوجود الفصل فيكون المعنى امده ويذكر
الورد لوجه احدها من المقابلة بقوله المنة وحده فان قوله وحده
في مقابلة قوله والورد معنى قد جعل كالاوقيد اللوم الذي قبله بالبدع
فبني ان يكون قوله والورد معنى ايضا كالاوقيد المنة رعاية للتطبيق
اي ببي المقابليتين والثاني انه على تقدير اللفظ يكون مع الورد جرح

المدح انما هو موقوف على ما لا يخفى ان قاصده بيان المدح بخلاف ما اذا لم
يدل الكلام على التوقف كما في تقدير الحالية والاثبات ان يلزم على تقدير العطف
استدراك قوله معي والرابع انه يلزم اتحاد الشرط والجزاء فان المعطوف
على الجزاء جزء على جزء كالمعطوف عليه ومعلوم ان المعطوف عليه على الشرط
واما على تقدير الحالية فالشرط هو مدح انما هو مطلقا والجزاء مطلقا
بالجمال المذكورة ويمكن دفع الاختصاص بان المعية يدل على عدم تراضي مدح
عن مدحه وانه مع مطاوبان يعتبر العطف او لا يتم التعليق بالشرط فيكون
المجموع اجزاء نعم مقابلة المدح باللوم وبما يقتضيه بانه انما يذكر
الى اذ ذمه ما لا ينبغي ان يخطر ببال عاقل ولو على سبيل الشرطية والتعليق
بل لو دعى داع فانما يعرض لوجه دون ذمه وفي استعمال متي الدالة على الكلية
في المدح واذا الحالية عن هذه الدلالة بل هي ملة فتقع سور الجزئية في اللوم
لطفافة حيث اشار الى انه يضيف صدره ولا ينطق بها بديل على الكلية
في اللوم وان كان فيه لطافة ايضا ولا تعليق توجب باللوم على اللوم
المشعر بعلمية اللوم لم يفيد فائدة كلية المنع عليها اللطافة المتأخرة
نافر كل التنافر اى ان يمتنع اكل مالا ولا يلزم ان يكون تنافرا كمال منه ليناف
ممكن ان الثاني دون المناهي ولا ان يكون مدحا مري موجب للتنافر
في الجملة واجتماعهما على يلزم عدم فصاحة نحو ضمة مع وقوعه في القرآن
بل اللازم ان اجتماع الامرين للتنافر اللغوي الكامل ويجوز ان لا يكون احدهما
موجب للتنافر لصلو وايضا في قوله نافر كل التنافر اشارة الى ان التنافر
هنا بمعنى التنفرة لا بمعنى الاصطلاح حتى يلزم ما ذكره فائدة التوقف
عنها الدلالة على الكمال لان الفعل اذا شارك في فاعلان يجرى مجازا قوله

قيل ذكر ضعف التاليف يعني عن ذكر التعقيد اللفظي لانه لا يكون
الا لضعف التاليف فالملفوظ عن الضعف يوجب الملفوظ عنه اعلم ان
التمثيل اعترف بان ذكر احد الامرين في الضعف والتعقيد اللفظي
يعني من الاخر اما اغناء الضعف فليبق واما اغناء التعقيد عن
الضعف فلا يلزم للضعف لان التاليف اذا لم يوافق القانون
او جوب صعوبة في الفهم لا يخاله والملفوظ عن اللازم يوجب الملفوظ عن اللازم
فان قصد عدم ما ذكر دفع اعترافه بانه لم يحسن الاقتصار على بعض السؤال
وان كان الاقتصار على بناء على ان ما ذكر لا يدفع السؤال بانه لا يدفع
اغناء ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع العكس ودفعه ان يقال
لانهم ان كل ضعف يوجب تعقيدا فان مثل جاني احد بالتعقيد مشتمل على
الضعف دون التعقيد بل الخلل واقع في انتقال الذهن اما ان يراد
به الخلل الواقع للكلام او لا مع فعل الاول لا يصح تغليل الخلل بايراد اللزوم
وعلى الثاني لا يصح تغليل عدم ظهور الدلالة بالخلل اذ الامر بالعكس فيها
ويمكن ان يراد الاول على ما يناسب قربة وهو الخلل الواقع في النظم وتغليله
بالايراد باعتبار معنى العلم والظهور اى يوفق الخلل ويظهر بالايراد وان يراد
الثاني وتغليل عدم ظهور الدلالة باعتبار معنى العلم والظهور وذلك
سبب ايراد اللازم البعيدة قد يفهم منه انه السبب التعقيد لا غير بوجه
بانه اذا حصل التعقيد بسبب ان قصد باللفظ ما ليس لوارزم معناه يكون
ذلك داخل في ضعف التاليف والوجه انه انما حصل الايراد بالتركيب لان القسم
الاخير هو الايراد باللفظ ما ليس لوارزمه قل قليل يستفي كلامه يعتد به
ثم ان اريد باللازم والربط مع المعنى على ما عليه ائمة الاصول انه ان لام الجزر

يبطل الجمعية الى الجنسية فلا يخفى وان اريد معنى الجمع فظانه لا يصح اعتباره
 بالنظر الى كل مادة فلا بد من اعتباره بالنظر الى المواد فيكون في كل مادة وجود
 لازم لا بعيد وعلى التقديرين فظانه يلزم نكث الواسطة في كل مادة
 ووجهه ان يراد بالكثر ان يكون فوق الواحد فاللزم وجود لازم بعيد
 مفتقر الى واسطتين او اكثر في كل مادة ساطل بعد الدار عنكم لتقربوا
 في ذكر السين واطراف البعد الى الدار مع اضافة القرب الى ذات الخاطبي
 لطايف حيث اشار بذكر السين الى ان طلب البعد وان كان يتوصل به الى
 موقع هو القرب لكن لما كان في طلب البعد الذي هو اودء من الردى
 واسوء السواء سوف لا يتم في تلك الدار كما به و آخر التورط في ورطته
 التزم هذا ان حمل السين على موضوعه وان حملت على مجرد التاكيد فاللها
 باعتبار اختيار العبارة الدالة على الانتقال ورمز باضافة البعد الى
 الدار والقرب الى ذاتهم الى انه وان تعلق عرض لطلب البعد فاعاشق لا يطلب
 لانه بعد عن نفسه لا في كيف يطلب بل يطلب كانه ومطلوب الحب انا هو قرب ان
 للحب لا قرب كانه بالرفع هو العاقل اما لانه ثبت عنده بالنقل الصحيح
 واما لان الصحيح عنده في معنى البيت ما ذكره الشيخ وهو مسمى على الرفع لكنه اخطأ
 كانه اراد بالخطا ما بعد خطا ويكون في حكم عند البلاء ولا فله وجه فزم الصحة
 كما ذكره انه يستعمل الجود في مطلق خلاه العين بجاز استعماله للمقيدة المطلق
 ثم يكتفى بالمطلق في الشرور اطينا صيغة المتكلم من طاب يطيب نفائز
 ويجوز ان يجعل صيغة المتكلم من طيب يطيب ونف مفعول به قبل الظان
 كلام الشيخ انه جعل طلب البعد بجازا لا رمة وهو طيب النفس به وجعل
 الدموع بجازا من نسبة وهو الحزن والاوجه انه لا حاجة الى التجوز في سكب الدموع

الدموع بل ما ذكره تقريظ للفق وبتا السبب والقوة هنا كلامه
 وهو ما ذكره في معنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطا
 وخلافه المقطع الشاعرا بعد ليحصل نقيضه وهو القرب وطلب الحزن ليحصل
 نقيضه وهو السرور ووجه فاده ان الزمان والاخوان انما يتأتيان
 بما هو نقيض المطا في الواقع لا بما يظهرانه مطلوبه وليتروا بما يدفع الفاد
 بان ظرافة الشعراء انهم يتعدون طلب شي يكون مطلوبهم خلافا سببا الى
 حصوله بما اشتهر ان الزمان ياتي بخلاف المطا وهذه الامور الخطابية
 التي ربما ياتي بها الشعراء نظفا ولا يقدح في امثال هذه المناقشات وقد
 جاء بذلك صريحا بولحسن خوردي فقال وكم تمنت الفراق مغالطا
 ولعلت في استثمار غرس وودادي وطمعت منها الوصال لانها
 تبنى الامور على خلاف مرادى كانهما بحري في الماء يشعرا بان الطلاق
 السبوع على الفرس على سبيل المجازة على ما ذكر في الاسطر ومن المجاز فرس
 سابع وسبوع ووجهه ان السابح والسبوع من سبح في الماء فان اعتبر
 موصوف السبوع في البيت هو الفرس على تشبيهه في التبر السباح بها
 في البحر في سرعة السير مع اعتبار الراكب يكون السبوع المجازة تبعية واعتبر
 الموصوف غير الفرس على تشبيه الفرس بشخص سابع في الماء يكون المجازة
 اصلية مصرحة ولا يخفى انه ايتار السبوع على السابح من لطف المبالغة
 وما ذكره الامام في الغرض مع السبوع من اللطافة فان الغرض في الاصل
 يغمر في الماء ولا ينبغي ابتلي بها الا السابح والمراد بالغرض ههنا مطلق الشدة
 استعماله للمقيدة المطلق ولا يخفى انه لا يحصل كثرة بذكره فالشاعرا
 لان النكر لما كان هو المذكور مرة بعد اخرى فاما ان يراد به نحو الذكرين

البادري



او الذكر الاخر وعلى الاول لا يتحقق تثليث الذكر تعدوا التكرار فضلا عن
 كثرة وعلى الثاني لا يتحقق كثرة باللفظ لتثليث وان تحقق تعدد لان
 اللفظ لا يتحقق الكثرة بمجرد التعدد بل يحتاج الى زيادة عليه فلا بد من
 الذكر لا اقل حتى يتحقق ثلث تكرر وان وقد يجاب عن هذا ان ايراد بوجهين
 اخرين احدهما ان قوله كثرة التكرار ليس اضافة المصدر الى الفعل بل اضافة
 السبب اليه فاعل المصدر هو الذكر اي كثرة الذكر ليس التكرار والثاني انه
 يراد بالذكر ثانيا لا يحصل تكرار ان احدهما بالنسبة الى الذكر ثانيا والآخر بالنسبة
 الى الذكر اولاً وقد حصل ما بالذكر ثانيا تكرار واحد فالجواب عن ذلك تكرار
 والجند لا ارضان حجارة بخلاف ما في القمى الجند ليس كونه النون وفتح الدال
 الحارة والجند بفتح النون وكسر الدال الموضع الذي فيه الحارة ولا بعد ان
 يوفق بان ما ذكره في اللام هو هنا فانه اريد بكم الحارة هنا موضعها
 وفاد ذلك ما يشهد به العقل والنقل اما النقل فانه نقل القمى واما العقل
 فلا ان المناسب يكون داعي الامر بالتصويت سماع غير الصوت لفظ الامام المصطفى
 لفظ الغير ويحدثه انما يكون كذلك اذا كان النطق بالتصويت سماع الصوت
 اما اذا كان اظهار النشيط والحب كالبدء بل تنبيهه هذه الانوار
 وملاحظة الاوراد فلا ورتب ما يؤمن انه لم يقتصر في داعي الامر بالتصويت على
 الشما بل ضم اليه الروية بل قدتها وغاية ما يمكن ان يقال في هذه الفعالة
 انه يكيف توجيها في النقل وغنة مندوحة والا فلا يحل بالفصاحة
 قبل رد في الشرح توجيها في النقل المذكور في فصاحة المفرد بان الكراهة
 في السمع ان ادت الى النقل دخلت تحت التناقض والا فلا يحل بالفصاحة
 ووجدت بضعف هذا التوجيه ظاهر الفان ضعفه لورود المنع على قوله

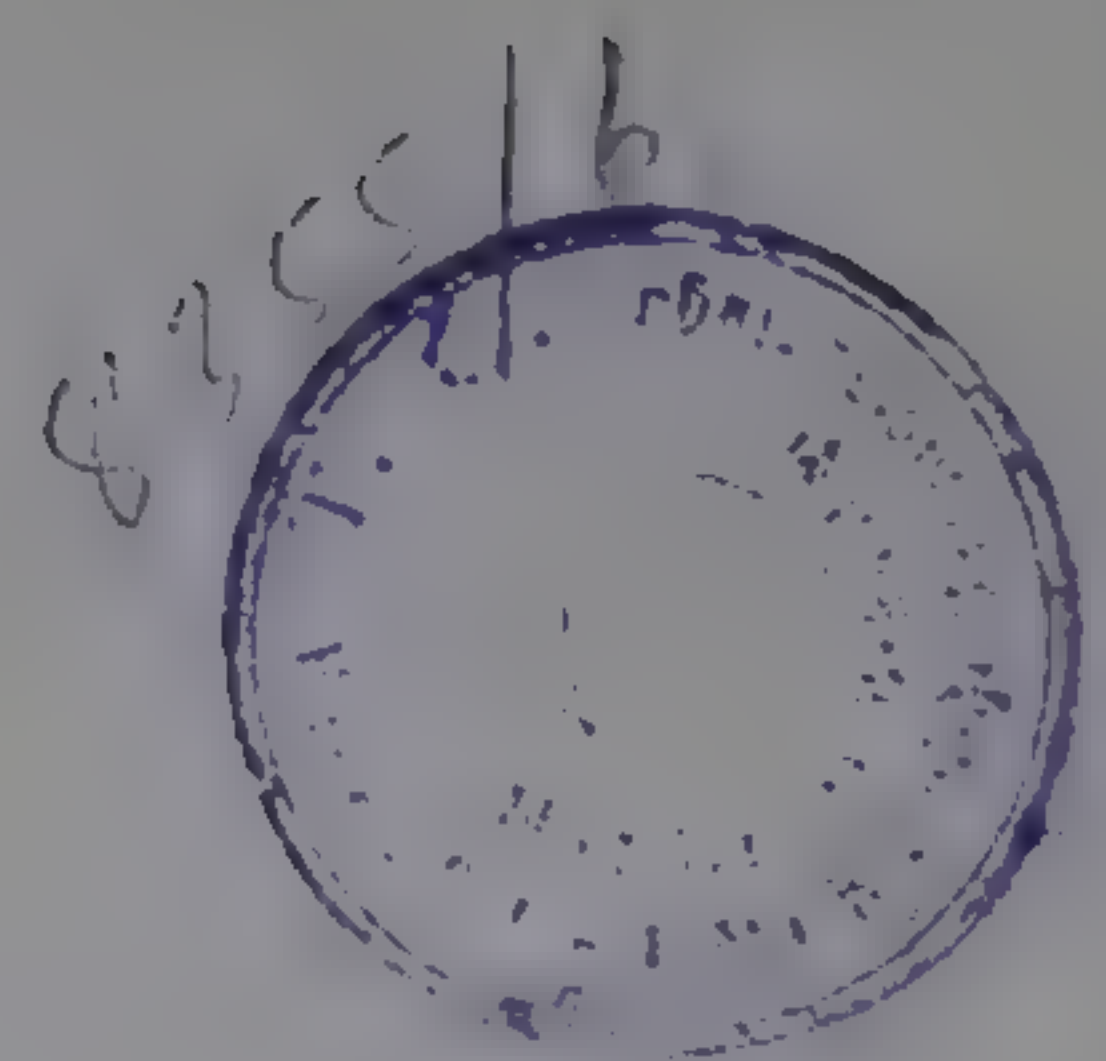


على قوله والا فلا يحل بالفصاحة وانه واردها ايضا والجواب انه لاجته لا خلا
 كثرة التكرار وتساوي الاضافات الا ما يلزم من التثنية في الكراهة في
 السمع فانه من التثنية في السمع سبب لا غير ملاحظة لا يلزم من التثنية
 لان الفصحى كما يحترزون عما ينقل على ذلك فكذا هنا

Handwritten scribbles and a horizontal line.

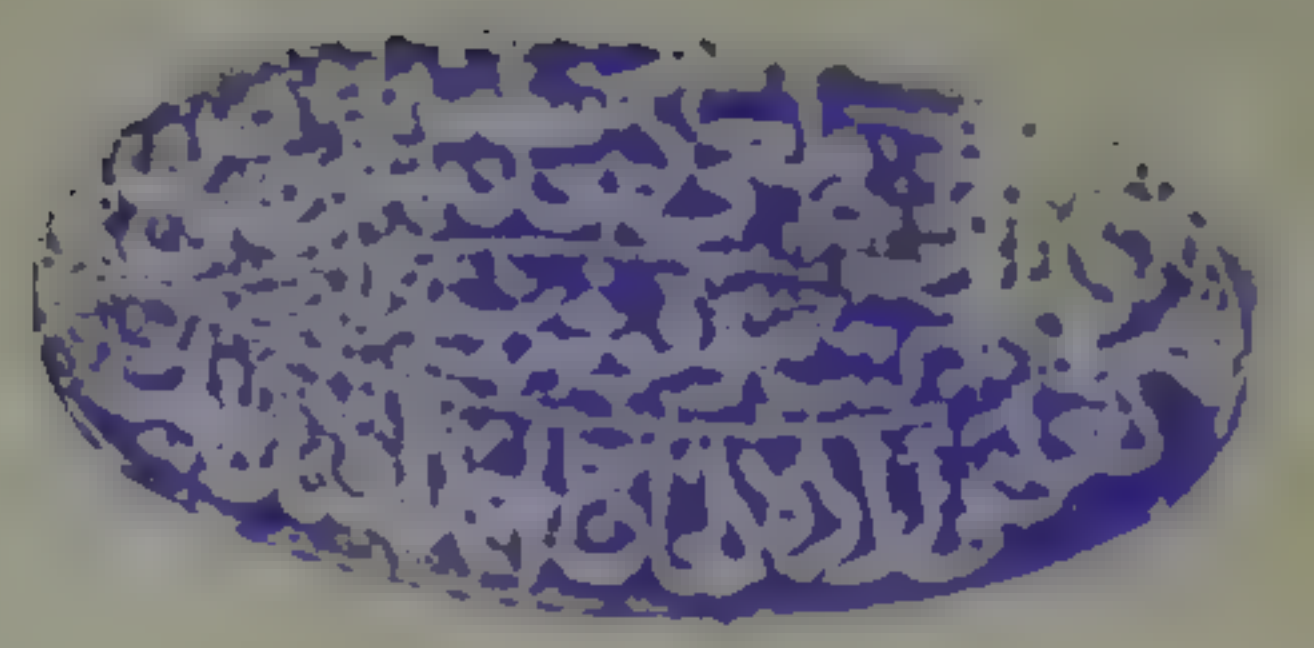
Handwritten text, possibly a signature or date.

11.



بسم الله الرحمن الرحيم
 حمد لمن خلق الانسان وعلمه اليك وشكر لمن اعلم بديع المعاني في
 روايع النبيان وصلوة على بنينا المبعوثين باكمل الاديان المنفوت
 بافصح الناس وآدم صابج العرفان ومفاتيح الفرقان
 محمد بن اللهمة وآله واصحابه يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم ولا
 يقاس عليه غيره وعلى قولنا اعطينا ومثلها في محو علية بمعنى لام التعليل
 من قبيل قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هدىكم اي هدايتكم وكلمة ما اما موصولة
 او موصوفة والعايد للمفعول حذف اي الشيء الذي اعطيناه او على
 شيء اعطيناه واما مصدرية و لا اضمارا على اعطائك ايانا وكلمة
 على الاولي يمحتمل التبيين والتعريض وعلى الاخير تعضية لا غير والسواغ
 جمع سابعة وهي التامة الوافية والبواغ جمع بالغة وهي الكاملة الكاملة
 والحكم جمع حكمة كالنعم جمع نعمة والحكمة هي العلم بالاشياء كما هي عليه قيل
 والعمل على ما ينبغي قال ابن سينا في الحكمة الفلاسفة الحكيم راست كفتار
 درست كردار وقيل المراد الشريعة الحقة وذلك خصوص الحكم بعد عموم
 النعم تنبيه على جلالة شانها وبنائه عظيم كانها قال الله تعالى ومن يؤتي
 الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا ونضلي الى ندعوا ولا يتوهم كون على
 للتضريح لان هذا الحكم بخصوص بلفظ الدعاء والهداية ان عدى
 الى المفعول الثاني بنفسها فهي بمعنى الايمان وان عدى اليه بالي واللام
 ففناها اذ انما الطريق والعرب ليس جنس العربي كالعجم والعجم كان العجم هنا
 ملوك العرب ويحتمل ان يكون الاكتفاء بها لكونها العلم بدين نوع بني
 ادم والا فالهداية النبوية لا يحضرها قال الله تعالى وما اهلناك الا رحمة

فريد رابع اي جواد والربيع بالفتح المرتفع
 من الارض تمتاز السماء
 ولذا لا يجتمع او اما قولنا ان عرائني اذا ما
 حادثتني اتقوا يا الله يا الله يا الله يا الله
 على الندرة والضرورة
 هذا عند البصير
 واما عند الكثر فيبين فاصله
 يا الله اتمن بخير تخفف بحذف حرف النداء
 ومتعلقات الفعل وهن في اعترض عليه
 علامة التفتان في بانه لا يستقيم في
 ورد بان العقد
 اللهم
 بل الخبر بطريق الجابة الدعاء لا ينافي في غير ما
 غير ما داعية على الغير تامل زمري عليه



رحمة للعالمين وقوله على وجه اكل وانما متعلق بالهداية او بالنبوة او
 بالصلوة او بالجود وعلى سبيل منع الخلو او يحتمل التعلق بالانبياء او الثالثة
 او الاربعة على سبيل التنانيع لان الحمد يعم الفضائل هي المزايا
 غير المتعدية والفواضل هي المزايا المتعدية فان قيل نفس المزايا لا يتعدى
 ونقدية الاثر مشتركة اجيب باننا لانتم ان نفس الفواضل لا يتعدى فانها
 هي العطايا والنعم لا الانعام ولا شئ في تقديرها من المنعم لا المنعم عليه
 ولو سلم ان نفس الفضائل لا يتعدى اي لا ينتقل من موصوفها فيقال
 المراد بالمزايا المتعدية الصفات الجميلة اي التي تضاف اليها ابرار في
 الغير كالعفو وايصال الفضيلة والانعام لانها مزايا يتعدى الى الغير
 بمعنى ان الغير يشارك من نفس تلك الصفة بخلاف الصفات الذاتية كالعلم
 ووجوب الوجود والحس واعتدال القامة وبالجمله ليس المراد بالتعدية
 الانتقال بل التأثير من عظام النوال في الصحاح والنوال العطاء
 وكذا النائل ما لا يجوز محوله وفي بعض النسخ حومه وفي الصحاح
 حام الطايرو غير حوال الماء وحوم يحوم حوما وحومة اي دار وحمل
 النكته الاولى ان في ايقار الحمد على الشكر اشارة الى ان المحمود قد شئ
 جامع بين جلايل الكمال وجلايل النوال او انه تعالى لما كان جامعاً للجمتين
 كان الانسب في مقام شأنه الانبياء بالاحض بجهته دون جهة قد بر واعتبر
 الوجهين معاني نظائره وانه ورد بلفظ الحمد لا يقال لو ارد الحافظ
 على لفظ الحديث لوجب بالحمده تعالى ان يحدك لاننا نقول اننا عدل عنه لما
 سيجي في قصده فاداة الاستمرار بالحمد دي هذا مع انه الرواية في الحديث
 مختلفة فقد يروي هكذا كل امرئ باللم يبدأ فيحمد الله وهذا زيد لا على

منشاء الصفة والعبارة الاولى
 الصفة والعطية والعبارة الثانية
 بمعنى الصفة فقط وبيان التعدية تارة
 لا ينبغي على الناظر ان المفهوم من الجواب
 الاول هو كعبه بمعنى العطية فالجاءة على الزيادة
 من جهة يرد بها سائيم العفول رزقي
 اي في نظائره من النكته في الآية والحديث
 بان نقول لم صدر الله تعالى الآية بلفظ الحمد
 فنقول الجواب بما قلنا في النكته المذكورة
 وكذا الكلام في الحديث فانه تغفل تارة

انه لا يتعلق عرض بخصوص صفة الحمد لكن اثبت الروايتان في لفظ
الحمد كان الاولى الحافظة على القدر المشترك اجزم بالذات المعجزة
في الصياح جزم بالكسرة باصا واجزم وهو مقطوع اليد وفي الحديث
من تعلم القرآن ثم نسيه لقي الله وهو اجزم وقدير روى بالراء من الجزم
وهو القطع وفي الصياح جزم الشئ قطعت هذا ويمكن ان يوجه
ايتار الحمد على الشكر بانه لما كان اقوى افراد الشكر واظهر هادلا على
انصاف المنعم بالكل ما هو بالان ولذا قال عليه السلام الحمد راس الشكر
ما يشكر الله عبد لم يحده اختاره الحمد تنبيهها على هذا المعنى وبانه لما كان
ما انعم الله عليه تالي هذا الكتاب نعمة من مقول القول والكل م مناسب
مقابله بشكر من هذا القبيل وهو الحمد وعلى المدح عطف على قوله
وعلى الشكر اي اثر الحمد على المدح لان المدح يعم كالاختيار والمدح فيه
اعلم ان التخصيص بالاختيار في الحمد والتعميم في المدح يمكن ان يكون
باعتبار مدخول البناء اعني المدح في المدح والمدح به ويمكن ان يكون باعتبار
مدخول على اعني المدح عليه والمدح عليه هذا ما اختاره البعض واختار
آخرون تخصيصها بالاختيار وحكموا بترادفها وما الترادف على
جهة التعميم في المدح ايضا فلم يذهب اليه يوثق به وقد يفرق بين الحمد والمدح
بالعموم والتخصيص بوجه اخر كما يقال الحمد لا يكون الا للفاعل المختار كذا
المدح او يقال الحمد يختص بدوي العلم بخلاف المدح او يقال الحمد يختص بالمدح
بمخلاف المدح كما سينقل المخنة او يقال الحمد لا يكون الا على جمل اختياري
لا بمعنى ان يكون الحمد على يد غيره فاختيار بل بمعنى ان يكون صاحبه مختارا و
لوفي غير هذه الوجوه متقاربة بل متحدة في الما في الجملة لو بني الامر

الامر على التفرقة فوجه اختيار الحمد ما افاده المحسن من الوجوه وان بني على
الترادف فوجه ايتاره هو موافقة الكتاب والسنة دون سائر الوجوه
ويمكن ان يقال مع القول بالترادف انه اثر الحمد لكونه نصا في كون الحمد
تعالى جبا يختص وصل الحسن بمخلاف المدح فانه يمكن ان ينقل السامع
عن الترادف الى العموم للشهور ويكون بعد الاحتياط قيل القول بان
الحمد يكون بعد الاحسان لا قبله بنا في القول بانه ثناء بالشكر على فقد
التعظيم سواء تعلق النعمة او غيرها اقول كانه مراده ان الحمد لا يقع
ع في مقابلة الاحتياط الا بعد الاحسان بخلاف المدح فانه قد يكون
الباعث على احسانا واصله وقد يكون الباعث على احسانا
يتوقع حصوله وهذا لا يقتضي ان لا يقع الحمد الا بازاء
الاحسان وقد اجيب بان الاحتياط المراد بالحمد هو هذا الحمد
العرف وهو محتمل يكون متعلقا بالنعمة والتعريف المذكور هو
تعريف الحمد للقوى فارتفع التناقض وفي نظر لان المحنة ذكره وبه
ايتار الحمد على الشكر هنا عموم وشمول المنعم وغيره وهذا يفرق في ان
المراد ههنا هو للقوى لا العرف وان كانا يجانه وتكامل صفات
الكلا صادرة عنه باختياره قال في الحاشية فان قيل قد تقرر ان الاختيار
له في صفاته ولا يلزم حدودها قلت ذكر وايضا ان الحمد لا يجب
كونه مختارا فيها فاما ان يصار الى ما ذكره بعض الاكابر انه لا يلزم من كونه
تختارا فيها حد وثنها وما الى انه كما كان كافيا فيها ومستقل بها
فكانه مختارا فيها انتهى والماصل انهم قد ارتكبو مقدمات متناقضتين
فلا بد من القدر في احدها ثم على تقدير القدر في الاخر يظهر ما ادعاه في

ای

تجربة انما اطبق عليه الكل يدور العالم بالاختيار
فلا يلزم منه كونها موجبة صفة خلافها
اطبقا عليه
وباعى ريم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وهو اعتبار الكلام على ما هو في النكاح

[illegible]

الحمد على الشكر من قصد تيمم الفضائل والنوازل يقتضي ان يكون المراد بالحمد
 ههنا اللغوي فيبينها نوع التنازع وغاية التوجيه ان يقال ان الحمد ههنا لغوي
 ومختص بالشاغبة الامانة يقتضي موافقة الاعتقاد الجنان وافان
 الاركان لا على انها داخل في الحمد على انها مقترنة بالحمد ومنه وارفو
 عبارة المحن لا يفي بهذا التكلف اقول لا يخفى ان ما افيد كما لا يصلح توجيهها
 لعبارة المحن لا يصلح الاشارة صفة المتكلم مع الغير اللهم الا ان يوجه بوجه
 بعيد يجعل نية الحمد حامدا فان نسبة الفعل الى الشرط لا يتعارف بخلاف نسبة
 الى الآلة والوجه ان يقال ههنا لغة في استحقاقه تعالى الحمد اللغوي حتى لا
 ينبغي ان يحمد بالك واحد بل ينبغي ان يصير اثار الاعضاء سائلا في حمد
 تعالى كما يقال ابصار الجيبين بالعين واحد بل بجميع اجزائه ومحتبة بالقلب ومنه
 بل بجميع الاعضاء قال ان عرس الفوائد محل جلد واحد كل الجوارح في تحت
 هو كقواد ووجهه ان يجعل ما يحمد به الموارد حامدا قيل للثبات
 من قوله الحمد ان نفس الشخص الحامد داخل ولا يخفى انه بعد جعله الفعل
 مشاركا للفاعل في الاخبار عن الفعل كما يقال انقطع باعتبار السناد القطع
 الى القاطع حقيقة والى التمجيز اقول قد يناسب انما ذلك في المقام
 الخطابية والشعرية كما قد يناسب ولا يلزم منه ان يكون محسنا في جميع المقامات
 ثم لا شك في لطفه في مقام الحمد والذوق السليم يشهد به هذا كما ذكره
 بعض اهل التحقيق المراد به الغرض وجه التنظير ان جعل ما يصلح به الظاهر
 والباطن مصليا فكذلك هنا يجعل ما يحمد به حامدا فلهذا اشارة منه على عدم
 امتناع تشريك الآلة مع الفاعل في الخطاب صلو للجماعة تفضل على
 صلو الفرد سبع وعشرين درجة كذا في الحديث الفذ الواحد قد فذ

في قوله الحمد على الشكر من قصد تيمم الفضائل والنوازل يقتضي ان يكون المراد بالحمد ههنا اللغوي فيبينها نوع التنازع وغاية التوجيه ان يقال ان الحمد ههنا لغوي ومختص بالشاغبة الامانة يقتضي موافقة الاعتقاد الجنان وافان الاركان لا على انها داخل في الحمد على انها مقترنة بالحمد ومنه وارفو عبارة المحن لا يفي بهذا التكلف اقول لا يخفى ان ما افيد كما لا يصلح توجيهها لعبارة المحن لا يصلح الاشارة صفة المتكلم مع الغير اللهم الا ان يوجه بوجه بعيد يجعل نية الحمد حامدا فان نسبة الفعل الى الشرط لا يتعارف بخلاف نسبة الى الآلة والوجه ان يقال ههنا لغة في استحقاقه تعالى الحمد اللغوي حتى لا ينبغي ان يحمد بالك واحد بل ينبغي ان يصير اثار الاعضاء سائلا في حمد تعالى كما يقال ابصار الجيبين بالعين واحد بل بجميع اجزائه ومحتبة بالقلب ومنه بل بجميع الاعضاء قال ان عرس الفوائد محل جلد واحد كل الجوارح في تحت هو كقواد ووجهه ان يجعل ما يحمد به الموارد حامدا قيل للثبات من قوله الحمد ان نفس الشخص الحامد داخل ولا يخفى انه بعد جعله الفعل مشاركا للفاعل في الاخبار عن الفعل كما يقال انقطع باعتبار السناد القطع الى القاطع حقيقة والى التمجيز اقول قد يناسب انما ذلك في المقام الخطابية والشعرية كما قد يناسب ولا يلزم منه ان يكون محسنا في جميع المقامات ثم لا شك في لطفه في مقام الحمد والذوق السليم يشهد به هذا كما ذكره بعض اهل التحقيق المراد به الغرض وجه التنظير ان جعل ما يصلح به الظاهر والباطن مصليا فكذلك هنا يجعل ما يحمد به حامدا فلهذا اشارة منه على عدم امتناع تشريك الآلة مع الفاعل في الخطاب صلو للجماعة تفضل على صلو الفرد سبع وعشرين درجة كذا في الحديث الفذ الواحد قد فذ

قد فذ الرجل فذا اذا شدد عند وبقى فذا كذا في الصماح وافر
 حرف خطا هو الكاف في ذلك وذلك اياك واما نحو نحمدك فالكاف
 ضمير اسم لا حرف الجواب انه اذا بدأ بحرف ما يقابل اللفظ المركب الحرف
 او اراد بالحرف مطلق اللفظ او مطلق الكلمة اطلاقا للخاص على العام
 هذا وقد صرح جناب الكشاف بان القوم كثيرا ما يتساهلون فيطلقون
 الحروف على اسماء الحروف المباني وعلى الظروف ونحوها من اسماء الاشارات
 والضمائر وغيرها قال السيد الشريف ولعل فائدة التسامح في اسماء الحروف
 رعاية الموافقة بين الاسم ومسماه في التعبير بها بالحروف وان اختلف
 معناه فيها ويجوز ان يكون من قبيل اطلاق اسم المدلول على الدال واما
 في الظروف ونحوها من اسماء الاشارة وغيرها فلا تنبيه على نوع قصور
 فيها عن مرتبة الاسماء الكاملة ومثابرتها بالحروف انما فقد انتقح مما
 افاده السيد الشريف وجه ثالث وهو ان يكون اطلاق الحروف على
 غير الخطا لعلاقة المشابهة وسيأتيك في مباحث البيان كلام له
 التصريح بجواز ان يكون استعمال لفظ في معنى واحد لتعارف باعتبار
 ومجازا من سلك باعتبار آخر كما اطلق المسفر على شقة غليظة بل ربما
 يدعي ان ترك ذكر ما يدل عليه فوق يقتضي المقام اقول لان الذكر يوم
 ان في هذا الاجتماع خفا وهذا لا يناسب المقام التمجيد لانه لو ذكر
 ما يدل على الاستجماع لناسب ان يجعل الحامد حاد مناسبا لهذا
 الاجتماع واين له ذلك ونعم ما قال العارف اذ دست ربان كبر ايدكر
 عهد شكر شربد رايد بل المقصود به ههنا الاضرب وحاصل
 هذا الوجه انه لما قصد مجدا لله تعالى واقبل وترقى في ذلك الى ان

بمخاطبة تعاد ولا يخفى ان يقال ان لما اراد ان لا يتبدل باسمه يصون
المبتدأ به غرضه النقص وجد في نفسه محركا لا يقابل عليه فلما
لاحظ صفة الرحمن اي معطى النعمة في الدنيا لكل قوى ذلك المحرك
ثم لما تأمل في صفة الرحيم اي معطى ما في الآخرة للمؤمنين تنهت في ذلك
المحرك قوة فصار للمقام مناسبا للمخاطبة ملتفة انتهى وان
ان تجعل كلام المحرر على هذا وقد توجه محكي انبأ حرف الخطاب انه لم يرد
بانه تعاد كانه شاهد مع المحامد حال الحمد اشارة الى رعاية مرتبة الاحسان
في حمد لان الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه اقول ولا يبعد ان يقال
انه تنبيه على رعاية قرب المحمودة المحامد كما قال ونحن اقرب اليه من جبل الورد
وان كان المحامد لنفسا في كمال البعد عنه كما يدل عليه كلمة ونعم ما قال العارف
دوست نزدیک ترازم بمن است وایر عجبتر که من از دی ورم
ایر سخن باد که توان گفت که دوست در کنار من و من مجبورم
کلی بحیث قول المفضل محمد بن عبد الله حيث يقول الله وتقدیم الحمد باعتبار انهم
نظر الى كون المقام مقام الحمد مؤنة ذكر ما يدل عليه المؤنة الشرة
والنعب والمؤنة فيما يحتاج اليه كازاد السفر شرب الاختصاص
من قبيل الجبن الماء ولا يصفو ترشح للنشيبه ويحمل المكينة والنجيل
والترشح بنشيبه الاختصاص لشراب ثم انبأ بالشراب انهم ضم لا
يصفو معه فان المشاب ههنا فقر الافراد لا بد ههنا تقديم مقنة
وهي ان الفطر عن تفضيل شيء بشي قد يكون بالنسبة الى جميع ما عداه وبشي
فقر حقيقيا وقد يكون بالنسبة الى بعض ما عداه وبشي اضافيا ثم الاضافي
ينقسم الى فقر افراد وقلب ونعيبين لانه انما يورد اذا كان المخاطب والسامع

السامع مسببا في اصل الحكم بخطيا في طرفه فخطاؤه اما باعتقاد شركة
غير الطرف مع الطرف في الحكم واما باعتقاد عكس الواقع او بالتساوي الطرف
وعنه عنده في احتمال الانسحاب مثلا قولنا ما قام الا نريد اعتقاد ان القائم
زيد وعمر وما نريد الا قائم لمن اعتقد ان زيدا قائم وكاتب كلاهما
فقر افراد ومن اعتقد ان القائم عمر ولا نريد فقر قلب ومن تردد هل
زيد او عمر وفقر تعيين اذا عرفت هذا فاعلم ان الفقر في قولك الله احمد
ان كانت اضافيا بالنسبة الى الآلات والعزى مثلا ينبغي ان يكون فقر افراد
لان كل عاقل يعلم ان الحق تعالى بالحمد فلا يتصور التردد في المستحق للحمد هل هو تعالى
ام غيره حتى يكون فقر تعيين ولا اعتقاد ان المستحق ليس هو الله تعالى بل غيره
حتى يكون فقر قلبه فقر الافراد في ايا ان يحد شغل على تصوفه يستدعي ان يكون
هناك مخاطبة اعتقاد ان يكون المحامد المؤمن بحمد الله ويحمد غيره فيهما انه يكون
في كمال الحمد وهو يربط كما يدل عليه قوله في كماله المحمودة ان المخاطب لا يخفى اما ان يكون
مؤمنا او مشركا وكل منهما لا يعتقد ان المحامد المؤمن مشركا انتهى ويوجد
في بعض النسخ في زيل هذه المحمودة قوله وفيه ما يذنبه ايضا كانه اشارة الى ما يحكي من
المناقشة فهذا ترجيح كمال المحمودة وقوله في اصل المحمودة في ما يذنبه نعمة الاخر
لا اشارة الى ما في الاعتراض المناقشات وان اختلف ذلك مع قطع النظر عن طائفة المحمودة
ثم اقول اعلم ان هذا الاعتراض يخلو وجوه الاول انه يجوز ان يصح في بيان الحمد حقيقيا
فلا يستدعي اعتقاد الشركة الثلاثة منقوض بالجوهر الواقع في قولك اياك نعبد واياك
نستعين فاما وجوبه فهو جوابنا الثالث ان يمكن ان يقال ان اراد ان المخاطب
لا يعتقد ان المحامد المؤمن بوصف المحامدية ولا يماثل مشركا فسلم لكن الحمد يذنبه
ذلك وان اراد ان لا يعتقد ان المحامد المؤمن مشرك مع قطع النظر عن هذا القول

والذهول عنه هذا غير مسلم والسند ظاهري ان غاية ما لزم هو اعتقاد
 المخاطب المتكلم يرى مشاركة غيره اياه في استحقاق الحمد وهذا ليس
 من الشك الذي ينافي الايمان والحمدية ويكون ان هذا وان لم يناف
 الايمان لكنه لم يناسب المؤمن سيما اذا كان في مقام حمده تعالى وحقيقة
 الامران استحقاق الحمد واهليته على الحقيقة لئلا الله
 اذ الحمد ما باراء العطاء والنوال وكان هاهنا عند الله حتى ان صاحب
 الكشف مع تعليله الاعتزال وخالفه القينة العتائ لما يصدر عنهم لا اختيار
 من الاعمال قال واما حمد غيره تعالى فاعتقاد بان نعمة الله تعالى جرت على
 يد الخاسر ان لا يلزم ان يكون هذا الاعتقاد من المخاطب شأن الحمد
 بل كفي ان يكون في الواقع من يعتقد شركة غيره تعالى اياه في الاستحقاق
 المذكور قال صاحب الكشف بعدما قرأ ان الجاني في السبلة يتعلق بمائل
 متأخر بخلافه او ابتداء فان قلت لم قدرت المحذور فمتأخر اقلت
 ان كلامهم الفعل والمتعلق به هو المتعلق لان المتكلم كانوا يبدون
 باسم الله فيقولون باسم الآت واسم الغزي فوجب ان يقصد
 اختصاص الحمد لله تعالى بالابتداء انتهى هذا كله اذا كان المخاطب غير الله
 مع ان في الواقع ان المخاطب في محذور الله تعالى فلوروى حال المخاطب لم
 يتصور قصر الافراد ايضا من اصله والمتكلم ان يحمل المخاطب على ما يشتمل
 الى مع فيندفع الخافس والسادس وحل التقديم على مجرد الاهتمام
 اشارة الى ما يقال انه ليس بجائز يكون لافادة القصر حتى يتبين الشبهة بل يجوز
 ان يكون مجرد الاهتمام اقول وهو هنا بحث وهو انه لا يكفي في التقديم مجرد
 الاهتمام بل لابد ان يبين ان الاهتمام به به باي نسبة نص عليه الشيخ في دلائل
 اي

وهو قول من ان المخاطب اه واما تقديم
 السؤال فمما ان قد يكون في الحقيقة
 لان المخاطب لا يمكن ان يكون مؤثرا او
 مستكرا بل لا يمكن ان يكون مستكرا
 فيما اذا كان المخاطب غير الله تعالى
 فمتاخر بخلافه او ابتداء فان قلت لم قدرت المحذور فمتأخر اقلت
 ان كلامهم الفعل والمتعلق به هو المتعلق لان المتكلم كانوا يبدون
 باسم الله فيقولون باسم الآت واسم الغزي فوجب ان يقصد
 اختصاص الحمد لله تعالى بالابتداء انتهى هذا كله اذا كان المخاطب غير الله
 مع ان في الواقع ان المخاطب في محذور الله تعالى فلوروى حال المخاطب لم
 يتصور قصر الافراد ايضا من اصله والمتكلم ان يحمل المخاطب على ما يشتمل
 الى مع فيندفع الخافس والسادس وحل التقديم على مجرد الاهتمام
 اشارة الى ما يقال انه ليس بجائز يكون لافادة القصر حتى يتبين الشبهة بل يجوز
 ان يكون مجرد الاهتمام اقول وهو هنا بحث وهو انه لا يكفي في التقديم مجرد
 الاهتمام بل لابد ان يبين ان الاهتمام به به باي نسبة نص عليه الشيخ في دلائل
 اي

في دلائل لا عجز وسيجي الانارة الى كلام المصنف والشه والجواب
 اننا لا نفي مجرد الاهتمام هنا مجرد اهتمام المتكلم بان المتكلم بل يكون
 اهم واشرف في نفس الامر وهذا لكنه باعتناء اهتمام المتكلم به وتقديم
 اياه والذي لا يكفي مجرد هو الاهية في نظر المتكلم في نفس الامر وبينها
 فرق على ما قيل قال به صاحب الكشف وصاحب المعنى واختاروا اختار
 ابن الحاجب بان يابعم القريب والبعيد واقول بناء على ما اختاره انه
 اشركه بالان ما عدا ما يقتضي القرب المكمل او البعيد المكمل فيجوز
 فانه يقتضي شيئا منها وفيه نظر في قوله يا من صدق ومطلق
 بقوله ان حبل الوريد في الديوان هو عرق بين العنق والكتف
 ههنا نفسه وقيل تعظيما وتبعيدا للحضرة المقدسة فوجب
 الحمد المكمل بالكدر والى البشرية وقد شرع الصداق في
 الظان الماد بشرع الصدور وتنوير القلب ههنا واحد على ما قالوا في
 قوله تعالى انهم شرع الله صدوره للاسلام اذ جعل لخص البيا هو القلب الحقيقة
 لا الصدور الذي هو رعاية في العبارة تفنن اقول وانت خبير بان كونه
 شرع الصدور مقدما على تنوير القلب بحسب معنيهما الاصليين يكفي نكته
 للتقديم وان التحمل في المعنى الموهنا ولعل ما ذكرنا
 لان البيا البليغ اشد واكثر مبالغة وقوله لا ينافي مع دليله دليل معنوي
 لا بلغة كما ان قوله على ما فررد دليل لفظي لها فتمثل وتنوير القلب
 بالنصب وهو مع خبر معطوف على قوله لان البيان ابلغ من البيان
 والمكان هذا مقدمة ثانية لدليل تخصيص البيان بالشرع والبيان
 بالتفسير والقياس في التاء لان المصدر من التاء في الجرد للمبالغة

فقد لا يخلو لا عجز وسيجي الانارة الى كلام المصنف والشه والجواب
 اننا لا نفي مجرد الاهتمام هنا مجرد اهتمام المتكلم بان المتكلم بل يكون
 اهم واشرف في نفس الامر وهذا لكنه باعتناء اهتمام المتكلم به وتقديم
 اياه والذي لا يكفي مجرد هو الاهية في نظر المتكلم في نفس الامر وبينها
 فرق على ما قيل قال به صاحب الكشف وصاحب المعنى واختاروا اختار
 ابن الحاجب بان يابعم القريب والبعيد واقول بناء على ما اختاره انه
 اشركه بالان ما عدا ما يقتضي القرب المكمل او البعيد المكمل فيجوز
 فانه يقتضي شيئا منها وفيه نظر في قوله يا من صدق ومطلق
 بقوله ان حبل الوريد في الديوان هو عرق بين العنق والكتف
 ههنا نفسه وقيل تعظيما وتبعيدا للحضرة المقدسة فوجب
 الحمد المكمل بالكدر والى البشرية وقد شرع الصداق في
 الظان الماد بشرع الصدور وتنوير القلب ههنا واحد على ما قالوا في
 قوله تعالى انهم شرع الله صدوره للاسلام اذ جعل لخص البيا هو القلب الحقيقة
 لا الصدور الذي هو رعاية في العبارة تفنن اقول وانت خبير بان كونه
 شرع الصدور مقدما على تنوير القلب بحسب معنيهما الاصليين يكفي نكته
 للتقديم وان التحمل في المعنى الموهنا ولعل ما ذكرنا
 لان البيا البليغ اشد واكثر مبالغة وقوله لا ينافي مع دليله دليل معنوي
 لا بلغة كما ان قوله على ما فررد دليل لفظي لها فتمثل وتنوير القلب
 بالنصب وهو مع خبر معطوف على قوله لان البيان ابلغ من البيان
 والمكان هذا مقدمة ثانية لدليل تخصيص البيان بالشرع والبيان
 بالتفسير والقياس في التاء لان المصدر من التاء في الجرد للمبالغة

نفي عظمه

قياسه فتح التاء كالنقداد والتهداد ويحكي عن سبويه ان النبيان قام
 مقام المصدر كما قيام النبا والعطا مقام الابناء ولا عطا وليس مصدر
 المعالفة كالنكرار والتذكار ولا الفتح ناؤه ووع فلا شذوذ
 والمراد من تلخيصه ان يكون خالصا الظان يقال جعله خالصا فان التلخيص
 متعدد والمخلص لازم وكانه ثانيا للمصدر المعنى وصح ذلك وقال في الحاشية
 تشبيه النبا بالبرق مع ان المشبه وهو النبا مفرد والمشببه وهو البرق جمع
 اما لان النبا للجنس واللبا للغة حتى كان النبا الواحد يقاوم البرق
 اقول ولا يخفى ان توافق الطرفين في الازداد والتعدد غير لازم فانه قد يتعدد
 المشبه ويختص المشبه ويسمى تشبيها شعوريا وقد يفسر الامر في الجمع لا يقال في
 هاتين الصورتين يكون المشبه او المشبه به كل واحد من تلك الامور المتعددة
 لاجتماعها لانا نقول فليكن ههنا كذلك كيد والاضافة تبطل معنى الجمعية
 وكان ما ذكره المحرر اخذ بالايق والاولى فتأمل فتأمل لا ينبغي اسم الفاعل
 اي الحافظ لانه نفس المشبه اعني البرق لا لازمه وقوله لكونها وجه صحت كونه
 الملازمة بين المعاني المصدر قديجي هذا الورن كالعاية والعاية
 وقوله للنبا صلة لاثباتنا للوامع وخبر يكون قوله استعارة تخيلية
 والمناسب والانسباة اشارة الى ان في الوجهين الباقين
 من حيث ان تشبيه النبيان بالبرق صريحا وكناية لا يناسب قوله من طالع
 المتناهي بل المناسب تشبيه النبيان بالنمل والخم الناقب اما صريحا او كناية
 على قبحه وعلو المستشعر ان هذا التوجيه ثابا بالمعاني فان من خواص البرق
 اجابة لا يابى عن ذلك كثير كبرازان يراى السطوع والظهور وان كان
 اكثر استعمالا في ظهور البرق ثم اقول اطلق المعاني على هذا المعنى لا على غيره

وجه التامل فيكون ان يكون
 وصح ذلك ثابا به عن كونه اخذ بالايق
 والاولى ويختص ان يكون ان يكون ما اظن
 المحرر الاول يستلزم ان لا يكون
 تشبيه شعوريا وهذا تشبيه

ان يكون مجازا به باب الحلا قاسم لما صرح على العام كالمصر على الانف
 ويحتمل ان يكون حقيقة فان اللفظ العام قد يشتهر في بعض افراده و
 يكثر استعماله فيه كالميزان فيما لا كفتان مع انه في الاصل لا يوزن مطلقا حتى
 ان العقل ميزان والشرع ميزان ولا يخطا لاي ميزان ولهذا نظائر كثيرة و
 كلام المحرر ينظر الى الثاني حيث قال وان كان اكثر استعمالا في البرق فحمل
 ثم الاعتراض عليه بانه قد ذكر في قسم الحقيقة في اسرار اللغة لمع البرق والصح
 وغيرها المعاني فذلك لا يختص بالبرق فقد اخبر عن مسلك السداد
 وان يكون بالثالث المثلثة قبل هكذا في النسخة المحققة بصلح النسخة
 والمتناهي جمع المثنى على صيغة المفعولة التثنية او جمع المثنى على صيغة النفل
 اسم المكان بمعنى التكرار والاعادة صرح به صاحب الكشاف في سورة الزمر
 وفي الصحاح المتناهي من القرائن ما كان اقل من المائتين ويسمى فائمة الكتاب
 متناهي لانها تنفي في كل ركعة اي لكل صلوة ويسمى جميع القرائن متناهي ايضا
 لا قرائن اية الرحمة والعذاب وقبل لانه كرر فيه النقص والاحكام او
 كرر نزوله سيما مع التلخيص والابضاح اللذين هما معنيتان للمعنى
 في هذا العلم ومنه اللطافة بين الما في الجمع شئون جمع شان وهو الامر
 والاشان الحال فكل شئونه عطف بغير جميع اموره طلبته في العمل
 الطلبة بكسر اللام ما طلبته شئ والغية بكسر الباء وكوف الغين المجمة الحجة
 لان وجه التجرد اى جهة التجرد ينسب ويصيرها المناسبة بجناب الحق
 فتح ووجه التعلق ينسب ويصيرها الملازمة لنا فلذا اى لكونه نينا محمدا
 على الصلوة والسلام اعظمهم تبة وسرته اقول اولاد عليه الصلوة والسلام
 هو المبقوثة عند الله تعالى علينا والولادة في وصوله غبطة الينا في

مع كون الشفاعة الكبرى مخصوصة له عليه السلام
 اولاد مثل بابية الصلوة حيث خاطب
 الله تعالى المؤمنين ان يصلوا عليه بقوله
 تح يا ايها الذين امنوا صلوا عليه والسمعي

يقال قرآن محمد كما يقال لقارة موسى وانجيل عيسى وزبور داود صلوات الله
على نبينا وعليهم انها اقوى لا يزل الاعجاز اى اعجاز القرآن فان دلالات
اعجازه بحسب اختلاف اقوال العلماء امتد حتى تقبل اعجازه لكما لا بد غنة
وقيل لعدم ختمه على التناقص وقيل لان اخباره عن المعقب وقيل لان اعجاز نظر
وكثرة معناه وقيل لغزابة اسلوبه لا يأتى فى الفروع والخاتم وقيل المعرفة وهى
ان الله تعالى فرمهمهم المتحدبين عن معارضته وذلك بسلب قدرةهم ^{بسبب}
روايعهم وانقضى الوجود وابينه هاهنا ولا الشهور وعند الجمهور
فاحصا زقصة السركناية غيبوا قول الظان كون احراز قصبة السبق
كون الكلام المتعارفة تشبيه لان كلامها واجب برلم و ^و قالنا فى قوله فالكلام
تشبه غير مصيب في حيزه الا ان يحمل على الفصيحة هذا اذا كان الواقع هو الفا
واما اذا كان مع الواو على ما فى بعض النسخ فيعمل على التبيين او يقال بمعنى او
الفاصلة ويحمل المكنية والتخييلية والكثير بان يعقبه شئ سبقه
في باب الفصحة سبق الفسان في ميدان السبق فيكون هذا التشبيه مستغارة
بالكنابة ويكون اثبات قصبة السبق المتعارفة تخيلية وذكر معمار الفصاحة
ترشيمانه اى قول رضى كون معمار الفصاحة ترشيمانا فتنه وحقا لا كفا بالمفرد
فقط ثم اقول يحتمل ان يكون تشبيها لا لاصحها بالفرق فى السبوقية واثبات
الميدان به تخييل وذكرا احراز قصبة السبق ترشيمانا والمعارف فى التقية
هو اللوم دون البناء وقيل ان التقوية تكون بحرف مستلزم معنى الفعل والمستلزم
بمعنى التسمية هو البناء واللام ويمكن ان يقال كلام على ليل الا لولية اولا
مبنيان المعارف فى التقوية هو اللوم دون البناء استند ابان يتعارف
البنا للتقوية فى التسمية المتعارفة للدعاء ويؤيد ما مرنا فاولا ثانيا بفتح

قوله

مبنيان اذ ادخل حرفا حرفها للتقوية اذ يجوز ان يكون لتقوية الكلمة
مثلا فافهم وان ابيت اى امتنع عن كون البنا للتقوية عمل
الدعاء التسمية اما لان الدعاء ليس معنى التسمية لان تقوية التسمية
بالبنا لا يوجب تقوية مرادها بالبنا اقول وهذا الكلام على تقدير النزول
والا كما لمعنا مانع فان يندفع كلامه بمثل هذين الاحتمالين اثر على
سواء الطريق استعمال الهداية متعدية الى المفعول الثانى بنفسه لا بالى
ولا باللام قصد الى معنى الايضال الذى هو اتم واهم هذا ومنه النادر
ان بعض افاضل زماننا اورد على ما نقل من ان الهداية متعدية بنفسها
بمعنى الايضال منقوض بقوله تعالى واما نود فهديناهم فالتخيل العلى على الهدى
دعنا من ان الكلام ليس المتعدى الى المفعول الثانى خاصة بل الى احد ^{المفعولين}
حيث مثلوا المتعدية باللام بقوله تعالى ان هذا القرآن يهدى الى قوم
وليت شعري كيف كانت عليه من الاية على كون الطريقة التى هى اقوم مفعولا
ثانيا لا اولا فان الطريقة مهدى اليه لا مهدى به وانه اذا تعدى الى
المفعول الاول بنفسه والى المفعول الثانى بالحرف فعلى اى معنى يحمله هذا القا
هذا مع ترجمهم في غير موضع بان هذا التفصيل فى المتعدى الى المفعول
الثانى لا غير فلا تغفل وهى المتعارفة مصرحة حيث ذكر الفقه الموضوع
للمشبه اعنى الحلى واد المشبه اعنى نكت الكلام ولذا قال سبكتها يد
الا فكار فان سبكتها لا فكار قرينة على ان المراد النكت لا الحلى الحقيقى
ففيه مكنية فان تشبيه الافكار له سبكتها الحلى مكنية واثباتا ليدها
تخييل والسبكت ترشيم حكم فصيل معنى المفعول هو توبة التدكير
والثاني وفي المفضل هذا البنا ان رحمت الله وتب عليه المحبين و

وفسر عليه معنى مدواى ايراد ايضا جدهم ونسخ معاني ذلك
 الكتاب فوضع الضرب موضع الفرق مجازا استعمالا للكم السب
 في السب فعلى هذا لا يحتاج الى اعتبار حذف مفعول الفرق كما
 اعتبر حذف الفرق في الوجه الا قد وافيدان في نظر الان قولهم امسكت عنه
 مفعولا اوليا وحذف اى امسكت نفسي عن قولهم فعلى هذا الاحاطة ليس
 على ما ينبغي ان كان المحذوف نظر الى تفسير ضربت عنه بقوله تركت وجعلت
 عنه بيانا لما حصل المعنى وفي قوله فكانه بيان لما حصل المعنى على العكس
 ذلك وكل محتمل فالاول بنى الامر على الاحتمال الاول فاعترض على اصل
 الكلام وثانيا عابى الامر على الاحتمال الثاني فاجاب عنه والرجحان مع
 الجواب فان نظم التنزيل يعضده وفسر بالاوجه الثلاثة قوله
 افترض عنكم الزكوة فمما ويجوز ان يكون الصريح اسما بمعنى الجانب
 لا مصدر را فيكون منصوبا على الظرفية قال في القاموس صرح الشيخ في
 وصف الانكسب وصف الخيل مضطجع والجمع صفاح كما استجى
 في باب احوال المسند في بحث تقييد الفعل بالشرط ما يبيح الحاضر في
 الصفاح المحرر وسط الانكسب والصفاح بكسر الصاد وفتح اللام واحدة
 الصلوة والاضلاع وتكسر اللام فيها جارية ايضا والخلف بفتح الخاء
 المعجمة ويكون اللام اقصر اضلاع الجنب والجمع خلوف السر القيد
 في المسار القيد وانه يبدان بغير دوزند يقرب منه قولهم ذهب
 هذا برمتة في المسار الرمة بارة رمى كبر كردن جانب باى بند
 يقال اخذ انى برمتة اى تا ما لم ينقص منه شى واصلا ان رجلا باع بعيرا
 بجبل في عنقه ففعل ادنو برمتة وكلمة غرد ووزنه يا باه وايضا هذا

اسم اسكت كتاب في اللغة
 بكسر القاف بلا ياء وفتح القاف
 مع الياء فانه يمين لانه لم يجرى في كتب اللغة
 القيد بهذا المعنى

هذا عكس المتعارف ان المناسب من اولها الى اخرها واورد على
 اقول في ان المتبادر من كونه متباعد اخرها كونه واصلا اليه و
 مجازا كثيرا فان تجاوزا ولو تنزل عن هذا فالمقام يكفى قرينة معينة
 للفت هذا وقال الشريف المحقق في شرح المفتاح اى متباعد عن
 اخرها بالتجاوز وفيه مبالغة ليست في تقدير متباعد اخرها
 بالمبالغة باعتبار الجمع بين معنى التجاوز والتباعد اللهم الا ان
 يعبره تفهيم معنى التقدي والتجاوز فيكون غرضه صلة لها فبناء الكلام
 على الفرق بين تجاوزا وتجاوزا فان الاول لا يعنى عفاه والثاني بمعنى
 بعده اقول لكن المذكور في المصادر ان التجاوز بمعنى العفو بمعنى
 المجاوزة ايضا وكلام القائل مبني على هذا تدبر وتحرز في التكرار
 لان التجاوز متضمن معنى التجاوز والتقدي فانه تجاوزا غير مخصوص
 هو المظنا فتضمن معنى التقدي والتجاوز مع يورث التكرار اقول
 وههنا بحث فانه لا شك في صحة استعمال التجاوز في مطلق المجاوزة و
 التقدي ولو تجاوزا والمقام يكفى قرينة معينة على جوازها في تفهيم ما
 قيل في التضمن وما يتضمنه التكرار وتطويل المشتد ادراج
 الرباع بالرفع كان الفعل اذهب من باب الافعال وهو يكون قوله اى هدد
 بيانا لما حصل المعنى وبالنسبة كان الفعل مجردا والنسبة على الظرفية ووجه
 على الاول منسحق على المفعولية وعلى الثاني مرفوع على الفاعلية ووافق
 سوق النفاق بالفتح ضد الكاد بها الدين كساد الشبه
 على غير القيد قبل يتعلو بالآخر والمعنى اى حاصل المعنى وما لا فتدبر
 وسيلون البطايع ترشيحا قبل الطائفة ترشيح للجنس لان ايشان لا غنى

من باب
 كسر القاف بلا ياء
 مع الياء فانه يمين

لا ينبغي ان يرفع كلام المورد فانه لا ينبغي ان يرفع
 الامانة او على تقدير ذلك وهذا لا ينبغي ان يرفع

وفي التدبر من هذا البناء انما يتم لو كان ما في المصادر
 معنى متفنيا للتجاوز والافلا عذرا

في الخبر المرء مجنونا تحت لسانه فعلى الاول فغير بمعنى الفاعل اي ذات حياء
وعلى الثاني بمعنى المفعول اي مخبوء وفي بعض النسخ فوضت عن الخيام
بالالف واللام المعوض عن المضاف اليه وفي بعض النسخ الاختصاص
اي الاختصاص فبطل هذا هو الموافق للنسخة المصححة بتصحيح
وضع الفوايد مبتدأ خبر قوله كناية والمضمار للخلل والثقب الصغير
يقال للقرين ان خصاص الغنم ويقال للفرج التي بين ابا في خصاص كذا
في الصحاح التفسير على مقابلة الشكر لم يرد ان ذكر ذلك مستقل
في ذلك اذ ليس كذلك على ما لا يخفى بل اذ ذكره مدخلا في ذلك واليه اشار
الاقول ولذا قال هو تغلق بالبر او يوفها وعلى هذا في غير ما يورد
من تفرع النية واما التبرع باختصاص الحمد بالساقا لظان ذكر ذلك
فقط مستقلا في وانه مداراه بكسر الهمزة والفتحة معوضة او حالية عن الاختصاص
وبالحكمة هذا من ثمة الفائدة الثانية والفتح على ان يكون في خبر المثل التبرع
بان اختصاص الحمد بمدار ما قصده حتى يكون فائدة ثالثة من فوائد ذكر
اللك المحمل بعبد هذا ولذا ولا جمل ما ذكره التفسير ولا والظهور
اخر واما النصيح بالمدكور ثانيا فقد عرفت انه لا حاجة الى هذه الصيغة
بل يستفاد من مجرد تقييد الشئ باللك فقط وان كان الاصل هو التبرع
اي اطلاق المتعلق في تعريف الحمد والمورد في تعريف الشكر بان لا يقيّد الشئ
في الاول بكونه في مقابلة النعمة خاصة والفعل في الثاني بكونه صادرا عن اللسان
مخصوصا وقد يوجد ذكره اي ذكر اللسان بالشئ اطلاقا على ما ليس باللسان حقيقة
وليست الحمد الا ما صدر عن اللسان فلا بداه وفي الحديث انت كما اثبتت على نفسك
هذا الكلام لم تأجلت ان بان يكون الخبر المرفوع مبتدأ وقوله كما اثبتت في موضع

والذي ظهر لنا ان ذكر اللسان مستقلا في ذلك
ولا ينبغي ان يكون التبرع مستقلا في نفسه ايضا
على ما ظهر ولا مدخلية التبرع المذكور على غير ما
لجواز ان يكون الشئ في احد اقسام متعددة
محمد الباغي

موضع
فيه ان قوله ان يكون في موضعها
كونها واقعة بعد او الى ان يرد كما
لا يخفى
محمد الباغي

فموضع الخبر تقديره انت تثنى ثناء كما اثبتت على نفسك المحذوف عامل
المصدر واقامة المصدر مقامه ثم قام صفة المصدر مقام المصدر
كما قيل في خبر مقدم اي قدمت قد وبها خبر مقدم او تقديره انت
ثناء كما اثبتت ويكون المنصوب النائب او لا المنصوب عنه ثانيا منقولا
واما جملة واحدة تجعل الخبر المرفوع تأكيدا لكاف وقوله كما اثبتت في
موضع الحال او الصفة لثناء ثم على الادب فكل ما اما مصدرية
كما اشار اليه او موصولة بحذف العايد الى الموصول او الموصوف
فانفتح له اثنا عشر تقييدات كون اطلاق الشئ عليه بطريق
الحقيقة يندفع هذا بان الاصل في الاطلاق الحقيقة وهو معارض
بالتبادر الذي هو اقوى امارات الحقيقة فانه اذا قيل اثبتت على
فلان لم يتبادر منه الا فعل اللسان ان ثناء الله تعالى لا يندفع
جنس الكلام لانه على الاول لا يصح الاحتراز اه هذا بنا على ان
يكون المعروف مطلق الحمد وهو الظاهر اذ قيل المعروف هو حمد العباد فلا
وعلى الثاني لا حاجة الى الاحتراز قد يقال كنهيا بطلق الشئ
على ما ليس باللسان وان كان مجازا فاسباب ان تحت زعمه في مقام التعريف
للمتكلم ان بوجه كلام الموقر بذلك فالمدكور به هنا يصدق
ما ذكره من مادة افتراق التعريف من كل واحد من الاخر ومادة اجتماعها هو
على الجمل على قصد التعظيم ولم يذكرها لظهورها وعدم تعلق الفرض بها
في الفرق بينهما واذا ان الشئ على الجمل انما يكون على قصد التعظيم
خلافه ان الجمل في حيث هو جميل لا يكون باعنا على السخرية ولا الهزاء
واما العكس اعني استلزام الشئ على قصد التعظيم للشئ على الجمل فان لم

المصدر واقامة المصدر مقامه
كما قيل في خبر مقدم
ثناء كما اثبتت
واما جملة واحدة
موضع الحال او الصفة
كما اشار اليه
فانفتح له
الحقيقة يندفع
بالتبادر الذي
فلان لم يتبادر
جنس الكلام
يكون المعروف
وعلى الثاني
على ما ليس باللسان
للمتكلم ان بوجه
ما ذكره من مادة
على الجمل على قصد
في الفرق بينهما
خلافه ان الجمل
واما العكس اعني

قوله الثاني اولا اي بتمام عالمه هو مني
على التقدير الاول وهو مستحق على التقدير الثاني
بمع على التقدير الثاني وعلى الاول منقول
مطلق
لا يخفى ان هذا الوجه لا ينافي الاول الامارة
في الجملة فالاول تركه
بقوله تقديره انت تثنى ثناء كما اثبتت على نفسك
صيت لم يقدر العايد ولو جعل موصولة او
موصولة لقدر العايد بياض التقدير
واقامة
اقول لعله راى بان كونه كما اثبتت صفة
محذوف كما يفهم من قوله كذا في عالم المصدر
واقامة المصدر مقامه ثم قام صفة المصدر
مقامه وان خبيثا لا يندفع كونه كما اثبتت
صفة المصدر كونه مصدر واقف كونه
في الاشارة الى مصدرية كلمة ما نفع مصدرية
كلمة محتمل
محمد الباغي

يكن الجميل المذكور مخصوصا بالاختيارى فالاختيارى هو هنا حق وان
 خص بالاختيارى كما هو المنقول في حاشية التهذيب العلامة التفتازانى
 في حاشية الكشاف فلا انتهى وقد يقال ان تعريف المختصر صحيح ايضا مع
 قطع النقص على الاختيارى فان قوله سواء تعلق بالصفة او بغيرها ثم التوفيق
 والمادة غيرهما هما صفات الكمال لان وضع الاضافة على تعريف العرف هذا في
 قوة ذكر الجميل فتدبر على كل من هذا اى تعريفين على واحد منهما اى في الامرين
 وقد عرفت ان تعريف المختصر على الامر والاختيارى للتعظيم فاستقام التعريفان
 فالمحل في التعريف المذكور هو هنا حيث اخذ فيه ما لم يعتبر لم يأخذ فيه
 ما اعتبر ولا يكون مانعا ولا جامعا ففي التعريف المذكور ثم لمثل ما
 ما ذكرنا بان احدى متعلق بربح الاختيارى من اعتبار كونه على
 قصد التعظيم فالظان من عدمه انه ليس على الجميل اللهم الا ان يقال
 ان الجميل اعم واذا ثبت الامر على التعظيم فيصدق على التثنية على نيب الاموال
 انه ثناء على الجميل لكنه يمتنع ان يصدق على التثنية على الجميل في نفس الامر مع
 السخوية ولو قصر الجميل بالجميل في نظر الحامل لا يدفع ذلك اياها
 لكنه نصف كذا قيل قول فيه ان الكلام ليس بمتعلق الاقتصار على
 بل في ثبوت اعتبار الجميل ايضا كما يعتبر كونه من جهة التعظيم فكيف يرد
 ذلك مع ان وقوع ثناء الحامل على الجميل او وضع قرينة على كونه جميل في نظر
 الحامل قد بر ذكر وان الحد يخص الامر بالاختيارى هذا الامر الاختيارى
 اما المحقق عليه هو المحمود وقد ذهب الى كل بعض لكن كل من نظر الى الاول
 لما عرفت في موضوعه ان اثر الفاعل المختار عاود وقد مر الكلام فيه قد بر
 ولا يجوز ان يتاويل كما يقال ان هذه الملكا يكون مبادى الافعال الجميلة

في حقيقة هذا الاختيارى كذا لا منقوض شيئا
 النظام على فعله من نيب الاموال وقيل انفس
 محمد الباغي
 تعلم من التدبر ان كونه قوسا تعلقا بنية
 التعريف ظاهرا المشهور في تعريف المختصر
 القول في كونه وان الاطلاق في التعريف
 بغير التعظيم كونه انما لا يظهر في نية
 بين ما على تعريفه كذا انما لا يظهر في نية
 تعلم من التدبر ان وضع الاضافة كذا كان للمعنى
 كان الجميل او التثنية كذا في موضع فيكون كذا
 من التعريفين مشتركا بين المعاني واستعمال
 المشتركة في التثنية بغير قرينة ظاهرة بعيد
 غاية البعد خصوصا في نظر الفقيه المتوكل
 في الابواب
 اقول على هذا التحصيل بان لا بد من ثبوت
 النظام على كونه جميل في نظر
 حجة له برهني

الاختيارية فالحد في الحقيقة على نفس هذه الافعال معنى لا نيبا ان يعيده
 اى كون التثنية بحيث لو عرف عرفا المنفعة وهذه الحقيقة متحققة بالفعل في
 الاعتقاد لهذا معنى بالفعل قد برحق لا يوجب ان هذا عين الجواب
 المراد بالمبنى في التعريف ليس المنى بالفعل بل بانه شأن لا نيبا وقد
 يوجب السؤال على الوجه الاول على كون الاعتقاد شكرا في الواقع فيلزم منه
 عدم صحة التعريف لمخرجه عنه وبناء على الوجه الثاني على كون التعريف بغير
 الواقع فيلزم عدم كون الاعتقاد شكرا على غير الوجه والاطلاق عليه
 لا يلزم ان يكون انما كقول ترك هذا الجواب الاول لان التراجع فيه انما
 هو في كون المطلق مبنيا لا في كونه شكرا فلا يتفاوت الحال بكونه انما ك
 او من غير مجاوزة الثاني فان التراجع فيه كون المطلق شكرا فخرج ما يظهر
 من التعريفين وهو النية بين المورد بين والمتعلقين ثم فرغ ما يظهر
 من هذا وهو النية بين الحمد والشكر وذكر الصفتين اه كان جواب
 عما يقال ان الصفتين اما دلالة اسم الله سبحانه وتعالى عليه ما بناء على التثنية
 جميع الصفات ووجه تخصيصها بالذكر بين الصفات ما لخير الذات والتميز
 يحصل باجدها فوجه الجمع بينهما اجابة عنه بانه تلويح اه وحاصل اختيار النق
 الاول ووجه التخصيص دلالة كل من الصفتين على الاجتماع المذكور اما
 الاول فندلالة لمية واما الثاني فندلالة اية كذا انما لا بد من كذا
 في الاول والثبوت الثاني فكانه اذا اجمع بين الطرفين في الكناية عن هذا
 الاجتماع التي هي ابلغ من التفرع به فكانه تلويح اه لثبوت حقيقة الى ان
 اسم الله سبحانه لجميع الصفات الكمال اى ان على جميعها لا على جرد الذات بل على
 الذات مع انصافها بجميع تلك الصفات وذلك لا يخفى بالنظر الى انه لما اخذ

لقد وجد التدبير في هذا قوله انه اذا لم يجمع
اسم دون غيره ياتي به في هذا التوجيه لا يثبته
ترجيح اسم في الاجتماع على سائر الاسماء لا اصل الدالة
كل في هذا التوجيه الا انه يتكلف ويقال انه يرفع
على ما ذكر استطراد انه قوله وكذلك لا يفهم الا على
اصل الكلام

واما في ظاهر الالانة فيمكن ان يقال كقولنا ان يكون
 فيكون الفعلية المفيدة للتحدو يكون مقتضى
 المقام مطلق الثبوت لا التبعيد
 محمد الداعي له
 لكنه خلاف الظاهر
 قوله فنية ظاهرة عما انه اقول لو صح
 فنية فانما يدل على مجرد المقيد وانه المطلق
 وتجرّد المقيد لا يدل على مجرد المطلق عما انه
 مهم ايضا وايضا لم يؤخذ في التحدو والعدم
 في المطلق متى لا تجزؤه عنه ولا يكون
 له كونه فنية عما اذا عاده فلا يكون
 افضل من كونه مستمر المادى مطلق
 المستمر على كونه في الالانة
 هو المستمر على كونه في الالانة
 محمد الداعي له
 وفيه انما استفاد في مقالات
 انما القوم ان الشيخ كما في
 علم الدوام اصلا ويقولون
 الخطيب وانما استفاد في المقالات
 به فلا يخفى الى التوفيق للعلماء
 روى في
 فافهم

انما انهم قد جعلوا اختصار الفعلية مقتضيا لابراد الظرفية و
 فورا ايضا ان الظرفية فعلية تقديرها فالظرفية انما يعدل اليها
 من الفعلية فكيف يصح ان لا يوجد داعي الى الدوام كالعدول
 مثلا حتى يصح افادتها بالتجدد والمصدر الا ان يرتكب بوسيلة بعض
 الدواعي واقتضاء المقام التقديرى بالاسم كالمجي كذا قيل قول
 فرق بين العدول عن الصورة الفعلية الى الظرفية وبين العدول
 عن الفعلية الى الالامية التي خبرها ظرفية وكون الثاني داعيا الى الدوام
 لا يستلزم كون الاول ايضا داعيا اليه فامل الله الا ان
 يفرق قبل هذا الفرق من ان يكون نصريحهم قول كون الالامية التي
 خبرها الفعلية كالفعلية المحضة في مجرد افادة التجدد لا ينافي صحة
 الفرق بينهما بان الاول ينصرف الى الدوام عند وجود الداعي والثاني
 لا يقتل ذلك وهذا فالوجه ان يفرق بين الفعلية والالامية التي
 خبرها فعلية في انه يشكل فيما اذا كان المسند اليه الفعلية الواقعة خبر
 ضمير المبتدأ المخور يدقام فان النية الى ضمير نسبة الية الحقيقة
 وحكم الفعلية يكون نسبة القيام الى ريد على التجدد وبحكم الالامية يكون
 نسبة الية الى الدوام وهما متنافيان قبل في الجواب لا يلزم من تحقق الد
 الدلالة بترتب ثبوت مدلولها ولا تنافق بين الدلالة وبين وانت خير
 بان كون الكلام دالا على المتنافيين يكفي لحذو دافلا تفعل والذي
 يشهد بالتأمل هو ان المنسوب اليه ليس عيب المنسوب الى ضمير بل انما
 ينسب اليه مفعول الجملة الفعلية وهو القيام في الرمان الملقى لاجز القيام
 فاللازم هو ان يكون نسبة القيام اليه متجددة واقعة في الرمان الملقى

سنة 1111 هـ
 21 الظرفية اما على تقدير رجوعه الى الالامية
 بدلالة المقام فلا بد من تأمل

اقول في كونه متنافيا للمبتدأ كذا لان
 السائل قاس ما اذا كان ضمير
 على ما هو صواب ان الالامية التي خبرها
 فعلية تفيد اخذة فيما سبق التبع
 الية ضمير ظرفية

الماضي ونسبة القيام في الرمان الملقى اليه واقعة على الدوام اي غير واقعة
 مقيدة بخفض وقت واين المنافات تدبر فانه لا يخفى غرضه فيجوز ان
 يجعل هذه الالامية التي خبرها فعلية وقد يقال جواب اخر المصدر بقوله
 فان قلت قوله لان الاصل في الخبر الافراد الاصل ايضا الافراد فاللزم تقدير
 الصفة بالفعل دون الحكم بحكم تحتها لوجه حذف الصفة ويمكن ان
 ان يقال جواب ثالث عن اصل السؤال ويمكن جعلها تعجيبا للجواب الثاني
 وتيمنا له وان يقدم الاهتمام الذاتي على العرض فينبغي ان لا يؤخر عن بل
 يجعلان في مرتبة واحدة حتى يتعاضدا فيساقطان ثم يبنى التقديم والتأخير
 على نكتة زائدة على انه ربما يدعى ان المقام ايضا يقتضي تقديم اسم الله تعالى لان
 الاهتمام بالحمد ليس التمجيد لان حمد الله تعالى الاهتمام باجوع اليه تحقيقة و
 هاتما قيل في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن انهم قد علموا ان الله على شئك الخ
 مع انه مع الاثكار انما هو جعل الشريك لان الشريك المنكر ليس جعل الشريك
 لكونه شركا مطلقا بل لكونه شركا لله فجهة الاهتمام هو الله تعالى حقيقة
 وفيه تأمل فان كون الماخذ بصدد الحمد والتناكايضا كان المحذور وال
 تقتضي مزيدا لعناية ببيان الحمد لله تعالى الذي يصدده وهذا هو المراد
 بكون الحمد اهم في مقامه واما اهمية لكونه حمدا لله تعالى فواقع ايضا نكاه
 تقديم الحمد على اسم الله تعالى ومجابهة هذا وقد يجاب عن اصل السؤال بان
 الاهتمام الذاتي ببيان اسم الله تعالى وان كان اهم لكنه امر كفت شهرة وتنفار وفي
 القول مؤنة ذكره الى لا يؤخذ كرايدل على الاهتمام العارض بالحمد فغاية فان
 الشان في اظهار السراير لا في توضيح الواضح كون البلاغة مبتداء
 خبره قوله مرجح وقد يجاب عن حصول الجواب الاول الاهتمام العارض في هذا المقام

راجح لما يرجح من كون البلاغة اه فلا يعارضه الاهتمام الذي المرجوع وحاصل
 منه اننا فرضنا تساويها فبأنه لا يمتنع انهما لكن معناه ما يوجب تقديم الحمد
 وهو العمل بها هو الاصل واستخبرنا الثاني لا يصلح توجيهها لكلام الشرح وقد
 كانت التنبية عليه قد بر منزلته اللازم وبمعنى اوجد العنان لا قصور
 حقيقة عن الاحاطة لا مكان فردفها وهي الاحاطة الاجالية كما ذكرنا في
 حاشية الشرح وهو ان يجعل قصور العبارة عن الاحاطة متناولا لقصور العبارة و
 عدم كمالها في افادة الاحاطة مبالغة قصورها فيما تنزله للتناقض من القدر
 او ان يجعل كلمة عن متعلقة بالعبارة لا بالقصور وهذا في حاشية الشرح و
 لا يبعد ان يدعى في مثل هذا المقام ان النعم الالهية بلغت في الوفور والكمال
 الى حد لا يتأتى احاطة العبارة بها ولو على طريق العموم وانما يفيدوها
 لانه من اجل النكاة المحمل وان كان قصور العبارة واقعا حقيقة على جميع التقادير
 واما عن سائر النكاة قال في حاشية الشرح بعد تفصيل هذا التحقيق والذيق
 فاندفع ما يقال ان تحقق القصور ذكره لا بهام كذا في المختصر قصور ولا فالجزم
 بتحقيقه كافي المطول قصور على اطلاقها كما ذكره اولا على التفصيلية كما
 بينه آخر فانما يستقيم على الاول على تقدير اجراء الاحاطة على اطلاقها واعلم
 انه على التقدير الثاني اعني حمل الاحاطة على التفصيلية عدم القصور للنعم اصله
 فالظاهر المصير الاول مع كونه ظاهرا للفظ وبع يظهر اولوية الذكر جدا
 وقد يوجه التقليل غاية توجيه هذا الكلام ان يقال التعرض للنعم به
 اما بذكر الكل اجمالا او بتفصيله او بذكر البعض تفصيلا ولا شك ان الثاني
 غير ممكن ولذا لم يتعرض له الموجه وان ما انعم في تأويل انعام الله والمصدر المضاف
 مفيد للعموم ذكر كل الانعام في كل قوة ذكر كل المنعم به اجمالا لا فالاول واقع ولا

وجه التنبية ان هذا هو ما ينبغي الدليل
 كما لا يخفى

ولا ينبغي ان يعارض الى توجيه تركه فالذي يحتاج الى نكته في تركه هو الثالث
 فالقول بغير قوله ولا يتوهم اختصاصه انما هو هذا والظاهر لا خدشة فيه
 وليس بذلك اما اولاه من الترتيب غير خاص بل هو ان القصور لبعض
 اجمالا الا ان يقال يعلم فتنا بالفتن الى ذكر البعض تفصيلا بل هذا اولاهم
 الاختصاص واما ثانيا فلا ان التقليل اذا كان مختصا بالثاني لم يعلم
 سبب ترك القصور لكل اجمالا فلم يتم الترتيب قوله وقد عرفت ما قدمنا ما ينبغي
 بتوجيهه واما اخذ المدعى مركبا وجعل كل العليين تقليل بجزم منه فيكون
 المجموع دليل واحد انفع لا لولا اعارة اللام في قوله الله ولولا يتوهم
 وهي كون لا ابتداء مناسبة المقصود وهو معناه العرفي تفوق لا ابتداء
 مفهومه اللغوي وكما عطف تفسير على التفوق والمقابلة على ان التنبية
 على طريق التقليل دون الاحتمال ان التنبية انما يحصل بلا حظ كونه خالصا
 بعد العام ومعطوف عليه بناء على ان العطف يدل على المغايرة بين المعطوف
 فاذا عطف الخاص على العام دل على ان الخاص قد بلغ في الشرف والكمال ان يرفع
 عن الدخول تحته وعدنوعا كما قال الله تعالى فطوا على الطوبة والصلوة
 الطوي ولولا العطف لم يكن خاصا بعد عام لما دل على هذا المعنى
 فليست اما بالنامل ان براعة الاستهلال لا يحتاج الى ملازمة العطف و
 كون المعطوف خاصا والمعطوف عاما واحتياج التنبية الى ذلك لا يتوقف على
 انظام البراعة اليه هذا ما نقل عنه في وجه التامل وقوله قد علمت بانقر في هذه
 الجملة ان التنبية على افضلية نعم النبي امنوط العطف الخاص على العام وان رعاية
 البراعة نشاء من مجرد ذكر الخاص فمجموع التنبية يتفرع على مجموع الامر من الاول
 على الاول والثاني على الثاني فلو جعل المعلل هو مجموع العطف مع ما يتضمنه

ذكر الحاضر وعطف او لا تنبيهها على رعاية الوهم ثم جعل المجموع تعظيلا للمجموع كان
توجيهها وجبها لا اعتبارا عليه لا يقال التعليل الثاني مستقل لكونه تعظيلا
للمجموع فظم الاول اليه لولا اننا نقول الاستدلال في ان يكون الجزء الاول مستقلا
على فائدتين فيعمل باجدها صريحا وبكلاهما ضمنا واعلم ان الفرق بين تعليل المجموع
بالمجموع على التوزيع وبين تعليل الجزء الثاني اعني عطف الخاص على العام مجموع
كما ذكره المحقق اخر اذ ان عدم العطف المذكور في البرهنة لا يقتضي في الاول و
هو ظا وبقدح في الثاني حيث لا يحسن تعليل المجموع امرين ليس احدهما داخل
فيه بوجه وهذا مع وضوح قد ثبت على بعض الفضلاء فكانه ياتر قول المحقق
فليتأمل وقد يقال عموم كلمة ما يورث الفائدة في بعض الحواشي هي التخييم
والتعظيم المستفاد من كلمة الموصول وفيه نظر لان الموصول المبين بالبيان
ما يخاصر كان لا يفيد التعظيم واما التخييم والتعظيم فانا يفيدهما الا بهما
لو كان العموم كذا ايفد قلت عدم افادة العموم مسلم ان المراد بالنسبة الى البيان
وغيره لكن ليس كلامه تقابل فيه بل في عموم الموصول بالبيان الى سائر افراد البيان
وهو مما ان اراد بالبيان الى سائر افراد البيان وذلك لان بيان الموصول العام
بما يخصه من غير شمولها سوى هذا الخاص لا يشمل جميع افراد الخاص فتأمل
وكان هذا اوفقا بما عليه ائمة المعاني حيث رجحوا قال الشيخ في قولها انها هي يقال
وادبار لم يرد بالاقتبال ولا دبار غير معناها الحقيقي بل انها لكثرة الاقوال
والادبار كانها تجنس منها وليس ايضا على حذف المضاف وان كانوا يذكرون
منه انتهى ووجه الرجحان على ما اشار اليه الشيخ تفهيم الجواز العقلي مسالفة بليغة
لا يتصورها الجواز العقلي اللغوي ولا الجواز في العراب هذا والمناسب نقل
ترجيح الجواز العقلي على اللغوي لا على حذف المضاف الذي هو مجاز في العراب

أقوله فيكون اذا المناسب نقل صحيح الجواز العقلي على اللغوي
لا ان الترجيح على الجواز اللغوي على الجواز العقلي في قولنا
عنه قوله وكان هذا هو المناسب على الجواز اللغوي
ما عليه ائمة المعاني حيث رجحوا الجواز العقلي على اللغوي
كقول المناسب نقل صحيح الجواز العقلي على الجواز اللغوي
يقال انما نقل الترجيح انما كانا انما بلغه محمد الباقر عليه
السلام الاول والآخر

في العراب كما فعل المحقق لان الفصل يعني المفصول او الفاصل مجاز لغوي
ولان ان لا تقتصر في الكلام بمجرز اصله اي لا يجوز اللغوي في
فصل ولا العقلي في اضافة الى الخطا مما يخل بفصاحة بيان ما هو جوبه
اشاره الى ان المراد المخصوص من مناصيات الفصاحة والبلاغة في كلامهم من
الكشاف فيستدفع ما قيل ان ذلك لا يظهر في جميع القرآن سيما المناهات
خصوصا على رايه قال لا يعلم ثابوا بل لا الله وقدم كون الفصل
بمعنى الموصول على كونه بمعنى الفاصل مع ان كون الخطا تفصيلا ليس مرتبة كونه
فارقا بين الحق والباطل فالظاهر اصله ان يترتب قبل الهز في الثاني
بمجرد حركة ما قبلها واما على تقدير كون الاصل هو الالاهل فقد قبلت الهاء
هزقة لقب المحقق ثم قبلت الهزقة الفا لا تقتنع ما قبلها جمع صحيح بالكون
اسم جمع فيه اننا في ظاهره ما قال الشرح في شرح قول الاعشى ان محذوران
مكتلوان في كسرا منقوضا مهلا من ان السفر جمع سافر كصبيحتي
فتدبر فاطها رجع طهر جواب شرط محذوف اي اذا عرفت ان فاعلا
لا يجمع على افعال فاطها ولا يكون جمع طاهر بل جميع طهر كقفل واقفال
قانه لا يثنى ولا يجمع ولا يثبت قيل لان صورته الحالية منعت من اجراءه
التصريفات منه على ما في بين افعال التفضيل او كون في الاصل على افعال
يمنع من اجرائه على صورته الحالية وقال ان غرا لا بكر الناعى الى اخر
الاول المعروب مسعود والسيد الصمد والآخر ولقد طعنت
بمجامع الربلات الربلة كوشن الاذرون وان مردم والربلات
جمع كذا في المذهب فاذا اريد جمع خبر المنخفض على اختيار جمع التكسير
معناه ما يمكن من شئ معناه ان يقع في الدنيا شئ فكذا يفيد

تعدت منه اشارة الى ان الجواز العقلي كلفه اسما
منه الانفس في اطلاق الجمع اسم الجمع ايضا
على ان لا يصح في كلامه ان يصح الجمع صاحب
محمد الباقر عليه السلام

جزء بوقوع الجزء لجعله لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت
الدنيا يقع فيها شيء بقلبها فتنزع لغير الخرج لكونها
في الجملة اولى ببعض الاحياء وذلك اذا كانت للاستفهام هذا وما
بعد وجهان لتقديم الخرج وتوجيه الاول واما الثاني فكان
المقصد انه لما كان مخرج الخرج اقصى الخلق كان الاول بتقديمه على الذي
مخرجه النقة وادغام الهميم بالكسر عطف على قلبها ههنا
مراده ببيان المعنى البحت كما هو الظاهر قوله معناه كذا فريد ما تكون
كافة لاداة الشرط عن اقتضا الفعل وفتحت ههنا حرف الشرط كراهة
بقاء الكلمة على ما كان عليه من المعنى والصورة مع وجوب قطعها عن المفتي
الاصلي حيث وجب حذف الشرط بلا مفسر لما ذكرنا في الخاتمة
قال ان رفع اللازم صفة للصوق فظان لصوق الاسم لا يلزم ^{المبتدأ}
وان جرت صفة للاسم فظان ما يلزم المبتدأ وهو ^{الاجمية} لا الاسم ولذا
قال ليمانه في المنع والاجمية لازمة للمبتدأ وقال الرضي لصوق الاسم
غير لازم واما اللازم اقامة كراهة توالي حرفي الشرط والجزء وفي بحث
فان اقامة جزء من الجزء غير لازم ايضا بل اللازم تحلل شيء بين حرفي الشرط
والجزء كراهة تواليها سواء كان من متعلق الشرط كما في ما نخرج فيه او من اجزاء
الجزء نحو اما ريد منطلق او لجمعها بان يجعل المدعى مركبا فيكون مدعى
واحدا يستدل عليه بدليلين واما اعتبار التركيب الدليل في غير متقو
اللزوم ^{الاجمية} لان الفاء قد يعبر اديعلم منه انه جعل قوله
في الجملة قيد الكل لم يربح من الاقامة والبقاء لا لابقا في وان اخذ
العبارة فان هذا اولى وايند والترتبات الفاء في خلقها اجزاء

^{ثبته}
اجزاء الجزاء وههنا بحث وهو ان الواقع ههنا ميمما ذكره ان
ليش خول الفاء اجزاء الجزاء بل انما وقعت على صدر الجزاء فالنكتة
لا يتم ههنا فتبصر ولان اللازم للمبتدأ انما هو ^{الاجمية} وتوضيحه ان
يقال ان ابقاء اثر المبتدأ له مراتب الاول ابقاء ^{الاجمية} حقيقة و
هذا لا يتصور مع حذف المبتدأ الثاني اقامة اسم مقامه الثالث
لصوق الاسم بمقام مقامه والمتحقق ههنا هو الثالث الذي هو ^{الاجمية}
المراتب فلذا قال في الجملة فيمكن اه ويمكن ان يوجه فيه ما مر انفا
هذا بيان لعدم تحقق الاقامة والبقاء بالنسبة الى كل لا ^{مربح}
هما لزوم الفاء والرزوم لصوق الاسم لان لصوق الموصوف
وهو الاسم في حكم لصوق الصفة وهو ^{الاجمية} اثر ابقى من المبتدأ
المحذوف يظهر منه انه جعل ضمير اثره للرزوم كما هو الظاهر في قوله فيما
سبق انفا انه راجع الى ذلك فمحيث قال اللازم للمبتدأ انما هو ^{الاجمية}
ولم يبق منها اثر كذا قيل ووجه التقضي عن هذا المتناهي ظان المراد بقوله
لم يبق منها اثر انه انتفى هذا اللازم الذي هو اثر المبتدأ للرزوم
بالكلية وهذا كما يقال لم يبق اثره الدار اذا كان المراد اندكها
بالكلية فلا تغفل واما بيانها اي بيان تحقق الاقامة على الزوم
الذي ذكرناه وهو ان لصوق الموصوف اي الاسم باقا في قوة لصوق
الصفة اعني ^{الاجمية} به ^{الاجمية} لكونه صفة لاما الواقع موقع المبتدأ
حقيقة هذا وقد يقال في توجيه المقام الوجه ان يقال يراى بالاقامة
جعل وجود اللازم بمنزلة وجود الملزوم في الجملة في فالمتصف ظ
واما بقاء الاثر في الجملة فهو ان اثر المبتدأ وعلمانه كثيرة في

الإلمية والخبر والحد بينهما فلهذا هو الكلام بنزله وجوه الأثر في الجملة و
 كذا علمنا ما الشرط متعددة من جملة الشرط والفاء والخبر فلهذا هو الفاء
 ابقاء لها في الجملة كذا أفيد ليشعر بظاهر حيث لم يتعرض لبيان
 معنى المضاق والمضاق إليه المنوط عليه بيان المعنى الإضافي وقد قيل
 وجه الاعتراض أنه لو لا الحمل على الحكم العلوية لم يبق للمضاق المعنى والبيان وجه
 فان الصرف والنحو وغيرهما أيضا علم البلاغة باعتبار معنى الأصلي أي
 الإضافي لغو العلمى إلا أن يلتزم كون البلاغة علما للعلمين حاصل
 أن البلاغة هنا مستقلة في المعنى العلمى اعنى العلمين وإضافة العلم إليه
 2 من قبيل إضافة العام إلى الخاص نحو علم النحو فعلم البلاغة في مستقلة في
 المعنى الإضافي دون العلمى وإنما المستعمل في المعنى العلمى هو البلاغة ووجه يندفع
 المندوز أن ويظهر أن دفاع ما أفيد سلمنا أن البلاغة علم للعلمين كعلم
 البلاغة لكن لا خلاف أن إذا استعملوا علم البلاغة علما لا يلاحظ عليه
 البلاغة فالاشكال أن باقيا على حالها كعلم البلاغة لا دخل لعلية
 علمية علم البلاغة في الجواب فلهذا ذكره بيا للواقع وتتم المشابهة برضا
 إشارة إلى أن المضاق مخدوف لا مقدر والعطف على آخر الكلمة إنما هو على
 هذا التقدير ويكون خبرا توابعا خبرا آخر ووجه الاستشهاد بكلايه
 إذا لم الاستعداد حيث كان المتعارف في حذف المضاق إقامة المضاق إليه
 مقامه وإعراجه بإعراجه نحو مثل القدية في يندفع بعض الاشكال وهو
 العطف على خبر الكلمة وبقي اشكال وضع الضمير إليه اللهم إلا أن يعتبر رجوعه
 إلى علم البلاغة ويكون الثاني باعتبار المضاق إليه فيكون المعنى وعلم توابع
 علم البلاغة فتأمل فيه فيندفع كله أما العطف فلأنه في عطف العلم على

فيه ان من شرط العلم ان يكون له موضوع
 علمية علم البلاغة لا علم اعتبار علم البلاغة
 وإذا اعتبرت المعنى الإضافي فلا حاجة إلى اعتبار علمية
 البلاغة إذا لم تكن اعتبار المعنى الإضافي
 رجوع الضمير إلى البلاغة ولا دخل في علمية العلمين
 بهذا البلاغ ما سياتي من قوله المنحى الخطا وغاية ما
 يمكن الخ

على العلم وما دمج الضمير في العلم أيضا وقد مر الكلام في كذا أفيد وقد عرفت
 اندفاعه فتذكر فعلى الأول أي على تقدير أن يكون العلم علم توابع البلاغة
 وعلى الثاني أي على تقدير أن يكون العلم توابع البلاغة التغيير
 الثاني وهو إقامة المضيق مقام المظهر وغاية ما يمكن أن يقال أنه يعني لم
 يحمل على المعنى العلمى حتى يرتب إليه الاشكال لأن بل على المعنى الإضافي إلا أنه إذا
 خصوصية هي زيادة الاختصاص بالبلاغة حتى يختص بالمعنى والبيان يكون
 تفسير علم البلاغة بالمعنى والبيان كذا تفسير علم توابعها بالبدع بياننا
 لحاصل المعنى الإضافي لا تبيننا للمعنى العلمى زيادة اختصاص بالبلاغة
 لا مطلق الاختصاص والالكان شاملا للصرف والنحو وغيرها ولو ادعى
 أي ولو كان شهرتها مجال إعاء هذا وقيد أنه مع ما يفرق التفسير لا يتم للمعنى
 فانه لو كان كذلك لكان أدق العلوم وقد كان المدعى أنه من أدق العلوم
 ونعم ما قيل أنه تفريع على تقدم بولم مقدمة صحة مسألة هي أن دقايق
 العربية من جملة أدق الدقايق ويعضده قول العلامة في النسخ أن المعنى
 لم يجعل هذا العلم أدق جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم أدق مما هوها
 وجعل هذا العلم منها فذكر وان أراد معنى معرفة أن أعجاز الكلام
 بلاغة بان يكون محيط الفائدة قوله لكونه علامة رتبة البلاغة لا للفرق
 أي صرف قلوب المعارضين من المعارضين أو غيرهما كالإخبار عن المصنفات والمخالفات
 أسلوبه لا يوجب البرائل والخطب كاعتبار الاستمات في المطالع والمقاطع فكذلك
 أيضا أي الخطر غير مستقيم - أراد معرفة أن الأعجاز ثابت له لا محض
 الأول هو معرفة نفس أعجاز القرآن وحصل الثقل الثاني هو معرفة أن سبب
 هو كمال البلاغة لا غير فحصل الثقل الثالث الذي عليه بناء الجواب هو معرفة أن

في كلامه انما هو
 العلم على العلم وما دمج الضمير في العلم أيضا وقد مر الكلام في كذا أفيد وقد عرفت
 اندفاعه فتذكر فعلى الأول أي على تقدير أن يكون العلم علم توابع البلاغة
 وعلى الثاني أي على تقدير أن يكون العلم توابع البلاغة التغيير
 الثاني وهو إقامة المضيق مقام المظهر وغاية ما يمكن أن يقال أنه يعني لم
 يحمل على المعنى العلمى حتى يرتب إليه الاشكال لأن بل على المعنى الإضافي إلا أنه إذا
 خصوصية هي زيادة الاختصاص بالبلاغة حتى يختص بالمعنى والبيان يكون
 تفسير علم البلاغة بالمعنى والبيان كذا تفسير علم توابعها بالبدع بياننا
 لحاصل المعنى الإضافي لا تبيننا للمعنى العلمى زيادة اختصاص بالبلاغة
 لا مطلق الاختصاص والالكان شاملا للصرف والنحو وغيرها ولو ادعى
 أي ولو كان شهرتها مجال إعاء هذا وقيد أنه مع ما يفرق التفسير لا يتم للمعنى
 فانه لو كان كذلك لكان أدق العلوم وقد كان المدعى أنه من أدق العلوم
 ونعم ما قيل أنه تفريع على تقدم بولم مقدمة صحة مسألة هي أن دقايق
 العربية من جملة أدق الدقايق ويعضده قول العلامة في النسخ أن المعنى
 لم يجعل هذا العلم أدق جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم أدق مما هوها
 وجعل هذا العلم منها فذكر وان أراد معنى معرفة أن أعجاز الكلام
 بلاغة بان يكون محيط الفائدة قوله لكونه علامة رتبة البلاغة لا للفرق
 أي صرف قلوب المعارضين من المعارضين أو غيرهما كالإخبار عن المصنفات والمخالفات
 أسلوبه لا يوجب البرائل والخطب كاعتبار الاستمات في المطالع والمقاطع فكذلك
 أيضا أي الخطر غير مستقيم - أراد معرفة أن الأعجاز ثابت له لا محض
 الأول هو معرفة نفس أعجاز القرآن وحصل الثقل الثاني هو معرفة أن سبب
 هو كمال البلاغة لا غير فحصل الثقل الثالث الذي عليه بناء الجواب هو معرفة أن

منازل

التفسير جهد على ما يحى نظره عند قول المصروف ابالغ في اختصار لفظ تنزيها
وربما يفهم منه كانه يقول لا يصح في العبادة ع بانه لم يقصر الاجتهاد
مع ان هذا ان هذا هو الموقر فادب انه يمكن استفادة هذا المعنى على هذا
التقدير بوجهين احدهما بما يفهم من جملة العبارة هذا المعنى وثانيهما ان
بعثنا نزع الا لو والجهد في الجار والمجرور في التحقيق فانه اذا انتفى
في التحقيق حال الجهد في التحقيق انتفى التقصير في الجهد في التحقيق فتدبر
فقول يفهم منه كون التقصير بمعنى حال كونه منفيًا وقوله فيحصل الموقر اي عدم
التقصير في الجهد متفريع على الوجهين كذا افيد اقول ولا ان نقد السؤال
بانه اذا كان جهدا حال كان المعنى لم اقصر حال كونه جهدا فلم يبين الموقر
لم يعلم ان التقصير المنفي فماذا افتقر الجواب ما اولا ولا في عنوانه يفهم منه عدم
تقصير حال الاجتهاد ان عدم التقصير في الاجتهاد كما اذا قلت لم اقصر حال
المشبه فانه يتبادر منه ان التقصير المنفي في المشبه وانما ثانيا ونوعان الطرف متعلق
بكل من التقصير الجهد على التنازع فالتقصير المنفي في حقيقة فيحصل الموقر على
التقديرين لكن يراد على الاول عدم التقصير في الجهد وعلى الثاني عدم التقصير
في التحقيق ولا يخفى سلامة هذا التوجيه عما يلزم ارتكابه في تقرير الجواب
الثاني حسب ما قدرنا والا او يكون نصبا على نزع الحافظ عطف على
نونه ويكون جهدا نصبا وفي هذا الوجه مناقشة فان حذف حرف الجر ان و
ان قياسا وفي غيرهما مقصور على عموم السامع من العرب اي لم اقصر الاجتهاد
وهذا عين الموقر غير كلفة اي لم اترك جهدا هذا تفسير للتجوز وما
تفسير التضييق بان يقال لم اقصر اذ كمال الجهد ويحتمل كونه بيانا لحاصل المعنى
على التقديرين كما يحى بعيدا عن هذا وقيل ان الة اما اختار ما اختاره

هنا ايضا المصدرية: نطلبون

[illegible][illegible]

المُتَقَلِّبُ

والسكتة فيه التعريف تفويضا لا مالا الى الله تعالى لم لا يجوز ان يكون انشائية
فانه قد شاع بينهم استعمال الجمل الاستدلالية خبائية في معنى الانشاء كما استعمال
الحديث في انشاء الحمد وبعث واشترى في انشاء البيع والثناء فلم لا يجوز ان
ان يكون هو جسي لانشاء التوكيل متعلق بغيرها انشائية لان بغيرها مقول في
حقه ونعم الوكيل متعلق ولو كان المعطوف عليه جسي لايتم عطف الانشاء
آه منع الزوم عند امر ان احدهما افاده ان نعم الوكيل يتاويل المفرد والنا
ان جسي ليس جملة خبرية بل مفرد فالذي هو عطف الانشاء على المفرد لا على الاخبار والنا
يجتهد بر جسي تجبني في لا يبين عطف الجملة على المفرد لان انقول يجوز عطف الجملة
على المفرد لكن يجب تاويله بالمفرد حيث كان لها محلة الاعراب فكيف يقول المفرد
المعطوف عليه بالجملة والناصلان الذي هو عطف الانشاء على خبر المبتدأ لا على الانباء
وكم فرق بينهما ويكن ان يقال الاصل رد لقوله بل لا يصح عراض والمعطوف
على الحال ما لا رد لقوله لم لا يجوز ان يكون المعطوف عليه اناسل الله وانه متنع
فان الانشائية لا تقع خبر حقيقة والحال في المعنى خبر كذا فيند وفيه بحث ذكي في
صحة عطف الانشائية على الحال وقوة حالها على التاويل كما يقع خبر ذلك بلا خلاف
وسيقر ان ان قول في النجم اسرع مما ان اللبا على تقدير القول وقد يوجب انشاء
وقوع الانشائية هنا خاصة بان المعطوف عليه هو اناسل الله حان فاعل تيمية
ونعم الوكيل لا يصلح حاله لا بغيره بقدر مقولا في حق عدم حقه الحمل وفيه ايضا
بحث والتاويل لا يخفى ذلك بل يجوز تقديره قائل بل ينزع من مضمون الجملة
وهو التوكيل والتفويض مفرد يحمل على ذي الحال يقال رتبة حال كونه ساكنة
الله كذا متوكلا عليه مفوضا امر الى وقد صرح بعض المحققين بمثل ذلك الانشاء
الواقعة خبر لا يخفى لطافته وبالجمل فالحكم بمثل الانشاء على ما لا وجه وقصد

وقصد رد بقوله وعطف الانشاء الى قوله ولا يخفى جزم ولا يصح في
الجملة الاخبار بل رد لقوله لم لا يجوز ان يكون هو جسي جملة انشائية ولا تيمية
التي فيها انشائية دفع لقوله يجوز ان يعقد المبتدأ نعم الوكيل الى قوله يكون
نعم الوكيل جملة اسمية خبرية وتقرير الدفع ان الجملة التيمية التي فيها انشائية
ان يكون انشائية ايضا اذا لم يورث خبرها بمقوله ثانيا كما اختاره انه قال في
المطول قد نفهم كثر النماء ان الجملة الواقعة خبر المبتدأ لا يصلح ان يكون انشائية
لان الجملة هو الذي يحمل الصدق والكذب ولا يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ ولا انشائية
ليست بثابتة في نفسه فيكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ لا ما يحمل الصدق
والكذب واللفظ الغلط المقتضى اللفظ وجوب بثبوت الخبر للمبتدأ انما يكون
في الخبر والقيس لا مطلق خبر المبتدأ لان الانشاء اعم من الانشاء والاخبارى الا ترى
ان الفرق في نحو اين ريد واتى هذا ونحو القتال وسالمة ذلك بخبر ريد عندك
وهل ريد عندك وليت ريد عندك خبر انه لا يحمل الصدق والكذب والنا
للمبتدأ وكذا قوله تعالى لا مرحبا بكم وقولك اما ريد فاضربه وريد كانه لا يد ونحو
نعم الرجل ريد على احد القويين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذكره نفس انه تكلم
النه قلت فانه فاعل بهذا الوجه نظرا ما اوله فلا من مذهب لا يصلح لانراهم الخبر
عن ايراد انه اذ قد لا يقول هو بهذا المذهب بل باذهب اليه بهر النجاة وكلهم
لا يصفون المناقشة فان المبحث قبل المبرور حال كونه وقد اشار الشريف المحقق في
في مواشيه في غير ذلك واما ثانيا فلا من مختار انه على ما هو موقوف كانه هو انه لا حاجة
في الانشائية الواقعة خبر المبتدأ الى تقدير المقول وكفه لانه لا يجوز ذلك ومساغ
هذا التقدير كان للحيث ان كان تكلفا فلهذا ايضا الا ان يقال مقود على الجواب
ان عطف الانشاء على الاخبار خلاف الاول في الاول ان يخبر عنه والعدول عنه

ففيه ان بعضها لا يقيد العلم والندب
اشارة اليه

الى ما يشتمل على خلاف اولوية اخرى فنجهد وتبين ان بلا صلا من ذلك سائر وجوه
الدفع ولاختي منها لا يقيد القطع بل يقوم عطف الانشاء على الجزم ان لم يكن
يمنع هذا اللزوم فتدبر كما اختاره بعد الله تحقيق كلامه ان الانشاء لا يشترط
ليكن منه نبوت الشيء او تيقنه الا ترى ان اسناد ضرب الى فاعله وانه لا يصح
حمل على فاعله فكما يصح نسبة ضرب الى الفاعل المفعول به المجموع الى رتبة التأويل
القول كما صح في نحو زيد قائم والاسناد الواقع بين ضرب وبين زيد كاسناد ضرب
الى المفعول بسوا بوا فانقضى كذلك انشاءه وانشاءه انما
وقعت جزاءه رد لقوله فلو كان المعطوف عليه صبي لا يلزم عطف الانشاء على الاخبار
لان الجملة الانشائية تقع جزاء المبتدأ فلا بد من التأويل وما حدث
جواز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل للاعراف فقد تكلم عليه سابقا حيث قال
فقد علم ان نقله عن التحقيق وجه العطف لا انه ممنوع لكنه محقق لا مضاف
واعرف بمرور ذلك وان قوله هو كما يراه لا النبيين والتحقيق
فهو باقية على الانشائية وبهذا يندفع جميع ما اورد على العطف على جملة من جسي بل
شيء مما اورد على ما ذكر في العطف على جسي ايضا كذا نقل عن قوله بل شيء هو قوله
فلا بد من التأويل الى قوله فيكون عطف مفرد آه وانما اندفع بما عرفت من عدم الحاجة
في مثل ذلك الى التأويل عنه انه وقد بينا وجهه اه قال هناك وقد ينقل
منه ان هذا التحقيق لوجه العطف يتبين بطريق التركيب اعراض ولهذا وان
صح كان وجهنا منكشفة استار الانظار لكن ثابا به قوله في النوع ثم
عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل لكنه في الحقيقة
من عطف الانشاء على الاخبار قال وصح النظر ودع عند الجملة من الانشاء
التي يذكرها في علم البديع بعض المصنفين ولا شك ان هذا يدل بظاهر

بظاهر على ان هذه الانشاء جزء من علم البديع عندها البعض وكذا عند
المصنفين نقل هذا عنهم وقرره واحتمال مخالفة المصنفين البعض في هذا
بعيد لا يصار اليه من غير دليل يقال المصنفون في التعريف اي المعبر المتعارفين
فيكون معنى الفع الاول باعتبار كونه اشارة الى علم المتعارفين علم
المتعارفين المعهود اذا كان اشارة الى علم المتعارفين اذ يكون المراد منه مجموع
العنوان او العنوان انما فقط فلا يدعى بمقول فيكون معنى الفع آه معنى
علم المتعارفين لغوية الحد باقية بحال اقول كناية المقدمة الاولى ثم ولو كانت
العبارة هكذا بمعنى علم المتعارفين ما في بعض النسخ سقطت المناقشة رأسا
يكون ممل علم المتعارفين تكرارا فيل اذا كان التفسير بعنوان الفع الاول
لم يكن تكرارا اقول تكرار الحد لا يندفع بحجج اختلاف التفسير الموضوع وغير
تعبير المعنى المقفد بر المناسبة بينهما وهي ان كل منهما طائفة من
الشيء تقدمت على ذلك الشيء حقيقة عرفية اي اصطلاحية لتحقيق النوع
ثانيا من ادب الاصطلاح وكذا افند ان لا يلزم النقل اي النقل من
مقدمة الجمله لانه لا نقل فيه اصلا كيف وقد نقل عن الوصفية الى الكمية
او الاعتبار كونه موضوعا موصوفا اي في الاصل كالتأليف والحاجة
واعتبار معنى التقدم فيها اي في طائفة من المتعارفين او الالفاظ مستقدمة
على العلم وعلى سائر الالفاظ الكتاب لفتح اطلاق لا الترتيب كما
يسمى الاسم اي اسم المقدمة فان الوصف لا يصح اطلاقه على سبيل الوصفية
الا اذا ثبت للشيء معنى المشتق منه فله اطلاقه على الطائفة المذكورة
حقيقة لغوية فلا حاجة الى اعتبار التجوز والنقل اصلا باعتبار انها
من اوزان مقولهم هذا المفهوم قد تقرر عندهم ان اطلاق العام اسما او صفة

على الفرد من حيث هو مائة اى اندراج تحت العلم حقيقة ومن حيث خصوصه
اي بلك حقة خصوصه لانه حيث اندراج تحت العلم مجاز وهذا الذي ذكر
مبنى على هذه القاعدة ومجاز لغوي سواء كان حقيقة عرفية او كالمجاز
صفا وان كانت في متعارف اللغة واعتبار مع التقدم في الطائفة
المذكورة لتزجج الاسم بين شيئين كافي القارورة والخمر
القارورة اسم لزجاجة مستقر فيها اما البول والخمر فاطلاق القارورة
على الزجاج المحض واعتبار المنقار البول في التزجج كالمزجج بين الماء والسكر
عليه الخمر فان الخمر اسم لما يجر العقول ولما يغير راحة في الصفا قال ابن الاعراب
لانها تركت واحترت واختارها تغير يحيا ويقال سميت بذلك لخمرتها
العقل فاطلاقها على الطائفة اى من المعاني والالفاظ انما يكون حقيقة
لغوية كما في نظرها القول فسقط ما قيل ان اريد بوضع وضع اللفظ المعنى
فهذا اصح لكنه ظن الظاهر ان قوله والظان لم يثبت خلافه في المظان هذا
التي هي من قبيل اهل الاصطلاح والعرف في تسمية المتغير وان اريد بالمعنى
المخصوص اى وضع ارباب اللغة والالفاظ في موضع ضرورة ان الحقيقة
لا يلزم ان يكون لغوية بل يتصور ان يكون عرفية اصطلاحية ولا مدخل فيها
الا لوضع ارباب الاصطلاح لا لوضع اهل اللغة بل الثابت انما هو وضع
لها بازا مقدمة الجبر فيكون اسما و فاطلاقها على طائفة المعاني والالفاظ
مجاز لغوي اما مع الشرح عند اهل الاصطلاح فيكون منقولا اصطلاحيا
او بدوفا فيكون مجازا و على التقديرين يكون ما هو في مقدمة الجبر
كما قال غيره ولا يجوز فتح الدال في المقدمة لعدم حي المفعول في الفعل
اللازم ولا يحتاج اه اى النسخ مختلفة بذكر او او وترها فعلى

فعلى النسخ لا يحتاج خبر لقول فاطلاقها اه وعلى الاخر قوله كاطلاقه
الكتاباه والجملة معطوفة على الجملة كذا فيد الى اصطلاح جديد كانه
تغير الى ما افاده السيد الشريف في حاشية الشرح من ان مقدمة الكتاب
اصطلاح جديد لا يوجد في كلام القوم هذا مع ان كتاب الكتاب في النسخ
المقدمة الجماعة التي تتقدم الجبر من قدم معي تقدم وقد استعملوا في كل شيء
فقبل مقدمة الكتاب ومقدمة الكلام ونسخ الدال خلف انتهى حمل المقدمة
التي قبلت جبر وهي الالفاظ لا محالة على مقدمة العلم التي هي معان قطعها
فلا يتصور كونها من اجزاء الكتاب فاما ان يكون الاسم مع الباء انما هي
لان الانتفاع وجدان المنفعة وهذا انما هو منقولة للطالب لا للطائفة من
الكلام ثم يصح ان يقال ان الطالب يتفهم بها اى يسميها او ان هذه الطائفة
لها نفع اى يصل منفعة الى الطالب فعلى الاول يكون الاسم مع الباء على الثاني
يكون الانتفاع بمعنى النفع على ما قيل كانه انشأ الى انه لم يرض بالتأويل
الاخر لانه يحى حروف الجبر بعضها بمعنى بعض شايع مطرد بخلاف معنى الانتفاع
بمعنى النفع فانه موقوف على ما سمع العرب وما يترأى في الوقف على الالفاظ
من حيث الشروع بوقف على المعاني وهي انما تحصل من الالفاظ فانه هو الحكم ان المعاني
جرت بالاستفادة المعاني من الالفاظ لا غير بل يتصور المعاني من قبيل الالفاظ في
انه لو اريد تصور المعاني من قبيل الالفاظ لكانت الالفاظ لغوية كاجزاء
لا يقد احدها على الاخرى اصلا كيف واحد هذه المعاني والاخرى من الالفاظ
مع ان الشروع بوقف على احدها لا يترتب موقوف على الاخرى والعوم مطلقا في
ساقط اما اولها افاده المنع من حديث الوقف اما ثانيا فانه كقولهم الزرق
في المقامير بمعنى فلهذا ان مثل هذا التعميم لا يول على العموم مطلقا الا يرى ان

قوله ان لا يكون له بياض سواء كان حيوانا او لا يدل على كونه لا بياض اعم مطلقا
من الحيوان نعم هذا يستلزم ان يكون مقدمة الكتاب شاملة في الجملة لما توقف
عليه الشروع ولما لا يتوقف عليه ذلك لكن هذا انما يستلزم مطلقا ان يكون العلم
المطلق وبينها فرق فالمراد بالتوقف في قوله سواء يتوقف عليها او
المراد ان يتوقف على معانيها فان قيل فعلى هذا يكون مقدمة الكتاب اعم مطلقا
من مقدمة العلم وقد ذكر المحرر ان بينهما عموم مانع فكيف التوقف قلت
ما ذكره هنا لا يستلزم العموم مطلقا صوابا فصلناه لكنه اغض عن هذا فصل
الكلام في حقيقة التوقف على ان يكون هذا على سبيل التفرع والتسليم
وذلك على جهة التحقيق فتدبر الدالة على المعنى التي يتوقف عليها الشروع
وهذا توقف حقيقي المذكور في تعريفها اي قولهم يقال مقدمة العلم لما
يتوقف عليه الشروع في مسائله ما يدل على مقدمة العلم بالمعنى المشهور
وهي المعنى التي يتوقف عليها الشروع حقيقة ولم يذكر شيئا مما اورد
على مقدمة العلم بالمعنى المشهور واما اذا جعلت مقدمة الكتاب هي المادة
تمام بيا النسبة اذ قد تبين العموم وجوبيا اجتماعها في مادة افراق كل عن
الآخر في مادة فالمعنى هنا تحقيق ان مثل ذلك هل هو من جهة الاجتماع او مواد
الافراق فقال الظان ذلك من مواد افراق كل عن الآخر اللهم الا ان يصار
الى كون مقدمة الكتاب اسم مشترك بين الكل والبعض فيكون البعض مادة
الاجتماع والكل من مادة افراق مقدمة الكتاب وعن مقدمة العلم فيصدق
على البعض المقدم واما الكل فانما يصدق عليه مقدمة الكتاب من مقدمة العلم
والنسبة بين المقدمتين هي التباين لان احدهما اللفاظ والاخر
المعنى الا ان يرتكبا كتاب الادكتاب المذكور في قولهم نعم لو ارتكبا فان

قوله ان لا يكون له بياض سواء كان حيوانا او لا يدل على كونه لا بياض اعم مطلقا
من الحيوان نعم هذا يستلزم ان يكون مقدمة الكتاب شاملة في الجملة لما توقف
عليه الشروع ولما لا يتوقف عليه ذلك لكن هذا انما يستلزم مطلقا ان يكون العلم
المطلق وبينها فرق فالمراد بالتوقف في قوله سواء يتوقف عليها او
المراد ان يتوقف على معانيها فان قيل فعلى هذا يكون مقدمة الكتاب اعم مطلقا
من مقدمة العلم وقد ذكر المحرر ان بينهما عموم مانع فكيف التوقف قلت
ما ذكره هنا لا يستلزم العموم مطلقا صوابا فصلناه لكنه اغض عن هذا فصل
الكلام في حقيقة التوقف على ان يكون هذا على سبيل التفرع والتسليم
وذلك على جهة التحقيق فتدبر الدالة على المعنى التي يتوقف عليها الشروع
وهذا توقف حقيقي المذكور في تعريفها اي قولهم يقال مقدمة العلم لما
يتوقف عليه الشروع في مسائله ما يدل على مقدمة العلم بالمعنى المشهور
وهي المعنى التي يتوقف عليها الشروع حقيقة ولم يذكر شيئا مما اورد
على مقدمة العلم بالمعنى المشهور واما اذا جعلت مقدمة الكتاب هي المادة
تمام بيا النسبة اذ قد تبين العموم وجوبيا اجتماعها في مادة افراق كل عن
الآخر في مادة فالمعنى هنا تحقيق ان مثل ذلك هل هو من جهة الاجتماع او مواد
الافراق فقال الظان ذلك من مواد افراق كل عن الآخر اللهم الا ان يصار
الى كون مقدمة الكتاب اسم مشترك بين الكل والبعض فيكون البعض مادة
الاجتماع والكل من مادة افراق مقدمة الكتاب وعن مقدمة العلم فيصدق
على البعض المقدم واما الكل فانما يصدق عليه مقدمة الكتاب من مقدمة العلم
والنسبة بين المقدمتين هي التباين لان احدهما اللفاظ والاخر
المعنى الا ان يرتكبا كتاب الادكتاب المذكور في قولهم نعم لو ارتكبا فان

فانه فيكون النسبة هي العموم ووجه على ما سبق وبيع الفاظ مقدمة العلم نفس
مقدمة الكتاب هي العموم ووجه هذا على تقدير ان لم يجعل اللفاظ مقدمة العلم
لكن يتبين النسبة بين الفاظها وبين مقدمة الكتاب فلا تكرر في العبارة كذا
فعل عنه وكذا بيع مقدمة العلم ومقدمة الكتاب هي العموم ووجه لا سيما
فيما اذا جعلت مقدمة الكتاب ما يدل على مقدمة العلم بالمعنى المشهور فقط وافراق
كل من الاخر فيما اذا خليت مقدمة الكتاب عن الدلالة على مقدمة العلم رأسا
واختار البعض وهو ان كان الخلق قد عرفت المفرد المطلق وعلى
ما يقابل سواء كان مقابله الشيء والجمع او المركب والكلام او المضاد وشمه
برسبك ان الحق هو الاول وهو ان داخل في الكلام لا المفرد قبل
الحق هو الثاني اذ لو حمل الكلام هنا على ما ليس بكلمة لزم حمل على هذا في باب اللغة
ايضا فيلزم انصاف المركب الناقصة بالبلغة مع ان الحق لا وفقت
كله الا في موضعين عنوعان وكذا بطلان الثاني فان حمل الكلام في المقامين
على موضع واحد يلزم وان كان اولى لكن بعد لغة لفردة التقدير اذ لا يجوز
ثم لا يلزم من حمل الكلام في باب اللغة على ما ليس بكلمة ان يتسفل ما ليس بكلمة
بالبلغة بل اللازم ان يكون كل ما ليس بكلمة وهو مطابق لمعنى الحال
بليغا ولا يتم تحقق تلك المطابقة في المركب الناقصة ثم لو فرض تحققها فيها
لكان الحق انصاف تلك المركبات الناقصة ايضا بالبلغة ويعين اذ
في الكلام حمل الكلام على المعنى الا ان لم يكن فيصحا يكون تعريفه لفصاحة
المفرد غير ما نفع لدفع هذا المفرد برغمك الغير الفصح فيه ودعوى ان هذه
الامور يجب سؤال وذكرها في تعريف فصاحة الكلام دون المفرد
سؤال مقدم كما يقال اذا كانت هذه الامور مما يحل العضاة مطلقة فرب

قوله ان لا يكون له بياض سواء كان حيوانا او لا يدل على كونه لا بياض اعم مطلقا
من الحيوان نعم هذا يستلزم ان يكون مقدمة الكتاب شاملة في الجملة لما توقف
عليه الشروع ولما لا يتوقف عليه ذلك لكن هذا انما يستلزم مطلقا ان يكون العلم
المطلق وبينها فرق فالمراد بالتوقف في قوله سواء يتوقف عليها او
المراد ان يتوقف على معانيها فان قيل فعلى هذا يكون مقدمة الكتاب اعم مطلقا
من مقدمة العلم وقد ذكر المحرر ان بينهما عموم مانع فكيف التوقف قلت
ما ذكره هنا لا يستلزم العموم مطلقا صوابا فصلناه لكنه اغض عن هذا فصل
الكلام في حقيقة التوقف على ان يكون هذا على سبيل التفرع والتسليم
وذلك على جهة التحقيق فتدبر الدالة على المعنى التي يتوقف عليها الشروع
وهذا توقف حقيقي المذكور في تعريفها اي قولهم يقال مقدمة العلم لما
يتوقف عليه الشروع في مسائله ما يدل على مقدمة العلم بالمعنى المشهور
وهي المعنى التي يتوقف عليها الشروع حقيقة ولم يذكر شيئا مما اورد
على مقدمة العلم بالمعنى المشهور واما اذا جعلت مقدمة الكتاب هي المادة
تمام بيا النسبة اذ قد تبين العموم وجوبيا اجتماعها في مادة افراق كل عن
الآخر في مادة فالمعنى هنا تحقيق ان مثل ذلك هل هو من جهة الاجتماع او مواد
الافراق فقال الظان ذلك من مواد افراق كل عن الآخر اللهم الا ان يصار
الى كون مقدمة الكتاب اسم مشترك بين الكل والبعض فيكون البعض مادة
الاجتماع والكل من مادة افراق مقدمة الكتاب وعن مقدمة العلم فيصدق
على البعض المقدم واما الكل فانما يصدق عليه مقدمة الكتاب من مقدمة العلم
والنسبة بين المقدمتين هي التباين لان احدهما اللفاظ والاخر
المعنى الا ان يرتكبا كتاب الادكتاب المذكور في قولهم نعم لو ارتكبا فان

حاشية تفسير محمد افندي
على الحياتي على

١٢٥

١٣٦



ذكرها في تعريف فصاحة المفرد كما ذكر في تعريف فصاحة الكلام لكنهم لم يذكروا
الا في تعريف فصاحة الكلام آجاب بان ذكرها وايضا اذا ضم الى هذا
المركبي يعني بحيث يصير مجموع كلاما ولا فهو بعد داخل في المفرد كسائر المركبات
الناقصة وتبين ان يراد ان يكون هناك تجرد ضم مفرد القرآن الى المركب
المفروض بحيث لا يتضمن هذا الضم شيئا من اسباب الاختلاف لا كالتنافر وضعيف
التأنيذ وغيره اذ لا ينعقد ان يضم مفرد فصيح الى مفرد فصيح آخر ويحصل
من المجموع كلام غير فصيح لما يتضمنه الانضمام المذكور من التنافر ونحوه فبقية
وغاية ما يمكن ان يقال ويمكن ان يجاب بوجه آخر وهو ان مثل امده
امده اذا استعمل به يعني التنافر الذي كان بين كلمتين تنافرا في الحروف لان
تلك الكلمتين بعد التسمية حروفه كلمة واحدة

ويعمل الجميع وانما اصل العمل
والاخرى والاول على النظم الثاني
عمل النظم الثاني للاعداد ولا
وجعل الفقيهين النظميين
بفهمهم كلاهما في النظميين
بلغته حيث لا يمكن ان يكونا
شوا في الجاهل فلا يكونا
ذاتهما فاما في النظم
التي

فقد انما هو عليه السلام
 فان الكتاب من انما هو عليه السلام
 فالجواب اني انما هو عليه السلام
 نقول الكتاب والنسبة على انما هو عليه السلام
 مقتضى الجاشا وكله وتمام
 رصفا

عبد المطلب الكبي
الصفحة الثانية
من الكتاب

وهو صبي انشا التوكيل لا انشا الكفاية بل انشا الجواز فلا يرد ما يقال ان انشاء الكفاية فهو لا يرد
العبد وان اراد انشاء اظهار التوكيل فهو ليس بمضمون الكلام ويؤيد كون المراد انشاء التوكيل كون الكلام المقام
التضرع فلا يرد انه مخالف للظاهر لما كان المقام الاصل في هذا الكلام رد رد الشراير انه توجيه للعطف في قول
الان وهو صبي ونعم الوكيل بلا يرتضي شيئا وجعل الواو في وهو صبي او فيما عطف هو عليه بعد ثاويله بالانشاء
ايضا حاله يخلصه وورود الاشكال في عطفه على ما عطف هو عليه وان جعل ما عطف هو عليه افعالا قبل فانه اشكال
ايضا لا يمكن ايراد امثال الجواب المحنة والسيد فيه وايضا يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة قال صاحب الكشاف
في اوائل سورة البقرة وقصة المنافقين عن اخرها معطوفة على قصة الذين كفروا كما عطف الجمل على الجمل وقال صاحبنا
الكشاف ثانيا ان لا يخل عطف جملة على جملة ليطالب المستأثر بالجملة فيتم جملة مقول آخر للجملة بالعطف المجموع وشرط
المتأثرين الفرضين فكما ان القصة في اشد وامكن ان العطف عليه اشد وحسن لان كل خصوصية جملة تنسب
خاص وهذا الصنف العطف بلام السكاكي ولذلك كل على العطف في نحو ويشتر الذين امنوا على الوجه الذي ذكره
وسمي هذا من تقدير فاعيد انشاء الله تعالى وقال صاحبنا الكشاف في ما قلنا على عطف هذا الامر ولم يبق امر ولا شيء عطف عليه
قلت ان الذي اعتمدنا العطف هو لا حتى يطالب المستأثر انما العطف على ما العطف هو جملة وصف ثوب المؤمنين
في معطوفة على وصف عقاب الكافرين كما يقال زيد نجبا بالقيده والارهاق ويشترع وبالعفو والاطلاق انتهى وقال صاحبنا الكشاف
في ثبانه انظر قوله وقصة المنافقين عن اخرها معطوفة على قصة الذين كفروا كما عطف الجمل على الجمل واشترطنا في انهم
عطف مجمل قولهم على جملة قولهم ويؤيد في التناهي بين القصة بين جمل القصة بين وتحقق في ذلك ان نظير ما يقال
في عطف المفرد في مثل قوله تعالى الاول والآخر والظاهر والباطن الواو الوصل العطف بجميع الصفات الاخيرة بين على مجموع
الاولين الا يرى ان الواو اعتبارا لظلال التعلق على واحد من الاولين لم يبق التناهي كما صرح في المفرد صرح في الجمل ان يكون الواو
قصة اي مجموع جمل على قصة اي مجموع جمل مثلها بل هذا الجواز اولى وما قيل في بعض المواضع انه لا بد من ثمة تبيين الخبر
الطلب بالعكس وعلى قول الامام السكاكي قد عرفت انه لم يرض هذا القسم انتهى لقوله قد ظهر كراه هذا القول
في محبة الكشاف وكذا عينا الكشاف لان ان لا يردون عطف القصة على القصة في تعدد الجمل في المعطوف والمعطوف
فان قيل من حيث ان الكشاف طريقا لتنظيم العطف القصة على القصة بقوله كما تقول زيد نجبا بالقيده والارهاق ويشترع وبالعفو
والاطلاق في عطف جملة على جملة سورة لغرض آخر بل هناك جملتان احدهما خبرية والاخرى انشائية عطف
الانثائية على الاولى قلت ان ذلك المثال عطف قصة عمر والدالة على حسن حاله قصة زيد الدالة على قبح حاله والى قوله ما مثل في الآية

في الآية لكنه اقتصر القصة على ما هو العدة فيها انه يفهم من التسمية فان كان زيد نجبا بالقيده والارهاق فاما حاله
ما اخبره ويشترع وبالعفو والاطلاق فالحال وما ارجح كذا حققه سيد المحققين في هذا المطول وظهر من هذا
انه لا مجال للاعتراض على المحنة بانه لا يخل في تعدد الجمل في جمل المعطوف والمعطوف عليه مع انه شرط في عطف القصة على
لانا نقول في عطف قصة انشا المدح الدالة على الكناية في عطف قصة كناية الدالة على انه الحقيقي للوكيلة كانه قبل وهو صبي
في الحق للوكيلة ونعم الوكيل فانهم وكالته وما اعظم كفايته مع انه يمكن ان يقال انه في طرف المعطوف والمعطوف عليه
جمل متعده صغرى وكبرى وفي المعطوف جمل نعم الوكيل وجمل المخصوص بالمدح مع مبتدأ المحذوف ولا خفا
في الجواب انه يقال ان الشراير في مثل انشا الكفاية عطف القصة على القصة عطف الحاصل من مقول الجمل او رد
المحنة هذا الجواب اما مع هذا الجواب اننا في عدم تدبير معنى كلام الشراير في المطول فانه قال في بشرط اتفاق الجملتين
خبر وانشا لا يسلم صحة ما ذكره في المثال لانه يستفاد من عطف الشراير العطف المذكور الذي نحن بصدد رده
من منع ذلك فلا يتم الا لزام معه اي هو نعم الوكيل اعلم ان في اعراض المخصوص وجهين مشهورين عند النحاة
احدهما الرفع على ان يكون مبتدأ قديم خبره عليه وهو الجمل بالانشائية التي تقدمت عليها والثاني ان يكون قوما على ان
يكون خبر المبتدأ المحذوف على تقدير السؤل ولما كان ورود الرد مبتدأ على الوجه الثاني احتاج جواز التقدير للمبتدأ واما
على الوجه الاول فليس في عطف الجمل بالانشائية على الاخبارية بل عطف جملة خبرية متعلقا خبرها او خبر جملة انشائية
على جملة خبرية اخرى فلا ورود للرد فلا مجال لانه يتوهم ان الجواب بتقدير المبتدأ انما يتم على الوجه الثاني دون الاول
فان قلت اللمية التي فيها انشائية ينبغي ان يكون انشائية على القول بعدم التاويل كما هو مختار الشراير في انشائية
كما ان الجملة اللمية التي فيها مفرد متضمن للاعتناء بخوابه زيد كذلك ويؤيد ما قالوا ان الجملة اللمية التي فيها
جملة فعلية في حكم الفعلية في اعادة التجرد قلت لان ذلك واما القول المسلم هو دوام ثبوت مضمون جملة الانشائية
وكذا نقول في الفرق بين الجملة الفعلية والجملة اللمية التي فيها فعلية الاولى بتقدير التجرد والثانية بتقدير التكيف
على الانشائية واما الجملة اللمية التي فيها مفرد متضمن للاعتناء فيها في الحقيقة في التسمية فلهذا عطف الانشائية
فيما لم يحل الاعتناء يعني ان عطف على سببي باعتبار تضمنه معنى محيى فهو رد الثاني وجهي الرد كما ان الاول رد الاول
وجهه اذ لا مجال للعطف فيه الا بقاء بل بعيد لا يلتفت اليه هذا البصر كلام السيد في حاشية المطول ويرد عليه

انه جعل العطف على الخبر المقدم تاويله بعيدا لا يلتفت اليه ايضا يتوجه على الكثرة طرفا لشره عطف الجملة الانشائية على كونه
وان كان جائزا في الجملة لا غير لكنه فيما نحن بصدده بنا ويل بعيدا يلتفت اليه وان لم يجعل ذلك تاويله فلا يتم الحكم المستفاد
من قوله اذا لم يحال للعطف الا بشا ويل يجوز ان يعطف في الآية الكريمة على حسبنا المقدم ولا يرد ان حسبنا في الآية لا يخلو
بل مبتدأ لانه مقفيا الى المعرفة فيكون معرفة وقد تفرق في موضع المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فيجب تقديم المبتدأ لانه
اقبل اليست لانه في اسم العلم قال في الكشاف لا دليل على انه في المحسب انقول هذا رجل حسبك فتصف به النكرة لانه اقرب اليك
في معنى العلم غير حقيقية انتهى فاقول لا يجوز ان يكون حسبنا في الآية الكريمة بمعنى بحسبنا لانه اسم الفاعل انما يعمل اذا كان في الحال
وكفاية اسم صفة ثابتة لا تارة ولا ابد فكيف يراد بمعنى الحال والاقبال وقت ليس المراد بكفاية تعني الصفة الحقيقية فخلا
يجوز اعادة الحال والاقبال بل المراد منها الصفة الفعلية لا انما تعني بغير صفة والقدرة بترتيبها ونسبها ويراد ايضا
على الدليل المذكور ان اوجبنا ويل البعيد الذي ذكرته صحة العطف فلا يتم ان الواو في الحكاية وان لم يوجب ذلك فصح ان الشا
الانما يعمل على الانقطاع ويراد ايضا انه يستفاد من قوله لا يتاويل بعيد صحة العطف بعد ذلك التاويل ولا شك ان العطف غير
صحيح بعد التاويل المذكور اذا كانتا بين اخباتهم باء اتيه كايهم وبين اخباتهم باء اتيه كايهم قالوا انهم الوكيل اذ قد تفرق في علم المعاني لا
بد بين الجمليين المتعاطفين من تباين اعتبار سبب اليها وسببها جميعا وعلى الانشائية على الانقطاع وان كان افعالا ايضا
كما يلتفت اليها ثم ان المفهوم سوف القام في الكشاف في الآية الكريمة في الحكاية على ما لا يخفى على الناظر فيها العار في لباس
كلها محتمل ان يكون الواو المحكي بتقدير المبتدأ قبل عليه علم التاويل الذي على بعض الفضل بعيدا غير ملتفت اليه هو قلنا
نعم الوكيل انما هو المعنى فلا يوجب بين الاضباية انهما كانا فيهم ولا ضبا بانهم قالوا انهم الوكيل متعدي بها بحسبنا
وهذا البعد موجود في تقدير المبتدأ ايضا لانه المعنى وهو مقول في حق نعم الوكيل وهو مودى قوامه قلنا نعم الوكيل لكن هذا
يصلح الزامه على وجه صحيح بقول المصنف على الشا من قول لا يخفى على الركب ان مقول في حق نعم الوكيل ليس مودى قوامه قلنا
نعم الوكيل اذ نفس المودى في حق نعم الوكيل او ما ينبغي هو عنة صفة اتيه فيكون بين المعطوف والمعطوف عليه متباين صحيح المعطف
يخفى بوجه قولهم قلنا او عطف على الخبر المقدم نقل عن ان تقدير المبتدأ يبطل اصل الاستدلال واما العطف على الخبر المقدم
فانه يبطل الطريق المذكور انتهى يعني ان تقدير المبتدأ يبطل لانه عطف الانشائية على الاضبا في الجملة لا على الاضبا في المعطوف جملة
اخبارية فيها او متعلق فيها انشائية والعطف على الخبر المقدم يبطل طريق كون الواو في الحكاية اقوالا لا يبطل التاويل والتاويل يبطل الاول

الاول ايضا واما خفا كونه باطلا اما الاول فلا يستدل به في انشاء المدعى فلا يخفى لا بطلان واما الثاني فلا طريق
المذكور انما هو كون الواو في الحكاية اصل الاستدلال فيبطل الطريق المذكور يبطل الاستدلال فلا يخفى واورده بعضهم
كل ما يقع من انفسا ثم انهم المشا للمذكور قوله زيدا بوجه عالم واما اجمل الآية الكريمة كما تقرر في الكلام او قلنا ان الواو
في الآية من الحكاية لانه المحكي ولا سلمنا انه من عطف الجملة الانشائية على الاخبارية في الجملة لا غير لكن لا يتم عموم جواز هذا
لانه يجوز ان يكون مختصا بما بعد القول من زيدا بوجه عالم دون التقدير من قول لا يخفى انه محسوس للمذكور وان لم يقدّر في مبتدأ
بدني لا ينكر كما لا يخفى على من يلهي وقيل في الجواب مع المحسوس ان الجواز كاف في الغرض فلا يفيد مع المحسوس ان قول لا يخفى انه
المراد من الجواز بدليل قوله وليس يختص بما بعد القول من الجواز مع الجواز انما نقول ان ما لا يفسد في حق من لا يفسد في حق
في نظر البلغاء ثم قيل ليت شعري لا يجوز ان يكون هذه الواو استئنافية وما الذي الجاء هم في الجملة على العطف وكون هذا
الشرط اقوالا لا يخفى انما يحتمل ان يكون على وجه ونعم الوكيل في الآية المذكورة كما سلمنا فقامت اربعة لانه المحكي في الواو فيها على هذا التقدير
محتمل ان يكون استئنافية بخلاف قوله وهو محسوس ونعم الوكيل فان المتكلم يتكلم من لسانه وانما كان واحدا فلا محالة يتبادر منها العطف
الجاء الى الجملة على العطف فاحفظ فانه لا يخفى على من يلهي ودقة الحكم معانث في الاول وفي الثاني مصطلح المنطقيين
والثالث مصطلح الاصويين ثم اعلم المعنى الاول والثاني يمكن تطبيقهما على كلام من هي المنطقيين بتفصيله النسبية عند المنطقيين
هي النسبة التامة الخيرية لا يتجاف في الموجبة والسلبية وفي الوقوع واللا وقوع وهما صفتا الخيرية عند المنطقيين
النسبة التامة الخيرية لا يتجاف في الموجبة والسلبية وفي الوقوع واللا وقوع والنسبة التامة الخيرية لا يتجاف في الموجبة والسلبية وفي الوقوع واللا وقوع
الحكمة في سبيل الحق بالوضوح واتحاده مع الوقوع واللا وقوع وصفه لا لالحق وانما في حق النسبة انما ان اردت
النسبة التامة الخيرية كما هو من هذا القبيل ان يكون ايجابا او سلبا بيان الذي يتميز به وان اردت النسبة بين كل من هاتين
يكون قوله ايجابا او سلبا بيان الذي يتميز به وان اردت النسبة بين كل من هاتين يكون قوله ايجابا او سلبا بيان الذي يتميز به وان اردت النسبة بين كل من هاتين
الاخرى من صفتها الحقيقية الكلية والثالث المحكي لكن المحسوس تعرض له لانه مراد به بيان المعنى الحقيقية للحكم لا بيان مطلقا
المدعى المتعلق به المراد بالخطا في هذا التعريف ما لا يتخاطب وهو الكلام نفسه الذي نقل عنه لانه ايضا الخطا الى انه يدل على ان الحكم لا
خطا بل انما المصدق في الخطا وقد وجد في العلم واللام والسلب ايضا كما لا يخفى على الناظر في ما يجب
انما في اياها فلا حكم الا حكم انتهى فاعمال المكلفين المراد بغير الخطا بافعال المكلفين بقوله يجب فليس المكلف فلا يراد
توابعه

لا يستعمل علم أصله إلا الحكم متعلقا بجميع أفعال جميع المكلفين ويدخل في ضوابط النجى السلام وفائدة قوله بأفعال المكلفين إخراج
الخطأ المتعلق بذاته تعالى وصفها ونزها وقوله لا تقتضا والتجيز لا تقتضا
طلب الفعل المكلف المنع عن الترك وهو لا يجزأ ويدونه وهو لا يطلب الترك مع المنع عن الفعل وهو تحريم ويدونه وهو الكراهية
والتجيز إباحة الفعل والترك كالأجوب والابلية تمثل الحكم بهذا المعنى بالوجوب ونحوه مبنى على المصطلح بين الفقهاء لأنهم
أطلقوا الخطأ على ما ثبت به مجازاً ثم اصطلاحاً بما بينهم وأما ما قبله من أن لا يجزأ والوجوب متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار
لأن الإباحة نفس الفعل والفعل من صفة فإن القول بالمتعلقة بالمعروف وهو أن ذلك القول إذا نسب إلى الحاكم يسمى إباحة وإذا
نسب إلى ما فيه الحكم وهو الفعل يسمى وجوباً فبهم يجعلون أقسام الحكم الوجوب والحرمة وكذا التجيز والتحريم أخرى فينبغي أن يلزم على هذا أن يكون
البحث في الفقه متعلقاً بالأدلة السمعية لا ما ثبت بكلام المفسرين في وجوب الحرمة ونحوها ولا يصح قول الأصحاب أن
الوجوب والحرمة ما ثبت بالأدلة السمعية وإنما إذا فعل لا يتعلق بالفعل إلا باعتبار وجوده في العلم والدين وهذا القول
في الكون لمتعلقه من صفة نفس الشيء من صفة ثم وقوله بالمتعلق بالمعروف قلنا إرادته يتعلق بالمعروف الخارج في علم الحاكم لا يتم الترتيب
لأنه غاية لو لم يكن المتعلق من صفة وجوب المتعلق في الخارج وذلك لم لا يجزأ يكون ذلك باعتبار وجوده العلم وإن إرادته تتعلق بالمعروف
المطلق ثم والسند في حقيقة إباحة الله تعالى فعله بخصوصية بينه وأكلامه وبين الفعل والتجيز لا يتحقق إلا بعد تحقق للتبيين
فالم يوجد ذلك الفعل لا يتحقق الإباحة كما يمكن في حقيقة تحقق ذلك الفعل في الفعل فلا بد أن الفعل يتعلق بالمعروف فالوجوب ظاهر لا يكون
من عوارض الوجوب الذي كماله من الوجوب الخارج على ما تقرر في موضعه والحاصل أنه حال الحكم إذا قال فعل الفعل ففهم منه
الخاطب الوجوب مثلاً لم يكن الفعل والوجوب موجودين في الخارج وإلهنا من قول الشيخ التعليم والتعليم واحد بالذات وثنائهما في
بالاعتناء فإنه باعتبار نسبة التعليم تعلماً واعتناء إلى التعليم تعلماً وذلك لا في مسألة التعليم والتعلم ما يشتركان فيه
وهو نفس الشيء بخلافه ولا كذلك إلهنا لأن الإباحة والوجوب لا يشتركان في شيء يصلح أن يعد اعتباراً واحداً بالذات وأما ما
أعترض على كلام الشيخ في التعليم من قوله الفعل والتعليم مقولان في الفعل فكيف يتحدان بالذات باعتماد كل منهما مقول واحد
يكون بتركيب مقوله أخرى كما تقرر في موضعه لكن يلزم اختصاص تلك الكلام أنه متعلق في العلم ولا يكون معلوماً في العلم
تلك الأحكام كما هو الظاهر إلى أنها في قسمين فلو يلفت إلى المناقشة بأنه معنى المتعلق في الثانية يكون ثمة المعلوماً
لاحظه في تلك الأحكام على أن الوجوب في قوله في الكلام غاية الضرورة فالعقبة بالمتعلق في غاية الكراهية انتهى وإنما كان في القول الأول

في الأول كون معلوماً العلم تلك الأحكام إذ ينشأ إلى العلم كقولنا يعلم قيل يتعلق بالمبين والمبين أيضاً العلم المتعلق بالعلم
علم الشارع والأحكام والحالات العلم المتعلق بالعلم متعلق بنسبة كيفية العمل إليه فلا جرم يكون معلوماً هو تلك الكيفية التي هي
عبارة عن الوجوب ونحوه على التجيز الذي تجزئ المصنفات المتشابهة التي يراد مطلق النظام غير اعتباراً في العلم المتعلق بالعلم لا
يلزم الاستدراك كذا نقل عنه أو يجعل التعريف للحكم الشرعي الحكم المطلق في العلم لا يفتقر إلى العلم فالمراد ما المعنى الأول نقل عنه
ويؤيد قوله فيما سيجي وهو ما يفيد معرفة الأحكام فالمراد بالحكم هنا هو الأول قطعاً لا من غير فائدة معرفة التصديق انتهى
قوله ووجه هذا وجه الظهور علم التاويل في الوجوب الأول كذا نقل عنه **قوله** في جعل العلم متعلقاً به وجعل العلم المتعلق
في التعلق ولا يخفى أنه جعل جملة التصديقات متعلقة بأحد مثلاً منه أعني التصديق بالخصوص وجعل التصديق على حد
الامام متعلقاً بالحكم الذي هو جزء تلك محضاته أي جعل جملة التصديقات متعلقة بالعلم المتعلق به باعتبار أن
العلم عبارة عن مجموع التصديقات متعلقة بكل واحدة التصديقات خصوصاً تعلق الكل بالجزء تكلف محض وكذا جعل العلم المتعلق
بالعلم باعتبار التصديق على حد ما وجعله متعلقاً بالحكم تعلق الكل بالجزء تكلف محض فبهم جعل التصديق على حد ما وجعله
التعلق في قيل تعلق الكل بالجزء وجعل العلم عبارة عن مجموع التصديقات متعلقاً بالعلم المتعلق به باعتبار أن
والوجه الثاني أن إرادته وقوع نسبتها إليه لا يتوقف على الشرع **قوله** إن إرادته مطلق العقل سواء كان متعلقاً بالمبين أو
بالعقل أو تعلق العلم بالعلم وبالعقل كذا نقل عنه **قوله** كان تعلق الشيء بالغاية أو بالعكس أو تعلق الشيء بالشيء
أو بالعكس فلا بد من إقامته هذا إذا اردت بالحكم النسبية وهو نسبة الحكم إلى آخرها بما لا يوجب إقامته وأما إرادته
وقوع الشيء لا وقوعها فالمراد بالاعتقاد الاعتقاد سواء اردت بالتعلق مطلق التعلق أو لا وذلك لا إردا وقوع
النسبة هو نفس الاعتقاد لا ما يتعلق بالاعتقاد انتهى لا يتعلق إلا بذلك باعتقاد أنما هو قول المبين بالمبين بناء على أنه
الغرض والمقاصد المتعلق بالمثل الاعتقادية بتخصيص نفس الاعتقاد الحقة فتفيد المثل الاعتقادية من حيث تعلق
بالمثل الاعتقادية غير إقامتها مبين ونحوه الاعتقاد الحق المأخوذ من الشرع مبين على أن لا يحس هذا التأويل التقابل
بشيء في الرد **قوله** فالامر ظاهر لا يحتاج إلى تأويل الاعتقاد بالاعتقاد كذا نقل عنه **قوله** وإنما يعبر التعلق به نقل عنه
يعني إردت مطلق التعلق بمجوزاً يعني بأن لا يفسر العمل والشيء كذا نقل عنه **قوله** في قوله في العبارة
في شرع المقابلة لفظ الكيفية وعبارتها هذا الكثرة ومنها انتهى لا في الشيء إلى تلكه أنه متعلق بها بالغاثة التي هي العمل ليس

ذاتها بل حيث الكيفية وبما قد ظهر ضعف ما قبل ان الاولى تباد وبما اعتبار الكيفية ان النسبة كما متعلقة
بالمستبين معا لكونها بالمحكوم باقولا لا متفق مستلزم مادوا الحكم عليه ولا تعلقها بنفسها بالحكم بالادارة
ولهذا يقال المنشئ والحكم عليه النسب وايضا ان النتيجة وصف الحكم بدو المحكوم عليه وكيفية العمل في علم الفقه
محكوم به على ما لا يخفى فاعتبار التعلق بها يكون اولى انتهى وذلك لانه المحتم اعني هنا مطلق التعلق الشامل لتعلق الشيء
بغاية لا لتعلق الشيء بطرفه فقط وظهر ايضا ضعف ما قبل ان الف المباداة واعتبار الكيفية لا وجود الثانية
للعقارب ان التعلق في الاول بالموضوع وفي الثاني بالغاية فلا ويلحقه وتعلق عامة الاحكام الثانية لكن ليس كذلك انتهى
فالمراد بالاعتقاد المعتقد يحتاج ان يكون تعلقا بالنسبة بالمعتقد بمعنى تعلق المناد بطرفه في ان يقال بطرف المعتقد على الجاز
المطل والحق ان المراد بالمعتقد النسبة الى ان يقال يجوز المعتقد ان كان المراد به القضية كما لا يخفى قوله مثل وجوب الواجب
تسامح والمراد الواجب وجوب الواجب لا ان يقال المراد منه الوجوه حيث نسبت الى الواجب وكذا الوجه تأمل في
اشارة الى ان موضوع الفقه قبل موضوع الكلام المعتقد ولا يخفى ان هذا هو ما يتوهم من ان موضوع العلم العلم اعلم
ان موضوع العلم ما يجب فيه اعراضه الذاتية والوضوئية على ما ذكره المحقق ما يلحق الشيء لذاته او كمالا مثال الاول كالتعجب بالوجوب
للاشياء فان لا حق لذاته ومثال الثاني كالفكر اللاحق له بوطئة التعجب في اعلم ان موضوع العلم لا يجب يقع موضوع المسائل
بل قد يكون موضوع المسئلة نوع موضوع العلم وقد يكون موضوعها العرض الذي لموضوع العلم وقد يكون نوع عرض الذي لا يخفى
قوله موضوع العلم ما يجب فيه اعراضه الذاتية ما يرجع الى الجاهل المذكور في ذلك لا يكون موضوع العلم امر ردا بين تلك الموضوعات
مثلا اذا عرفت هذا فليس السؤال عن الفرق بين موضوع الفقه وموضوع المسئلة في هذه قبيل العطف على مجموع ما مر
والجواب مقدم بناء على ان المعطوف قوله وبالنسبة هو قول الباء المجموع قوله وبالنسبة فلا يرد ما يتوهم من المعطوف فلا ولا انما
كما ان المعطوف على الاول لا يلابس وليس من اجزائه او المحرر والثانية والاولى وليس من اجزائها معطوف فاعلم ان من جهة بيان صواب
اي صواب الفقه والاولى الذي هو علم الكلام كما نقل عنه والمغايرة بحسب جهة البحث فنقل عنه في جهة الجماع حيث انها متحدة
للمستنبط مسئلة لا موضوع حيث انها متحدة لاثبات العقائد الدينية مسئلة الكلام واعترض عليه بان موضوع الفقه هو
الادلة الشرعية في حيثياتها الاحكام وموضوع العلم لا يبين فيه فكيف يكون جهة الجماع من مسائل علم الاصول بل الحق
انها من مبادي الكلامية اذ هو العلم الذي ينتهي اليه العلوم اللامائية وفي يبين مباديها وموضوعاتها وحيثياتها و

[illegible]

الاعتناء انما هو بهذا الكلام لا بالكلام الشارح ونحو البائنا فيها مضافا لظاهره ينسب الى ان الصدق قد يطلق الظاهر
يوجد في النسخة التي رها قول الشرح لانه الاشارة انما هو تقدير عدم وجوده ولا فاول الكلام بذكر شيئا انما الذي فيها
باطل الحق على الامور الاربعة دون الصدق كما لا يخفى على العار بالاسم الكلام في قول ولما الصدق على ما يقتضيه اول الكلام هو ان
الصدق لا يطلق على غير الاقوال فانه قلنا انما الفاضل الخ لا بد من اطلاق الصدق على الامور الاربعة المذكورة بل انما في هذا
الكلام اشارة الى ان الصدق قد يطلق على غير القول وذلك لا يقتضي الاطلاق على جميعها فيجوز ان يحصل الفرق باطلاق الحق
على جميع الامور المذكورة والصدق على بعضها اعني القول والاعتناء لانه اطلاقه على الاقوال تابع فاطلاقه على الاعتناء قلنا
نعم لكن بعد ما اقتضى اول الكلام كون الفرق بينهما بانفس الاطلاق على المذكورة وعدمه لا بالشيوع وعدمه منع قوله خاصة
المذكورة لانه لا يمنع كون شيئا مخصوصا للاطلاق بالاقوال قلنا لم يجوز ان يكون معنى قولنا ان يطلق ان يطلق اطلاقا شائعا على
المذكورة فيكون الفرق بينهما بالشيوع في جميعها والشيوع في بعضها اعني الاقوال فيصير قولنا الفاضل الخ ينسب على تقدير
وجود قول الشرح خاصة قلنا منع ان يخالف لفظ العبارة يقتضي ان يقول بغير قول قد شاع اه فانما شاع في الاقوال خاصة كالا
يخفى على من يعرف مقام مفردات الالفاظ قلنا ان كان الفرق بينهما بالاطلاق على جميع الامور المذكورة وعدمه دون الشيوع
فيها وعدمه فلم يقل في آخر الكلام ولما الصدق فاطلاق خاصة على الاقوال خاصة قلنا لا يقتضي ان الصدق اذا كان عبئا عن الحكم
المطابق للواقع فالعقل يجوز على كل ما يوجد في الحكم المطابق للواقع فلا كان او اعتقد ومنه بان كما اوردنا لكن بغير محال ان
اللفظ لا يثبت بغيره فيجوز وجود الحكم المطابق في شيء لا يقتضي اطلاق الصدق عليه وبهذا ظهر ان لا تاسيد في كلامه حول المطالع
لقد قد يطلق على غير القول انه هو مطالب البيا اذ لم نجد ذلك في الكتب الفضل للغة كما هي وقاموس ومما ذكرنا ظهر ضعفه
قال الاشارة في الشيوع مع الخصوص اذ المنظور ان الكلام مطوى وهو قولنا وانما سمي بالحق كما ان المطابقة معتبر فيه
في باب الواقع كذا نقل عنه ونقل عنه ايضا ان يجوز ان يجعل تعليلا ليعبر وعلمنا ان يكون معنى الكلام لانه انما اعتبر المطابقة
في الحق جاني الواقع لانه اعتبر في هذا الاعتبار اولا في الواقع لانه كما ان المعية هو الحق والحق معنى التماس والتماس الواقع
اعتبار الواقع لكن هذا مع اعتبار احتيا الى مثل انك تكتفي في تطبيق العبارة على ما يخفى في قوله وهذا هو الجواب على
فانه يقتضي ان يكون قوله ان المنطق تعليلا للتسمية يتصف بالمعنى لا بالصدق وهو لا يتبع انما قلنا انما الحكم
بالحق لا بالصدق لاننا بالوصف الحاصل من حال المتعلق يعني المنفعة ان البناء وان كانت صفة الحق كمن مجموع البناء

اطلاقه

الابتناع الشيء عما هو عليه صفة الحكم على ما يخفى في المحنة الثانية لانه يصح ان يقال الحكم بغيره عند المتكلم عما هو عليه
كما انما قلنا لا بد قولنا من رجل ابو قائم صفة رجل وان كان القيد صفة لا فلا يراد ما يقال انما انما الحكم بغيره كان
بالابتناع الذي على ما هو عليه الحكم فكل من تناول انتهى وهذا اوله لا يدل على وجوب التسمية بخلاف ما قيل فانه منهم
الانفصال هذا قد علمنا ان في محنة المطابقة صفة الواقع والحق صفة الحكم فلا يكون هو ولبعض الافاضل
هو الشيخ ايضا وورد في حاشية المطول بعد التسليم حاشية الشيخ وهو ان لا يتم ان الشيء يقع الموجود لم
لا يجوز ان يكون بمعناه اللغوي وهو ما لا يخفى عليه ويراد بالعبارة الناعية وبقوله الجواب عما لا يخفى في ذلك
الشيء لكنه يستقضى ان التعريف ولما بان ان في محنة يمكن ان يبان ان الذي ذكرنا نقل عنه لكنه تكلف محفة ولذا قال
فلا يترك قولنا ان الذي هو ما لا يخفى في محنة ان الذي هو ما لا يصدق على الضام لاننا انما نقلنا عن بعض الحكماء
لانهم عرضوا والعرض لا يكون بنفس الذي غايته ان يعبر عن الذي على الانسان يكون ما قلنا واصل وانفسها وتحقيقه
ما قد تقرر في موضعين التحقيق ان الحكم الطبيعي موجود بوجود افراده بمعنى ان الوجود لا يحد والموجود متعدد ووجود
الانفراد اتحاده مع افراده في الذات بخلاف العرض فان الاتحاد مع افراده في الوجود بالعرض فلا يكون احدها عرضا
لكن ان اخبرنا بعض الافاضل ونكر في غير الخارج الناطق بالبيان الحيوان فانما بالناطق ووصف بصير اننا لكن
المراد ما يوصف بصير الانسان انما اقول لا حاجة لاحراز تكرير غير ما في محنة انما كان راجعا الى ان الذي المذكور افاده المية
ما لا يخفى في ذلك انما غايته ان هذا المعنى يستلزم ان تكرير بطريق الوضوح بعد تسليم الاستفادة منه فنقول ان معنى يجوز
ان لا يكون موقفا مسوا وبالذي لا يكون اعني انتهى وقول بعد تسليم الاستفادة المذكورة معنى عدم امكان تصور الشيء بدون
ان تصور ما في تصور او غير تصور ان في لا يراد على اللزوم البينة بالمعنى الاخص وبعضهم بان معنى عدم تصور الشيء بدون
الذي ان تصور موقوف على محتاج اليه لانه لا يمكن ان يكون كونه فلا يراد على اللزوم المذكورة لكن يراد على المتضامين بالنسبة
الى الآخر والملك بالنسبة الى الاعدام كما ان على ما في الحاشية ايضا انتهى ولا يخفى انما لا يراد ان لا يراد الى الاول
اجيب ان المراد بالتصور بطريق الكسب مختص بالتصور التقصي بل بصورة الكسب والجواب ان الذي ذكرنا في محنة
وهو ان لا يتم ورود اللزوم البينة بالمعنى الاخص لا مع الذي لا يمكن تصور الشيء بدون ما لا يمكن تصور الشيء مجردا عنه
العرضي يمكن تصور الشيء مجردا عنه غاية ان التصور محال ولا يلزم من محالة العرض مجرد الذي فانه لا يمكن تصور الشيء

على ما لا خلاف فيه
ما لا خلاف فيه
ولا خلاف فيه
التاويل والمعرض
هذا المعنى العبد
تاويل

فقد ورد في الحديث
الغالب
انما يريد الله ليذهب
عنكم الغالب

الحقائيق منه
شأنه اناسا فلهذا لا يعلمهم
ولا يعرفون الحق الا بالربيع الفقيه
ولم يبق في الدنيا العلم الا بيده
بذلك الشئ من بيت زانه والعلم من بيت
نبت اعد الله عقوبته يا ربنا وجعل كل علم
منقطعا

الى وجهه سبحانه انتهى اقول الفساذع مسلم اذا كان المراد منه الاستغراق المعنى الذي اخذ الشرح من زعم
 الفساذع لا يعين الحمل على التصديق بها فلا بد من المعبر الى تقدير الضمان نحن نقيده العلم بكونه بالكنه علم
 المراد من العلم بفساده فيلزم المحذور على تقدير عدم التقدير وما قيل انه تسليم العلم بالوجه يستلزم تسليم
 العلم بالكنه اذ ما نه وجه الا وهو كونه فجوابه ان المسلم هو وجه الجمع ويجوز ان يكون امر كلياً تاملاً
 جميعها مع ان تعميمه انما يتحقق قبل فانه انما تعمم العلم الى التصديق والتصديق ويجوز
 ان يكون المراد بالتصور اما بالكنه فلا منافات انتهى اقول المناقاة باقية اذ لو قيد قول المص العلم
 بها بالكنه يكون المراد به التصور فقط دون التصديق اذ الكنه لا يطلق على التصديق والشك في
 التصديق او التصديق وما قررنا ظاهر ما قيل فاندفع المناقاة ان مراد الشر بالتصور بالكنه والتصديق
 على مطلق التصور والتصديق الكنه يمكن ان يقال المناقاة غير مسلم وانما يكون المناقاة اذ لو كان مراد القائل
 كنهه توصيه كلامه وليس كذلك بل مراده توصيه كلام المص على ان كونه المناقاة فاما يلزم من قبل الشك في القائل
 لانه الوجه ولا بل يجوز ان يترك القيد فيلزم اذ الخلاصة ذلك البطالة تارة يكون بتقدير الثبوت و
 تارة يترك القيد وفيه ان على تقدير تسليم التقييد لا يجوز ترك القيد فيجب تقدير الثبوت تام انتهى اقول ان
 فيهم يعلم انه هذا انما يرد اذ لو وجه كلام الفاضل المحض بما وجه به هذا القابل واما اوجه بانه اذ ابطال المقيّد فبطول
 لا يجب تقدير الثبوت اذ ترك القيد ايضا جائز فلا يرد هذا كلام الوجه بانه المراد العلم بثبوتها للقطع بانه
 لا علم بجميع الحقائق على ما ينبغي اذ يحتمل ان يكون المراد العلم الاجمالي ولعله هذا امر بالتأمل وقال بعضهم
 في توجيه قوله الفاضل المحض ما حاصله المسلم صواب التقييد لا التقييد بالفعل وقوله بل يجوز ان المراد به
 ترك التقييد بالفعل فلا محذور انتهى وفيه لا يخفى او نقول فيلزم هذا الجواب يقتضي ان التنبؤ
 على التقدير بثبوت هذه المشاهد كان موقوفاً على التصديق بثبوت الخبر يعني بثبوت هذه الاشياء
 كذا الواقع لا بالعكس فان التصديق بثبوت شيء من الحقائق كما هو موقوف على ثبوت هذه المشاهد انما الحقائق انتهى
 اقول في اقتضاها كذا نظر اذ المراد من هذا الكلام انه لو لم يقابل بثبوت شيء من الاشياء فلا حق بتسليم الثبوت وهذه
 المشاهد اذ لا يسلم بثبوت شيء من الاشياء لا بتسليم ثبوت المشاهدات هذا ويرى بما قررناه انهم

المطوية اعني قوله
التقعيد دليل الاجود التقيد
لانه تخفيفه بالانفصاف بقوله
سلم التقيد بالافعل وان اراد به تسليم الابد
عليه عبارة الفاضل الخ

هذه نسخة من كتابي في تاريخ العرب
من قبل الإسلام

انهم يدعون الجرم لعدم تحقق نسبة امره الى اذ في نفس الامر نظر اذ انكارهم لا يختص بحقايق الوجود اذ نسبة
امر الى زعم الوجود والعدوم ولا نسبة ليست للحقايق الوجود اي تقرها فائدة التفسير الثبوت للوجود
وثبوت النفس عما قبله الثبوت اعظم الوجود الخارجي فالقول في الزامه يقتصر على الشك لا حيزه وان نفى
الحقايق ايضا جملة المخيلة عندهم بل الجرم في الحقايق ايضا جملة المخيلة فكيف يتم له الزام ويرد عليه نقل
عدمه انه يمكن ان يتبين في الحكم تصديق له بالتصديق بعلم بل في الحكم علم مطلقا فبانظار دقيقة نقل عنه اقول
ثبوت النفي والاعتقاد في ذهن يستلزم ثبوت الذم في الخارج فيتم له الزام على ثبوت ايضا انتهى اقول لا يخفى ان فيه
ظاهرا سيما من جهة المتكلمين في العلم فينبغي ان نقل عنه وبه التامل نعم ويرد عليه مثل ما اورد في الزام العنادية
من انه عدم الارتفاع جملة المخيلة عندهم انتهى يعني عدم ارتفاع التقيضين جملة ما انكره وبثبوت وتقرن فلا
يلزم من علم تحقق الثبوت على عدمهم وقال في شرح المقاصد هذا مع كونه تأييدا لقوله واما العنادية فينبغي ان نقل
ينضم لا عتراض على الثبوت بين كلامي تنافيا حيث حصرها تمامية الزام على العنادية وجوز في شرح المقامات
على العنادية ايضا لكنه يمكن ان يقال ما قال في شرح المقاصد نظر الى عدم انكار العنادية العلم بالحقايق اذ غاية انكار
هم الى الحقايق لا تابعة لادراكها وما قاله من نظر الى انهم يقولون بتبعية الحقايق للاعتقاد والادراك اقول
تنافيا بين الكلامين وبهذا ظهر الجواب لقوله واما العنادية فينبغي ان نقل في كلام العنادية والعنادية تنافيا قبله عند
العنادية لا تنافي في تناقض بالنسبة الى الشخصين كما عرفت انتهى اقول هذا الكلام ناشئ من قوله الذم في كلامه في المقاصد
مع كلامهم تنافيا في كلامهم بالنسبة اليهم لا بالنسبة اليهم والهم في هذا الاعتراض وغرضهم من تقدير
انه باين ادعويهم وتمسكهم تنافيا اذ ادعويهم عدم العلم بثبوت حقيقة وعدم ثبوتها وتمسكهم بشي بانهم يقولون ان العلم
الدليل وتقرير الجواب بل يمكن ان يقال انهم ادعوا حصول الشك بهذا التمسك قبل ادعوا حصول العلم وانه ادعوا عدم علمهم
بحصول الشك ولا حصول له فكذا ان هذه ادعويهم انهم بعد علمهم بل برفع الشك قيل ويمكن ان يجعل ما قاله الى الزام اي القول
بعدمها حاسيا على ادعويهم والحصل قد يغلب كثيرا على ادعويهم فلا تنافيا فيما قالوا انتهى واقول فيه ايضا بخلافه ان
علموا عنها فيثبت التناقض وانه يعلموا فكيف يتم له الزام قلت قد يستغربه لطيفة قلت بلغة العقل
جائز ان هذا البطلان السند اعني قوله لعل هناك سببا عاما لا ناظر الى قوله من اين نخبر من يرد ان يقال ان هذا الجواب

سهو بل الجواب الحق هو ان يقال لا حاجة لنا الى الجرم ^{فيكون} بل الواجب ان يقال في نفس الامر ومصدره ان يكون الجوهر بذاته الصغر
وعليه ان نأمل انها الدالة بالحق حتى يظهر الاشياء الحقيقية ^{العلم} لنقول عنه انه واجب وجوده ان لو لم يكن عاملا في العلوم
للقابل للتفكير والجهل بالجرم المركب فلم يصح ذكره في تعريف العلم انتهى لكنه عن منه محال ان يكون العقل نقل عنه ولا يمكن الفرق في الادراك
التي هي بين البها وغيره وجعل الاستدلال العقلا علما كما يشعير كلمة في قوله انه قال في تعريفه من غير مفيد لانه يرجع الى مجرد تحكيم اصطلاح
منه انتهى وعلى هذا لا يرد ما قيل ولعل ما هذا التعريف ليعلم ان البها ليس في ادراك العلم بالكميات والتقدير في ذاته العقل
لكل انهم البها ليس في ادراك العلم بالجرم المستوفى فيها لكن ان يقال ان الشئ بالحق هو متابعيها ^{فيكون} متابعيها فيكونها في العلم بالكميات والتقدير في ذاته العقل
ادراك الحواس في العلم ولا يفهم كون هذا العقل خلفا للعقل في ذاته فكأنه جعل العلم بمعنى مطلق الادراك الشامل لا ادراك العلم وغيره
يؤمن ما قلنا في ان شرح المسئلة تحقيقه في العقل لا في العلم فانت تلك العقلة اشياء انما كانا وغيره في العقل فيكون ايضا فانهم لا يوجد وبعض
الادراكات حاصلة عقيل الحواس التي لا تدرك فيها سواها كانه في العقل وغيره جعل الحواس في العلم والادراكات العقلية جوهرا في العلم
انما اذا كان المراد باليقظة يقظة التمييز لا يقظة التمييز في معنى اذ معناه هو ان يقظة التمييز في العلم بالكميات والتقدير في ذاته العقل
فانما اذا كان المراد باليقظة يقظة التمييز لا يقظة التمييز في معنى اذ معناه هو ان يقظة التمييز في العلم بالكميات والتقدير في ذاته العقل
المفصلة في تمييز الاعمى متعلقة بغيره في ذلك التمييز والادراكات العقلية في العلم بالكميات والتقدير في ذاته العقل
العلم والظن والشك لا يتصل باليقظة عند المدرك كالا وخرج ايضا اعتقاد الحظ والعقل والادراكات العقلية في العلم بالكميات والتقدير في ذاته العقل
ما لا يقظة له التفاضل في اعتقاده لا يميز بين يدي او دليل يمكن في الالتيك في العلم بالكميات والتقدير في ذاته العقل
بالايقظة المقصود ان تلك الصورة بل صفة توصفها انها يعني ان العلم صفة حقيقة توجب التمييز في العلم بالكميات والتقدير في ذاته العقل
في ان صفة في العقل والادراكات العقلية في العلم بالكميات والتقدير في ذاته العقل
هو ان اكتشاف المتعلق يحصل في الصورة فتم اقول بالبحر ان كل الصفة في تعريف العلم على الصفة الحقيقة فيكون كل
التكليف في قوله في جعل ادراك الحواس وادراك العقل وكل في قوله وان كان شاملا لادراك الحواس ومخالف كون سبب ثلثة
اذ الالمانية الثلاثة ليست بالصفة بالحقيقة بل الادراكات الحاصلة منها فالجواب المراد بالصفة هو لادراك سواء كان ادراك
الحواس او العقل والادراكات العقلية في العلم بالكميات والتقدير في ذاته العقل
ذكر ان لم يكن حكما فمفهومه لا يفسد وان لم يكن شاملا على حكمه فمفهومه لا يفسد وان لم يكن شاملا على حكمه فمفهومه لا يفسد

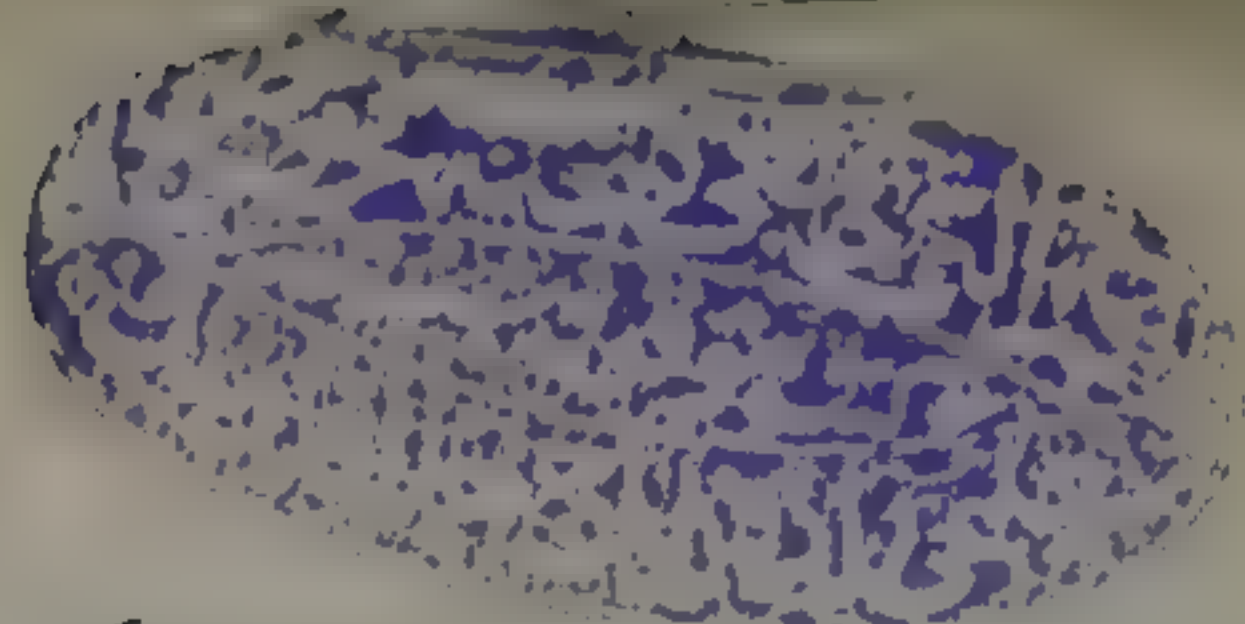
هذا عادة
شائج الانسار
المصادرة
المصادرة
فيما الكوفة
عنه

استمر اقول لادقة طزين السوالين اما الاول فانه الماخوذ في التعريف على ما قرره الفاضل المحنن عدم احتمال متعلق التميز
التميز لا ينفك عن المتعلق فعدم ثبوت النقايف للصورة يوجب وجودها في تعريف العكس وان كان لمصلحة نقيضه الاول اما
الثاني فانه بناء على ان الفاضل المحنن على ان يكون المراد بالصفة الماخوذة في تعريفه هي الصفة الموجبة الحقيقية للتميز وكذا
عبارة عن تلك الصورة باعتبار عدم ايجابها للمكتمل فليقدر ان لا يكون للصورة نقايف بمعنى ان لا يكون لتمييزها الموجه لها
صفة نقايف لا شك في كونها صفة نعم برعليها المتناهي فيصح المثالان عدم نقيض الصورة يستلزم عدم نقيض التميز
بناء على الرغبة المذكورة مما لا يشك في اوجه اولاد بالصور الصفة الحقيقية وبالتميز الصورة التي يوجبها تلك
الصفة ولا شك ان عدم نقيض الصفة لا يستلزم عدم نقيض موجهها ولا يلزم ان لا يكون للتميز نقايف وهو
التميز الموجه لها لا يشك في ان يكون الفاضل المحنن وبهذا التعريف ظهر عدم وجود ما قاله بعض المحنن من انه كالتعريف عبارة
عن نفس الصورة كما قرره المحنن فالرغبة لم يكن عدم نقيض الصورة بعينه هو عدم نقيض التميز لانه الصورة نفس الصورة
واما اذا كان في الصورة نقايف لا شك ان الصورة اذا لم يكن له نقيض ليس التميز الذي يحصل منه ايضا نقيض وذلك اعرض في
ولانني بالرغبة لا هذا القدر ويتم باني المذكور استمر في ذلك لانا مختار الشق الاول ونمنع الماخوذة بناء على انه
المراد من الصور الصفة الحقيقية لا الصورة كما ذكرنا ونمنع ايضا قولنا ان الصور نفس الصور مع انه كونه نفسها لا
يطابق مفهوم المتكلمين ثم لا يخفى عليك ظهور عدم سداد الشق الاول في ترديد ما ذكرنا فلا معنى للبناء على عدم
النقيض لانه يشترط عدم دخول الصور في التعريف اذا كانا نقايف قلت هذا انما هو التصور بالكنه يعني
ان لو لم يدخل الصور امينا على انها نقايف لما لم يشمل التعريف جميع الصور بل يخرج الصور بالوجه
لانه عدم احتمال كل متصور غير صورته الحاصلة انما هو المتصور بالكنه لانه لا في المتصور بالوجه فلا شك ان الانسان
المتصور بانه مفهوم لان المتصور بالوجه هو ما لا يلتفت الى ما قبل او يقال على ان بناء الشيء على شيء اوجه
تقدير علم حال المتصور غير صورته الحاصلة مطلقا يعني ان بناء الشيء على التعريف للصور على ان لا نقايف لها
انما هو الواقع وهو لا ينافي وجوده في التقدير وهو عدم احتمال كل متصور غير صورته الحاصلة على تقدير تسليم ان
للتصورات نقيضا وما قبل فانه بناء الشيء على كل متصور لا يحتمل غير صورته الحاصلة ليس على تقدير عدم النقيض لها
بل مطلقا فيمكن دفعه بان كون عدم احتمال كل متصور غير صورته الحاصلة مبنى فانه كالمطلق على تقدير عدم النقيض للصور
لأنه

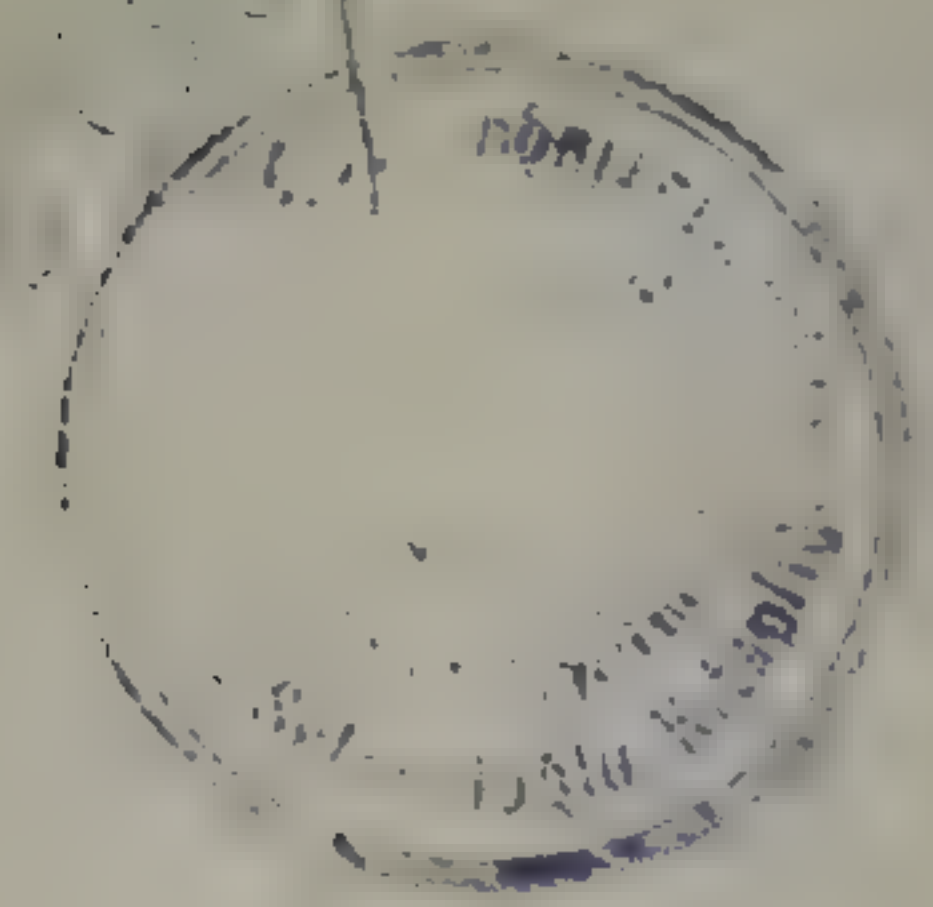
لأنه مبني على ان شيئا من عدم النقيض جعل هو مبني على عدم جعل عدم احتمال كل متصور غير صورته الحاصلة مبني
مختصا بصورة تقدير وجود النقيض وهذا لبعض المحنن في توجيه سوال الفاضل المحنن وجواب الثاني كلام رأينا
تركه في مثل قوله نقيضا المتساويين اه هذا في التصور بمعنى المتصور وكل من انما هو التصور الذي هو
اقسام العلم لانه يقال ان التناقض بين المفردات للصورة يستلزم التناقض بين التصورات اذ يجوز ان يكون
المفردان المتناقضين شيئا فتصوره باحدهما نقيض تصور الآخر اذ لا مانع بين الصور بدون
اعتبار النسبة اذ التامع الذي بين الشئين عدم جواز اجتماعهما في التحقق والاستثناء نظر الى ذاتهما وفيه لا يصدق
في الصور اذ عدم اجتماعهما في التحقق والاستثناء انما يكون فيما بينه وبينه والنسبة انما توجد في الصور فالتامع الذي
لا يكون الا في الصور لا النسبة بينه وبينها فتأمل فيقول البعض انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
وليس حجج من هذا فلا يكون بينهما تناقض بهذا المعنى وان كان بينهما مانع وما قبل ان المراد من اقسام الى ذات واحدة فهذا
الاعتبار هو ما قد ان من انقسام الى الفئتين اللتين هما مجموعا متناقضين لكن في هذا التناقض في قوة تناقض الفئتين
فقد رجع التناقض بين المفردات الى تناقض المقصود فلذا ذكرنا في التناقض باختلاف الفئتين اه وضع بعضهم بانه لا تناقض
في الصور اوله وان لم يكن اذ اعربت النسبة يكون في قولنا تصديقا لا التصور فكل من انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
لان المفترضة مفهوم على التقدير الاول هو التامع الذي في التامع الحاصل في الصورين اذ اقسام الى ذات واحدة انما هي انما هي
النسبة كما ذكرنا في جرد التامع بينهما لا يستلزم التناقض بينهما نعم يستلزم التناقض بين الفئتين المشتملين عليهما
هذا اذ اقسامها بالاجزاء والامر بالسلب ما اذ اقسامها بالعدد والتحصيل فلا يكون بينهما مانع اصله بل يحصل هناك
قضيتا متناقضتان صدقا لا كذا كما مر في الشرح فليس في قضية التامع على ان يرد عليهما لو كانا متناقضتين فوضع
تناقضهما الى تناقض المقصود لا يوجب عينية التناقضين وما ذكرنا في الجواب عن القسم الذي ذكرنا اذ منع كون الصورين
المفترضين الى ذات واحدة في قولنا تصديقا لان النسبة خارجة عنهما وان فتر بالمتناقضين لذاتها
كالتناقض لانه التامع الذي هو عدم جواز اجتماعهما لذاتها مطلقا كما في التحقق والاستثناء وفي المفهوم بانه انما
فليس هو الا في ذاته كما في نفسه بعد ان جميع كل واحد وهذا كما يكون في التصديقا يكون في التصور ايضا ولست أقسم بهذا المعنى
يجوز دفعها عن شيء وهذا كذا كذا الذي قد لا يجوز كذا العود والتحصيل الشيء الواحد ومنه هنا اي في شئ معين

المتناقضين بالمتناقضين للنسبة المتناقضية قبل تقييد كل شيء دفعا فلو لم يكن في الكلام ان تقييد كل شيء يكون دفعا
اي بمعنى كون متناقضا لا لانه تقييد كل شيء هو دفعا اذ هذا المعنى انما يستفاد من هذا الكلام اذ كان متناقضا ولكن كل واحد
يؤيد في معنى الكلام هو ما ذكرنا قول السيد الشريف في حاشية المحقق بعد ذكر تعريف التناقضين وبهذا المعنى
قبل رفع كل شيء تقييد كل شيء لا يخفى ثم اقول لا يخفى قولنا الى سواء كان رفعه دفعا او رفعه غير دفعا ام لتعليم التناقض للمتردين
المعنيين الى ذات واحدة والمفصل الى الآخر فان التناقض بين المفردات يكون بغير الاعتبارين وكلام
الفاضل الشريف في حاشية المحقق حيث قال وما ذكره المنطوق من تعارض اطراف القضايا فاعلم انهما غير متعارضين
الاطراف الى الذات تقييدا ايجابيا او سلبيا ويستوفى هذا تقييدا بمعنى السلب واثباتها ان يلاحظ مفهوماتها حيث هي معنى
حرف السلب فيقول اليها صايرها شيئا واحدا ويستوفى هذا تقييدا بمعنى العدم وكلها محالان على التأويل اللهم الا ان يقال
المتناقضات هي المفردات المتناقضية لذاتها والتناقض املد التحقق والاستفاد كما في القضايا واملد المفهوم باننا اذا تقييدنا الى
الآخر كما اننا بعد ما علمناه فيجب في النسبة ايضا كمفهوم المتردد والمتردد على اطراف القضايا يكون متناقضين
بهذا التفسير انما باعتبار اذمة الاعتبارين المذكورين والقسم على اعتبار واحد من كلا الطرفين تقييد فلا يرد ما قيل في هذا
القول متناقضته وجهها ان هذا القول لا يصح في الحقيقة السالبة الثانية في قوله سواء كان رفعه دفعا او رفعه غير دفعا فيبقى يكون رفع
الضلال كل شيء تقييد سواء كان ذلك في الاثبات او في السلب لا لانه لا يحمل الرفع في ذلك القول موضوعا تقييد كل شيء محمولا لكنه في هذا
انتهى وكذا في ما يقال ان كلام المحقق مبنى على التفرقة بين التامع والتناقض وهو غلط والاولا في التفرقة بين التامع والتناقض
المعنى الحقيقي للمتناقض هو الاول لا غير وقول المتطفر محمول على المحال وتكون في الجواب التناقض في المفردات وليست احكامها اهم لا يجب
يكون اطلاق التقييد على اطراف القضايا الحقيقية فلا يرد ما ذكره بعض المحققين بان التناقض في المفردات واثبات احكامها يكون منها لم
بالثبات في القول بان قول المنطوقين محمول على المحال لا على ما ينبغي ويرد عليه في فرق بين العلم بالوجه والعلم بالشيء في ذلك الوجه يرد
انه كون تلك الصورة تصور الصورة لان العلم بالوجه وكونه مطابقا لا يحيد في الكلام فيه بل العلم بالشيء بذلك الوجه وهو
غير مطابق لانه المتصور في المثال المذكور هو الشيء والصورة الذهنية التي بملاحظة غير مطابق له وليس له كما نوه بعض المحققين
انه العلم بالوجه غير العلم بذلك الوجه كما هو منه المحقق الدقة فلا يلزم من مطابقة الاول لمطابقة الثاني وانما يلزم ذلك اذا اتفق العلمان
كما هو في هذا الصدد انما يكون كذلك وذلك لانه سوف كلام الفاضل الحاشي بنادي عرفت اذ ذكر الوجه وكذا ما نقل عنه وهو قوله

وهو قوله توضيحه انا اذا ارينا الشبح من بعيد وهو في الواقع حجر حصاة في اذهاننا
صورة الانسان فاعتقدنا اننا انسانا فربما تنوجه الى ذلك الشبح بوصف الانسانية ونجعل غلونا
بناء على ذلك الاعتقاد ونحكم على ذلك بانه قابل للعلم والفهم مثله فالحكم عليه في هذا الحكم الوارد
على الماخوذ بهذا العنوان معلوم لنا بهذا الوصف بلا شبهة وصورة الانسان التي ملاحظة الحكم
عليه اعني الشبح ووجهه والشبح معلوم لنا حيث ذلك الوجه وقد تقرر الفرق بين العلم بالوجه وهو
ههنا العلم بمفهوم الانسان الذي هو آلة لملاحظة الشبح وبين العلم بالشيء في ذلك الوجه وهو
ههنا العلم بالشبح حيث هو مفهوم الانسان ولا شك ان علم الشبح الذي هو المحال في الواقع بوصف
الانسان علم غير مطابق وهكذا الحال في قولك للمهمة المحرمة عن العواض الذهنية والخارجية موجودة
في الذهب واللا معلوم لا يعقل ولا شيء كلي وامثال ذلك فتأمل انتهى واقول في الجواب انما يرد الفاضل
المخبر لا شك ان القوة العلمية الصغيرة مجرد ملاحظة معلوم محال كان وجهه الاول وليست حكاية غير امر
واقع حتى يتصرف باللامطابقة فلان اللامطابقة انما يتصور في الحكاية غير امر واقع لا في مجرد
ملاحظة المعلوم وتصوره فاننا اذا ارينا شبحا من بعيد وحصل منه في ذهننا صورة انسان
فلا شك ان يصدق انه يقال ان ذلك الشبح لو حظ وتصور بتلك الصورة الانسانية وتصور على حال سابق تصور
وما ذكرنا يتقطن حل ما ذكره في الحواشي المنقولة عنه ولقد اطيننا الكلام في تحقيق تعريف العلم ليميز
الغنى عن السمين ولا اكثر الخشيش ههنا اقول تركنا التوضيحها وارباد ما علمها بخفاة الاملاول
يعني ان الحشيش لظهوره وعمومه اي الانسانية الخشيشا يعنى انه لما كان ظاهرا عامانا ان بعد
احد لبناء العلم وهذا القول كما في جعله سببا عاملا فلا يرد ما قيل ان الكلام ما في العلم الانسانية
ولا اعلم منه وفي العلم الملكي والخفي واياها ما كان فليس السبب فيه العام وقد يوقنا الاشارة الى
ما يصلح جوابا آخر فتذكر في اشارة الى انما تتقاطعان قبل بناء التلاقي يحصل عند التقاطع
ايضا فلا يكون فيه الاشارة على ما لا يخفى انتهى اقول يمكن دفعه بانه المتبادر في التلاقي هو التلاقي
بلا تقاطع فلا محذور وما ذكره بعض المحققين في انه ما ذكره الحاشي متاف لما ذكره في العلامة



في شرح المقاصد حيث قال قد تقرر في علم الشرح ان نسبت في الدلع ان في جميعه من العصب فالزوجه لا لا اريد
 من غدا البطينين المقدمين في الدلع عند جوار الزايفتين الشبيهتين بحلقى الندى وهو صغير محي
 يتيا من النبات منها يسار او يتياسر منها يمينان في تقاطع صليبي ثم ينقذ النبات
 يمينان الى الحدقة اليمنى والنائيسا الى الحدقة اليسرى فكل واحد في علم الفرق بين التقاطع
 على هيئة الصليب وبين التلاق على تقاطع صليبي والمسا لا يدرك في مكان جليل هو ان يكون
 ان العقل يدرك الحركة بل هو ايضا فيلزم ان يكون الحركة مدركه باللمس ان كذلك ونقد ير الجواب ان محمدا
 العقل لا يدرك الحركة بل لا يصح نسبة ذلك الى ذلك الوط بل لا بد في ذلك ان يدرك ذلك الوط ما يقوم به
 الحركة في كائنه واللا يدرك الجسيم اشارة الى تقديم قوله بكل طائفة آه المعنى المستفاد من التقديم المذكور
 ان ما وضع لكل كلمة يدرك بها لا يعرفها او ما ذكره انه هو ان لا يدرك بها ما يدرك بالجملة الاخرى فليس مستفادا
 منه وان كان مستلزما لهذا القدر في الاشارة ويمكن ان يقال ان الذي يقوله لا يدرك بها ما يدرك بالجملة الاخرى
 اشارة الى حاصل مغزى قوله في ما وضعت هي بمعنى انها لا تتجاوز عن ادراك ما طقت لادراكه ولعله اصل ذكره الغافل
 المحم قال الشارح يكون نسبة اي نسبة القائمة بهذه المتكلم خارج تطابقه ولا تطابقه ومعنى مطابقة النسبة
 يذهن المتكلم الخارج كون النسبتين اعني النسبة القائمة بالذهن المفهومة بالكلام والنسبة الخارجية التي يكون بين
 الشئين مع قطع عما في الذهن شئيتين او شيئين مثلا اذا قلنا زيد قائم فالنسبة القائمة بذهن المتكلم الكائنة
 بين القيام وزيد شئيتية لا محالة فيقطع عما في الذهن لا يجمع فيكون النسبة بينهما شئيتية او لئيتية فانه كما لا يخفى قد طاعت
 النسبة الذهنية لها وان كانت الثانية لم تطابقها وكذا الحال في صورة السلب واليشير قولهمنا اي لا اعلام النسبة
 اقوالهم بل نقول اشارة الى ان المراد به هو الثاني العلم مستفاد من التواتر في محقق الادلة مستفاد من الخبر المتواتر
 لانه التواتر وان كان التواتر شرط للاستفادة فلا في السؤال ان يقال العلم موقوف على التواتر فاشارة التواتر
 دون واجبات نفس التواتر احسن ان نفس التواتر يتوقف على حصول العلم وحصول العلم يتوقف على العلم بالتواتر
 لانفسه وهكذا حال كل معلوم ظاهر في معنى العلم بوجوده في العلم بوجوده علمه وان كان وجود علمه علمه
 لوجوده قال الشارح ولا ولا اقرب وان كان بعد وجه هو على تقدير عطفه على ان منته الماضية يكون



بسم الله الرحمن الرحيم وبه المعين

الحمد لله الحكيم الخبير العليم القدير الذي تفرّد بوجود الوجود لذاته وكخصص بسمائه
الحسن وصفاته والصلوة على محمد خير من خلقه بالصواب وافضل من اوتي الحكمة
وفصل الخطاب وعلى اله واصح اجمعين اصدى هامة تبين اليقين اوه حاصل
ما ذكره في بعض رسائلهم في الفرق بين علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين
هو ان من يدرك كل ما يرى بتوسط نور انوار الهي بمثابة علم اليقين ومعرفة
جسم النار الذي يفيض ذلك النور على يقين لا ضرورة بمثابة اليقين وتأثير النار
فيما فصل اليه بمجوهية وتصيرة نار احمر فبشأنه صحت اليقين الحكمة الحكمة
النفس اه هذا التعريف يدل على ان علم الحكمة علم لانفس الحكمة لا يتعلق
بأعمالنا اي العلم الذي لا يبحث عن اعمالنا اي عن جوانب الاعمال التي هي الاعراض
والذاتية للأعمال والاولى لا يكون محالطة المادة شرط اه وهو اما
من الذوات كذات الحق سبحانه واما من الصفات كالهوية والوصدة والكثرة و
العلية والمعلولية والكلية والجزئية وما شبه هذه المعاني والاه وهو ان
يكون المحالطة شرط اه وذلك مثل التدوير والتربيع والكروية والمخروطية وثلث
العدد وخواصه فانك تفهم الكروية من غير ان تحتاج فهمها الى انها فخر شب
او ذهب او حديد ولا تفهم الانك الا وتحتاج الى ان تعرف ان صورته فخر وعظم
وكذلك تفهم التدوير من غير حاجة الى فهم الشيء الذي فيه تدوير الامور لا توجد الا في
جسم دون تعقل هو الرخيف وتعاقل ان يقول ان اراد انه لا حاجة من تعقل
الترابض الى المادة اصلا وفيه بحث غاية انه لا حاجة من تعقل مادة مخصوصة
فان الكرة يمكن ان تعقل من غير تعقل انها خشب او حديد وان اراد عدم الاحتياج
الى مادة مخصوصة فكيف يمكن بشكل بلقار والصورة الجسمية المبحث عنها في العلم

عنه ولا ينبغي ان يفتقر في معنى عين
اليقين وصفه اليقين في الحكمة
فكره ان لا يفتقر في معنى عين
تعقله للتعقل على ان لا يفتقر
او الحكمة المأخوذة من التعقل
مع قطع النظر عن كونها
تقرنا بالاسانيل المدونة بها

في العلم الطبيعي
فقد علم ان الصورة من صفات الوجود
فقد علم ان الصورة من صفات الوجود
فقد علم ان الصورة من صفات الوجود
فقد علم ان الصورة من صفات الوجود

الحمد لله الحكيم الخبير العليم القدير الذي تفرّد بوجود الوجود لذاته وكخصص بسمائه
الحسن وصفاته والصلوة على محمد خير من خلقه بالصواب وافضل من اوتي الحكمة
وفصل الخطاب وعلى اله واصح اجمعين اصدى هامة تبين اليقين اوه حاصل
ما ذكره في بعض رسائلهم في الفرق بين علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين
هو ان من يدرك كل ما يرى بتوسط نور انوار الهي بمثابة علم اليقين ومعرفة
جسم النار الذي يفيض ذلك النور على يقين لا ضرورة بمثابة اليقين وتأثير النار
فيما فصل اليه بمجوهية وتصيرة نار احمر فبشأنه صحت اليقين الحكمة الحكمة
النفس اه هذا التعريف يدل على ان علم الحكمة علم لانفس الحكمة لا يتعلق
بأعمالنا اي العلم الذي لا يبحث عن اعمالنا اي عن جوانب الاعمال التي هي الاعراض
والذاتية للأعمال والاولى لا يكون محالطة المادة شرط اه وهو اما
من الذوات كذات الحق سبحانه واما من الصفات كالهوية والوصدة والكثرة و
العلية والمعلولية والكلية والجزئية وما شبه هذه المعاني والاه وهو ان
يكون المحالطة شرط اه وذلك مثل التدوير والتربيع والكروية والمخروطية وثلث
العدد وخواصه فانك تفهم الكروية من غير ان تحتاج فهمها الى انها فخر شب
او ذهب او حديد ولا تفهم الانك الا وتحتاج الى ان تعرف ان صورته فخر وعظم
وكذلك تفهم التدوير من غير حاجة الى فهم الشيء الذي فيه تدوير الامور لا توجد الا في
جسم دون تعقل هو الرخيف وتعاقل ان يقول ان اراد انه لا حاجة من تعقل
الترابض الى المادة اصلا وفيه بحث غاية انه لا حاجة من تعقل مادة مخصوصة
فان الكرة يمكن ان تعقل من غير تعقل انها خشب او حديد وان اراد عدم الاحتياج
الى مادة مخصوصة فكيف يمكن بشكل بلقار والصورة الجسمية المبحث عنها في العلم

العلم الطبيعي فانها لا يحتاج ان في تعقلها الى مادة مخصوصة ومبدأ من التفرّد
اه يعني بعض من الامور معدومة من جانب النسخ المتكافئ بين الحكمة الذاتية الى ما يتعلق
بالحكم والاسطة او ليس العلم بما في غيرة التفرّد عندهم على كمال كلامه
ينسلك عليه ويسمى علم النوايسل الناموس السنة والطريقة والمثال العام
الثابت بنزول الوحي والعرب يصنفه ليعلم الملك النازل بالوحي ناموس وليس له
من الناموس ما يظنه العامة من الحكمة والحذيرة التي تميز بفتح النون وكون
البناء الذي ليس يقابل اصاب الارض بنذر المطر اي شيء ليس اي ان مله
للمجرد والمادى كالوجود وما يقابل كعدمه والامكان وما يقابل كالاتياع
تصور وجودي بديهي قبل امتنع تصوره والالزام اجتماع المشككين ضرورة النفس
موجودة فلو حصل فيها ما يثبت الوجود بطله يلزم ما ذكرناه وجوابه منع ثلثة الممنه
الذمنية للفرد الى ربح مع ان الحكم بامتناع التصور يستلزم التصور وقيل
تصوره بديهي وكذا الحكم بكونه بديهي فلا حاجة الى الاستدلال الا على كل
التنبه وقيل بديهي لكن الحكم بالبديهية كسبي فيحتاج الى الاستدلال وقيل
كسبي فيحتاج تصور الى التعريف والوجود مجرد من ضرورة ان الوجود
المضاف الى الشخص مشتمل على نفس الوجود فالوجود بديهي اي المطلق
بناء على انه معنى واحد مشترك او مستلزم ما يعني اذا كان المتنازع
فيه الوجود المطلق وهذا الاستلزام مع قطع النظر عن المنع الاتي لا يكون
الوجود المطلق جزءا لا يتصل بهذا المنع كضرورة ان المطلق جزءا
المقيد لانا نقول ليس الكلام في المفهومين اي مفهومي وجودي والوجود
المطلق بل فيما عداهما وقد يمنع كونها نفس حقيقة لجاز كونها عامين
او بغيره كانه در في الحقيقة او ان يكون زائدا اي مغايرا ليشمل الجزء

في العلم الطبيعي
فقد علم ان الصورة من صفات الوجود
فقد علم ان الصورة من صفات الوجود
فقد علم ان الصورة من صفات الوجود
فقد علم ان الصورة من صفات الوجود

[illegible]

بما لا يشترك في المعنوي كما هو في فيكون قد لا
والادعاء فقط فحج الدين اذ

قوله على تقدير الالتماس اللفظي اقول ان قلت لانه
توقفه على ما في الوجود وانما يكون كذلك كما
طرح المحر وجود اللفظ بالانفصال عن الوجود
احد طرفيه يسمى الوجود حتى يكون موقعاً للشي
اما ان يكون موجوداً بالاشتراك مع الوجود او يكون
معدوماً فلا يتوقف على الملاحظة وضع لفظ الوجود
في يكون موقعاً على ملاحظة وضع لفظ المحر ثابت
للمعاني المتعددة مع اننا نعلم ان المعاني
مع قطع النظر عن ملاحظة تلك المعاني
واشتهر فيها قاضي زاده
عنه فلا يثبت الملازمة على تقدير الالتماس اللفظي
اي انها لم يثبت على تقدير الالتماس اللفظي فلم
يصح الملازمة على تقدير الالتماس اللفظي وانما يصح على
تقدير عدمها فخرها فافهم عن ذلك
كما ان الالتماس كمال الالتماس لا المخصوصية فالقضية
اتفاقية عند المؤمنين من المؤمنين من رتبة واسعة
طبيعية بين السالبة والذاتية الى اصل القضية
موجبة بنية مطلقة عامة كما عرفت بهذا
سأرة البيان كونه بهذا اللفظ اشتهر وماله الى التصديق
كونه بهذا اللفظ باللفظ اشتهر وماله الى التصديق
لا الى قبوله بغير فاصلة حتى يدين

قيل في ذلك
 اثبات المدعى وسواء
 الوجود مشترك مع
 جعل المدعى بهما
 لا يجوز ان يدعى
 بغير المدعى ايضا
 قلنا فثبت المقتضى
 المدعى وهو الوجود
 جازع الفرض
 في ضمنه لا الى
 انه ليس المدعى
 الدلالة الثالث
 وفيه الانسية
 الاولان وايضا
 قال السيد قدس
 وفيه الانسية
 مذهب الختم
 على مذهب الختم
 ويكون مقتضى
 بدونه التعبد
 خلافا لمذهب
 بالمهية قائل
 ليس نفس الواجب

كل ما يقال في الوجود في ذات في الكون ولو لم يكن له إطلاق الكون على الاشياء كان محضاً
 لدل إطلاق الوجود على ذلك فلا حاجة الى ذكره اللهم الا ان يجعل المدعى بهما
 وما اوردته فيها كما فعل بعضهم قوله هو الوجود المطبق الا قوله وفيه نظر
 يحتمل ان يكون وجهه ان الظاهر رجوعه الى الوجود المعرف بكونه في الاعيان وهو
 الوجود الذي ربحي فقط ويحتمل ان يكون ان الوجود الذي ربحي في كل الموصولات فقد ذكره
 عندهم يقول به فلا خلاف فيه عند القائلين بانما الخلاف في المبرجى فقط
 فلا حاجة الى التخصيص للزيادة فيه او انه لما كان زائداً في الكل فلا فائدة للتفصيل
 بالمعنى والاخر اشبه الاولان منقول بينهما اما الاول فكله المقيد اذا كان مذكوراً
 كان المطبق كذلك قطعاً واما الثاني فلا ينعى عدم الخلاف لا ينعى عدم التخصيص لهذا مع ان
 الشئ قد اورد به في الدليل والاخر ابلغ مدعى لانه اذا اراد المطبق ان لا يكون في الماهية
 والى ربحي فلا بد من التفسير بالمعنى حتى لم يبق الحكم على إطلاقه قوله لانا قد نقل الثالث
 مع الشك في وجوده فان استبعد الشك في وجود المثلث مطلقاً ونوعه في المثال
 يخص المثلث بمسألة فيقول لا يلزم من العلم بانها ولو كان الامر كما ذكره
 ان لم يلزم من الشك في الوجود الذهني قوله فذلك على تقدير صحة انما قال ذلك
 لانه على ذلك التقدير ايضا لا يصح لان قوله لانا لنقل المثلث مع الشك في وجوده
 فيه نظر بل الصواب لانا قد نقل المثلث مع عدم تعقل وجوده كما قال الختم في تقدير
 لان اللازم على فرض نقيض المدعى تعقل الوجود وكسره لم تعقله وذلك متيقن
 بعدم التعقل لانا ان الشك في الوجود لا ينافي في التعقل قوله وفي الماهية القطعية
 وفيه حاصل الاعتراض اورد به بعض الفضلاء وهو ان ترك القياس في الماهية
 يمكن الماهية معلومة تصور الوجود ليس معلوم تصديقاً علم مجرد الاوسط في القياس
 الاقتران وقد يقال المراد ان تصور الماهية مع الشك في الوجود دينا في كونه ذاتاً
 عما ذكره بعض الفضلاء
 عند الرضا
 عن ذلك

ذاتا او ذاتا لان ثبوت الشيء والنسبة وكذا ثبوت ذاته له بين وهذا متوقف
 على تصور الماهية بالكنه **قول** والنزاع فيه الظان النزاع في كونه زائدا في نفس الامر
 بحسب جهة التصور لا بحسب الخارج وبذلك صرحه افضل المعقنين في تجرده حيث قال
 فترى اذ يدعى في التصور **قول** ضم الوجود الى الماهية ما ناعا على تقدير كونه افضل الماهية
 فقط واما اذا دخل فيها فلان الماهية تكون عبارة عن الوجود وشئ اخر فلا يصدق
 عليها يكون صادقا عليها مع الوجود **قول** والمستند ظاهرا في الاول فلان ذلك الامر
 يصدق عليه انه جزء المجموع الى اصل منه ومنه لا يصدق عليه ذلك المجموع هذا
 المعنى واما في الثاني فلان المجموع المركب من الحيوان والناطق يصدق عليه انه جزء
 من المجموع المركب من والناطق مرة اخرى ولا يصدق ذلك على المجموع **القول**
 والاولى ان يستفاد من ذلك ان اي قول لما كان ضم اليها ما ناعا فصدق ما هو
 صادقا عليها منناه لما كان ضم اليها ما ناعا فصدق على نفسها لا على المجموع على
 ما تم في كلام صاحب الحواشي في عدم صدق قول كل ما هو صادقا على ادم صدق
 عليه اذا ضم نفعه او مع جرمه مع ظهور المستند **قول** فهو سلم مع امكان التمسك
 اذ قد يصدق عليه قبل الضم انه ليس باخر اذ مع نفعه مع جرمه ولا يصدق ذلك
 عليه بعبارة **قول** يصدق عليها انما مستعدة اي المراد من القبول الاستعداد **القول**
 ولانه لو كان داخل فيهما لبيد ان المذكوران او لا على تقدير صحة تهما به لان على ان
 الوجود مطلقا او سواء كان عام او خاصا بالنفس ولا جزءا او ما ذكره ههنا
 مخصوصا بالعام والجزئية ويمكن التعميم بحيث تنال والنفس ايضا بان يقال
 ولو كان نفس لا تقتضي الماهية بناء على كون مشتركة **قول** بناء على ان الوجود والحي
 لا يقال لاحاطة الى قول الله بناء على ان الوجود مفهوم مشترك اذا لا اعمية يستلزم
 الاشتراك لانا نقول الاعمية يقتضي الصدق بدون الاخص ولا يلزم منه اشتراك

اعلم ان المتكلمين بعضهم قائلون بالوجود الوجودي
في الخارج وبعضهم قائلون بعدم وجوده فيسب
واثره المتعدلات الثنائية فمن ذهب الى الاول
قال الغيبة قد لا في الخارج وطام ان لا الغيبة
فيه مبن على ذلك ومن ذهب على الثاني قال الغيبة
فمن نفس الامر فقد قدس ك اي الخارج فكونه
ناظر الى ذلك ولا كان لظهور ما ادعاه وكل اعبد
الثاني فكم قدس ك اي الخارج فكونه
هو مولها

هو
الحسين بن علي المرتضى هو الاول
من ائمتنا في عمان

مساجد و مدارس و محلات و بازار و
میدان و کوچه و خیابان و

ان يقول من ان القليل لانه
 لا يتصور الا بحال لا يقع حاشا
 محتاج الى التفرع
 في التصاقه بالحق
 انني فانه يراه في
 والمضاد اليه
 ليس بجارح وجوده
 صفة سلبية وهو انه
 ان يقول من ان القليل لانه
 لا يتصور الا بحال لا يقع حاشا
 محتاج الى التفرع
 في التصاقه بالحق
 انني فانه يراه في
 والمضاد اليه
 ليس بجارح وجوده
 صفة سلبية وهو انه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الترديد في افراد الوجود ففتحنا ان بعضها يقتضي التجرد كالوجود الواجب البعض الآخر
يقتضي التجرد ولا يستحال فيه بناء على جواز اختلافها في الحقائق وان كان التزويد
في مفهوم مطلق الوجود ففتحنا ران لا يقتضي شيئا منها بل بعض افراده يقتضي
التجرد وبعض الآخر لا تجرد ولا محذور فيه لجواز كونه عارضا واقتضا المعروض لا
ما لا يقتضي العارض ولا مانع من ان يكون الممكنة في نفسه واجبا لمطلو الوجود
على فحين وجود الشيء في نفسه وجوده لغيره والمواد الثلث اعني الوجود واللازم
والامتناع يعتبر في كل منهما ويجوز اجتماع الاثنين منها اذا اخذنا باعتبارين وانما
المتقابل بينهما اذا اخذنا باعتبار واحد لانهم ان وجوده معقول او معني الوجود
اذا كان المراد من الوجود المعقول هو الوجود لمطلق فان ادعى كونه معقولا
بالكيفية مع ان ذاته ليست كذلك فتعذر تسليم الصوري اللازم مغايرة الوجود لمطلق
بحقيقة ولا نزاع فيه ان كان المراد الوجود الخاص فدعوى كونه معقولا بالكيفية
مهمة وادعاء تعقله بوجه تالا يفيد لان ذاته هي ايضا كذلك فلا يصح الكبري
وعبر الثالث قال المفسر في شرح المحقق اما الوجود الثالث فلان صدق الشبهة وانما يصح
ان لو لم يكن له وجود يغاير الوجود الذي هو عين حقيقة وهو مبدى له وجود آخر ففتحنا
الوجوب الذاتي بالقياس اليه ثم اشار الى الجواب المذكور في الكتاب وبعضهم قد فسر
هذا المقام بما حصل ان يقال الوجوب قد يطلق على الاستغناء بالذات عن الغير
وعر شبه هذا المعنى لذات الواجب لا يقتضي تعذرا فيه قد يطلق على اقتضا الذات
وجوده بالذات وعروضه هذا المعنى وان اقتضى تعذرا لكنه في الواجب وجود خاص هو
حقيقة ووجود عام عارض للملاو فالوجوب نسبة او كيفية نسبة بينهما لا يقال كل
خاص فانه يقتضي المطلق فيكون واجبا لانه نقول بما يلزم ذلك ان لو استقل بالاقضا
وليس كذلك ضرورة احتياجها في نفسه الى غيره وكذا فيما يتفرع عليه اعلم ان اللفظ الوتر

ط
وعلى هذا
موجود الوجود
قائم بذاته
او لا

ع
فبما انهم قالوا
الوجوب متقدم
او كيفية نسبة
عبد الرحمن بن محمد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الواحد ههنا المقدمة ذكرها بهتمنا ولفظها المحقق فغير الدين الطوسي اي على الاختلاف
الذي قيل جابه الاختلاف ان كان مأخوذا في مفهوم اللفظ فلا يكون وقوعه على تلك
الاشياء بمعنى واحد وان لم يكن مأخوذا في هذا اختلاف في مفهوم اللفظ فتقول
ليس كذلك معبر في المفهوم بل الاختلاف تلك الاشياء في المفهوم اي انها اذا قيلت
التي يظهر فيها تفاوت بحسب حصولها فان حصول المعنى في موارد قد يكون على السواء وقد لا يكون
والعقل لا يقتضي من ان يجوز ذلك والتفتيش يوجب كونه مبداء لكل ما بعده فليكون
الوجود الواجب اقدم في معنى الوجود من وجود اشياء وما كونه اولى فلهذا بالذات
وما عداه بالغير وما كونه اشده فلان ترتب الاشياء اليه كترت خارجا عنها عارضا لها
لو كان المراد عارضا ليجوز ان يكون عارضا لكل واحد من الوجودات
بالتشكيك شيئا في ان يكون للمقول جوامع كل منها ولا ينافي ان يكون المقول جوا لادها
وعارضا لادها ولو اراد عرض كل منها على ما يدل عليه قوله في الذهن لا يلزم من التشكيك
ذلك ففتحنا لان هذا هو الاعتراض الذي ذكره العلامة وقد فصلناه في سواها
الشبهة الثانية وكذا الشبهة الثالثة فان لما كان الوجود المطلق المقول بالتشكيك
عارضا للوجود الواجب يمكن كونه عرضا للوجوب بالقبيل الى عارضه وقد افهمناه في
الحقيقة التي هي واعلم ان العقلاء اه لا خفا في ان الاشياء لها وجود وتكون بغير
ترتب عليها اشياء وتظهر احكامها وبسبب وجود احوالها ومبينا واصلا وانما ان
لها وجود او تعقل حقيقة على نحو آخر ففتحنا في ذلك جوازا بينا وغير اسيل
وظلنا في عبارة عن حصوله في حصوله فان الاشياء يسمي في الخارج اعتبارا وفي الوجود
صوره في حصوله امور لا وجود لها كمن يكت الباري واجتماع التفتيشين وجعل في ايقوت
وغيره في سبب في حكمها بالاحكام اي بالصفات حكما صادقا مطابقا للواقع في
ولا يلزم من اثبات الوجود ههنا مناقضة والباقي ان امان نقض اجالي او نقض

الماسد من الماسد في الوجود
مفهوم واحد وفتحنا في الواقع
بعضا اقدم واولى واكثر حصوله
عبد الرحمن بن محمد
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

واعتادوا زيادة نفق لان كل انفسا
بالعلم بان هذا
الدين لا يثبت للمع
منه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ثلثا ينكر مع قوله والاشارة اليها والوضع على ما
 منها كذا في الشرح بحيث يمكن الاشارة الى
 ومنها حال الشئ في نسبة بعض افراد البيض
 ومنها ما هو المقتول المشهور والثاني جزء المقتول
~~م~~
 كالاعوجاج والاستقامة والبياض وال
 البياض والحارة والبرودة وغير ذلك
 انما هو من جنس ما ذكره في الجواب الاول
 في جواب ما ذكره من كذا وقت فانهم نعم يمكن
 جريانه فيه
 على ان لا يوجب منع المص اكله من الجواب
 الشئ في الثاني فقط وانما في الاول بقية
 الثاني فيمكن قول المص لانهم تتفق
 بين صور الامور الكلية معنى لعدم تقابها
 اي تقاب صورها في موضع واحد على

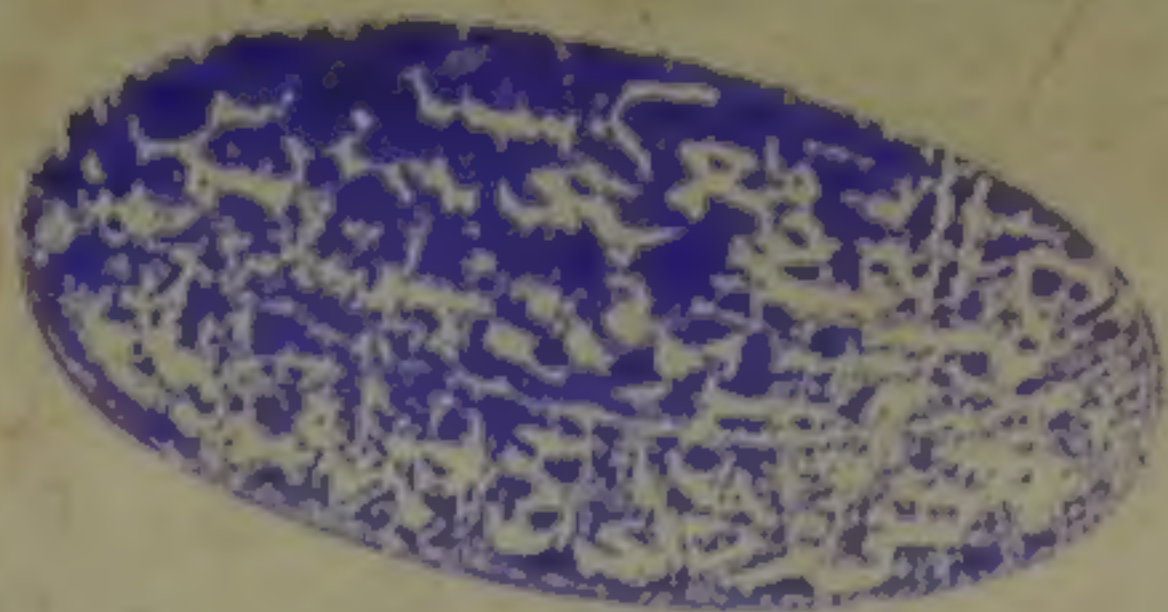
فصل في كلام الامام في
الاستدلال وكذا المعاني

لا يقال صورة الحرارة اه لا خفاء في ان المدعى ان الاشياء وجودا على نحو آخر غير
الوجود العيني فالمسوبة اليها شي او اخر فافترض ان الموجود في الذهن ليس به الحرارة
والموجود في العين هو هيتها فلا يكون لهية الحرارة وجودا في هذا الالتم ما ذكره الله
بن الجواب ان يقال ان اصل في الذهن هو هية الحرارة موجودا بوجوده غير اصل قوله
فيكون الذهن حارا وباردا قلنا حصول عين الحرارة والبرودة يقتضي ذلك
اي حصولها في محل موجود تباين بالوجود الاصيل يوجب كونه حارا وباردا
واما حصولها فيه موجودتين بالوجود الاخر فلا يتم ان يقتضي ذلك وانما
يكون كذلك لو كان نسبة الصور الذهنية الى النفس كنسبة الاشياء الى محالها وهو
محم فلا يلزم كون النفس متصفة بالصفت المتعاقبة ولا بالامور المستقيمة عنها
لا وجود في الخلق غاية ما في البقاء ان تصور امور ليست حاضرة عندها ولا يلزم
من عدم حضورها عندنا عدم حضورها في الخارج فكيف وهذا اه اي كيف
لا يكون موجودا في موجود غائب عننا فكيف يمكنه اه اي ولا يمكن ذلك
ضرورة ان المتعاقبات ليس لها صورة قائمة بنفسها واما وجودها في الامور الغائبة
عنا وجودا عينيا اصليا فليس هو مدعى بل هو ممكن بالنسبة الى المتعاقبات
وان كان على نحو آخر فهو المراد بالوجود الذهني على ما يشهد به الحرارة فان من
ينظر عن يمين المرأة يراه في موضع غير الموضع الذي يراه الرائي من اليسار فيه
ولهذا يسمى ارباب الاصنام بالمثل الاصنام بهذه الاشياء الموجودة
في هذا العالم فكانها اطلال الارباب في هذا العالم والارباب اطلال الاصنام
في عالم العقل على معنى ان الاصنام لو لم توجد الارباب في عالم العقل والارباب
لو لم يوجد في عالم الاصنام في هذا العالم الموجود في الذهن هذا الكلام متبي
على توهم فاسد وهو ان الخارج للموجودات لا يتعدى الذهن ايضا كذلك كونه مذكورا في علمه

بلا لا يتم انتقال الشيء
الى النفس وهو غير ممكن

ومشأوه ملاحظة جانب اللفظ واستعمال كلمة في الدالة على الفرفرية واما اذا صفت
المعنى وعرفنا ان المراد بالوجود في الخارج هو الوجود الاصيل الذي هو مصدر للاثان في نظر
الاحكام وبالوجود الذهني هو الوجود الظلي الذي ليس كذلك فظهر سقوطه بالكلية
الا ترى ان اذا قيل الوجود في الذهن موجودا بوجوده غير اصل قوله وجودا
لم ينظم الكلام فليكن قيل البطل الموجود الذهني قائما بالذنه الذي هو موجود في الخارج فيعلم
ان يكون موجودا في الخارج فيقول ان اردت قيامه في العين اي قيامه بغير وجوده في العين
فهو موجود وانما يكون كذلك ان لو كان موجودا في العين وان اردت قيامه به بالوجود
العيني الظلي فليكن كونه لان ان القيام بحسب الوجود الغير الاصيل يلزم ان يكون موجودا بوجوده
اصيل لان المراد بقيامه بنفسه عدم القيام والقابل ان يقول فليكن في هذا ان لا يكون
الاخر من التفتيح كالحكم والعصب غيرهما موجودا عينيا ويمكن الجواب عنه بان الحكم والعصب
والشهوة وغيرها صفات قائمة بالنفس كالسواد والقيام بالجنس لانها مقصودات الذهن التي
هي متشابهة فيها فيكون هي انفسها الاول لانها على ما لا يخفى على الفاعل المنصف فلا حاجة الى
الاستدلال في كل احد ان يصطليح على ما فليكن ان يصطليح على اطلاق لفظ الجواز الوجود
والاطلاق لفظ التميز بزيادة العدم لا طريق له الا الاستقراء ان ادعى استقراء جميع موارد
استعمال هذين اللفظين فاني قد مضى وان ادعى استقراء الناقض فهو لا يفيد الا الظن
وقد يقال الحكمان بربهم ان ايراد الامثلة للتوضيح لا يصح ان لا يكون الحكماء المحض
بمن المستدل من تغاير كون الوجود زائدا على المبدء فان من قال بان الوجود نفس بوجه المبدء
لا يمكن القول بهم يكون المعدوم شيئا على معنى ان المبدء يجوز تغايرها في الخارج متشككة
عن الوجود والافتراس كما ان النفسين وهو الوجود والعدم لان ذلك لما يلزم لو كان
الافتراض قد يقال لا يعقل في اشتراكهم في التفرع والوجود في الحقيقة في الخارج سوى الكون
فيه ومنع ذلك محابرة فان صح هذا الكلام في حقيقته وانفع النظر او احسن مطلقا اذ

فصل في الصفات النفسانية قائمة
بالنفس مع قطع النظر لتصور النفس
ايها فتمت هذه الحجة بتكليف موجبات
عينية بالنظر الى تصور النفس ايها
عينية بالامور القائمة بالنفس
فتمت الحجة بتكليف موجبات ذهنية
فانما ياتي في الكلام والمنتهى لا يمكن
انواع العالمة بالنفس
فعل هذا الجواب على قول عدم القيام
بعدم البقاء باقيا مطلقا وما لا يقوم
بالنفس بغير الطبقة الطليقة عن
بها بغيرها اي بغير هذه الطبقة عن
بها بغيرها فان من قال بانها على ان يقول
بزيادة الوجود قطعيا

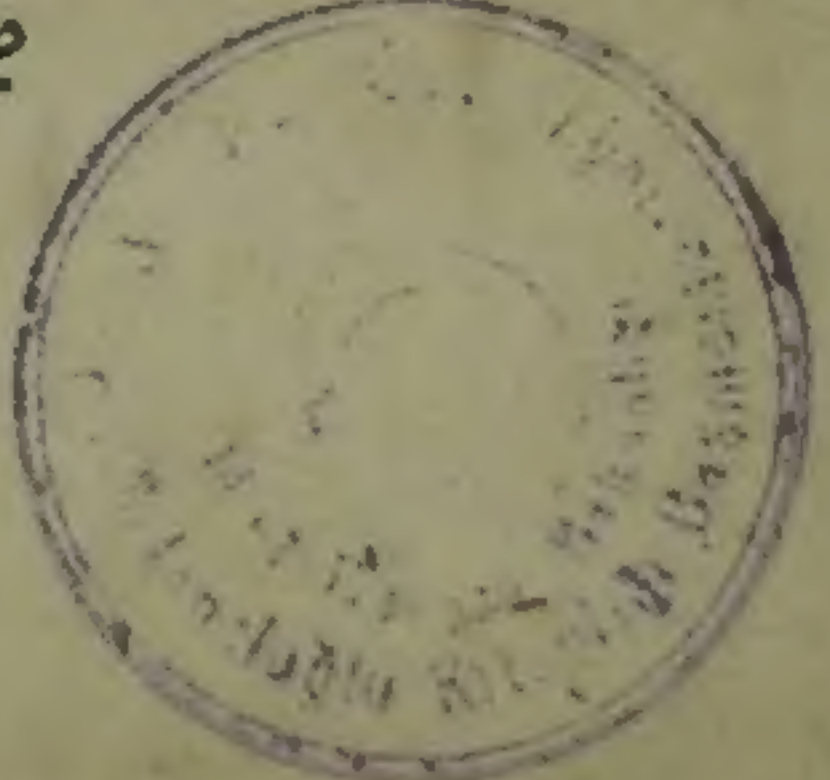


Handwritten numbers and markings at the top right corner.

فيه مجال لمع القضاة بل كان متصفا بما كان العود ضرورة انه لو
 لم يكن تمكن العود في نفسه امكن اعادته لكن لانهم بل الحقيقة الشخصية
 موجودة في الرضخ لا يمكن عود كما معدوم لا لعدم المطاري كل على
 الوجود لما لم يكن مانعا وليس هناك مانع سواء اذ الكلام في المعروضا
 المكنت الوجود في حدود ذواتها جاز العود بالنسبة الى الكثر لا مع
 في وقت اتمعية الشئ الزمان مع الزمان عبارة عن ظرفية له فاذا كان مع
 ذلك الوقت كان فيه وكونها في وقت اخر لا ينافي ذلك بل يستلزم اما
 اخرا لا هو اجتماع افراد الزمان معا فهذا النظر قطع مع وجود ما
 ينافيه كما اذا فرض كتابة زيد حال عدم كتابته فانه يستلزم اجتماع اليقينيين
 ولا مع ما يستلزم وجود ما ينافيه كعرض كتابة زيد حال كونها نائما فان
 النوم يستلزم عدم الكتابة المتناهية اياما فيلزم من فرض المكن على هذا
 الوضع اجتماع المتناقضين ههه الوجود يتبعها لانها لو تمت
 لدلت على امتناع اعادة المعروم واما مع جميع عوارضه ولا وفي هذا تنبيه
 على انه ما ذكره المصنف في العموم ولا يتم لعدم القابل ولا بما ذكرناه
 في الحقيقة لان انتفاء مانع خاص يستلزم انتفاء مطلقا لان الزمان
 الذي وجد فيه ابتداءه متحققا قد يمنع كونه متحققا والارم ان يكون الوجود
 في كل زمان شخصا او قد جرى بيع الشيخ الرئيس وبعض تلامذته في ذلك
 مناصرة وكان التلميذ قايلا بان الزمان في المتخصص والشيخ ينكر ذلك
 فلما طان الوقت المباشرة واورد التلميذ كلاما في تفصيل مذهب لم
 يجيبه الشيخ وقال لست الا في ذلك الشخص الذي كان يتأخر كذا فلا يلزم
 جوابك فالتلميز هذا اذا اراد بالمتخصص كونه متحققا مقوما للشخص

Signer
 835/1-9

في قوله قد يستلزم
 في العدم بل ما شاء مع المستلزم
 عليه قد لا يستلزم في قوله ولا يتم
 بعدم القابل ولا بما ذكرناه في الحقيقة
 لان انتفاء مانع خاص لا يستلزم
 انتفاء مطلقا فلا يخارفي
 القول القاسم له



8355/1-8